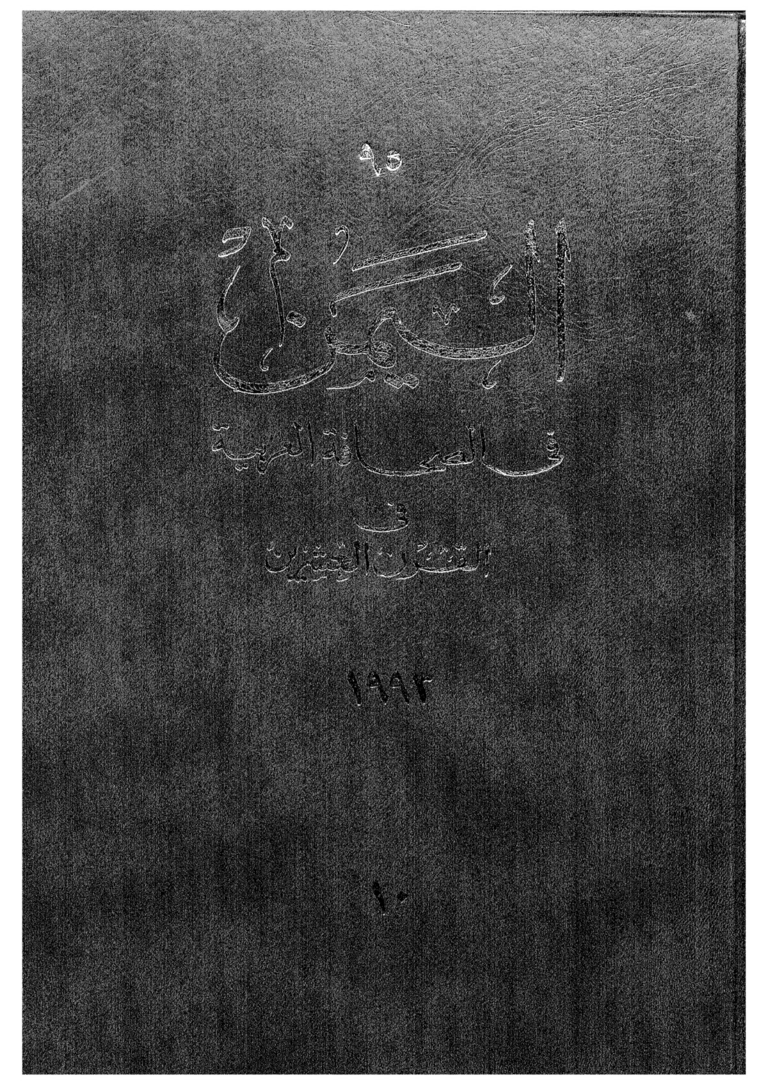

في الصحافة العربية
في
القرن العشرين
١٩٩٣
١٠


بسم الله الرحمن الرحيم

(٩٥)

اليمن

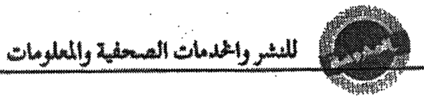
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٣

المجلد العاشر

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993

العنوان

المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
اليمن : احزاب الائتلاف فى سباق بين القرار والحوار				
عبد الوهاب المؤيد	اليمن	الوسط	93-09-19	1
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد العاشر) 1993				
وفد من احزاب الائتلاف لاقناع البيض بالعودة لصنعاء				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-09-19	4
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد العاشر) 1993				
وفد من الائتلاف الحاكم فى اليمن يحاول اقناع البيض بانهاء اعتكافه				
	اليمن	الحياة	93-09-19	5
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد العاشر) 1993				
فراغ دستورى فى اليمن اذا لم يرجع البيض عن اعتكافه				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-09-20	8
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد العاشر) 1993				
" الاشتركى " يتهم " الشعبى " بتحريف اتفاق التعديلات الدستورية فى اليمن				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-09-21	10
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد العاشر) 1993				
رابطة ابناء اليمن تنفى الاندماج مع المؤتمر				
	اليمن	الحياة	93-09-21	12
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد العاشر) 1993				
استحقاقات اكتوبر فى عهدة مجلس النواب				
محمد على السقاف	اليمن	الحياة	93-09-22	13
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد العاشر) 1993				
اليمن تعديل الدستور ام تعديل الائتلاف؟				
حسن ابو طالب	اليمن	الاهرام	93-09-22	17
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد العاشر) 1993				
تباين فى موقف الائتلاف الحاكم فى اليمن حول الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى				
ق.ن.أ	اليمن	العرب	93-09-22	18
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد العاشر) 1993				
سلطنة عمان واليمن توقعان على عقد ترسيم الخط الحدودى بينهما				
ق.ن.أ	اليمن	العرب	93-09-22	19
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد العاشر) 1993				
اليمن تحتفل اليوم بانتاجها النفطى الاول من حقول المسيلة				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-09-23	20
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد العاشر) 1993				

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط
الدولية

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٢

فترة مجلس الرئاسة توشك على الانتهاء

اليمن: أحزاب الائتلاف في سباق بين القرار والحوار



المصدر : الوسط
الأسبوعية
التاريخ : ١٩٩٢/٩/١٠ سبتمبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كشف الخلاف بين قيادات احزاب الائتلاف، مسالتين هامتين.

الاولى: التردد في اتخاذ قرار حاسم، في شان مواضيع الخلاف، خصوصاً التعديلات الدستورية التي يفترض ان تكون حُسمت بعد ان وافق عليها مبدئياً مجلس النواب وبدا مناقشتها فعلاً. وكذلك مجلس الرئاسة، اذ تأجل انتخاب مجلس جديد، مرتين، الاولى بعد اجراء الانتخابات النيابية حيث مدد مجلس النواب فترته حتى ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، والثانية عندما اعلن مجلس النواب، فتح باب الترشيح لفترة امتدت حتى ٢٠ آب (اغسطس) الماضي عملاً بنص المادة ٨٩ من الدستور.

الثانية، خلفيات محاور الخلاف الرئيسية الثلاثة، وهي:

١ - شكل رئاسة الدولة حيث كانت قيادة المؤتمر الشعبي العام، اقترحت بالاتفاق مع قيادة الاشتراكي، تحويل مجلس الرئاسة الى رئيس ونائب منتخبين، انطلاقاً من قناعتها بان اصلاح الاوضاع السيئة، لا يتحقق الا بوحدة القيادة السياسية للدولة، واعتماداً على الموافقة المبدئية من قيادة الاشتراكي، لتوحيد الحزبين. وعندما يئس «المؤتمر» من موافقة شريكه على التوحيد، عدل اقتراحه بان تقتصر رئاسة الدولة على رئيس منتخب يختار نائبه بالتعيين. وهذا مجمل ما قالته لـ «الوسط» مصادر قيادية من المؤتمر الشعبي. والاقتراح الاخير، جسد احدى النقاط الجوهرية الكبيرة، للخلاف، اذ راى فيه الحزب الاشتراكي، نوعاً من «الالحاق والتعميم»، حسب تعبير احد قادته. ومن هنا ظلت هذه النقطة (من مشروع التعديلات الدستورية) عائمة حتى الآن.

٢ - مصدرية الشريعة الاسلامية. وتظهر فيها مشكلة الصياغة، التي يتركز الاهتمام بها، على الاشتراكي والاصلاح. فالاول حسب مصادره، يريد ان يكون نص المادة ٧ من الدستور، مرناً «بحيث يسمح بالاقتباس من التشريعات الوضعية، في ما تفرضه حاجات العصر، بما لا يناقض شيئاً اصول الشريعة». والثاني، يريد ان يكون النص دقيقاً، «بحيث يمكن من تنقية التشريعات من الشوائب الدخيلة».

٣ - هيئات الحكم المحلي، اذ ينص قانون

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

الادارة المحلية على انتخاب المجالس المحلية في المحافظات والمديريات. ولكنها لم تتشكل حتى الآن ما يشير الى وجود خلاف حولها. وكذلك انتخاب المحافظين ومديري المديريات حيث كان قادة الائتلاف، اتفقوا على عدم النص على تشكيلها بالانتخاب، وان يترك موضوعها للقانون. ولكن الخلاف حولها لا يزال قائماً.

تعزيز المواقع

ويبدو ان مسالة الحكم المحلي ترتبط لدى قيادات الائتلاف، بقضية توزيع المراكز القيادية في المحافظات، فبينما يحرص طرف من الائتلاف على عزل تأثير الاحزاب في مناطق كثافة كل منها، عن اختيار القادة الاداريين في المحافظات، يحرص طرف آخر على تعزيز مراكزه، عن طريق انتخابات هيئات الحكم المحلي. ولكل منهما مبرراته ووجهات نظره، حيال اهدافه.

ومن محاور الخلاف المذكورة وخلفياتها ظهرت نتائج تلقائية ثلاث، هي: الدعوة الى انتخاب مجلس رئاسة جديد، و«اعتكاف» الامين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض في عدن. وتوقف الحوار حول مسائل الخلاف، في فترة دستورية ضيقة. ومن خلال هذه النتائج الثلاث يتحدد الى حد كبير مستقبل الخلاف بين احزاب السلطة، في الملامح المنظورة منها حتى الآن.

أولاً، انتخاب مجلس رئاسة جديد. وهو على الصعيد السياسي نتيجة طبيعية لعدم الاتفاق على التعديل الخاص برئاسة الدولة. وعلى الصعيد البرلماني، فانه اجراء ضروري لتفادي فراغ دستوري في رئاسة الدولة، نظراً الى ان الفترة غير كافية لاجراء التعديلات، قبل انتهاء مدة مجلس الرئاسة في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) فضلاً عن انه لم يتم الاتفاق بعد، بصفة نهائية، على شكل رئاسة الدولة، ولكن هناك عوامل ذات اثر سلبي، على انتخاب مجلس رئاسة جديد. ابرزها ثلاثة:

١ - سياسي، وهو ان عدم اتفاق قيادات الائتلاف على تحديد المرشحين قد يؤخر الانتخاب الى ما بعد انتهاء مدة المجلس الحالي. ولعل

هناك من يدفع الى هذه النتيجة.

٢ – قانوني، وهو ان فترة الترشيحات التي اعلنها مجلس النواب لم تتم فيها ترشيحات، وبالتالي قد تعتبر ملغاة. في وقت لم يعد كافياً لفتح باب الترشيحات طبقاً للمادة ٨٩ من الدستور.

٣ – اداري، وهو ان الكل اصبح شبه مقتنع، بان مجلس الرئاسة الجديد، لن يستطيع ان يتجاوز دوامة المجلسين السابقين. ومن هنا فان انتخاب مجلس رئاسة جديد سيكون لغاية واحدة هي تفادي الفراغ الدستوري. وبعده يتم التعديل والتحويل، اي انه شبه اجراء موقت.

عودة البيض

ثانياً، ابتعاد السيد علي سالم البيض، (في عدن) عن عمله ومقره الرسمي في صنعاء، بوصفه نائب رئيس مجلس الرئاسة. منذ عودته من الولايات المتحدة في ١٩ آب (اغسطس) الماضي، وادت جهود واتصالات اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، الى زيارة رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس للبيض في عدن (في الخامس من الشهر الجاري) واقناعه بالعودة الى صنعاء لمواصلة العمل والحوار، ربما بعد الزيارات التي يقوم بها لبعض المحافظات، حسب ما قالته لـ «الوسط» مصادر شاركت في هذه الجهود.

لا وقت للحوار

ثالثاً، توقف الحوار بين احزاب الائتلاف، وينتظر أن يستأنف بين قيادات الاحزاب الثلاثة، بعودة البيض الى صنعاء، وان يبدأ من أوله، لكن الوقت لا يسمح باطالته، نظراً الى ان مجلس النواب بدأ فعلاً في مناقشة التعديلات، منذ الرابع من الشهر الجاري، بدلاً من الرابع من الشهر المقبل، كما كان مقرراً حسب الدستور. وان فترة مجلس الرئاسة اوشكت على الانتهاء، وبالتالي فان احتمال ان يتوصل الحوار الى وفاق حول مجمل نقاط الخلاف في ما تبقى من الفترة الدستورية لمجلس الرئاسة، يبدو امراً صعباً في الوقت الحاضر، الا اذا امكن اتخاذ القرار قبل استئناف الحوار! ■



المصدر : الشرق الأوسط
المدينة

التاريخ : ٩ / ٩ / ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المؤتمر الشعبي يرفض العودة إلى موضوع التعديلات الدستورية

وفد من أحزاب الائتلاف لإقناع البيض بالعودة لصنعاء

صنعاء: من حمود منصر

توجه بعد ظهر امس من صنعاء الى عدن وفد يضم الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب الاشتراكي اليمني ورئيس مجلس النواب السابق والدكتور عبد الكريم الارياني عضو اللجنة العامة «المكتب السياسي» للمؤتمر الشعبي العام ووزير التخطيط والتنمية، وعبد الوهاب الأنسي الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح ونائب رئيس الوزراء، وذلك في مهمة لاقناع علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني بالعودة الى صنعاء، وفتح حوار جديد حول القضايا المختلف عليها.

وأكدت مصادر مطلعة لـ«الشرق الأوسط» ان لجنة ثلاثية من احزاب الائتلاف (المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح) عقدت سلسلة اجتماعات مشتركة يوم الاثنين والثلاثاء الماضيين اضافة الى اجتماع آخر يوم الخميس الماضي للوقوف على التطورات السياسية في البلاد، وخاصة موقف علي سالم البيض، والانتقادات الصريحة التي وجهها للاوضاع العامة في البلاد والتي بدا من خلالها في موقع المعارض على الرغم من انه يحتل الموقع الثاني في الدولة.

وأفادت المصادر ان اجتماع الخميس الماضي استمر 7 ساعات متواصلة.

وتركز الحوار خلال الاجتماع على الحملات الاعلامية المتبادلة بين صحف المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي. وبينما طالب ممثلا الحزب الاشتراكي بان يوقف المؤتمر الشعبي الحملات الاعلامية في صحفه والصحف المؤيدة له ضد الحزب الاشتراكي وشخص علي سالم البيض، طالب ممثلو المؤتمر الشعبي العام بمعرفة الموقف الرسمي للحزب الاشتراكي اليمني من محتوى الخطب التي القاها البيض الأسبوع الماضي في كل من عدن وابين والتي تضمنت اشارات واضحة لشخص الرئيس وللاوضاع باسلوب وصفته بانه تنصل من المسؤولية والقاء اللائمة على الآخرين والتحريض ضدهم.

واوضح مصدر مطلع ان ممثلي المؤتمر الشعبي رفضوا خلال الاجتماع بحث موضوع التعديلات الدستورية، واعتبروا ان هذا الموضوع اصبح الان في يد البرلمان الذي سيطرحه للمناقشة في الجلسة المقررة يوم 4 اكتوبر (تشرين الاول) المقبل.



وفد من الائتلاف الحاكم في اليمن
يحاول اقناع البيض بإنهاء اعتكافه



المصدر : الحياة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

□ صنعاء – من فيصل مكرم:
□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ عقد قياديون من احزاب الائتلاف الحاكم في اليمن وهي المؤتمر الشعبي والاشتراكي والاصلاح اجتماعاً في صنعاء بعد ظهر الخميس الماضي استمر زهاء سبع ساعات. ورأس الاجتماع الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وحضره الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة السكرتارية في الاشتراكي والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء عضو المكتب السياسي للاشتراكي وعن الاصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب رئيس الهيئة العليا للحزب واعضاء اللجنة القيادية العليا للاحزاب الثلاثة. وتقرر في الاجتماع ارسال وفد يضم ممثلين للائتلاف الى عدن لاقناع السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للاشتراكي بإنهاء اعتكافه.

وقالت مصادر في الائتلاف الحاكم أن المؤتمر الشعبي وحزب الاصلاح طلبا من الحزب الاشتراكي اتخاذ موقف حاسم من طرح السيد البيض في خطبه وتصريحاته الاخيرة وآخرها الكلمة التي القاها في محافظة ابين في اثناء زيارته لها الاربعاء الماضي. وشدد المؤتمر على ضرورة تحديد موقف الاشتراكي في ضوء كلام البيض وهل يمثل موقف الحزب من مجمل القضايا التي يطرحها على الملأ أم أن هذا هو موقفه الشخصي منذ اعتكافه في عدن ابتداء من ١٩ آب (اغسطس) الماضي وحتى زيارته الى ابين الاربعاء الماضي. ورد ممثلو الاشتراكي في الاجتماع بان لا شأن للحزب بمسألة اعتكاف البيض وأن الاعتكاف كان قراراً شخصياً.

وأضافت هذه المصادر ان المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح اصرا على اصدار بيان من قيادات الاحزاب المؤتلفة تعلن فيه عدم مسؤوليتها عما يقوله السيد البيض في خطاباته وان الائتلاف يأسف للجوئه الى التصريحات والخطابات التي ينتقد فيها الشريكين الآخرين في السلطة.

وأكدت المصادر ذاتها ان صدور البيان تأجل بناء على طلب الاشتراكي على ان يعمل المكتب السياسي للحزب على اقناع البيض بوقف تصريحاته وعلى أن تلتزم الوسائل الاعلامية التابعة للمؤتمر والاشتراكي وقف الهجوم الاعلامي المتبادل ابتداء من يوم الاحد.

وأضافت هذه المصادر ان القيادات العليا لاحزاب الائتلاف وافقت في نهاية اجتماعها مساء الخميس الماضي على تشكيل وفد رفيع المستوى من الائتلاف الحاكم للتوجه الى مدينة عدن و«اقناع البيض بالعودة الى صنعاء والجلوس الى طاولة الحوار بصفته الرسمية ومكانته الحزبية». ويرجح ان يضم الوفد السادة ياسين سعيد نعمان وعبدالوهاب الآنسي الأمين العام للاصلاح ونائب رئيس الوزراء والدكتور عبدالكريم الارياني عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي)

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٢

وفد من الائتلاف الحاكم في اليمن

تتمة الصفحة الاولى

للمؤتمر الشعبي العام. وتعتبر الموافقة على ارسال وفد لمقابلة البيض واقناعه بالعدول عن موقفه والعودة الى العاصمة صنعاء بمثابة محاولة اخيرة لراب الصدع في الائتلاف الحاكم وايقاف التوتر بين احزاب الائتلاف لارساء قاعدة للحوار المشترك والتفاهم حول مجمل القضايا السياسية المطروحة.

نقابات عدن

وفي عدن وجهت النقابات العامة رسالة الى مجلس النواب رفضت فيها ادخال تعديلات على الدستور الحالي الذي كان موضع استفتاء شعبي عام ١٩٩١. واوضحت الرسالة ان رفض التعديلات ينطلق من الاسباب الآتية:

«١ - الدستور الحالي ليس في حاجة الى تعديل لانه لم ينفذ ولم ير النور بعد. وكان الاعتماد في المرحلة الانتقالية (منذ ٢٢ ايار/ مايو ١٩٩٠ حتى ٢٧ نيسان/ ابريل الماضي) على الاتفاقات الوحدوية دون غيرها. ٢ - تم العمل بالدستور منذ ٢٢ ايار الماضي وحتى الآن، وهي فترة قصيرة جداً لمعرفة النقاط السلبية والايجابية في مواده. ٣ - الفترة المحددة لمناقشة التعديلات وإقرارها غير كافية وان مدة فترة مجلس الرئاسة الحالي لم تبق منها سوى ايام معدودة».

واضافت رسالة النقابات في عدن بان «النقابات تشدد على أخذ راي كل الشعب والاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والمهنية والنقابات في هذه التعديلات وإنزالها لمناقشتها والاستفتاء عليها من قبل الشعب وقواه الخيرة ثم تقديمها الى مجلس النواب لاتخاذ الخطوات الاجرائية بمشاركة المختصين».



لجنة وصلت لعدن للحوار مع «الاشتراكي»

فراغ دستوري في اليمن إذا لم يرجع البيض عن اعتكافه

عدن: من لطفي شطارة

ابدت مصادر يمنية سياسية مطلعة تخوفها امس من ان يتسبب عدم انجاز التعديلات الدستورية في اليمن في المهلة المحددة لذلك الى فراغ دستوري يكون المخرج منه هو بانتخاب مجلس رئاسي جديد للدولة. وتنتهي تلك المهلة في 4 اكتوبر (تشرين الأول) المقبل الموعد المحدد لمناقشة البرلمان لتلك التعديلات.

لكن اعتكاف نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض ورفضه للاسراع في اقرار تلك التعديلات قد يعرقل انجازها في الموعد المحدد.

ولقد قامت امس لجنة مشتركة من حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح بزيارة لعدن لمتابعة الحوار مع الحزب الاشتراكي هناك ومعالجة الخلاف حول التعديلات الدستورية واقرارها في حينها. وقالت المصادر ان استمرار الخلاف على التعديلات الدستورية، بسبب رفض الاشتراكي لما يتم بشانها، رغم انه احد احزاب الائتلاف الحاكم مع حزبي المؤتمر والاصلاح، هذا الخلاف يلقي بظلاله على استحقاقات كثيرة تنتظرها اليمن منها الاحتفالات بذكرى ثورتي 26 سبتمبر (ايلول) الجاري و14 اكتوبر (تشرين الأول) المقبل، اضافة الى الزيارة المقررة التي يقوم بها سلطان عمان السلطان قابوس بن سعيد لليمن وهي الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين.

كذلك يتوقع ان يدشن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تصدير اول شحنة من نفط وادي المسيلة في محافظة حضرموت عبر ميناء (بيرعلي) في مدينة «الشحر» في حضرموت، والتي تقدر بـ120 الف

التتمة .... ص 4



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط
المدرسة

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣

اليمن

برميل، وذلك بحضور رؤساء شركات نفطية امريكية وأوروبية وعربية، ذلك كله قد يصادف عقبات اذا استمر الخلاف على التعديلات الدستورية، ويربك اعمال الدولة نفسها، وقد اعترف الرئيس اليمني بذلك فدعا في اول رد فعل غير مباشر على ما يدور في الساحة اليمنية من تطورات، خلال زيارته لمؤسسة الكهرباء في صنعاء: انه على مؤسسات الدولة ان لا تتأثر بالمماحكات السياسية بين الاحزاب، وان تعمل وفق مبدأ القليل من الكلام والكثير من العمل، من اجل مصلحة اليمن، وان يرتفع الجميع فوق الصغائر. وقالت المصادر ان هذه الملاحظات تكشف عن الاجواء المشحونة بالتوتر في اليمن.

اما اللجنة التي وصلت امس، وتضم مسؤولين في الحزبين «المؤتمر» و«اللاصلاح» فبدأت اتصالاتها مع مسؤولين من «الاشتراكي» للوصول الى مخرج للخلافات واقناع البيض بالعودة لصنعاء وحماية الائتلاف من التفتت، لكن لم يتضح بعد مدى نجاحها في ذلك. وكان البيض قد أعرب عن عدم رضاه لما ورد بشأن شكل رئاسة الدولة وانتخابات المجالس البلدية. وتضم اللجنة من «المؤتمر» عبد الكريم الارياني، وزير الخارجية السابق، ووزير التخطيط حالياً، وعبد الملك منصور، ومن الاصلاح امينه العام عبد الوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء ومحمد اليدومي. واجتمع هؤلاء الى مسؤولين من الاشتراكي هم الى جانب البيض، محمد سعيد عبد الله (محسن) وزير الاسكان عضو المكتب السياسي، ومحمد حيدره مسدوس نائب رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي.

ولم تكشف المصادر عن فحوى المقترحات التي حملتها اللجنة الى البيض، مقابل العدول عن آرائه بشأن التعديلات الدستورية والعودة الى العاصمة صنعاء قبل يوم 26 سبتمبر (ايلول) المقبل للمشاركة في الاحتفالات الرسمية بهذه المناسبة.



لجنة الائتلاف فشلت في إقناع البيض بالعودة لصنعاء

«الاشتراكي» يتهم «الشعبي» بتحريف اتفاق التعديلات الدستورية في اليمن

عدن: من لطفي شطارة

كشفت مصادر مسؤولة في الحزب الاشتراكي اليمني عن الأسباب الرئيسية التي دفعت بزعيمه علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني الى الاعتكاف في عدن بسبب التعديلات الدستورية المقترحة.

وقالت المصادر التي طلبت عدم ذكر اسمها ان البيض استمع الى اللجنة المكونة من «الشعبي» و«الاصلاح» شريكي «الاشتراكي» في الائتلاف والتي ترأسها عبد الوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح في لقاءين متواصلين. واضاف ان اعضاء اللجنة اكدوا خلال لقائهم بالبيض ضرورة التزام الاشتراكي بالاتفاقات الموقعة بين احزاب الائتلاف خاصة الاتفاقية الاخيرة التي وقعها سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للاشتراكي وعبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام في ظل غياب البيض خارج اليمن.

وكشفت المصادر في تصريح لـ«الشرق الاوسط» أن المؤتمر الشعبي العام «حرف» بعض الفقرات المتعلقة بشكل رئاسة الدولة ونظام الحكم المحلي بعد ان وقعت عليها لجنة الاشتراكي التي ترأسها سالم صالح محمد واحمد علي السلامي وزير الكهرباء والمياه عضو المكتب السياسي.

واكدت المصادر ان هذا التحريف يعتبر من الأسباب التي دعت البيض الى التمسك بموقفه بشأن التعديلات، خاصة ان التغيير الذي ادخل على الصياغة حدث بعد التوقيع.

وشددت المصادر على تمسك الاشتراكي بضرورة الاتفاق على وجود دستور ديمقراطي يقيد الجميع ويمنع العودة الى النظام الشمولي السابق.

ورفضت مصادر في المؤتمر الشعبي العام شاركت ضمن اللجنة التي التقت البيض في عدن التعليق على ما دار في اللقاء.

ولكن مسؤولا في الاشتراكي اكد لـ«الشرق الاوسط» ان البيض لن يعود الى صنعاء بالسرعة المتوقعة وان بقاءه في عدن ساعد على تخفيف كثير من المشكلات التي تعانيها المدينة خاصة التسيب الاداري ومعاناة المرافق والخدمات العامة فيها.

ويرى المراقبون في تصريحات المسؤولين في الاشتراكي تلميحات الى الطريق المسدود الذي وصلت اليه اللجنة في حوارها مع البيض، مما يعني تمسك البيض والاشتراكي بشكل عام بجميع المطالب التي طرحها الأمين العام للاشتراكي أخيرا خلال جولته في محافظة أبين ومن ضمنها ضرورة احترام الدستور الحالي والالتزام بكافة الاتفاقات السابقة والقرارات التي لم تنفذ.

ويشدد الاشتراكي دائماً على اخضاع الرئاسة الى انتخابات حرة كشرط اساسي لقبول التعديلات في الدستور الحالي. وكذلك على اجراء انتخابات شعبية حرة للمجالس المحلية



المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٣

ومنحها مزيداً من الفاعلية، والتزام الجميع بالانظمة والقوانين وان لا يكون بمقدور احد تجاوزها.

ورغم الجدل الذي يدور بين «الاشتراكي» من جهة وبين «الشعبي» و«الاصلاح» من جهة اخرى حول التعديلات الدستورية فإن اللجان التي شكلها البرلمان تواصل نشاطها في بلورة افكار التعديلات والاستفسارات حولها عن طريق ندوة التطور الدستوري التي ينظمها المنتدى القضائي في العاصمة صنعاء، حيث خلصت محاور المداخلة الاولى الى القول بأن الوضع السياسي القائم في اليمن وما صاحبه من تجمع للسلطات يجعل النظام الرئاسي هو الشكل الانسب للمرحلة الحالية التي تمر بها اليمن.



رابطة ابناء اليمن تنفي الاندماج مع المؤتمر

■ صنعاء - «الحياة» - نفى السيد محسن محمد بن فريد الامين العام لحزب رابطة ابناء اليمن «راي» صحة ما نشرته «الحياة» في ١٣ من الشهر الجاري عن مراسلها في عدن والذي أشار الى اندماج حزب الرابطة «راي» مع المؤتمر الشعبي العام، وتعيين محسن محمد بن فريد عضواً في اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر.

واكد بن فريد في تصريح الى «الحياة» ان هذا الخبر «غير صحيح بل «مدسوس» ويهدف الى احداث مزيد من البلبلة في الوسط السياسي اليمني، خصوصاً في هذه الايام».

وأشار الى ان «حزب الرابطة يجري بالفعل حوارات مع المؤتمر الشعبي العام ومع العديد من الاحزاب اليمنية الاخرى للبحث في سبل التنسيق والتعاون من اجل خير اليمن ومصلحتها واستقرارها وتقدمها».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣

مفاجآت هيتشكوك في مسلسل الاصلاحات الدستورية اليمنية (٢ من ٣)

استحقاقات اكتوبر في عهدة مجلس النواب

مفاجآت هيتشكوك في مسلسل الاصلاحات الدستورية اليمنية (١ من ٢)

اتفاق ثنائي ثم اتفاق ثلاثي ثم اعتكاف ثم .

محمد علي السقاف *

■ من دون شك، لو كان المخرج العالمي الشهير هيتشكوك، حياً لراى في التقلبات والتحولات السريعة لمواقف القيادات والاحزاب السياسية اليمنية ازاء مشروع الاصلاحات الدستورية مادة دسمة لاخراج افضل افلامه المفعمة بالمفاجات. فالى التفاوت الكبير بين الاقوال والافعال للقيادات السياسية، فان مواقف تلك القيادات والاحزاب حول مشروع التعديلات الدستورية التي تعلن في هذا اليوم تنقض في اليوم التالي ويؤكد عكسها في اليوم الثالث. لذلك تضمن هذه التحولات للمتفرجين رؤية مشاهد عديدة مشوقة واحداث غير متوقعة.

ليس التفاوت بين الاقوال والافعال حكراً على الطبقة السياسية اليمنية، وانما هي اصلاً من صميم العمل السياسي حسب مفاهيم البعض له، الا ان ظهورها وبروزها بهذا الشكل الواضح بات من مزايا ادخال الديموقراطية في اليمن، ويمكن سرد مثالين في هذا الصدد. الاول تاكيد بعض الاعضاء في مجلس الرئاسة انهم على رغم انتمائهم الحزبي يفكرون ويتصرفون من منطلق المصلحة العليا للوطن، فهم ملك لليمن وليس للاحزاب التي ينتمون اليها. وقد اتاحت الخلافات بين احزاب الائتلاف الثلاثي الحاكم (المؤتمر الشعبي والاشتراكي وتجمع الاصلاح) من ناحية وداخل كل من هذه الاحزاب من ناحية اخرى عند مناقشة الاصلاحات الدستورية امام الاجتماع الاول لمجلس النواب المنتخب، فرصة ذهبية لتلك القيادات السياسية لتطبيق الشعار المعلن.

فمن الناحية الدستورية تعطي المادة ١٢٩ الاهلية القانونية لمجلس الرئاسة لاخذ المبادرة في طلب تعديل مادة او اكثر من الدستور. الا ان هذه المبادرة لم تستغل، ربما بسبب الاقتناع بانها سترفض لدى التصويت عليها في مجلس النواب لتعود الانشقاقات والخلافات بين الاحزاب الى الظهور مرة اخرى. وهذا صحيح، الا انها كانت فرصة على الاقل ليظهر اعضاء مجلس الرئاسة تغليبهم المصالح العليا للوطن على المصالح الضيقة للاحزاب التي ينتمون اليها. وهذا ان دلّ على شيء فانما يدل على مدى اهمية وضرورة الفصل بين تقلد مسؤولية قمة الدولة والوظيفة الحزبية، سواء كان ذلك بقانون يصدر بهذا الخصوص، او عبر الممارسة الفعلية لمهمات الدولة. وتجارب الدول الديموقراطية غنية في هذا الصدد. تكفي الاشارة الى ما حدث في فرنسا في مرحلة التصويت على اتفاقية ماستريخت وضرورة تعديل بعض بنود الدستور الفرنسي ليواكب الاتفاقية. اذ صوت كل من رئيس الدولة وهو اشتراكي، ورئيس الحكومة وهو يميني، مع الاتفاقية والتعديل الدستوري لقناعتهما بانها في مصلحة فرنسا والوحدة الأوروبية بينما صوت عدد من المسؤولين ضد الاتفاقية بناء على توصية احزابهم. والمثال الثاني تصريح احد القياديين في اليمن في مؤتمر صحافي عقده اخيراً لدى مروره بباريس اكد فيه تخليه عن سياسة «الاعتكاف» التي كان يمارسها سابقاً كاسلوب للتعبير عن احتجاجه لما يراه مخالفاً للمصلحة العامة، حسب مفهومه لها. وذلك بسبب ما افرزته الانتخابات البرلمانية الحرة من نتائج تجعله يصرح علناً بخلافاته في الراي مع الآخرين. الا ان هذا المسؤول القيادي بمجرد عودته الى الوطن كرر سياسة الاعتكاف التي يعود اسبابها هذه المرة الى عدم رضاه على المنحى الجديد الذي اخذته الاصلاحات الدستورية مقارنة مع ما كان متفقاً عليه مسبقاً.

هذه الامثلة قد لا تشكل الا مشاهد عارضة في المسلسل الهتشكوكي مقارنة مع تضارب مواقف القيادات والاحزاب السياسية من مشروع الاصلاحات الدستورية. فقبل الانتخابات النيابية جرى التمهيد لفكرة ادخال تعديلات على دستور الوحدة من جانب كل من رئيس مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء. اذ دعا الرئيس علي عبدالله صالح الى اجراء اصلاحات دستورية لان الدستور الوحدوي يشوبه بعض العيوب، وجرى التوقيع عليه على عجل، حسب تعبيره. في الفترة نفسها تقريباً ادلى رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس بتصريح مفاده «ان التعديلات الدستورية ستكون واسعة فلا بد من اجراء استفتاء على الدستور الجديد الذي سيتم الاتفاق عليه وعلى اصلاحه». وهنا يظهر التباين في المواقف بين تعديل للدستور يفترض ان يكون محدوداً، وبين استبدال الدستور الحالي بدستور جديد مما قد يتطلب تبني اجراءات مختلفة عن اجراءات التعديل، واذا كان هذا التباين طبيعياً الا انه يفترض وجود حد ادنى على الاقل من التنسيق بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة. لكن التضارب الحقيقي في المواقف بدأ بعد الانتخابات النيابية اذ وقع الحزبان الرئيسيان بتاريخ ١٠ ايار (مايو) الماضي على ما يسمى «وثيقة التنسيق التحالفي على طريقة التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني»، وتضمنت هذه الوثيقة اتفاق الحزبين على مشروع الاصلاحات الدستورية، ولعل اهم بنودها ما جاء في الفقرة (ب) عن انشاء مجلس شورى، وفي الفقرة (د) في ما يتعلق بالسلطة التنفيذية برئاسة الدولة اذ نصت على «ان تكون رئاسة الدولة من رئيس ونائب للرئيس تم انتخابهما من جانب الشعب وتقديم الترشيحات لرئاسة الدولة في قائمة واحدة للرئيس ونائبه الى رئيس مجلس النواب».

وبقراءة هذه الوثيقة يتبين حجم الاصلاحات الدستورية المقترحة والتي تعني عملياً استبدال الدستور الحالي بدستور جديد كما ذكر ذلك مبكراً رئيس الوزراء. على رغم ان محتوى التعديلات يمثل تراجعاً في العمل الديموقراطي مقارنة مع ما وفره الدستور الحالي، كما يمثل خلطاً وتداخلاً بين سلطات الدولة الثلاث على عكس ما اعلن في الوثيقة من ضرورة الفصل بينهما. وعلى رغم علاتها، فان هذه الوثيقة كانت تمثل على الإقل مؤشراً لفتح صفحة جديدة في علاقة الحزبين الرئيسيين اللذين اتسمت علاقتهما بالتوتر خلال الفترة الانتقالية. وللأسف ظهر بعد ذلك ان الوثيقة كانت حصيلة اتفاق بين قمة القيادة الحزبية ولم تجر مناقشتها بشكل مستفيض داخلياً في الحزبين. لذلك سرعان ما بدأت الانتقادات توجه الى بنود الوثيقة من داخل الحزبين، مما ادى الى استحالة تبنيها في مجلس النواب. ولسد اي فراغ دستوري قد ينتج عن ذلك قام رئيس مجلس النواب الجديد الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) بفتح باب الترشيح لإنتخاب مجلس رئاسة جديد وفقاً لاحكام الدستور القائم، وتاجيل البحث في التعديلات الدستورية الى ما بعد انتخابات مجلس الرئاسة. وراى البعض في هذا الاعلان الرسمي تسرعاً في انهاء الجهود المبذولة لتضييق شقة الخلاف حول مشروع الاصلاحات الدستورية.

ومهما يكن من امر، فان المفاجاة التي تلت هذا الاعلان تمثلت باتفاق اقطاب الأحزاب الثلاثة الحاكمة، في اجتماعهم المشترك بتاريخ ١ آب (اغسطس) على مشروع للاصلاحات. وقد وقع هذا المشروع الرئيس علي عبدالله صالح عن حزب المؤتمر، والسيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب والامين العام لحزب الاصلاح، الذي كما اشرنا كان له موقف مختلف تماماً وأعلن رسمياً فتح باب الترشيحات لانتخاب مجلس رئاسة جديد. وتمشياً مع المادة ١٢٩ من الدستور فقد تقدم عدد كبير من النواب بالمشروع الجديد الى المجلس للموافقة المبدئية عليه وهو ما حصل بتاريخ ٥ آب، مما يعني عملياً ان مجلس النواب تبنى قرارين متناقضين في فترة قصيرة. قرار بفتح باب

الترشيحات لانتخاب مجلس رئاسة جديد، وقرار بالموافقة على مبدأ التصويت على مشروع التعديلات الدستورية الذي يتضمن احد بنوده نظام ترشيح وانتخاب رئيس ونائب له يتعارض تماماً مع نظام مجلس الرئاسة. وسنعرض لاحقاً لمغزى هذين القرارين الخطيرين وابعادهما.

وقد اعتقد الكثيرون ان المشروع الأخير للاصلاحات الدستورية يمثل الاتفاق النهائي بين الاحزاب الثلاثة الحاكمة. لكن سرعان ما ظهر ان هذا سيكون مخالفاً لطبيعة اللعبة السياسية في اليمن. اذ عبر نائب الرئيس من دون اشارة محددة الى الاتفاق الثلاثي عن عدم رضاه على هذا التطور الجديد الذي وقع عليه اثناء غيابه خارج اليمن. وبالفعل عند مقارنة الاتفاق الثلاثي للاصلاحات الدستورية بالاتفاق الثنائي فان نقاط الاختلاف الاساسية بينهما تتعلق بطريقة اختبار الرئيس ونائبه، اذ يعطي الاتفاق الجديد الرئيس بعد انتخابه حرية اختيار نائبه، بينما يقرر الاتفاق الثنائي انتخاب الرئيس ونائبه في قائمة واحدة. ونقطة الاختلاف الأخرى تتعلق باستبعاد ما جاء في الاتفاق الثنائي عن انشاء مجلس شورى كمجلس ثان مكمل لمجلس النواب الحالي. ولعل النقطة الايجابية على الاقل في الاتفاق الاخير تكمن في ان الموافقة عليه جاءت من الائتلاف الحزبي الثلاثي الحاكم. وهذا يطرح بدوره سؤالاً رئيسياً عن اسباب عدم اشراك حزب الاصلاح في توقيع وثيقة مايو الماضية؟ هل في تلك المرحلة لم يكن هناك تصور واضح بأن نتائج الانتخابات ستفرز ائتلافاً ثلاثياً، ام ان سبب استبعاد حزب الاصلاح آنذاك يعود الى ان تلك «الوثيقة» كما يشير عنوانها هي «وثيقة التحالف على طريق التوحيد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني»؟ يبدو أن هذا العنصر الاخير هو السبب في اقتصار الاتفاق على الحزبين، لانه يشمل في آن فكرة توحيد الحزبين ومشروعهما المشترك للاصلاحات الدستورية.

فيما بعد تبين ان جمع الموضوعين في وثيقة واحدة خلق بلبلة ظهرت آثارها السلبية عند طرح موضوع الثقة بحكومة العطاس امام مجلس النواب، اذ ربط البعض بين اعطاء الثقة لحكومة العطاس (وهي حكومة ائتلافية ممثلة للاحزاب الثلاثة) بموافقة الحزب الاشتراكي على انجاز موضوع التوحد مع حزب المؤتمر؟

ويظهر الآن انه لو تمت معالجة موضوع وحدة الحزبين في اتفاق منفصل عن الاصلاحات الدستورية لامكن اشراك حزب الاصلاح مبكراً في الاتفاق معه حول التعديلات الدستورية، ولوفر ذلك على اليمن مظاهر الخلافات والتناقضات التي رافقت الاصلاحات الدستورية.

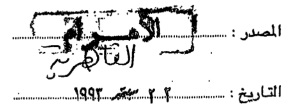
الا ان هذا التفسير يبدو مناقضاً لتغير آخر تقدم به الرئيس علي عبدالله صالح في اجتماع اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام اثناء انعقاد دورتها الرابعة عشرة بتاريخ ٢٢ آب الماضي. فقد اكد الرئيس ان الاتفاق الثنائي على التعديلات الدستورية تم قبل الانتخابات النيابية، وفي ضوء مشروع توحيد الحزبين في قائمة انتخابية واحدة باعتبارهما حزباً واحداً، لكن الوضع تغير بعد الانتخابات اذ ظهر حزب الاصلاح كقوة ثالثة له رأي في هذه التعديلات، وتنصل الاشتراكي من التوحيد.

هذه العوامل ادت الى طرح المسألة على طاولة الحوار الثلاثي من جديد الى ان وقع مشروع التعديلات الدستورية (والمقصود به اتفاق اول اغسطس الذي اشرنا اليه). فاذا افترضنا ان هذه التصريحات المنسوبة الى الرئيس كانت صحيحة، خصوصاً تاكيده ان الوثيقة المذكورة تم الاتفاق عليها قبل الانتخابات النيابية، فستظهر هنا مشكلة كبيرة بين تاكيدات الرئيس وما جاء في الوثيقة، وهذه نصت بالحرف في الفقرة الثانية من المقدمة على ما يأتي: «وبقدر ما يشكل هدف اعادة تحقيق الوحدة اليمنية طموحاً وارادة شعبية، فقد قيض الله لهذا الطموح وتلك الارادة اداة لتنفيذها شكل (المؤتمر والحزب) سداها ولحمتها فكان يوم الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ نقطة تحول تاريخية في حياة الشعب اليمني، كما كان يوم السابع والعشرين من نيسان (ابريل) يوماً مشهوداً انتقل فيه شعبنا الى آفاق الديموقراطية الرحبة من خلال الاقتراع الحر والمباشر لانتخاب نوابه». وقد نشر نص هذه الوثيقة في الجريدة الحكومية («٢٦ سبتمبر» العدد ٥٤٧ بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٣) مع الاشارة الى ان التوقيع عليها تم بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٣. والمعروف ان الانتخابات النيابية تمت في ٢٧ نيسان ١٩٩٣. فاما ان المقصود من التصريح السابق للرئيس ان اعداد الاتفاقية تم قبل الانتخابات بينما التوقيع عليها جرى بعدها، واما ان التصريح المنسوب اليه لم يكن دقيقاً. والمهم في كل ذلك ان اليمن، في ظل الديموقراطية الجديدة، تنحصر الخلافات بين اقطاب الحكم فيه عبر القنوات الديموقراطية على عكس ما كان يحدث في السابق عبر المواجهة المسلحة. فاذا كان الثمن لهذا التوجه الديموقراطي ظهور تناقضات ومسلسل من المفاجآت غير المتوقعة على طريقة افلام هيتشكوك، فاليمن معذور بذلك لانه التجربة الديموقراطية الاولى من نوعها.

---

* استاذ جامعي يمني مقيم في باريس.



المصدر : الأهرام القاهرة


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢-٢ سبتمبر ١٩٩٣

حركة الأحداث

□ اليمن

تعديل الدستور أم تعديل الائتلاف؟

اتفقت الأحزاب الثلاثة الكبرى والمشاركة فى الائتلاف الحاكم، على ارسال وفد لعدن فى محاول لاقناع على سالم البيض امين الحزب الاشتراكى ونائب رئيس مجلس الرئاسة بالعودة الى العاصمة صنعاء، وانهاء ما يسمى باعتكافه السياسى الذى بداه عقب عودته من الولايات المتحدة فى اغسطس الماضى، على ان تتوقف الحملات التى تتبادلها صحف الحزبين المؤتمر والاشتراكى. وتاتى هذه المحاولة بعد محاولات عدة قام بها رئيس الوزراء وبعض اعضاء نافذين فى الحزب الاشتراكى ذاته، ولكنها لم تثمر. وفى هذا السياق قد تبدو مسالة عدم مزاولة نائب رئيس مجلس الرئاسة لمهام منصبه وكانها قضية شخصية، وهو تصور خاطىء الى حد كبير، ويتجاهل الصورة الكلية التى يتم فيها مثل هذا الموقف ذى الطبيعة الاحتجاجية غير المالوفة فى العالم العربى.

واقل ما يمكن قوله ازاء الصورة الكلية الراهنة فى اليمن، ان هناك ازمة سياسية تمس الكثير من اسس الاستقرار لسياسى المنشود. وتعطل كافة المهام المتفق على إنجازها بين اطراف الائتلاف الثلاثى الحاكم. ومن الناحية الظاهرية البحتة فهناك الاختلافات حول مسالة التعديلات الدستورية التى تشمل شكل مؤسسة الرئاسة وصلاحيات نائب الرئيس، الى جانب المواد الخاصة بمصدر التشريع وقضية الحكم المحلى ذى الصلاحيات الواسعة. وتثور هذه القضايا - التى لم تحسم من حيث تفاصيلها - فى وقت حرج، حيث تقترب مدة مجلس الرئاسة الحالى من نهايتها. ويتطلب الامر منعا للدخول فى حالة فراغ دستورى بعد ١٥ اكتوبر القادم، اما الانتهاء من اقرار التعديلات الدستورية الخاصة بشكل مؤسسة الرئاسة قبل ٤ اكتوبر القادم،وبالتالى انتخاب الرئيس ونائبه بالطريقة الجديدة التى سيتم اقرارها، او اعادة تشكيل مجلس رئاسة خماسى كما ينص على ذلك الدستور الحالى.

ومن الواضح ان هناك تباينا من حيث الجوهر ازاء فكرة التعديلات ذاتها، والطريقة التى يجب ان تقر بها. وفى حين هناك رغبة قوية من قبل المؤتمر الشعبى وحزب الاصلاح وبعض قيادات من الحزب الاشتراكى بصفتها الشخصية، فى الانتهاء من هذه التعديلات فى اسرع وقت، تتبلور وجهة نظر مقابلة - عبر عنها البيض وتجد دعما من باقى كوادر الحزب - ومؤداها ان التعديلات المطلوبة هى من الكثرة ومن العمق بحيث تجعل من الدستور بعد تعديله دستورا مختلفا تماما عن ذلك الدستور القائم الذى تم الاستفتاء عليه فى مايو ١٩٩١. ولذلك فإن هذه التعديلات يجب ان تخضع لنقاش واسع بين الاحزاب والقوى السياسية المختلفة، وان يتم الاستفتاء عليها. وهو ما يعنى ضرورة اعطاء التعديلات مساحة زمنية طويلة مع اكبر مشاركة ممكنة من الراى العام اليمنى. وتعكس هذه الرؤى مسالة حيوية وهى الاسس التى قام عليها الائتلاف الثلاثى الحاكم. والظاهر ان كل طرف يرى فى الائتلاف وسيلة لتحقيق اهداف معينة هى محط اختلاف مع الطرفين الاخيرين. وهو مايعنى ان الاطراف الثلاثة لم تستفد من بعض الخبرات السلبية التى تبلورت من قبل اثناء الفترة الانتقالية، وان خبرة التعلم ليست كافية. وفى هذا الصدد تبدو المكاشفة امرا جوهريا، على ان يكون الهدف هو اعادة بناء الائتلاف على اسس واضحة، ولمنع الانزلاق الى ازمات سياسية فى المستقبل. وفى ظل مناخ كهذا تبدو مسالة التعديلات اقرب الى التاجيل بعض الوقت. □

حسن أبو طالب



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٣

تبـاين في مواقـف الائتلاف الحاكم في اليمن حـول الاتفـاق الفلسطيني الاسرائيلي

صنعاء - ق.ن ا - كشفت مصادر سياسية يمنية النقاب عن وجود تباين في مواقف الائتلاف الحاكم باليمن بالنسبة للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي الذي تم التوقيع عليه في واشنطن مؤخرا.

ونقلت صحيفة «المستقبل» اليمنية الناطقة باسم الحزب الاشتراكي امس عن هذه المصادر قولها ان تاخير اعلان موقف رسمي يمني من الاتفاق يرجع الى هذا السبب.

واوضحت هذه المصادر ان المحاولات التي بذلت حتى الان بين اطراف الائتلاف الحاكم الذي يضم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح للوصول الى موقف علني بشان الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي لم يتجاوز حدود الصيغة التي تتضمن التاييد والرفض في نفس الوقت.

يذكر ان وفدا من حركة حماس الفلسطينية المعارضة للاتفاق يزور حاليا العاصمة اليمنية صنعاء وسط تكهنات عن وجود وساطة يمنية.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢/١٢/٦

سلطنة عمان واليمن توقعان على عقد ترسيم الخط الحدودي بينهما

مسقط ـ ق.ن.ا ـ تم هنا امس التوقيع على عقد ترسيم الخط الحدودي بين سلطنة عمان واليمن وذلك تنفيذا لاتفاقية الحدود الدولية الموقعة بين البلدين في الأول من اكتوبر الماضي.

وقد وقع العقد نيابة عن الجانب العماني قيس بن عبدالمنعم الزواوي نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية فيما وقعه عن الشركة المنفذة هانزا لوفت ببلد الالمانية مديرها العام.

وقالت وكالة الانباء العمانية ان عقد الترسيم الذي سيستغرق تنفيذه حوالي ثلاث سنوات ينص على تحديد الخط الحدودي وفقا لمواصفات فنية عكف فنيو الجانبين على اعدادها خلال الاسابيع الماضية حيث تشتمل على دعامات حدودية على طول الخط الحدودي بين البلدين وانتاج خرائط بمقاييس رسم مختلفة اضافة الى اعمال التصوير الجوى واعمال المسح الميداني باستخدام احدث الأجهزة ذات التقنية الحالية التي تتميز بالدقة المتناهية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣

اليمن تحتفل اليوم بانتاجها النفطي الاول من حقول المسيلة

اجراءات امنية في حضرموت بعد طلب الاعدام لـ "٥ من "الجهاد"

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ تشهد مدينة الشحر في محافظة حضرموت التي تبعد ٦٢٠ كيلومتراً شرق عدن اجراءات امنية مشددة لم يسبق ان شهدتها، تحسباً لأي مفاجآت امنية قد تحدث اليوم الخميس في الاحتفال الرسمي الذي سيقام في ميناء المدينة لتدشين اول انتاج نفطي لليمن من حقول المسيلة في محافظة شبوة. وتتولى عملية استخراج النفط من هذه الحقول شركة «كنديان اوكسي» الكندية. وقدرت مصادر موثوق بها الانتاج اليومي لنفط المسيلة بنحو ١٢٠ الف برميل يومياً.

وسيشارك في الاحتفال الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح ورئيس الحكومة المهندس حيدر العطاس وعدد من الضيوف الاجانب الى جانب رئيس مجلس ادارة شركة «كنديان اوكسي» راي لزيراني الذي وصل امس الى صنعاء.

واشارت مصادر مطلعة الى ان اجراءات الامن المشددة جاءت بعد استكمال محاكمات عناصر تنظيم «الجهاد الاسلامي في حضرموت» اول من امس والتي اعترف فيها المتهمون بوجود خطة لاحداث تفجيرات في المنشآت النفطية الموجودة في حضرموت (ميناء الشحر) الى جانب محاولة اغتيال عدد من الخبراء الاجانب العاملين في الحقول النفطية.

وكانت النيابة العامة في حضرموت طالبت في الجلسة الختامية للمحاكمة باعدام خمسة من المتهمين هم: صالح الجرو، سنيان مساعد بلحارث، صالح سعيد مسجدي، حسن سالم بن بشر ومحمد عبيد بن خسينون.

وفي عدن اكد نداء رفعته الى القيادة السياسية والبرلمانية والحكومية في صنعاء المشاركات في اللقاء النسوي الاول الذي انعقد اول من امس، ان «اقرار مجلس الرئاسة قانون الاحوال الشخصية يعتبر قراراً عنصرياً يتنافى مع حقوق المراة التي كفلتها الشريعة الاسلامية السمحاء والمواثيق الدولية وفي مقدمها الاعلان العالمي لحقوق الانسان».

وكان مجلس الرئاسة اقر قانون الاحوال الشخصية في ٢٣ آذار (مارس) العام الماضي اثناء فترة اجازة مجلس النواب السابق الذي كان يرأسه الدكتور ياسين سعيد نعمان. وسيناقش القانون ايضاً مجلس النواب الحالي برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر في جلسة اعمال دورته المقبلة.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ / ٩ / ١٩٩٣

التجمع اليمني للإصلاح يدعو لتشديد الإجراءات الأمنية

علي سالم البيض يطالب بمحاكمة المتهمين في قضايا المتفجرات كشرط لإنهاء اعتكافه

صنعاء ـ الشرق ـ محمد العريقي:

ذكرت مصادر مطلعة للشرق ان نائب الرئيس اليمني السيد علي سالم البيض طرح على اللجنة المكلفة بالتفاوض معه لاقناعه بالعودة الى صنعاء ثلاثين نقطة مقابل انهاء اعتكافه في عدن وقالت تلك المصادر ان السيد البيض طالب ضمن تلك النقاط بضرورة تقديم المتهمين في بعض قضايا التفجيرات الى المحاكمة ورفع العقبات امام مدينة عدن كي تصبح منطقة حرة، وتخليص البلاد من بعض المظاهر المسلحة.

وذكرت تلك المصادر ان البيض طرح للجنة بانه ليس ضد مسالة التعديلات الدستورية وليس لديه نية لترشيح نفسه لمجلس الرئاسة من جديد، وذكر لهم بانه سيتفرغ لرئاسة الحزب الاشتراكي الذي يتولى حاليا امينه العام ومن المتوقع ان يرشح الدكتور ياسين نعمان كعضو لمجلس الرئاسة عن الحزب الاشتراكي وقالت تلك المصادر بان علي سالم البيض ذكر للجنة بانه لن يسمح ان تسوء مظاهر الفوضى في المحافظات الجنوبية وكان الكثير من الاوساط السياسية والحزبية قد حملت نائب الرئيس علي سالم البيض مسئولية تصعيد الخلافات كونه اتخذ من عدن مقرا لاعتكافه دون لجوئه لاسلوب الحوار.

وفي غضون ذلك اختتمت ندوة قضائية تبناها المنتدى القضائي حول مسالة التعديلات الدستورية التي كانت هي جوهر الخلاف بين تيار كبير من الحزب الاشتراكي يقوده علي سالم البيض وبين حليفيه في الائتلاف الثلاثي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح حيث يرى الحزب الاشتراكي عدم التسرع في طرح التعديلات الدستورية امام مجلس النواب كون ان هناك قضايا اهم ولان مسالة التعديلات الدستورية تحتاج لوقت طويل للنقاش مع اشراك فئات كبيرة من الشعب للمناقشة وطرح التعديلات للاستفتاء.

بينما يرى كل من المؤتمر والاصلاح ضرورة مناقشة التعديلات الدستورية في هذا الوقت واجراء التعديلات في وقتها المخصص حتى لاتمر البلاد بفراغ دستوري وان المرحلة تقتضي اولا اجراء هذه التعديلات حتى يكتسب النظام سلطة دستورية قوية في ممارسة مهامه في المرحلة القادمة.

وقد طالبت الندوة في بيان ختامي لها بضرورة اعطاء مجلس النواب الوقت الكافي لمناقشة التعديلات الدستورية مع ضرورة مراعاة المواد المتعلقة بهوية الشعب وانتمائه وان الشريعة السلامية مصدر للتشريعات، وكذا مراعاة تنظيم النشاط الاقتصادي على اساس العدالة الاجتماعية وحرية النشاط وحماية الملكية الخاصة والعامة وايراد حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بنصوص دستورية دون احالة ذلك الى القوانين وترسيخ سيادة القانون واستقلال القضاء ووحدته والفصل بين السلطات وتحقيق الاستقلال المالي والاداري للسلطة القضائية.

واشارت توصيات هذه الندوة التي سترفع الى مجلس النواب إلى مراعاة تحديد سلطه رئاسة الدولة برئاسة شخصية مع تحديد صلاحيات ومسئوليات رئيس دولة ورئيس الوزراء وتحديد فترة الرئاسة بدورتين مدة كل منهما خمس سنوات، والنص صراحة على اشتراط براءة الذمة على كل موظفي الدولة وتقرير مبدأ من اين لك هذا بنص دستوري.

وبالنسبة لموضوع الحكم المحلي وهو احدى القضايا التي اختلف حولها الائتلاف الثلاثي اوصت الندوة بمراعاة وارساء قواعد الحكم المحلي بنصوص دستورية واضحة لتحقيق التكامل بين السلطات المركزية والمحلية وحياد الجيش والامن والقضاء والسلك الدبلوماسي والخدمة المدنية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من اي انتماءات حزبية.

وأوصت الندوة باجراء انتخابات رئيس الجمهورية من قبل الشعب عقب اقرار التعديلات الدستورية دون الحاجة الى احكام استثنائية.

وأوصت الندوة بفتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية لمن يرغب لترشيح نفسه ممن تتوافر فيه الشروط الدستورية عقب اقرار التعديل.

ودعت الندوة أطراف الائتلاف الى البدء بنقاط الاتفاق وتجاوز اسباب الفرقة والاختلاف وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية والحزبية.

الندوة استمرت خمسة ايام وشارك فيها عدد من القضاء والعلماء واعضاء النيابة العامة والمحامين واساتذة جامعة صنعاء وممثلي الاحزاب وشخصيات اجتماعية وعدد من مجلس النواب.

من جهة اخرى قالت مصادر مطلعة للشرق مقربة من التجمع اليمني للاصلاح .. ان التجمع للاصلاح لم يرتح لتصريح المصدر الامني الذي نشر حول حادثة محاولة اغتيال الشيخ عبدالمجيد الزنداني ابرز قيادته



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ / ٩ / ١٩٩٣

خاصة ان التصريح قد اشار ان المتهم باغتيال الزنداني كان يعاني من مرض عصبي.

وقد عقدت الهيئة القيادية للتجمع اليمني للاصلاح الاسبوع الماضي عدة اجتماعات استثنائية برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب رئيس العليا للتجمع، وقالت المصادر ان الاجتماعات خصصت لمناقشة التطورات المستجدة واخرها محاولة اغتيال الشيخ الزنداني عضو الهيئة العليا للتجمع الاسبوع الماضي.

وجاء في البيان الذي اصدرد في ختام هذه الاجتماعات ان الاجتماع الاستثنائي وقف امام محاولة اغتيال الزنداني يوم ٩٣/٩/٤ من قبل المتهم توفيق الجيشي والذي استهدف حياة الشيخ الزنداني بعد ان حاول اقتحام منزله، وقال البيان انه حرصا على الحفاظ على الاجواء السياسية التي يسودها روح الوفاق وسعيا الى ارساء قواعد وتقاليد العمل السياسي فقد ارتاى التجمع اليمني للاصلاح عدم التسرع في اتخاذ موقف يؤثر على سير التحقيقات ومما قد يندرج في اطار المكايدات السياسية.

واعتبر البيان ان مثل هذا العمل العدواني الذي تعرض له الشيخ الزنداني هو استهداف للنهج الحضاري الذي اختطته قيادة الاصلاح ومحاولة لجره إلى فتنة داخلية تستدرج البلاد الى دائرة العنف.

وطرح البيان جملة من المطالب التي اعتبرها ملحة خلال هذه المرحلة واهمها:

- صيانة المكتسبات التي تحققت.
- معدل العناية من أجل ضمان وصيانة القضية الامنية باعتبارها تهم كل الافراد.
- ضرورة تطبيق الانظمة والقوانين بما يكفل ان تضطلع الاجهزة المختصة بمسئولية وحياد.
- ضرورة ان يكون تعامل وسائل الاعلام مع القضية الامنية راقيا الى مستوى المسئولية وبما يمكن المواطن من امتلاك المعلومات الصحيحة وتناوله بمصداقية وفي حجمها المناسب دون استغلالها في المماحكات السياسية التي تضر بالبلاد وطالب البيان بضرورة اليقظة ازاء كل ما يهدد امن المجتمع اليمني.

وطالب اجهزة الدولة الامنية القيام بمسئولياتها تجاه كل ما من شانه اشاعة الفوضى واقلاق الامن.. والكشف عمن يقف وراءها وتوضيحها للناس حسب الاجراءات القانونية.



التوقيع على عقد ترسيم الحدود بين اليمن وعمان

مسقط ـ واخ: تم في مسقط صباح امس التوقيع على عقد ترسيم الخط الحدودي بين سلطنة عمان واليمن وذلك تنفيذاً لاتفاقية الحدود الدولية الموقعة بين البلدين في الاول من اكتوبر من عام ١٩٩٢.

وقد وقع العقد نيابة عن حكومة سلطنة عمان نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية قيس بن عبدالمنعم الزواوي فيما وقعه عن الشركة المنفذة هانزا لوفت بيلد الالمانية مديرها العام.

وينص عقد الترسيم على تحديد الخط الحدودي وفقا لمواصفات فنية عكف فنيو الجانبين على اعدادها خلال الاسابيع الماضية حيث تشتمل على دعامات حدودية على طول الخط الحدودي بين البلدين وانتاج خرائط بمقاييس رسم مختلفة اضافة الى اعمال التصوير الجوي واعمال المسح الميداني باستخدام احدث الاجهزة ذات التقنية العالية التي تتميز بالدقة المتناهية.

ومن المقرر ان يستغرق تنفيذ العقد حوالي ثلاث سنوات موزعا بين الاعمال الحقلية التي تستغرق ١٥ شهرا تقريبا بينما بقية العقد سيتم خلالها انتاج الخرائط ومعالجة البيانات المساحية وجمع المعالم الجغرافية بالمنطقة الحدودية.



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ١٩٩٣/٩/٢٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: النيابة تطالب باعدام ٥ اعضاء في تنظيم الجهاد

طلبت النيابة العامة بمحافظة حضرموت من المحكمة الجزئية الحكم بالاعدام على خمسة متهمين يشتبه انهم اعضاء في تنظيم «الجهاد» وانهم شاركوا في هجوم على نقطة للجيش.

وطلبت النيابة ايضا تشديد العقوبة لخمسة آخرين متهمين بالاشتراك في اشتباك في مايو «ايار» الماضي مع نقطة عسكرية تابعة للجيش في صحراء حضرموت، وقد قتل في الاشتباك ضابط برتبة عقيد وجنديين. والمتهمون الذين طلبت النيابة اعدامهم هم: صالح الجرو وسنان مساعد بلحارس ومحمد عبيد بن حسينون وصالح سعيد مسجدي وحسن سالم بن بشر.

وكانت المحكمة الجزئية بحضرموت قد بدات جلساتها يوم السبت الماضي ورفعت امس الاول وينتظر النطق بالحكم في القضية بعد عشرة ايام. وكان المتهمون العشرة قد اعتقلوا عقب الاشتباك وعرضت النيابة مضبوطات قالت انها كانت بحوزتهم ومنها كتب دينية وقنابل يدوية وجهازا لاسلكي واصابع ديناميت وبندقيتان كلاشيد ،ف وقذائف آر. بي. جي.

(رويتر)



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : البيض يرفض التعديلات الدستورية المقترحة

عدن - رويتر،

أخفق مسؤولون يمنيون أمس في إقناع نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض إنهاء مقاطعته بشأن التعديلات الدستورية المقترحة، والتي قد تحرم حزبه المشارك في الائتلاف الحكومي من منصب نائب الرئيس.

وقد رفض البيض إنهاء مقاطعة استمرت شهراً لزيارة العاصمة اليمنية صنعاء، وذلك خلال محادثات أجراها معه ممثلون كبار للأحزاب الثلاثة التي يتألف منها الائتلاف الحكومي الحاكم ومنها الحزب الاشتراكي اليمني.

ويذكر أن التعديلات الدستورية المقترحة تقضي بالانتخاب المباشر لزعماء البلاد.

ويشارك الحزب الاشتراكي اليمني وحزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في حكم اليمن منذ توحيد شطري البلدين عام ١٩٩٠.

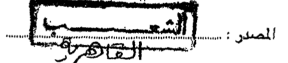
واتفق الحزبان على الاندماج في حزب واحد من أجل تحقيق التكامل بين شطري البلدين إلا أنه لم يتم تحقيق تقدم يذكر في هذا الشأن.

واتفقا أيضاً في ضوء الاستعدادات للانتخابات العامة التي جرت في أبريل الماضي، على انتخاب الرئيس ونائب الرئيس انتخاباً مباشراً عند انقضاء الفترة الحالية للرئاسة الخماسية في الشهر المقبل.

وتم تشكيل حكومة ائتلافية من ثلاثة أحزاب يرأسها حيدر أبو بكر العطاس في أعقاب الانتخابات التي جرت في أبريل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الشعب القاهرة

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣



اليمن على أعتاب اتفاق يحقق الاستقرار المفقود



على عبد الله صالح

منى ياسين

تتضارب الأنباء الواردة من اليمن حول مشكلة الحزب الاشتراكي اليمني مع الائتلاف الثلاثي الحاكم.

فلم يكد يصدر بيان المكتب السياسي للحزب متضمنا بين ثناياه موافقة أمينه العام «على سالم البيض» على إنهاء اعتكافه السياسي الذى دخل شهره الثاني. (عدا فترة قضاها خارج البلاد)، حتى اعلن عن فشل مساعى الوفد الائتلافي في إقناع البيض بالعدول عن اعتكافه، ومغادرة عدن حيث يقيم منذ ١٩ أغسطس الماضي.

وهكذا لم تكد تبدو في الأفق بوادر انفراج في الأزمة التي تعتمل داخل الحزب الاشتراكى نفسه وتؤثر على علاقته بالائتلاف، حتي انقشعت هذه البوادر تاركة الساحة لغيوم الخلافات أو على الأقل التكهنات.



المصدر : الشعب القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ - ٢ سبتمبر ١٩٩٣

مرحلة حرجة

يحدث ذلك في مرحلة حرجة للغاية إذ لم يعد هناك متسع أمام مجلس الرئاسة الحالى الذى تنتهى مدته في منتصف أكتوبر المقبل. وقد كان من المفترض أن تشهد تلك المرحلة اتفاقا حيال التعديلات الدستورية المقترحة ومستقبل رئاسة الدولة.

ولكن بدلا من ذلك طرأت حالة من الجمود علي نشاط الحزب الاشتراكى أحد الأضلاع الرئيسية في الائتلاف نتيجة ابتعاد البيض وقراره بالعدول عن ترشيح نفسه لمجلس الرئاسة الجديد، وإن كانت المشكلة الأكبر هى دأب البيض على توجيه انتقادات صارخة لشريكيه في الائتلاف: حزبي المؤتمر والتجمع اليمنى للإصلاح بما يضع حزبه أمام خيارين: إما اعتبار تصريحات البيض التى يطلقها أثناء جولاته في مدن الجنوب اليمنى موقفا للحزب نفسه، ومن ثم يصبح الاشتراكي في موقف عدائى مع الحزبين. وإما أن يوضح أن البيض يتحدث بشكل شخصى وليس بصفته الحزبية وبذلك يضع الأمين العام في موضع المنسلخ عن حزبه.

وفد لرأب الصدع

على أية حال فقد تخير الحزب موقفا ثالثا هو تشكيل وفد من الأحزاب الثلاثة يجعل من إقناع البيض بالعدول عن موقفه والعودة إلي مائدة التفاوض فى صنعاء مهمته.

بيد أن الوفد لم يحظ بنجاح كبير في مهمته، إذ علّق البيض عودته على قرار يتخذه المكتب السياسى، بينما المكتب السياسى كان قد اتخذ قراره بالفعل قبل نحو أسبوعين في البيان المشار إليه. والذى حدد فيه ثلاثة محاور بدأها بالموافقة على إجراءات التعديلات الدستورية ونظام انتخاب رئيس الدولة. وهما النقطتان الخلافيتان الأكثر أهمية بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبى.

وإن كان الاشتراكى قد أشار ضمنا إلي أن موافقته على النقطتين ترتبط بضرورة ترسيخ دعائم الحكم المحلي الذى يقضي على المركزية ويعطى المحافظات سلطة إدارة شئونها، وكان المحور الثاني هو الموافقة علي استئناف الحوار مع الائتلاف والإلتزام بالاتفاقات الموقعة معه، وإنهاء الاعتكاف.. وهذا في حد ذاته يمثل القرار الذى ينتظره البيض لإنهاء اعتكافه.

ربما يعنى ذلك أن أزمة الاشتراكى مع الائتلاف الحاكم قد انتهت بالفعل حتى وإن ظلت مشروطة، لكن الذى لم ينته بعد هو موقف القوى اليمنية الأخرى من التعديلات الدستورية المقترحة، إذ بينما طالب مجلس النواب اليمنى كافة التنظيمات والقوي اليمنية بإبداء الملاحظات على مشروع التعديلات الدستورية (فيما وصف بأنه استفتاء مصغر يحقق مطلب الحزب الاشتراكى بإجراء استفتاء على التعديلات المقترحة)، فقد جاءت النتيجة سريعا من النقابات اليمنية في شكل رفض لهذه التعديلات أسبابه الرئيسية أن الدستور المراد تعديله هو دستور جديد -١٩٩٠- وافق عليه الشعب في استفتاء حقيقى-١٩٩١- وأن هذا الدستور لم يختبر حقيقة لقصر المدة التى طبق فيها فعليا. إلي جانب سبب اخر يتعلق بضيق المدة التى ستتم خلالها مناقشة التعديلات المقترحة.

رغم ذلك فالفرصة مازالت قائمة لأن تحوز عملية التعديل الدستورى موافقة القوي اليمنية الأخرى، خاصة إذا التزم الاشتراكي بقراره الموافقة على التعديل، وفي الوقت نفسه يمكن لمجلس النواب التغلب على مطلب الترشيح الشعبى المباشر لرئيس الجمهورية استنادا إلي الاحكام الانتقالية التي تجيز للمجلس -بترشيح من ربع اعضائه- أن ينتخب رئيس الجمهورية في المرة الأولي فقط.

وإذا ما تم التغلب على النقطتين السابقتين.. فإن الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة سيكون قد بلغ مرحلة امنة يمكن معها تحقيق التوازن المنشود القائم علي توزيع السلطات الرئاسية والتنفيذية والتشريعية بالقتال على أحزاب المؤتمر والاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح، ومن ثم تتحقق حالة من الاستقرار التي ظلت مفتقدة منذ وحدة اليمن في مايو ١٩٩٠.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : القدس العربي

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣

نفى أي نية لتقسيم حضرموت الى محافظتين

علي صالح ينتقد البيض ضمناً: علينا ان نتعلم كيف ندير خلافاتنا

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وفيصل مكرم:
□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ قال الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح في كلمة القاها في احتفال امس في محافظة حضرموت: «اننا نتعلم في المدرسة الديموقراطية كيف نتنافس من اجل الامة وليس من اجل مصالحنا او كراسينا في السلطة وان الديموقراطية لا تعني الاساءة بالكلام او بالحقد بل البناء وان نتعلم كيف ندير خلافاتنا». وعلى رغم ان علي صالح لم يسم نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض بالاسم فقد كان واضحاً انه ينتقد سلوك الاخير المعتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي. ونقل عن البيض الذي لم يحضر احتفال حضرموت (مسقط رأسه)، انه يود «التفرغ للعمل الحزبي» والتخلي عن نيابة الرئاسة.

وحضر احتفال حضرموت الذي جرى فيه تدشين اول شحنة انتاج نفطي من حقول المسيلة، عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي السيد سالم صالح محمد ورئيس الحكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس وعدد من قادة الاحزاب المؤتلفة والوزراء والاعضاء في مجلس النواب وقيادات من الاحزاب اليمنية خارج السلطة. كذلك حضر وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبدالله ووزير النفط العماني السيد سعيد احمد الشنفري.

والقى الرئيس اليمني خطاباً في المناسبة نوه فيه بان افتتاح هذا المشروع الاقتصادي يأتي في غمرة احتفالات اليمن بعيد ثورتي ايلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر). وقال ان المشروع سيشكل حافزاً قوياً للاقتصاد اليمني. واشار الى «ان الثروة النفطية ليست كل شيء بل ان الانسان هو الثروة الحقيقية ولن تذهب عائدات النفط الى جيوب قادة السلطة لكنها ستسخر لخدمة الاقتصاد الوطني». وقال «ان الوحدة تظل في طليعة المنجزات لأن الشعب حققها وفي الطليعة المؤتمر الشعبي (العام بزعامة الرئيس صالح) والحزب الاشتراكي اليمني (الذي يتزعمه البيض)، وكذلك نجاح الانتخابات النيابية في البلاد في ٢٢ ايار (مايو) الماضي».

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة / الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣

علي صالح ينتقد البيض ضمناً:

تتمة الصفحة الاولى

وفي اشارة واضحة الى اعتكاف نائب الرئيس في عدن قال في خطابه: «اننا نتعلم في مدرسة الديموقراطية، والديموقراطية لا تعني الاساءة بالكلام او اثارة الحقد لكنها البناء... ونتعلم كيف نتخاطب ونتحاور مع بعضنا بعضاً وكيف ندير خلافاتنا السياسية وكيف نتنافس جميعاً من اجل الامة وليس من اجل مصالحنا او كراسينا في السلطة».

واضاف: «نحن لا ننكر ان هناك اخطاء رافقت مسيرتنا منذ تحقيق الوحدة في ٢٢ ايار ٩٠، ولكنها ليست مقصودة وجاءت بحكم الانتقال من مرحلة الى اخرى (اشارة الى المرحلة الانتقالية التي امتدت من ٢٢ ايار ٩٠ حتى ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي يوم الانتخابات الاشتراعية). واكد ان «القيادة ستتعلم من هذه السلبيات والاخطاء وسيتم الاستفادة منها احزاباً وتنظيمات سياسية لان الجميع ما زال في بداية الطريق».

ونفى الانباء التي اشارت الى نية الحكومة تقسيم حضرموت الى محافظتين. وقال ان مثل هذا الكلام «ملفق وعار عن الصحة لاننا وحّدنا اليمن وكانت في نظامين مختلفين ودولتين متضادتين. ونحن نبحث عن سبل ترسيخ الوحدة. وحضرموت هي محافظة تاريخية وباسلة ولن نسمح بتقسيمها ابداً». ووعد بتنفيذ عدد كبير من المشاريع في حضرموت منها مشروع كهربائي وطريق يربطها بمارب ومعهد للدراسات النفطية والتاهيل ومشاريع في الكهرباء والمياه والطرق والتعليم والصحة.

ويشار الى ان السيد البيض، الامين العام للاشتراكي، رفض المشاركة في الاحتفالات التي تقام في مناسبة اعياد الثورة اليمنية. وأبلغ المكتب السياسي للاشتراكي هذا الرفض لاسباب تتعلق به شخصياً. وتولى اعضاء المكتب السياسي للاشتراكي في قيادة الائتلاف الحاكم المكون من المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، ابلاغ الائتلاف موقف البيض في اجتماع طارئ عقد بعد ظهر اول من امس برئاسة الرئيس صالح وحضور السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للاشتراكي - الذي عاد اخيراً من رحلة خاصة الى الاردن - والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب رئيس تجمع الاصلاح.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان الاجتماع الطارئ ناقش موقف البيض وطلب من الاشتراكي اتخاذ موقف حاسم حيال ذلك. واضافت هذه المصادر ان البيض اكد في رده انه يود التفرغ للعمل الحزبي لان رغبته كبيرة في ايصال الحزب الاشتراكي الى عقد مؤتمره العام قبل نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وتابعت ان رد البيض اكد مجدداً موقفه من الترشيح الى مجلس الرئاسة او منصب في مجلس رئاسة الدولة بالقول: لن ارشح نفسي وهذا وعد قطعته على نفسي وابلغته الى المكتب السياسي للحزب والوفد المبتعث من الائتلاف الحاكم.

واشار مسؤول في الاشتراكي طلب عدم ذكر اسمه الى ان «غياب البيض عن احتفال حضرموت يؤكد رغبته النهائية في التخلي عن مهماته كنائب للرئيس الى جانب تحاشيه لقاء علي صالح». واضاف ان البيض بدد توقعات مفادها ان لقاء كان سيجمع الرئيس بنائبه في الشحر.

وازاح علي صالح في الاحتفال الستار عن اللوحة التذكارية لمشروع تصدير النفط من منطقة المسيلة الى ميناء الشحر في حضرموت. وتولت شركة النفط الكندية (كنديان اوكسيدنتال بتروليم) تنفيذ المشروع على منطقة الامتياز الممنوحة لها من حكومة اليمن وفق اتفاق التنقيب والمشاركة بين الشركة والحكومة اليمنية.

والقى الدكتور راي ايراني رئيس مجلس ادارة «كنديان اوكسيدنتال بتروليوم» المحدودة كلمة قال فيها: «لقد قالوا انه لا يمكن ايجاد البترول في هذه المنطقة ولكن مع ذلك وبالتعاون مع بعضنا بعضاً وجدناه وبكميات كبيرة». واضاف «ان الشركاء الحقيقيين في هذا المشروع ليسوا شركة كنديان اوكسيدنتال وشركة اوكسيدنتال بتروليوم كوربوريشن وشركة بكتل - اليمن وشركة اتحاد المقاولين، لكن الحكومة والشعب في اليمن. لقد اقدمنا كلنا على ما نامل بان يكون مستقبلاً مليئاً بالانجازات الكبيرة».



الدولار ارتفع الى سقف ٤٩ ريالاً

الازمة السياسية في اليمن انعكست قلقاً في الشارع

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ رغم مظاهر الاحتفالات باعياد الثورة في اليمن، الا ان الأزمة السياسية الراهنة عكست نفسها على الشارع اليمني اذ يتخوف المواطنون هذه الايام من تفاقم الازمة وتطورها سلباً بما يؤثر على احوالهم المعيشية. ولاحظ المواطنون في الايام القليلة الماضية ارتفاعاً لأسعار المواد الغذائية في ظل غياب الرقابة، وباتوا يخشون عودة القلاقل الامنية التي سادت المرحلة الانتقالية التي سبقت الانتخابات التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي.

ولعل اعتكاف السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني - الشريك الثاني في الائتلاف الحاكم - ورفضه العودة الى صنعاء بعد اعتراضه على مشروع التعديلات الدستورية في غير مناسبة، من اسباب المشكلة السياسية الراهنة التي ادت الى تدهور الوضع الاقتصادي تمثل في انخفاض قيمة الريال اليمني في مقابل الدولار من ٤٥,٦ ريال للدولار الى نحو ٤٩ ريالاً في ثلاثة اسابيع وذلك حسب سعر السوق السوداء.

ورغم ان عدداً كبيراً من اعضاء المكتب السياسي للاشتراكي يظهرون في الاحتفالات الرسمية الى جانب قادة المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح لوضع حد لمشكلة اعتكاف البيض والتاكيد ان الحزب ليس طرفاً في مشاكل او ازمات سياسية داخل الائتلاف الحاكم، الا ان مثل هذا الظهور لا يعدو كونه اكثر من تغطية بروتوكولية للأزمة التي يشعر بها الشارع اليمني.

وتواصل الدوائر السياسية في الائتلاف الحاكم مساعيها للحد من الازمة الراهنة وتحاول البحث عن مخارج معقولة لتجاوزها والتغلب على مؤثراتها الاقتصادية والامنية. ولا يستبعد المراقبون السياسيون ان تكون الايام المقبلة مصحوبة بتحركات سياسية واسعة تهدف الى الخروج من دائرة الخلافات بدءاً بالسعي

التتمة في الصفحة (٤)

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة المدنية

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣

الازمة السياسية في اليمن

تتمة الصفحة الاولى

مجدداً الى انهاء اعتكاف البيض في عدن وانتهاء بمعالجة مشاكل الناس ومتاعبهم في مواجهة موجة الغلاء والانفلات الامني وتدهور العملة المحلية مروراً بغياب الخطة التنموية للحكومة منذ نالت ثقة «البرلمان» اليمني قبل نحو شهرين.

وقالت مصادر موثوق بها ان تجمع الاصلاح، وهو الطرف الثالث في الائتلاف، تقدم بتصور لقادة الائتلاف يحمل مقترحات تساهم في الخروج من الازمة الراهنة. واكدت ان احزاباً عدة لها مكانتها على رغم انها خارج السلطة، طلبت من الائتلاف توضيحاً رسمياً لاسباب الازمة ووضع النقاط على الحروف بدل التكتم عنها وترك الناس في حال من القلق.

اليمن: "الرابطة" تؤيد ادخال تعديلات على الدستور

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ عرض حزب رابطة ابناء اليمن (راي) الذي يراسه السيد عبدالرحمن الجفري موقفه من التطورات السياسية الاخيرة في اليمن. وجاء في بيان اصدرته اللجنة التنفيذية للحزب وزع امس في اعقاب الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته «ان الوحدة اليمنية حملت كل سلبيات الفترة الانتقالية، لكننا نقول بصدق وحس وطني ان الوحدة اليمنية بريئة من هذه السلبيات».

وعرض الحزب موقفه من قضية التعديلات الدستورية وقال في بيان، ان حزب الرابطة يقف اليوم مع تعديل للدستور يلائم مصالح شعبنا وحاجاته.. ويتوافق مع التطورات الجذرية التي حدثت في عالمنا. لكن الرابطة ليست مع «تعديلات» مفصلة على مقاس رموز الائتلاف واحزابه ومصالحه. ولقد كان حزب الرابطة اول من بلور بوضوح رؤيته التفصيلية بهذا الصدد وحددها وقدمها لمجلس النواب وطرحها على ابناء شعبنا اليمني». وراى « ان شعبنا لا يعرف على ماذا يختلف حكامنا وعلى ماذا يتفقون».



المصدر : الوسط
الدولية
التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

الحزب الاشتراكي يتجاوز الخلافات ويستأنف الحوار

اليمن: اختصار الزمن لتعديل الدستور وانتخاب الرئيس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط - اللندنية

التاريخ : ٢-٢-سبتمبر ١٩٩٢

■ صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

جاء بيان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني كاعلان ضمني، عن موافقة امينه العام السيد علي سالم البيض، على اهم نقاط الخلاف وإنهاء الاعتكاف واستئناف الحوار، بين احزاب الائتلاف الثلاثة. كما جاء في الوقت نفسه توضيحا غير مباشر، لاسباب ابتعاده فترة الاسابيع الثلاثة، في عدن، وتحريكا للجمود الذي سيطر في الفترة نفسها، على اعمال الحزب الداخلية. وتلخص هذه المحاور الثلاثة مضمون بيان الحزب الصادر عن اجتماعات مكتبه السياسي في عدن، بين ٧ و٩ الشهر الجاري.

وتبرز ثلاث ملاحظات حول اجتماعات المكتب السياسي:

الاولى، لم يُعلن سلفاً عن الاجتماعات، كما جرت العادة، وانما تمّ الاعلان عن ختام اعمالها من خلال البيان الصادر عنها. وكما علمت «الوسط»، من مصادر متابعة فان الدورة بدات بزيارة رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس، للامين العام في عدن، (في ٤ الجاري) لغرض الوساطة. وبعد توافد معظم اعضاء المكتب السياسي الى عدن، انتقلت الاجتماعات الى دورة المكتب السياسي.

الثانية، ان الدورة، حققت الوفاق اولاً، بين اعضاء المكتب السياسي الاشتراكي حول نقاط الاختلاف التي سببت تأخير انعقادها، وكذلك بالتالي انعقاد دورة اللجنة المركزية، الذي كان متوقعاً في اواخر الشهر الماضي، لمناقشة موضوع الاعداد للمؤتمر العام الرابع للحزب.

الثالثة، انها مثلت بداية انفراج في الفترة الدستورية الحرجة التي تعيشها احزاب الائتلاف حيال التعديلات الدستورية ومستقبل رئاسة الدولة، بعد ان اصبحت «قاب قوسين او ادنى» من انتهاء مدة مجلس الرئاسة، في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل.

موافقة مشروطة

وتظهر ابرز مضامين بيان المكتب السياسي للاشتراكي في ثلاثة محاور:

١ - الموافقة على اهم نقاط الخلاف، واهمها اثنتان، اجراء التعديلات الدستورية عموماً، وتحويل رئاسة الدولة الى رئيس منتخب من الشعب، خصوصاً. ويلاحظ، ان الموافقة على هذه النقطة الاخيرة، جاءت في البيان، ضمناً، بينما جاءت الموافقة على التعديلات، عامة وغير مباشرة، ومرتبطة بقضية الحكم المحلي التي يطرحها الاشتراكي، بما يوحي أنها شرط لموافقته على التعديلات الدستورية. إذ «اكد المكتب السياسي، ان الحزب الاشتراكي، كان ولا يزال، يرى اهمية الاصلاحات السياسية الدستورية، التي من شأنها ان تعزز المسار الديموقراطي، وترسخ دعائم الوحدة، من خلال نظام للحكم المحلي، يلغي المركزية الشديدة القائمة حالياً في إدارة شؤون الدولة. ويتيح المجال لنظام اللامركزية، الذي يمكّن المحافظات ومجالسها المحلية وقياداتها المنتخبة، من ادارة شؤونها اليومية...».

٢ - اتفاقات الائتلاف، واستئناف الحوار، وإنهاء الاعتكاف، حيث اعطى المكتب السياسي «... اهتماماً خاصاً، للتقرير المقدم من لجان الحوار مع اطراف الائتلاف، واكد تمسكه باتفاقات الائتلاف التي جرى توقيعها...»، ومواصلة «حواراته مع شركائه في الائتلاف، بقلب مفتوح وبما يخدم المصلحة الوطنية العليا...».

٣ - في ما يتعلق باعمال الحزب الاشتراكي، ركز البيان على موضوع المؤتمر العام الرابع. حيث اقر انعقاده في موعده المحدد (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، المقبل). وكلف الامين العام، الاشراف على التحضير له، «... من خلال مواصلة لقاءاته مع منظمات الحزب، في مختلف محافظات الجمهورية، التي بداها في عدن».

استفتاء مصغّر

واقترن صدور بيان الحزب الاشتراكي بصدور بيان في اليوم نفسه عن هيئة رئاسة مجلس النواب (في ٤ من الشهر الجاري). تضمن دعوة الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات النقابية والعلماء والشخصيات من مختلف الفئات، الى المشاركة في إبداء الملاحظات على مشروع التعديلات الدستورية. وارسالها الى اللجنة الخاصة، في مجلس النواب، خلال اسبوع واحد. وياتي اعلان هذا البيان، طبقاً لاتفاق لم يعلن عنه لتحقيق راي الاشتراكي الذي يشترط لاجراء التعديلات، ان يسبقها استفتاء شعبي عليها. فكان هذا الاجراء استفتاء في شكل مصغر، كحلّ وسط لنقطة الخلاف هذه. بالاضافة الى ان التعديلات تتضمن نصاً يشترط لاجراء اي تعديل في الدستور

مستقبلاً، ان يتم الاستفتاء الشعبي عليه، وان يحوز التعديل، تاييد اغلبية المسجلين في جداول الانتخابات.

ويلاحظ ان اللجنة التي شكلها مجلس النواب لمناقشة التعديلات، لجنة واسعة، تتكون من لجنة تقنين الشريعة الاسلامية، واللجنة الدستورية، إضافة الى هيئة رئاسة المجلس ورؤساء ومقرري لجانه الـ ١٨. وبحسب ما ذكرته مصادر برلمانية لـ «الوسط»، فان الحوار بين كتل ونواب المجلس، جاء من خلال هذه اللجنة، في محاولة لاختصار الزمن وإنضاج التعديلات قدر الامكان، قبل بداية مناقشتها من قبل مجلس النواب في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، ليتحقق إقرارها، او ما يتعلق منها برئاسة الدولة، على الاقل قبل نهاية مدة مجلس الرئاسة، في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر).

وتجدر الاشارة الى ان الاحكام الانتقالية، في مشروع التعديلات تتيح لمجلس النواب، بترشيح من ربع اعضائه (٧٥ نائباً)، انتخاب رئيس الجمهورية، في المرة الاولى (المقبلة)، بغالبية عدد الاعضاء، بدلاً من انتخابه من قبل الشعب. «... نظراً الى الضرورة التي يفرضها ضيق الوقت، ومراعاة للمواطنين الذين سبقت دعوتهم الى الانتخابات العامة (النيابية)، منذ فترة قريبة...». بحسب نص المذكرة التفسيرية للتعديلات.

الاتفاق الاخير

ويبدو ان الاتفاق بين احزاب الائتلاف، حول ما كان عالقاً من نقاط الخلاف، وعائقاً «دون اجراء التعديلات»، يمثل القدر الاكبر من الوفاق الممكن. ولن يظهر خلاف على اي جانب اساسي فيه، قبل البتّ في اختيار رئيس الدولة على الاقل. وقال مصدر من اللجنة العامة (المكتب السياسي)، للمؤتمر الشعبي العام، لـ «الوسط»، «ربما يكون على الاحزاب المؤتلفة، ان تاخذ في اعتبارها، ان هذا الاتفاق، هو الاتفاق الاخير. سواء من حيث انه سيظل ثابتاً، او من حيث ان اي خلاف عليه، لن يؤدي الى اتفاق بديل او تعديلات جديدة عليه...». واضاف، «إنه اتفاق يحقق لأحزاب الائتلاف التوازن والتوازي، في قيادة سلطات الدولة، رئيس الجمهورية من قيادة المؤتمر، ورئيس الحكومة من قيادة الاشتراكي، ورئيس مجلس النواب من قيادة الاصلاح...» ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط
الدولية

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢



في بيان بمناسبة ذكرى «26 سبتمبر»

الرئيس اليمني يدعو لمواجهة القوى المضادة ويشير لصعوبات اقتصادية تواجه حكومته



المصدر : الشرق الأوسط
المدينة

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدن: من لطفي شطارة

اعترف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس بوجود الفساد والمفسدين في اليمن، واتهم القوى المعادية للوحدة والديمقراطية ببث روح الانهزام، ودعا لمواجهة ذلك كله بحشد الطاقات والوقوف بحزم ووعي لافشال كل المخططات والمحاولات الرامية لشق الصف الوطني، وحذر من خطورة ذلك.

وقال الرئيس اليمني في بيان وجهه امس بمناسبة مرور 31 عاماً على «ثورة 26 سبتمبر» في الشمال عام 1962ان المعارضة يجب ان تستمر شرعية وجودها في اطار النظام الديمقراطي وباعتبارها الوجه الاخر له. وقال انه لا معارضة في ظل نظام ديكتاتوري او استبدادي او قمعي.

ودعا المعارضة للوقوف مع حكومة الائتلاف من اجل معالجة الاختلالات وتصحيح الاعوجاج من اجل المصلحة العامة.

ووجه الرئيس علي عبد الله صالح كلمته الى الشعب اليمني في الوقت الذي يرفض فيه نائبه علي سالم البيض المعتكف حالياً في عدن الوساطات لثنيه عن ذلك والعودة الى صنعاء ومناقشة كافة المشاكل من الداخل. واعتبر ان معركة المستقبل ليست سهلة، فالى جانب آثار التخلف يواجه الشعب اليمني زيادة معدلات التضخم والنمو السكاني وهو الامر الذي يتطلب زيادة في الانفاق على الغذاء والكساء والتعليم والصحة والاسكان والكهرباء والمياه.

واكد الرئيس اليمني ان سياسة بلاده الخارجية تنطلق من احترام المصالح المشتركة والاعتراف بها، وهذا اساس تعامل اليمن مع الاخرين. واوضح ان اليمن ستواصل دعمها للقضايا القومية وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني مؤكداً موقف اليمن الثابت في هذا المجال ودعم ما يرتضيه الفلسطينيون لانفسهم لحل قضيتهم العادلة.

وقال الرئيس اليمني ان التزام الحكومة امام البرلمان في برنامجها للاصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي لن يكتب له النجاح ما لم يحظ بدعم من مؤسسات الدولة. ودعا صالح الراسمال الوطني لان يوجه استثماراته للاعمال المنتجة والكفيلة بايجاد فرص عمل جديدة تستوعب الطاقات المعطلة في المجتمع، وكرر الترحيب بالراسمال العربي والاجنبي للاستثمار في اليمن طبقاً للتشريعات اليمنية التي توفر كافة الضمانات والتسهيلات. وطالب الحكومة بتقديم مزيد من الرعاية للمستثمرين والاسراع بانجاز مشروع المنطقة الحرة في عدن والانتقال من مرحلة القول الى مرحلة الفعل.



واعلن ان حجم المخزون في الحقول المكتشفة في القطاع رقم (5) بمنطقة جنة بمحافظة مارب بلغ 347 مليون برميل من النفط، كما بلغ حجم المخزون في القطاع رقم (10) شرق محافظة شبوه 180 مليون برميل، واكد ان انضمام حقول وادي المسيلة التي تنتج حالياً 120 الف برميل يومياً قابلة للزيادة.

وذكر الرئيس اليمني ان احتياطي حجم الغاز المخزون والمكتشف في حوض محافظة مارب بلغ 15تريليون قدم مكعب، وانه تم انجاز العديد من المشاريع لاستغلال الغاز لتغطية الاستهلاك المحلي.

كما يجري الاعداد لتنفيذ مشروع الغاز الطبيعي السائل، والذي ستبلغ تكلفته الاستثمارية مليارين ونصف المليار دولار، ويهدف الى انتاج 5 ملايين طن سنويا من الغاز للتصدير الخارجي، بالاضافة الى مليون طن من الغاز السائل لتوليد الطاقة الكهربائية في عموم البلاد وتشغيل المصانع وتغطية احتياجات الزراعة من الطاقة.

وتوقع الرئيس اليمني ان تبلغ العائدات المتوقعة من مشروع انتاج وتصدير الغاز مبلغ 33 مليار دولار خلال الثلاثين سنة المقبلة. واكد ان عائدات النفط والثروات المعدنية ستوظف لتعود بالرخاء للشعب اليمني والتوسع في المجال الزراعي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٣

رئيس اليمن يحمّل «الاشتراكي» مسؤولية تعطيل مجلس الرئاسة

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

حذر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس من محاولات ترمي لشق الصف الداخلي في اليمن واعترف بوجود فساد ومفسدين وقوى معادية للوحدة والديمقراطية تحاول بث روح الانهزام. وقال ان مجلس الرئاسة معطل بسبب غياب بعض اعضائه في اشارة لاعتكاف نائبه علي سالم البيض في عدن. ودعا للاخذ بالتعديلات الدستورية لان ذلك يجعل المسؤوليات اكثر وضوحاً، ويتيح المحاسبة والمراقبة وليس شرطاً ان يكون علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية.

جاء ذلك في بيان سياسي اذاعه الرئيس اليمني بمناسبة الذكرى الـ31 لثورة «26 سبتمبر» وفي حديث صحافي اذيع امس في صنعاء.

وقال في حديثه الصحافي انه ستجرى انتخابات رئاسية جديدة اذا لم تقر التعديلات الدستورية. لكن اذا مرت تلك التعديلات واخذ بها فستصبح المسؤوليات اكثر وضوحاً، وتسهل محاسبة من يتحملها. واضاف الرئيس اليمني ان هدف الائتلاف بين الاحزاب الثلاثة (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) هو المضي في اجراء التعديلات الدستورية. واعترف بان مجلس الرئاسة معطل، وعلل ذلك بغياب بعض اعضاء المجلس من جانب الحزب الاشتراكي، وفي ذلك اشارة واضحة الى نائبه علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي الذي يرفض العودة الى صنعاء ويقيم منذ 9 اغسطس (آب) الماضي في عدن.

واكد صالح انه في ظل هذه التركيبة لا يمكن لأحد محاسبة الآخرين، وقال «عندما نحاول محاسبة اي طرف، يقال ان هذا استعداء لعناصر ذلك الحزب، ومن هنا تاتي السلبيات».

وعن موقف اليمن من الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي قال الرئيس صالح «نحن مع ارادة الشعب العربي الفلسطيني، ومع الخيار الذي اتخذه بنفسه كشعب عربي، فنحن نؤيد هذا الخيار الذي اختاره وارتضاه الفلسطينيون لانفسهم وكنا نطمح الى اتفاق افضل مما تحقق. كنا نطمح ان تشمل اتفاقية «غزة - اريحا اولاً» غزة واريحا والضفة الغربية والقدس الشرقية».

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط السعودية

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس اليمن

وتسلم الرئيس علي عبد الله صالح رسالة خطية من الملك حسين عاهل الأردن، ذكر أنها تتعلق بوساطة يقوم بها الأردن بين الرئيس صالح ونائبه علي سالم البيض . وقام بنقل الرسالة الدكتور خالد الكركي رئيس الديوان الملكي الأردني ومبعوث الملك حسين إلى اليمن.

وذكرت وكالة الأنباء اليمنية امس أن الرسالة تتعلق بالعلاقات الثنائية بين اليمن والأردن والقضايا والمستجدات على الساحة العربية، والجهود المبذولة لاستعادة التضامن العربي وتطورات مسيرة السلام في المنطقة، والاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي. كذلك تتعلق بالتشاور وتبادل وجهات النظر بين اليمن والأردن إزاء المستجدات التي تهم علاقات البلدين والتعاون المشترك.

غير أن مراقبين في صنعاء رجحوا أن تكون الرسالة تتضمن جهود وساطة يقوم بها الملك حسين لرأب الصدع وتحقيق مصالحة بين أعضاء القيادة اليمنية التي تعاني من خلاف وتباين الآراء حول عدد من القضايا الداخلية وفي طليعتها التعديلات الدستورية، وما يتعلق بوضعية نائب الرئيس المعتكف.

يذكر ان سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني عاد منتصف الأسبوع الماضي من الأردن، بعد أن قضى فيه ما يزيد عن الشهر في رحلة علاجية تفاقمت اثناءها الأزمة السياسية في اليمن حول التعديلات الدستورية. فقد اعتكف علي سالم البيض في عدن منذ 19 اغسطس (آب) الماضي، وأعلن صراحة موقفه الرافض لمشروع التعديلات الدستورية الذي جرى التوقيع عليه اثناء غيابه في رحلة علاجية في الولايات المتحدة. وقد بذلت جهود وساطة لاقناع نائب الرئيس بالعودة إلى صنعاء، غير أنه رفض ذلك. وعاد مطلع الأسبوع الماضي وفد من أحزاب الائتلاف من عدن إلى صنعاء دون التمكن من إقناع البيض بالعودة إلى صنعاء.

وعلمت «الشرق الأوسط» من مصدر سياسي رفيع المستوى في أحزاب الائتلاف أنه اتفق بعد فشل جهود وفد الائتلاف على تجاوز الخلافات خلال هذه المرحلة، التي يجري فيها الاحتفال بأعياد ثورة «26 سبتمبر» وإرجائها إلى ما بعد 15 أكتوبر (تشرين الأول) المقبل. ويذكر أن البيض كان قد زار الأردن في طريق عودته إلى اليمن من الولايات المتحدة، في 18 أغسطس الماضي، والتقى خلالها الملك حسين الذي ودع نائب الرئيس اليمني في ختام الزيارة التي استمرت يوماً واحداً عند سلم الطائرة أثناء مغادرته العاصمة الأردنية عائداً إلى عدن.

وترددت أنباء أن الملك حسين هو الذي تولى ترتيب زيارة البيض لأمريكا ونصحه في وقت سابق بالعلاج هناك.



المصدر : الحياة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٣

في خطاب طغى عليه الاقتصاد

علي صالح يشدّد على اهمية الائتلاف والحوار السياسي

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:

■ طغى الجانب الاقتصادي على الخطاب الذي القاه امس رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح في مناسبة الذكرى الـ ٣١ للثورة اليمنية. لكن الخطاب لم يخل من توجيه دعوة الى الحوار السياسي بين الاحزاب الكبيرة اذ وصف تجربة الائتلاف الحاكم الذي يضم ثلاثة احزاب بانها «تجربة وطنية فريدة جاءت من مقتضيات المصلحة الوطنية العليا» وهي تشكل «تعبيراً عن المسؤولية الوطنية والحرص على مصلحة اليمن ووضعها فوق كل اعتبار».

وشدد الرئيس اليمني على «الثوابت الوطنية المتمثلة في ترسيخ الوحدة اليمنية والاحتكام

التتمة في الصفحة (٤)

علي صالح يشدد على اهمية الائتلاف

تتمة الصفحة الاولى

الى خيارات الديموقراطية والترحيب بالمعارضة الوطنية والبناء الاقتصادي والتنموي وتشجيع حركة الاستثمار المحلي والعربي والاجنبي في البلاد ومواصلة الاكتشافات النفطية والثروات الطبيعية وتسخيرها لمصلحة الاقتصاد الوطني وترسيخ الامن والاستقرار في البلاد وتطوير العلاقات بدول الجوار على وجه الخصوص وبقية الدول العربية والعالم عموماً.

ورحب بـ «المعارضة الوطنية القوية». وقال: «اننا نؤمن بان المعارضة اساس النظام الديموقراطي والوجه الآخر له ومنه تستمد وجودها، فلا معارضة في ظل نظام ديكتاتوري او استبدادي».

ودعا المعارضة الى «الوقوف مع حكومة الائتلاف في اطار الثوابت والقواسم المشتركة، وان تساهم في معالجة الاختلالات وتصحيح الاعوجاج والاخطاء انطلاقاً من المصلحة العليا للوطن».

وشدد «على ضرورة العمل بروح الفريق الواحد واعتماد مبدأ الحوار السلمي الديموقراطي اسلوباً حضارياً لازالة كل التباينات على اساس القواسم المشتركة». وقال: «يجب ان يكون الاختلاف والاتفاق من اجل اليمن فالوطن هو الابقى اما الافراد فزائلون». ودعا الشعب الى «محاربة الفساد وافشال المخططات الرامية الى شق الصف الوطني».

وقدم علي صالح ارقاماً عن الوضع الاقتصادي في اليمن والاكتشافات النفطية وقال في هذا المجال: «وقد تواصلت اعمال الاستكشاف والتنقيب خلال الفترة الماضية وزاد رصيد بلادنا هذا العام بانضمام حقل المسيلة في محافظة حضرموت والذي اصبح ينتج ١٢٠ الف برميل يومياً قابلة للزيادة في المستقبل بإذن الله، اضافة الى اكتشافات جديدة في مناطق اخرى. وقد بلغ حجم المخزون في الحقول المكتشفة في القطاع الرقم ٥ في منطقة جنة في محافظة مارب ٣٤٧ مليون برميل، كما بلغ حجم المخزون في القطاع الرقم ١٠ شرق شبوه ١٨٠ مليون برميل، وتتواصل اعمال الحفر والتنقيب من قبل الشركات التي يصل عددها الى نحو ٣٠ شركة عاملة في مجال التنقيب في عدد من مناطق الامتياز الممنوحة لها في بلادنا، وطبقاً للبرامج المعدة لذلك.

وبالنسبة الى الغاز، فقد بلغ حجم المخزون المكتشف في حوض مارب ١٥ ترليون قدم مكعب، وقد تم انجاز العديد من المشاريع لاستغلال الغاز حيث اصبح ينتج حالياً ما يغطي الاستهلاك المحلي، كما يجري الآن الاعداد لتنفيذ مشروع الغاز الطبيعي السائل والذي ستبلغ تكلفته الاستثمارية ٢,٥ بليون دولار، ويهدف الى انتاج ٥ ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي للتصدير الخارجي بالاضافة الى انتاج مليون طن من الغاز السائل للبترول لتوليد الطاقة الكهربائية في عموم الجمهورية وتشغيل المصانع وتغطية حاجات الزراعة من الطاقة. وتقدر العائدات المتوقعة من مشروع انتاج وتصدير الغاز مبلغ ٣٣ بليون دولار خلال الثلاثين السنة المقبلة، إلا اننا ندرك أنه مهما بلغ انتاج النفط والغاز فإنه لن يكون بمقدوره وحده الوفاء بمتطلبات التنمية وحاجات الشعب المتزايدة وحل المشكلة الاقتصادية في بلادنا، بل ينبغي على الحكومة البحث المستمر عن زيادة الموارد تعزيزاً لامكاناتنا.

وانطلاقاً من ذلك، فإننا نؤكد ان عائدات هذه الثروة النفطية الواعدة بالخير يجب ان توظف في ما يعود بالرخاء والتقدم لشعبنا. وفي التوسع في المجال الزراعي الذي يعتبر اساس التنمية الوطنية الشاملة».



المصدر : الأهرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-٦ سبتمبر ١٩٩٢

ندوة العلاقات المصرية ـ اليمنية تبحث وسائل تنقية الأجواء العربية

كتب ـ أمين محمد أمين:

تبدأ صباح غد الندوة الخامسة للعلاقات المصرية اليمنية التى تنظمها اللجنة المصرية للتضامن برئاسة السيد احمد حمروش رئيس اللجنة.

وتناقش الندوة خلال جلسات عملها التى تستمر ٣ أيام دور مصر واليمن فى تنقية الاجواء وتصفية الخلافات العربية العربية الناشئة عن أزمة الخليج.

ويشارك فى الندوة وفد يمنى رفيع المستوى يضم ١٦ عضوا برئاسة الدكتور حسن محمد مكى النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق ورئيس جامعة عدن الدكتور محمد سعيد العمودى وعمداء كليات البحث العلمى والاقتصاد الى جانب مجموعة من أساتذة جامعة صنعاء والسيدة أمة العليم السوسوا وكيلة وزارة الإعلام.

وستبحث الندوة قضايا المتغيرات العالمية والتضامن العربى، والديمقراطية، والعلاقات الثنائية المصرية ـ اليمنية ودور المنظمات غير الحكومية فى توثيق العلاقات بين الرأى العام المصرى واليمنى.. بالإضافة الى قضايا التحول الديمقراطى فى اليمن والانتخابات النيابية التى جرت فى اليمن فى أبريل الماضى.



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٣/٩/٢٧

الأحمر: الدول الخليجية تفهمت موقف اليمن في أزمـــة الخليـــج

صرح الشيخ عبـــــداله الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني ان الدول الخليجية أبدت تفهما كامـلا للموقف اليمني ازاء ازمـة الخليـج. واشـار الى ضرورة ان تـــزول الملابســـات التي حدثت خلال هذه الأزمة.

واكـد الشيخ الأحمر في حـــديث لصحيفـة «الثورة» اليمنيـة امس على ضرورة وجـود عـلاقـات سليمـة مع الدول الشقيقة في المنطقة.

وقال ان هـذه العلاقـات يجب ان تكـون قـائمـة على الاحترام المتبـادل وعـدم التـدخل في الشؤون الـداخليـة واحترام خصـوصيـات وظـروف كل دولة.

واكد الأحمر ضرورة تأييد خيارات الشعب الفلسطيني وقال انه اذا حدث خلاف حـول هذه الخيـارات فيجب ان يكـون بالحوار لأنـه السبيل الوحيـد لتوحيد المواقف والرؤى الفلسطينية.

واضاف ان الحل النهائي يجب ان يقـوم على اســاس عـودة كل الاراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطـاع غـزة والقـدس.. وشـدد على ضرورة دعم الانتفـاضـة حتى يتم الحصول على كل الحقوق.

ومن جانبه قال علي اللوزي وزير الاعلام اليمني ان مستقبل اليمن يعتمد اساسـا على قاعـدة من الانجازات التي تمت على الأرض اليمنيـــــة مثـل الديمقراطية والتعددية الحزبية واقامة علاقات حميمة مع كل الدول العربية.

واضـاف ان التغيرات التي احـدثتهـا الثـورة اليمنيـة تعـد تغيرات عظيمـة وجذرية شملت كل جوانب الحياة.

الى ذلك، وصل الى القـاهـرة امس وفد المجلس اليمني للسلـم والتضامن برئاسة احمد الرحومي عضو المجلس الاستشـاري في زيـارة لمصر تستغـرق اسبوعا. ويشارك الـوفد اليمني خلال الـزيـارة في اعمال نـدوة العـلاقـات المصريـة ـ اليمنيـة التي تبـدأ أعمالها اليـوم الاثنين وتستمر ثـلاثـة أيـام.

وصرح احمد حمروش رئيس لجنـة التضامن المصرية الذي كان في استقبال اعضاء الوفد اليمني بـانه سيتم خلال هـذه النـدوة بحث تطوير العـلاقـات الثنـائيـة بين البلـدين ودعم الجهـود المبذولـة لتحقيق المصالحة العـربية ـ العربية. (وكالات)



وساطة عمانية هدأت من حدة انتقاداته

البيض يتمسك بمعارضته لمبدأ تعديل الدستور اليمني

عدن: من لطفي شطارة

ذكر علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني ان «الوطن اليمني يمر اليوم بظروف انتقالية ويشهد تحولات كبيرة تتطلب من الجميع العمل على توحيد الجبهة الوطنية الداخلية واعطاء الوحدة محتواها الوطني الديمقراطي وليس العكس».

وأشار البيض في خطاب وجهه من منطقة ردفان في محافظة لحج أمس بمناسبة الاحتفالات باعياد الثورة الى «ان الشجاعة تكمن في قول الحق ورفض الاخطاء ومحاربة مظاهر الفساد والتمسك بدولة الوحدة والعمل على تعزيز الاستقرار وتوطيد النظام والقانون على طريق بناء الدولة الوطنية الحديثة».

وطالب البيض الذي ما يزال يرفض العودة الى صنعاء بسبب رفضه مشروع التعديلات الدستورية «بتعزيز روح الحوار والمصارحة وتنفيذ القرارات والتمسك بما هو افضل للشعب اليمني والبحث عن فرص عمل وحل المعضلات التي تتعلق بمعيشة الناس ورفع المظالم».

وتمسك البيض بموقفه الرافض لتعديل الدستور عندما قال «ان الدستور الحالي هو الدستور الذي توحدنا عليه، وعلينا ان نعمل على تطبيقه،

التتمة .... ص 4

البيض يتمسك

ولا باس من مناقشة اية تعديلات عليه لكن شرط ان تاخذ وقتها الكافي في المناقشة وتاخذ مجراها على طريق الاصلاح الديمقراطي».

وطالب البيض البرلمان في ان يتحمل مسؤوليته تجاه الدستور الذي يعتبر «قانون القوانين»، ودعا الى «الانتقال من طريق الشرعية الثورية الى طريق الشرعية الدستورية»، كونها الأفضل «للتقدم بمسيرة اليمن وازدهارها»، منوهاً بأهمية «ان يضطلع الائتلاف الثلاثي بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح بمسؤولياته تجاه قضايا الوطن والمجتمع».

ويرى المراقبون ان البيض خفف من حدة كلمته مقارنة، بما قاله امام المسؤولين في محافظة أبين قبل اسبوعين عندما هاجم بوضوح الرئيس علي عبد الله صالح في اطار حديثه عن الوضع المتدهور في البلاد بسبب ارتفاع الأسعار وتزايد البطالة وتدهور الوضع الأمني.

من جانب اخر نقل يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان أمس أن رسالة من السلطان قابوس بن سعيد الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

وتعتبر هذه ثاني رسالة يتسلمها الرئيس اليمني من السلطان قابوس في غضون 48 ساعة فقط. وذكرت مصادر سياسية ان الرسالة تتعلق بالعلاقات بين البلدين وببرنامج الزيارة المرتقبة للسلطان قابوس الى صنعاء في مطلع اكتوبر (تشرين الأول) المقبل.

وكان وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني قد التقى بنائب الرئيس علي سالم البيض في عدن يوم الخميس الماضي، في الوقت الذي ذكر فيه ان سلطنة عمان تقوم بوساطة بين صالح والبيض لاحتواء الخلاف بينهما واعادة الوضع الى ما كان عليه في السابق.

وذكرت مصادر سياسية ان نتائج هذه الوساطة ستظهر بشكل اوضح عندما يبدأ السلطان قابوس زيارته الى صنعاء في موعدها المقرر.

البيض يطالب بتعزيز الحوار ومكانة المؤسسات المنتخبة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ دعا نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني السيد علي سالم البيض امس الى «تعزيز روح الحوار والمصارحة وحل المعضلات التي تتعلق بمعيشة الناس»، مشدداً على اهمية تعزيز دور المؤسسات المنتخبة ومكانتها وتطبيق الدستور القائم.

وجاء كلام البيض في خطاب القاه في احتفال جماهيري اقيم في ذكرى اعياد ثورة ايلول وتشرين الاول (سبتمبر واكتوبر) في منطقة الحبيلين في مديرية ردفان التي تبعد ١٠٠ كيلومتر الى شمال عدن.

ونقل البيض الى المشاركين في احتفال الحبيلين التي انطلقت منها شرارة المقاومة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني في مطلع الستينات تحيات وتهاني مجلس الرئاسة والحكومة لمناسبة اعياد الثورة».

وقال في المهرجان الذي حضره عدد من الوزراء واعضاء مجلس النواب وممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية والجماهيرية وممثلي الاجهزة العكسرية والامنية ان «احتفالات شعبنا بهذا الحدث التاريخي تاتي هذا العام بعدما انجز المحطة الثانية بعد الوحدة وقيام الجمهورية، وهي محطة الوقوف على بوابة الديموقراطية التي يجب على الجميع حراستها وصونها لكي يواصل الشعب تقدمه على طريق انجاز اهداف الثورة اليمنية النبيلة التي قدم شعبنا اليمني في سبيلها اغلى التضحيات».

واضاف: «ان الوطن يمر اليوم بظروف انتقالية ويشهد تحولات كبيرة تتطلب من الجميع الهمة وتوحيد الجبهة الوطنية الداخلية واعطاء الوحدة محتواها الوطني

التتمة في الصفحة (٤)



البيض يطالب بتعزيز الحوار

تتمة الصفحة الاولى

الديموقراطي وليس العكس».

وتابع ان «الشجاعة اليوم تكمن في قول الحق ورفض الاخطاء ومحاربة مظاهر الفساد والتمسك بدولة الوحدة والعمل على تعزيز الاستقرار وتوطيد النظام والقانون على طريق بناء الوحدة وبناء الدولة الحديثة»، مشيرا الى ان ذلك الطريق «لا يقل صعوبة عن طريق الثورة، وهو يتطلب رؤى واساليب جديدة بعيداً عن الاساليب القديمة التي تعودنا عليها».

تعزيز الحوار

ودعا نائب رئيس مجلس الرئاسة الى «تعزيز روح الحوار والمصارحة وتنفيذ القرارات والتمسك بما هو افضل والبحث عن فرص عمل وحل المعضلات التي تتعلق بمعيشة الناس ورفع المظالم (...) لان الطموحات والاهداف الكبيرة لن تاتي بالتمني ولن تتحقق الا بمزيد من العمل والتمسك بطريق الوحدة والديموقراطية الذي اخترناه طوعاً».

وشدد البيض على اهمية تعزيز دور المؤسسات المنتخبة ومكانتها «واهمية الانتقال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية الذي يعتبر افضل الطرق لتقدم مسيرة اليمن».

واوضح ان «الدستور الحالي هو الدستور الذي توحدنا عليه، وعلينا ان نعمل على تطبيقه (...) ولا باس من مناقشة اي تعديلات الى ان تاخذ وقتها الكافي في المناقشة وتاخذ مجراها على طريق الاصلاح الديموقراطي»، وطالب مجلس النواب بتحمل مسؤوليته تجاه هذه المسالة.



المصدر : الأهرام الدولي القاهرة

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المتطرفون فى اليمن يخرجون من تحت الأرض

صنعاء ـ يوسف الشريف:

أكد العقيد يحيى المتوكل وزير داخلية اليمن لـ«العالم اليوم» ان الخيار الديمقراطي والتعددية السياسية الذى واكب قيام دولة الوحدة، اتاح لمختلف الفصائل السياسية ممارسة نشاطاتها بشكل عملي وآمن، الأمر الذى وفر المناخ الصحى للتنظيمات المتطرفة التى كانت تعمل «تحت الأرض» بشكل سرى وغير مشروع إلى الاعلان عن نفسها وعن توجهاتها بكل حرية عبر اقامة الندوات وامداد الصحف ومشاركتها فى الحوار السياسي والفكرى مع غيرها من الفصائل السياسية والدينية، وهو ما جنبها وجنب اليمن ويلات التطرف والعنف على شاكلة ما يجرى فى مناطق عديدة من الوطن العربى!

وأشار وزير داخلية اليمن إلى ان ظواهر التطرف خلال المرحلة الانتقالية تقلصت تدريجيا، كونها تعبر عن فكر غريب ومرفوض فى المجتمع اليمنى، ومحاولة لفرض أفكار وتوجيهات خارجية مستوردة تصدرها جماعات وتنظيمات أممية تسعى إلى دور وموقع قدم فى اليمن وغيرها مثل جماعات المجاهدين الافغان والجهاد، واستطيع فى هذا المجال التأكيد على ان الشعب اليمنى كشف سريعا عن تسلل تلك الجماعات وان الأجهزة الأمنية تمكنت من التعرف على خططها واغلاق الثغرات التى كانت متسللة منها إلى اليمن، وبينما تم ترحيل المتسللين من جماعة الافغان، ومعظم أفرادها من غير اليمنيين، وألقت القبض على تنظيم جماعة الجهاد وقدمتهم إلى سلطات التحقيق بتهم تراوحت بين تدبير التفجيرات التى شهدتها بعض المنشآت السياحية فى عدن أو ممارسة الاغتيال لبعض الرموز السياسية.

وقال العقيد يحيى المتوكل ان التحقيق مع غيرهم من المتهمين فى قضايا التفجيرات والاغتيالات السياسية إبان المرحلة الانتقالية أكد على انهم لاينتمون إلى جماعات أصولية انهم من المركزية ويتقاضون أجورا عن ارتكاب تلك الحوادث لزعزعة الأمن والاستقرار فى اليمن، فيما كشفت التحقيقات فى حوادث أخرى عن أهداف شخصية للثأر والانتقام!

وحول ظاهرة شيوع حمل السلاح الأبيض والنارى فى اليمن، قال انها ظاهرة موروثة ولاتشكل خطورة على الأمن، فالسلاح الأبيض المعروف بالجنبية «الخنجر» مجرد تقليد وزينة شعبية فولكلورية.

أما السلاح النارى فقد وضعنا خطة دقيقة وشاملة تستهدف منع حمله ودخوله إلى المدن بالتدريج وعبر اصدار رخص السلاح سوف نتمكن من وضع حد لتداوله غير المشروع بالتزامن مع مواجهة عملية تهريبه من وراء الحدود والسواحل اليمنية المترامية، وكلما شددت أجهزة الأمن قبضتها وتداركنا النقص فى تحديثها وتزويدها بالسلاح والمعدات والأفراد المدربين، وسوف تتقلص حاجة اليمنيين إلى حيازة السلاح واشاعة الطمأنينة والاستقرار فى ربوع البلاد على ان حادثا وقع فجأة مؤخرا فى محافظة «أب» كشف عن ثغرة أمنية خطيرة وتطرف فكرى غير مسبوق فى اليمن، حتى أصبح حديث الشارع وتعليقات الصحف وتحليلات المراقبين ومحور اهتمام الأجهزة الأمنية والمؤسسات الدينية والعلماء.

وكان مسجد الملكة أروى بنت أحمد «حكمت اليمن خلال الفترة بين ٥٢٠/٥٥٥ هجرية» الذى يقع فوق ربوة عالية فى مدينة «جبله» قد تعرض للهدم وتشويه الآيات القرآنية التراثية النادرة من قبل عناصر يمنية متطرفة، إلا أن السكان تداركوا الأمر متأخرا وقاموا بالقبض على المتهمين والآلات الحادة التى استخدموها فى ارتكاب الحادث حيث تولى سلطات الأمن التحقيق فى الحادث.



المصدر : الحياة / البلد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٠٢

ذاكرة القرن العشرين

٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢

انقلاب في اليمن يسفر عن حرب أهلية

■ لعل اغرب ما يحدث في اليمن، في لحظة التغيرات الكبرى، ان التغير يحدث من خلال خطأ في التقدير، او خطأ في المعلومات، هذا ما رأيناه عندما اعتقد المتآمرون انهم اغتالوا الامام يحيى وانتشروا يسعون للوصول الى السلطة على هذا الاساس ثم فوجئوا بأن الامام ما زال حياً ففشلت حركتهم وانكشف امرهم. ثم تكرر الامر نفسه مرة اخرى عند حدوث انقلاب العام ١٩٦٢، اذ اعتقد الانقلابيون ان الامام الجديد محمد البدر قُتل تحت ركام قصره المدمر، وان الامور صارت في ايديهم، فاذا به لم يقتل بل نجا بعدما فرّ من القصر متخفياً في زي امرأة، وواصل النضال ضدهم فاسفر انقلابهم عن حرب اهلية دامية تواصلت لسنوات عدة، وادت الى انقلاب كبير في الخارطة السياسية للمنطقة العربية.

حدث ذلك في ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ حين أفاق اهالي صنعاء على الاذاعة الرسمية وهي تعلن بياناً جاء فيه أن الوحدات المدرعة العاملة بامر من القيادة العليا حاصرت القصر الملكي وطلبت من «الدكتاتور الطاغية» ان يستسلم. وأمام رفضه «لم يكن امام المدفعية الا ان فتحت النار على القصر فدمرته وانتهى حكم الائمة وتوفي الطاغية مسحوقاً تحت اطلال قصره».

لكن هذا «الطاغية»، كما اطلق عليه، لم يكن كذلك في حقيقة الامر، بل لم يقيض لحكمه من الزمن ما يجعله ينكشف ان كان طاغية ام لا. واكثر من ذلك انه حتى اليوم السابق للانقلاب كان يعتبر رجل حوار وحداثة وصاحب افكار ليبرالية على عكس ابيه، الامام احمد، الذي اغلق اليمن في وجه العصر وجعلها تعيش في ظلمات القرون الوسطى.

في الثامن عشر من الشهر نفسه اعلنت اذاعة صنعاء عن وفاة الامام احمد متاثراً بنزيف في الدماغ اصيب به (ولكن المرجح انه مات مسموماً في مدينة الحديدة)، وكان في السبعين من عمره. وبعد يومين نقل بالطائرة الى صنعاء حيث دفن قرب مسجد الرضوان، وأعلن ابنه الامير البدر اماماً وحمل اسم المنصور بالله. وكان من المتوقع ان يحدث مجيء البدر الى الحكم في اليمن تبديلاً ايجابياً بسبب شخصية الرجل وانفتاحه وعصريته. وكان من الانفتاح لدرجة ان عيّن العقيد عبدالله السلال قائداً للقوات المسلحة، وقد «تناسى» ان السلال نفسه كان في عداد المتآمرين ضد الامام يحيى قبل سنوات ما أدى الى سجنه. والسؤال الذي لا يزال مطروحاً حتى اليوم هو كيف ارتكب الامام البدر هذا «الخطاء الذي كلفه غالياً؟ (في الصورة البدر بين مؤيديه)

كان واضحاً ان البدر اراد ان يحدث انقلاباً حقيقياً في تاريخ بلده وان يمد يده الى القوى التي تعادي اسرته علّه يتفادى بذلك وقوفها ضده، وكان البدر نفسه قبل ذلك وفي عهد ابيه بدأ سلسلة من ضروب الانفتاح، خصوصاً على الزعيم المصري الراحل جمال عبدالناصر، كذلك على الكتلة الاشتراكية التي زودت اليمن بكميات كبيرة من الاسلحة، لذلك لم يبد غريباً منه ان يعيّن السلال في ذلك المنصب، او ان يعلن منذ الخامس والعشرين من الشهر نفسه عن تاسيس مجلس تشريعي ومجالس بلدية، ما أثار استياء افراد الاسرة المالكة وعدد من القبائل والعناصر «الرجعية» حسب تعابير ذلك الزمن. المهم من كل هذا ان العناصر الانقلابية بدأت تنظر الى البدر على انه امام ضعيف، وفقد تأييد اسرته ما شجعهم على الانقلاب ضده ليلة السابع والعشرين من ايلول ١٩٦٢. فدمروا القصر بالدبابات السوفياتية التي كان البدر نفسه اشتراها من موسكو. غير انه لم يقتل بل هرب الى الجبال حيث القبائل الزيدية المؤيدة له، ومن هناك توجه الى المملكة العربية السعودية ليقود الصراع ضد الجمهوريين الذين راحت مصر تدعمهم بالسلاح والرجال، حتى وصل عدد القوات المصرية في اليمن الى اكثر من ٨٠ الف جندي. وكانت الحرب الاهلية الطويلة التي احدثت شرخاً اساسياً في العالم العربي، واستنفدت فيها مصر طاقات بشرية وعسكرية ومادية عدة، واعتبر خوض عبدالناصر ذلك الصراع واحداً من اخطائه الاساسية التي قادته الى الهزيمة الشاملة في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

اما بالنسبة الى اليمن فقد عرفت منذ ذلك الحين عدداً من الصراعات والانقلابات والتغييرات التي اوصلتها الى ما هي عليه الآن، وافقدتها الكثير من طاقاتها المادية والبشرية. صحيح ان انقلاب ٢٧ ايلول ١٩٦٢ ادخل اليمن الى العصر، ولكن الا يثير اسلوب الدخول ذاك الكثير من الاسئلة وعلامات التعجب، وأولها يتعلق بالسبب الذي جعل الانقلابيين يثورون على الامام البدر، في وقت كان الكثيرون ينظرون اليه على انه واحد منهم، وانه اكثر من بعضهم حرصاً على دخول اليمن العصر، وسلوكها مسالك الوطنية العربية؟

ابراهيم العريس

صنعاء: بن علوي يحضر لزيارة قابوس

□ صنعاء – «الحياة»:

■ غادر صنعاء بعد ظهر امس وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان السيد يوسف بن علوي بن عبدالله بعد زيارة قصيرة لليمن استغرقت اربع ساعات نقل خلالها رسالة الى الرئيس الفريق علي عبدالله صالح من السلطان قابوس بن سعيد تتعلق بعلاقات التعاون بين البلدين.

وصرح بن علوي قبيل مغادرته مطار صنعاء، بان زيارته تاتي في اطار اللقاءات والمشاورات الجارية بين المسؤولين في البلدين وللتحضير للزيارة المرتقبة التي سيقوم بها السلطان قابوس لليمن مطلع تشرين الاول (اكتوبر) المقبل.

وقال «ان السلطان قابوس بن سعيد يتطلع كثيراً الى هذه الزيارة ليعرب للشعب اليمني عن اواصر الاخوة والتعاون المتنامي والمستمر بين البلدين».



ابن علوي نقل رسالة لصالح

قابوس يزور اليمن يوم السبت المقبل

استقبل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امس وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبدالله الذي نقل له رسالة شفهية من السلطان قابوس حول العلاقات الثنائية والمستجدات على الساحة العربية.

وكان بن علوي قام امس بزيارة سريعة لليمن استغرقت عدة ساعات واوضح قبل مغادرته صنعاء ان زيارته لليمن جاءت في اطار اللقاءات والمشاورات الجارية بين المسؤولين في البلدين. وكذلك للتحضير للزيارة المرتقبة التي سيقوم بها السلطان قابوس لليمن يوم السبت المقبل ٣ اكتوبر. واكد حرص قابوس على التشاور مع الرئيس اليمني بغرض الاعداد الجيد للقائه وفي افضل الظروف والاوقات المناسبة. الى ذلك تسلم بدر بن سعود بن حارب وزير الداخلية بسلطنة عمان رسالة من نظيره اليمني يحيى محمد المتوكل تتعلق بسبل دعم العلاقات بين الوزارتين.

وذكرت وكالة الانباء العمانية ان العميد حسن علي العذري مدير عام العلاقات الخارجية والشرطة الجنائية اليمنية قام بتسليم الرسالة خلال استقبال وزير الداخلية العماني له والوفد المرافق امس.

وفي صلالة استقبل السلطان قابوس بن سعيد امس امير المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية الامير محمد بن فهد بن عبد العزيز ال سعود الذي يزور سلطنة عمان حاليا.

وجرى خلال المقابلة استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين

وكان امير المنطقة الشرقية بالسعودية قد وصل الى سلطنة عمان في وقت سابق امس. (وكالات)



المصدر : العربي القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٢ ... ١٩٩٢

العربي تحاور الرئيس على عبد الله

صالح فى عيد الثورة اليمنية:

لولا مصر عبد الناصر ما حصلت اليمن على الحرية والاستقلال

كان لقائى بالفريق على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة فى مقر رئاسة الجمهورية الجديد على مشارف جبل النهدين الذى شهد اندفاع جحافل قوات الملكيين والمرتزقة الأجانب لتطويق صنعاء ومحاولة اقتحامها اثر انسحاب القوات المصرية من اليمن فى اعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧، وصمود الشعب بقواه الذاتية وارادة القتال والحياة سبعين يوماً متصلة حتى تراجع العدوان يجر أذيال اليأس والهزيمة .. وحتى كتب للثورة اليمنية عمر جديد!

الرئيس اليمنى الذى بزغ نجمه لأول مرة عبر دوره العسكرى المشهود دفاعاً عن صنعاء بادرنى بالسؤال عن الحال والأحوال فى مصر .. لكن ماكدت اشرع فى الاجابة حتى عاد يقول: لعلك التقيت يا أخ يوسف منذ وصولك بأصدقاء وفئات مختلفة من الشعب

...

اليمنى ولعلك سمعت منهم نفس السؤال، وذلك لأن لمصر فى قلب كل يمنى مكانة الحب والوفاء، ومن هنا كانت القناعة فى اليمن بأن مصر مستهدفة بالمؤامرات المبيتة لزعزعة امنها واستقرارها وتخريب اقتصادها من قبل تحالف قوى الثورة المضادة حتى تنشغل أو تتنحى عن مكانها الطبيعى فى قيادة الأمة العربية ومحاولة الاستيلاء على دورها الحضارى القومى.

فى التعديلات الدستورية: الرئاسة فترتان فقط

نستكمل توحيد قواتنا المسلحة قبل نهاية العام

نرحب بأى لقاء على أرض اليمن لاحتواء الخلافات الفلسطينية



المصدر : العرب القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٣

● العربي: واليمن على مشارف الاحتفال بالعيد الواحد والثلاثين لثورة سبتمبر والعيد الثلاثين لثورة أكتوبر .. كيف يرى الأخ الرئيس العوامل والمبادىء والثوابت التي كانت وراء انتصار الثورتين رغم التحديات والمتناقضات الداخلية والتحديات الاقليمية والعربية والدولية؟

□ الرئيس: أولاً أود ان اوضح أن الثورتين اليمنيتين (٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر) ثورة واحدة ونضال الشعب اليمني في سبيل الانتصار لارادته في الانعتاق من حكم الأئمة والتحرر من الاستعمار البريطاني سلسلة متصلة ومترابطة.

لقد دافع الشعب اليمني من أقصى الوطن إلى اقصاه عن اهداف وغايات وطنية واحدة وهي التحرر من حكم التخلف والاستبداد الإمامي في الشمال والتسلط الاستعماري في الجنوب ونيل حقه في الحياة الحرة الكريمة.

وكانت المعاناة وعوامل القهر والطغيان قاسية وشديدة على شعبنا ومسافات الحرمان والتخلف شاسعة .. ورغم كل المؤامرات التي أحاطت بميلاد الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر ومسيرتها إلا أن إرادة النضال والصمود كانت أقوى، واستطاع شعبنا أن يحقق النصر لنفسه وسط مخاطر وتحديات كثيرة، ولولا موقف شعب مصر العروبة ودعم ثورة ٢٣ يوليو بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر للثورة اليمنية وموقف كل القوى الخيرة في الوطن العربي والعالم التي وقفت إلى جانب شعبنا من أجل الانتصار لارادته لما كتبت له الحرية والاستقلال.

● العربي: الا ترى سيادة الرئيس أن دعم النضال اليمني المصري المشترك عبر خطط ومشاريع مؤسسية وشعبية في مختلف المجالات قد شابها القصور أو التراخي؟

□ الرئيس: ربما يكون هناك بعض القصور لكن نحن في اليمن حريصون من جانبنا على اقامة أوثق العلاقات مع مصر وفي شتى المجالات سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي وهناك مجالات وفرص عديدة لتعزيز العلاقات وتطوير التعاون وتقنين المصالح المشتركة بين البلدين إلى أوسع مدى.

والشعب المصري الشقيق لم يسهم فقط بارسال جيش من المقاتلين للدفاع عن الثورة اليمنية بل كان هناك جيش مصري آخر من المدرسين والخبرات الفنية اسهموا ولايزالون يقومون بدور حضاري وتاريخي في تعزيز انتصار الثورة اليمنية من خلال اسهاماتهم البارزة في معركة النهوض التنموي في اليمن، وشعبنا اليمني يعبر دوماً عن وفائه وتقديره لذلك الدور الذي لايقل في اعتقادنا أهمية عن دور أولئك المقاتلين في ميادين الدفاع عن الثورة اليمنية. وأنا متفائل بمستقبل العلاقات اليمنية – المصرية

الوحدة اليمنية .. انجاز تاريخي

● العربي: واكب اعلان الوحدة ومسيرتها وديمقراطيتها التعددية اندلاع ازمة الخليج وانعكاساتها السلبية على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي خاصة في ضوء انقطاع معونات الاتحاد السوفيتي اثر انهيار المنظومة الاشتراكية وكذا المعونات الامريكية والاوروبية والخليجية وعودة اكثر من مليون من العاملين اليمنيين في السعودية الى ارض الوطن كاجراء عقابي بدعوى مناهضة اليمن لتحرير الكويت.. ورغم كل هذه العقبات والمعوقات الا ان مسيرة الوحدة والديموقراطية لم تتراجع.. كيف؟

□ الرئيس: الوحدة اليمنية راسخة وهي قدر ومصير الشعب اليمني الحارس الأمين للوحدة ولن يفرط فيها ابدا، وبالنسبة للوضع الاقتصادي فان اليمن تضررت كثيرا من ازمة الخليج وعاد اكثر من مليون مغترب يمني من المهجر بالاضافة الى الاعباء الجديدة التي تحملتها الدولة الجديدة نتيجة ترتيب اوضاع الكوادر والمؤسسات والهيئات التي كانت قائمة في الشطرين سابقا .. وانعكس كل ذلك على الاوضاع الاقتصادية في بلادنا فواجهنا عقبات وصعوبات هائلة كمجتمع نام مازالت موارده محدودة وبرغم ذلك فان شعبنا واجه ولايزال التحديات في الجانب الاقتصادي بمزيد من الصمود والصبر ونحن متفائلون بالمستقبل حيث عطاءات الارض اليمنية واعدة بالخير ان شاء الله سواء في المجال الزراعي اوالثروات النفطية والمعدنية بالاضافة الى ان هناك تشجيعا كبيرا للمستثمرين، وبفضل تعاون وتلاحم جميع ابناء شعبنا وقواه السياسية سيتم التغلب على كافة الصعاب .

الوحدة اليمنية تحققت بالحوار السلمي الديمقراطي وكانت الديمقراطية التعددية هي الرديف الملازم للوحدة وقد برهنت الممارسة الديمقراطية في ظل واقع التعددية السياسية والحزبية خلال فترة الثلاث سنوات الماضية على أن الديمقراطية هي الضمانة الصحيحة لترسيخ الوحدة والوصول الى تحقيق الغايات الوطنية المنشودة.. لقد وجد في ظل التعددية اكثر من ٤٣حزبا وتنظيما سياسيا في الساحة الوطنية عبرت عن نفسها من خلال اكثر من ١٤٠ مطبوعة صحفية ومن خلال العديد من المنابر.. وهذه ظاهرة صحية وغير مزعجة رغم بعض التجاوزات والممارسات الخاطئة من قبل بعض الذين لم يفهموا الديمقراطية الفهم الصحيح لكن ذلك امر طبيعي لاننا في البداية، والديمقراطية سوف ترشد نفسها ومن خلال الواقع الذي يتشكل في ظلها ونحن نعتقد دوما بان اخطاء الديمقراطية مهما كانت هي اقل ضررا من غياب الديمقراطية نفسها وان تصحيح تلك الاخطاء لايتم إلا بمزيد من الممارسة الديمقراطية ولا شك انك قد تابعت الانتخابات النيابية العامة التي جرت يوم ـ ٢٧ من ابريل الماضي في بلادنا وكيف اقبل شعبنا على صناديق الاقتراع ومارس حقه الانتخابي بحرية وبوعي ومسئولية وسلوك حضاري وفي اعتقادي انه لولا الديمقراطية وحرية التعبير والنقد البناء الذي مارسته الصحافة لما امكن انجاز الانتخابات بذلك القدر من النجاح الذي شهد به الآخرون. نحن لا نخاف من الديمقراطية بل نخشى غيابها لانها الاسلوب الحضاري والخيار الوطني الوحيد الذي ارتضاه شعبنا اليمني لتسيير شئون حياته وبناء دولته الحديثة وانجاز مشروعه الوطني للنهضة والتقدم.



المصدر : العربي القاهرة

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

لن نتهاون في الحفاظ على الامن

● العربي: صاحب الفترة الانتقالية حالة من الانفلات الأمني تمثلت في حوادث الانفجارات والاغتيالات السياسية لاتزال امتداداتها مستمرة بعد الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومة حتى يبدو وكأن هناك ثمة تعايش مع ظاهرة العنف والارهاب .. والرأي العام في الخارج يتساءل من وراء تلك الحوادث .. القبائل أم الصراعات السياسية أم الحركات الأصولية أم قوى خارجية معادية للوحدة والديمقراطية في اليمن .. لماذا سيادة الرئيس لم تعلن الحقائق حول هذا الموضوع الهام .. ولماذا يستمر الانفلات الأمني حتى الآن .. ولماذا تلجأ الحكومة إلى التفاوض وليس الحسم مع القبائل التي لجأ إليها المتهمون بارتكاب الحوادث الأمنية .. ومتى يستمر حمل المواطنين للسلاح داخل المدن على الأقل؟

☐ الرئيس: ظاهرة الانفلات الأمني اتسمت بها الفترة الانتقالية عندما شرعت القوى المعادية للوحدة والديمقراطية بتنفيذ بعض التفجيرات هنا أو هناك والتي كان الهدف منها اقلاق مسيرة الأمن والاستقرار في البلاد والاساءة للتجربة الديمقراطية وتشويه سمعة اليمن خارجياً وكان الذين يقفون وراء تلك التفجيرات أو أعمال العنف يستهدفون بدرجة أساسية اثارة الشكوك والبلبلة واشاعة مناخات عدم الثقة بين القوى السياسية في الساحة الوطنية والزج بالمجتمع في اتون الصراعات والفتن .. وقد تمكنت بفضل الله اجهزتنا الأمنية من إلقاء القبض على بعض منفذي تلك التفجيرات وأعمال العنف وأدلوا باعترافات مفصلة عن دوافعهم والجهات التي تقف وراءهم ومأتريده من اليمن .. وقد احيل عدد من هؤلاء للنيابة وتجرى محاكمتهم كما سيجرى احالة البقية للمحاكمة بعد استكمال عمليات التحقيق معهم من قبل الأجهزة المختصة لينالوا جزاءهم العادل طبقاً للقانون، والحقيقة أن الأجهزة الأمنية حققت نجاحات ملموسة خاصة في الأشهر الأخيرة في ظل تعاون المواطنين والقوات المسلحة في مجال محاربة الظواهر المخلة بالأمن ومكافحة الجريمة والتصدي لعصابات الاجرام والارهاب. ووزارة الداخلية بصدد اتخاذ العديد من الاجراءات والخطوات لتفعيل اجهزتها وتكثيف نشاطها لتحقيق المزيد من النجاح في مهامها وترسيخ الأمن والاستقرار وتوفير الطمأنينة في المجتمع وأجهزتنا الأمنية لن تتهاون أبداً مع المخلين بالأمن والخارجين على القانون مهما كانوا.

● العربي: عبر الحوار والوفاق أمكن حل الخلافات بين حزبي السلطة خلال الفترة الانتقالية لكن الخلاف عاد من جديد حول التعديلات الدستورية في ظل الائتلاف الثلاثي الحاكم .. لماذا .. وكيف ترى سيادتكم أسباب الخلاف والحلول الملائمة له خاصة وأن الدستور حدد شهر أكتوبر القادم نهاية صلاحيات مجلس الرئاسة؟

☐ الرئيس: لانعتقد أن ثمة خلافات جوهرية موجودة بين القوى السياسية اليمنية .. والحوار هو السبيل الذي يعتمده الجميع للتغلب على أية تباينات قد تبرز وصولاً إلى مايحقق المصلحة العليا لليمن.

أما بالنسبة للتعديلات الدستورية فقد تم الإتفاق عليها وتضمنتها وثيقة الائتلاف الحكومي والتنسيق البرلماني الموقع عليها من قبل قيادة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح.

كما تضمنت برامج كثيرة من الأحزاب السياسية سواء في السلطة أو المعارضة اجراء مثل تلك التعديلات باعتبارها ضرورة وطنية .. وقد تبنى مجلس النواب التعديلات الدستورية وأقرها من حيث المبدأ ويجرى حالياً الحوار حولها في نطاقه وعبر لجانه المتخصصة مع كافة الأحزاب والتنظيمات والمنظمات الجماهيرية والقوى والشخصيات الاجتماعية في الوطن .. بهدف استيعاب ملاحظاتها وارائها حول التعديلات ومن ثم الأخذ بما يراه المجلس ايجابياً منها وبما ينهي جوانب القصور والصيغ التوفيقية في الدستور الحالي .. وبما يعزز مسيرة الديمقراطية في بلادنا ويجسد تطلعات بناء الدولة اليمنية الحديثة المرتكزة على الحرية والعدالة وسيادة النظام والقانون واحترام حقوق الإنسان. التعديلات الدستورية لن تكون لمصلحة شخص أو أشخاص بل لمصلحة الشعب اليمني ولصالح مستقبله الأفضل.

● العربي: رغم تبني دولة الوحدة للديمقراطية التي تتيح أوسع مجالات التعبير والحوار .. إلا أن ظاهرة انزواء نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض احتجاجاً على بعض المواقف والقرارات تبدو من خلال تكرارها وكأن الحوار الديمقراطي في المستوى الأعلى للسلطة يشوبه القصور وغياب الوفاق .. أين يكمن الخلاف وكيف ترى سيادة الرئيس الحلول الملائمة لتجاوزه؟

☐ الرئيس: لا أرى خلافاً يستدعي مثل ذلك التساؤل واستطيع أن أؤكد بالنسبة لي أو المؤتمر الشعبي العام انه لاتوجد أي مشكلة مع الأخ/ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة أو الحزب الاشتراكي اليمني، وبالنسبة للحوار فهو موجود وباستمرار بين قيادات الائتلاف الثلاثي الحكومي حول كل القضايا التي تهم العلاقات القائمة بينهم والمهام المشتركة التي يضطلعون بها في إطار الائتلاف الحكومي .. وهو حوار ينطلق على قاعدة الثوابت الوطنية والقواسم المشتركة والالتزام بما يتم الاتفاق عليه.

الرئاسة فترتان فقط

● العربي: هل تتضمن التعديلات الدستورية المقترحة فترة أو فترتين أو اكثر لشغل منصب رئيس الجمهورية وهل يتم اختيار نائب رئيس الجمهورية بالانتخاب أم باختيار رئيس الجمهورية وأيهما انسب لظروف اليمن في تقديركم؟

كله وحامية للديمقراطية وللشرعية الدستورية وهي وفقا لذلك مؤسسية حيادية وحزب اليمن الكبير.
ولا يتعارض كل ذلك مع ممارسة افراد القوات المسلحة والأمن لحقهم الانتخابي حيث يكفل لهم الدستور والقانون ذلك فهم مواطنون أولا وأخيرا. وقد جاء قرار تحديد الحجم الأمثل للقوات المسلحة ضمن خطوات واجراءات اعادة البناء والتطوير لقواتنا المسلحة وليس له اى تفسير آخر.. الجيوش الحديثة ترتكز اليوم فى بنائها وفعالياتها في الأداء الجيد وتنفيذ مهامها القتالية أو الدفاعية على معيار الكيف قبل الكم، وتحديد الحجم الأمثل لقواتنا المسلحة ينطلق من رؤية علمية ووطنية

اليمن وأزمة الخليج

● **العربي: لاشك أن أزمة الخليج كانت لها تداعياتها السلبية على صعيد تفكك روابط التضامن العربي.. ورغم أن دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتهم الكويت والسعودية رحبت بتصريحات السيد محمد باسندوه وزير الخارجية كونها مراجعة وتصحيحا لموقف اليمن من أزمة الخليج.. إلا أن العلاقات اليمنية الخليجية لم تتقدم حثيثا صوب التطبيع وعودة المياه الى مجاريها مع الكويت بشكل ايجابي.. ومع السعودية بشكل كامل.. لماذا؟**

□ الرئيس: نعتقد أن العلاقات - الخليجية وضعها الآن أفضل مما كانت عليه أثناء أزمة الخليج.. قد أوضحنا أكثر من مرة أنه للأسف حدث سوء فهم لموقف اليمن من تلك الأزمة بل وشوه ذلك الموقف لأسباب ودواع شتى.. ونحن في اليمن ندعو دوما الى طى هذه الصفحة القاتمة والاستفادة من دروس الأزمة.. وبالتالى فتح صفحة جديدة في مسار العلاقات العربية - العربية ونحن حريصون على التضامن العربى وعلى وجود علاقات طيبة مع كل أشقائنا بل نحن على قناعة تامة بأنه لاغنى لأى شقيق عربي عن شقيقه الآخر مهما حدث من سوء فهم أو تباين فى الرؤى.. هناك مصالح مشتركة ومنافع متبادلة يمكن تنميتها بين الأقطار العربية لتكون قاعدة راسخة لتعزيز العلاقات الأخوية بين شعوب أمتنا العربية.

● **العربي: كيف تفسر سيادتكم نجاح المباحثات اليمنية العمانية في اعادة ترسيم الحدود المشتركة وفتح آفاق واسعة للتعاون والمصالح المشتركة بين البلدين بينما لاتزال المباحثات مع السعودية على نفس الصعيد تراوح مكانها رغم جولة المباحثات الرابعة التى عقدت مؤخرا فى تعز؟**

□ الرئيس: لقد وجدت النوايا الصادقة والرغبة المشتركة والود والثقة المتبادلة بين اليمن وعمان والتى كفلت للمباحثات الحدودية بين البلدين الشقيقين النجاح وانجاز اتفاقية الحدود بينهما على أساس «لاضرر ولا ضرار» و«لا غالب ولا مغلوب» وهيأت للعلاقات الأخوية بين البلدين الانطلاق نحو آفاق أوسع من التعاون الايجابى وتحقيق المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة للشعبين الشقيقين الجارين. ونحن نأمل ونتطلع أن تسود نفس الروح والتوجه والمرتكزات لحل مشكلة الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية بما يضمن حقوق الطرفين.

● **العربي: ماهو موقف اليمن من الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلى حول «غزة وأريحا» كمقابل عادل للنضال الفلسطيني المتصل منذ عام ١٩٢٠م والصراع العربي - الاسرائيلى منذ عام ١٩٤٨م والى أى حد كان تجاوب اليمن مع الدعوة التى حملها وفد حركة حماس الى سيادتكم لتبنى عقد مؤتمر فى اليمن للحوار بين الفصائل الفلسطينية على النحو الذى يتيح للجميع فرصة المشاركة في مؤسسات الحكم الذاتي والتزام الخط الأحمر الذى يقف سدا منيعا فى وجه الخلاف والاقتتال وسفك الدماء الفلسطينية؟**

□ الرئيس: نحن في اليمن مع الخيار الذى يرتضيه الفلسطينيون لحل قضيتهم العادلة وبما يضمن تحقيق السلام العادل والدائم والشامل فى المنطقة، كما أننا فى اليمن رحبنا باحتضان أى لقاء فلسطيني ترغب فيه القوى والأطراف الفلسطينية المختلفة لاجراء حوار يستهدف توحيد الموقف الفلسطيني ازاء التطورات والمستجدات الجارية في القضية الفلسطينية.. وقد أكدنا هذا الموقف لوفد حركة حماس الذى نقل مثل هذه الرغبة الينا أثناء زيارته لصنعاء وهدفنا هو تجنيب أبناء الشعب الفلسطيني اى خلافات أو صراعات هي دون شك إن حدثت لاسمح الله ستكون ضد مصلحة الشعب الفلسطينى وتلحق الضرر بقضيته العادلة.

لانعاني مشكلة تيار أصولي

● **العربي: ماهي «حدود» مشكلة اليمن مع العنف وبصفة خاصة مع التيار الأصولي..؟**

□ الرئيس: نحن ليس لدينا مشكلة فى هذا الجانب بل لدينا فى اليمن رؤية وتجربة خاصة تتمثل فى تجربة الائتلاف الثلاثي التى شارك فيها التجمع اليمني للاصلاح كممثل للحركة الاسلامية فى اليمن جنبا الى جنب مع المؤتمر والاشتراكى وتحمل مسئولية المشاركة فى بناء الوطن بعد أن سلم الجميع بنتائج الانتخابات واحترام ارادة الشعب وجسدوا مصداقية الالتزام والتمسك بالنهج الديمقراطى ومثلت تجربة الائتلاف فى بلادنا تجربة فريدة من نوعها تعزز امكانية التعايش بين كافة القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها وبإمكانية مشاركة الحركة الاسلامية المستنيرة فى الحكم وانضوائها ضمن منظومة الديمقراطية.
ونحن نرى أنه طالما هناك قناعة بالديمقراطية واحترام لارادة الشعب عبر صناديق الاقتراع فإنه من الواجب أن يكون هناك احترام للآخر وقبول به مهما كانت درجة الاختلاف أو التباين معه حول بعض القضايا، والوطن العربى مر بتجارب كثيرة ومتعددة من حكم القوميين أو اليساريين الاشتراكيين وغيرهم وقد نجحت بعض تلك التجارب وبعضها اخفق وخلف وراءه مآسى كبيرة ونتساءل ما الذى يمنع أن نعطى للحركة الاسلامية فرصة هى الأخرى للحكم إذا ماجاءت عبر صناديق الاقتراع وفى اطار الالتزام بالديمقراطية ومبدأ التداول السلمى للسلطة.. لماذا لاتمارس قواعد اللعبة الديمقراطية الصحيحة وتجرب الحركة الاسلامية لتعيش هذا الاختبار مع التزامها بالمسئولية الوطنية فإن نجحت ففى ذلك احترام للارادة الشعبية وان فشلت فإن الجماهير التى جاءت بها هى وحدها التى لها حق محاسبتها والانصراف عنها. ان الحوار واحساس الجميع بوجودهم وحقهم في المشاركة هو الذى يقطع دابر العنف والتطرف وهو وحده الذى يكفل للمجتمع الاستقرار والأمان. إذ ليس بمقدور احد ادعاء امتلاكه الحقيقة لوحده كما أن العنف لايولد إلا مزيدا من العنف ويقود الى متاهة لانهاية لها.



سالم صالح يتحرك لانهاء الأزمة السياسية في اليمن

البيض موافق على التعديلات شرط مناقشتها واجراء استفتاء

□ عدن - «الحياة»:

بدأ السيد سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني وعضو مجلس الرئاسة سلسلة من الاتصالات تستهدف التوفيق بين الآراء السياسية المطروحة حاليا في اطار الائتلاف الحاكم بغية الخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد. ومن أبرز مظاهر الازمة اعتكاف السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للاشتراكي في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي.

وفي اطار اتصالاته التقى سالم صالح في عدن يوم اول من امس السيد البيض مع عدد من اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي كما اجرى امس اتصالاً هاتفياً من عدن بالرئيس علي عبدالله صالح.

وقالت مصادر في الحزب الاشتراكي ان البيض طرح في اللقاء مع سالم صالح والاعضاء الآخرين في المكتب السياسي مجموعة من النقاط «تحظى حالياً بتعاطف اكثرية اعضاء المكتب السياسي».

واوضحت هذه المصادر ان النقاط التي طرحها الأمين العام للاشتراكي والتي تحظى بتعاطف قيادة حزبه هي الآتية:

١ - الموافقة من حيث المبدأ على التعديلات الدستورية على ان تشكل لجنة وطنية عليا لمناقشتها والاستفتاء عليها من قبل الشعب بعد اقرارها من مجلس النواب.

٢ - انتخاب مجلس جديد للرئاسة.

٣ - العمل من خلال الهيئات (الرسمية) وتنفيذ قراراتها على ان تعمل كل الهيئات وفقاً لخطط وبرامج محددة زمنياً.

٤ - اصدار العملة اليمنية الجديدة فوراً.

٥ - اعادة ترتيب القوات المسلحة والامن على اساس وطني يعتمد التاهيل والخبرة والكفاءة.

٦ - تخلي الرئيس علي عبدالله صالح والسيد علي سالم البيض والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر عن مواقعهم الحزبية خلال فترة تحملهم المسؤوليات في السلطة من اجل رعاية الوحدة والديموقراطية ومن اجل

التتمة في الصفحة (٤)

البيض موافق على التعديلات

تتمة الصفحة الاولى

تعزيز الوحدة الوطنية.

٧ – تحديد تاريخ وموعد لاجراء انتخابات مجلس الشورى وكذلك موعد اجراء انتخابات المجالس المحلية بما يضمن نقل السلطة الى المحافظات ويحقق اللامركزية الادارية والمالية.

٨ – القاء القبض على مرتكبي حوادث الاغتيالات والتفجيرات وقطع الطرق وغيرها من القضايا المخلة بالامن وتقديمهم الى المحاكمة فوراً وعلناً.

٩ – تنفيذ الاتفاقات الوحدوية كاملة على راسها اخلاء المدن من المعسكرات وبالتحديد المدن الرئيسية خلال فترة محددة.

١٠ – الوقوف امام الاوضاع الاقتصادية والمالية واتخاذ التدابير لضبط عملية تحصيل الموارد وتقليص الانفاق وتصحيح الاوضاع الادارية والمالية ووضع حد لغلاء الاسعار وارتفاع الكلفة المعيشية وحل مشاكل الناس ووضع علاجات جدية وسريعة للتضخم المالي.

١١ – اتخاذ خطوات جدية لمواجهة الفساد والرشوة والتسيب المالي والاداري وانهائها واجراء اصلاح مالي واداري حقيقي وفوري وتطبيق قانون التقاعد.

١٢ – اتخاذ خطوات عملية لتصحيح اوضاع القضاء والنيابة العامة وتحقيق استقلال فعلي للقضاء.

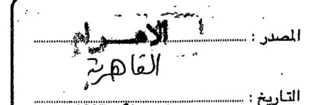
١٣ – تعيين مجلس للشورى تتمثل فيه محافظات الجمهورية بالتساوي تمهيداً لانتخاب مثل هذا المجلس في ما بعد.

١٤ – اجراء تقسيم اداري سريع لمحافظات الجمهورية بما يزيل اثار التشطير ويعزز الوحدة الوطنية.

١٥ – احترام الهيئات وعدم التدخل في مهماتها وصلاحياتها والعمل على اساس القوانين والانظمة النافذة ووفقاً للتسلسل الاداري.

١٦ – وضع برنامج زمني تنفيذي لتحويل القرارات المتعلقة بالمنطقة الحرة الى واقع عملي وتنفيذي».





بدء أعمال ندوة العلاقات المصرية اليمنية

الرحومى: لشعب مصر إسهامات عظيمة فى اليمن

عمرو موسى: دور هام للبلدين فى الحفاظ على الأمن

كتب امين محمد امين

قال السيد احمد الرحومى عضو المجلس الاستشارى باليمن أن لشعب مصر اسهامات عظيمة وفعالة فى جميع مجالات الحياة باليمن ووجه التحية باسم بلاده الى الرئيس مبارك وشعب مصر الشقيق ولدماء شهدائه التى أسيلت على أرض اليمن.

وأكد فى افتتاح أعمال الجولة الخامسة لندوة العلاقات المصرية اليمنية التى نظمتها اللجنة المصرية للتضامن والمجلس اليمنى للسلم والتضامن أن امتنا العربية بحاجة الى التضامن العربى لمواجهة المرحلة المقبلة وتجاوز جميع مراحل الضعف العربى. وأكد الدكتور عصمت عبد المجيد امين عام جامعة الدول العربية فى الكلمة التى القاها نيابة عنه السفير ميهوب الميهوبى مستشار الأمين العام أن الندوة تمثل خطوة هامة لدعم مسيرة اعادة التضامن العربى الذى تسعى الجامعة العربية لتحقيقه وان تكون نتائج اعمال الندوة حلقة من حلقات الاتصال بين اصحاب الرأى وأصحاب القرار لصالح الامة العربيةوقال السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى الكلمة التى القاها نيابة عنه السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية ان العلاقة المصرية اليمنية تمتد جذورها الى اعماق التاريخ وقيام اليمن بدور رائد فى نشر الثقافة العربية والاسلامية فى افريقيا وأسيا من خلال موقعه كحارس للبوابة الجنوبية للوطن العربى وما تمثله مصر من ريادتها لحراسة البوابة الشمالية.وأكد أن مصر ترتبط باليمن بعلاقة خاصة مطلوب حمايتها ودعمها.وأوضح وزير الخارجية: أن الدور الذى تلعبه العلاقات المصرية اليمنية كبير من اجل تحقيق الأمن القومى العربى فى ظل المتغيرات الدولية المنتظرةوأكد الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة أهمية التعاون العلمى بين مصر واليمن امتدادا للدور الذى قامت وتقوم به مصر لدعم مسيرة التعليم والثقافة باليمن.وكان السيد احمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن قد افتتح اعمال الندوة التى يشارك فيها عدد كبير من السياسيين والمثقفين واساتذة الجامعات فى مصر واليمن بان الندوة تعقد فى اليوم التالى لذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر اليمنية وقبل أسبوع من استفتاء الشعب المصرى على اعادة انتخاب الرئيس مبارك الذى لعب دورا هاما فى دعم التضامن العربى ودفع مسيرة السلام

وقال اننا نواجه قضية البحث عن اسلوب جديد للتعامل مع الوضع العالمى الذى يتبلور حاليا والتعامل مع دول المنطقة على اساس استقرار السلام

وهما أمران قد يفرزان موجات من التطرف من بعض القوى التى لا تدرك تطورات العصر ولا تواكب افكارها روح التقدم وطالب بالبحث المشترك عن اسلوب للقضاء على الارهاب والتطرف والانطلاق للمستقبل بعيدا عن العنف والتطرف والارهاب

وقد ناقشت الندوة أمس بحث الكاتب محمد سيد احمد حول المتغيرات العالمية والتضامن العربى الذى أكد على وجود التناقضات العربية العربية على الرغم من اعتراض العرب على تحويل هذه التناقضات لتناقضات مع اعدائهم وقد استضاف الاهرام المشاركين فى الندوة امس.

وتواصل الندوة اعمالها اليوم بمناقشة قضايا الوحدة الوطنية والديمقراطية والعلاقات الثنائية بين مصر واليمن.

ندوة العلاقات المصرية اليمنية تختتم أعمالها اليوم:

المصالحة العربية ضرورة حتمية فى الوقت الراهن

كتبت ـ حرية أحمد حسين :

تختتم ندوة العلاقات المصرية اليمنية اعمالها اليوم بمناقشة دور المنظمات غير الحكومية فى توفيق العلاقات بين الراى العام المصرى واليمنى واصدار بيان ختامى حول المناقشات.

وكانت مناقشات امس قد تركزت حول قضايا الوحدة الوطنية وممارسة الحياة الديمقراطية فى اليمن.

وذكر الكاتب عبد التواب يوسف عضو اللجنة المصرية للتضامن فى بحثه المقدم الى الندوة ان لقاء مصريا يمنيا كان وراء انشاء كتلة عدم الانحياز واستشهد بذلك بكتاب المرحوم الاستاذ فتحى رضوان «٧٢ شهرا مع عبد الناصر»

وذلك فى مايو عام ١٩٨٥ وسرد عبد التواب يوسف القصة فقال عندما قررت فرنسا عزل باى تونس عام ١٩٥٣ الذى انحاز الى المواطنين تقرر عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية وقال على المؤيد مندوب تونس فى الجامعة لفتحى رضوان وزير الخارجية بالنيابة لماذا لاندعو سفراء الدول الاسيوية والأفريقية لينضموا الينا ويقفوا معنا ضد فرنسا.

وقال الدكتور قائد محمد طربوش رئيس ادارة الدراسات والبحوث القانونية بمركز الدراسات والبحوث اليمنى بصنعاء فى بحثه المقدم عن العلاقات اليمنية واثرها على التشريع الدستورى اليمنى بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر: ان هناك روابط كثيرة وعلاقات حميمة بين اليمن ومصر نشأت بحكم الموقع الجغرافى للبلدين على طرفى البحر الأحمر.

وأضاف ان لقيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر عام ١٩٥٢ وثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ فى اليمن بالأهداف المشتركة فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ساعد على قيام التحالف بين الثورتين بمختلف الاشكال بما فى ذلك مجال التشريع.

وأكد الدكتور مصطفى الفقى ان المصالحة العربية ضرورة حتمية لدخول المنطقة فى تكتلات سياسية فى المرحلة القادمة فى اطار النظام العالمى الجديد، واكد ضرورة مشاركة المغرب بجدية فى موضوع المصالحة العربية لأن المغرب اصبح عضوا مشاركا فى اهم الاحداث الجارية فى الوطن العربى. واعرب عن اعتقاده ان الدول الخليجية عليها ان ترتفع فوق المخاوف الأمنية خلال المرحلة المقبلة.

وأكد الدكتور وحيد عبد المجيد الباحث بمركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ان نجاح التجربة الديمقراطية فى اليمن كان من اهم اسبابه تعدد مراكز القوى السياسية فى اليمن وقال ان التجارب المماثلة فى البلدان العربية فشلت بسبب هيمنة قوة واحدة على الحياة السياسية والاجتماعية او استقطاب القوى بين نظام الحكم وحزب واحد لايسمح بنمو الديمقراطية .



٢١ مليون دولار منحة من سلطنة عمان لليمن

صنعاء - وكالات الأنباء: منحت سلطنة عمان الجمهورية اليمنية مبلغ ٢١ مليون دولار لتمويل مشروع طريق الربط البرى (المزيونية - الغيظة) الذى يربط بين البلدين بموجب الاتفاقيات السابقة الموقعة بين الجانبين. وذكرت وكالة الأنباء العمانية أن السفير العمانى فى صنعاء عوض بن محفوظ باكثير قام بتسليم رئيس الوزراء اليمنى حيدر أبو بكر العطاس منحة من الحكومة العمانية، ويبلغ طول الطريق حوالى ٢٥٠ كيلومترا.



العطاس يتقدم بمبادرة لحل الخلافات اليمنية

لندن: من عبد الله حموده

طرح المهندس حيدر أبو بكر العطاس، رئيس الوزراء اليمني، مبادرة لانهاء الخلاف بين أطراف الائتلاف الحاكم في اليمن حول مشروع التعديلات الدستورية، وتوفير فرصة امام جميع القوى والمؤسسات اليمنية للاتفاق على مخرج من الازمة، التي ستصل الى ذروتها يوم الاثنين المقبل، مع حلول الموعد النهائي لمهلة انتخاب مجلس الرئاسة الجديد، أو انتخاب رئيس للدولة ونائب الرئيس، حتى لا يحدث فراغ دستوري في اليمن. وتدور مبادرة العطاس حول ثلاثة محاور اساسية على النحو التالي:

- تاجيل تقديم مشروع التعديلات الدستورية الى مجلس النواب والاتفاق على مواصلة مناقشتها، حتى التوصل الى صيغة تلبي احتياجات المرحلة المقبلة، وتعزيز النظام الديمقراطي الجديد في اليمن، ومواجهة الاعباء المترتبة على ذلك.
- اعادة انتخاب مجلس الرئاسة الحالي وتجديد ولايته لممارسة مهامه ومسؤولياته الدستورية، باتفاق الكتل البرلمانية لاحزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح).
- استمرار الحوار بين اطراف الائتلاف وجميع القوى الوطنية الاخرى، بشكل هادف وبناء، لمناقشة قضايا بناء الدولة اليمنية الحديثة، واليات عمل مؤسساتها المختلفة، بما يحقق تعزيز الوحدة وترسيخ الديمقراطية.

ورأت مصادر يمنية مطلعة ان مبادرة العطاس تتسم باهمية كبيرة، لانها تعتبر «مبادرة وطنية»، بعد أن تناقلت وسائل الاعلام انباء عن مبادرة وساطة من جانب الملك حسين عاهل الاردن لحل الخلاف بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض المعتكف حالياً في عدن. وتشعر اطراف عديدة في صنعاء بحساسية تجاه «الوساطة العربية لحل الخلافات اليمنية» لانها تعني ضمناً عجز الاحزاب والمؤسسات اليمنية عن العمل في اجواء التعددية الديمقراطية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣٠/٩/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سلطنة عُمان تمول شق طريق مع اليمن

● صنعاء - رويتر - قال مسؤولون يمنيون ان سلطنة عمان منحت اليمن ٢١ مليون دولار لتمويل شق طريق يربط بين البلدين اللذين اتفقا على ترسم الحدود بينهما رسمياً العام الماضي.

اعلنت المنحة عقب اجتماع بين السفير العماني في صنعاء عوض بن محفوظ باكثير ورئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس.

وكان البلدان اعلنا في ايار (مايو) الماضي فتح اول معبر حدودي بينهما منذ ٢٥ عاماً. واتفقا في وقت سابق على انشاء الطريق الذي يربط بينهما واقامة بلدة عمانية على الحدود لتسهيل مرور الافراد والسلع.



الأطفال المعوقون باليمن

□ صنعاء : تجرى حاليا المشاورات بين وزارة التامينات والشئون الاجتماعية اليمنية والمجلس العربى للطفولة والتنمية لتنفيذ مشروع حول التدخل الحزبى المبكر لتثقيف الامهات اللاتى لديهن اطفال معوقون.

ويهدف المشروع إلى خدمة الاطفال المعوقين من سن الطفولة وحتى سن التاسعة فى اماكن سكناهم بالاضافة الى مساعدة اهالى واسر الاطفال المعوقين فى دفع التكاليف الباهظة التى تتطلبها المراكز والمؤسسات الخاصة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ١٠ / ١٩٩٣

نائب الرئيس طرح ١٨ نقطة نقلت الى صنعاء

اليمن: المؤتمر يدعو الاشتراكي الى موقف من خطابات البيض

□ صنعاء – من فيصل مكرم:
□ عدن – «الحياة»:

■ افادت مصادر قيادية في الحزب الاشتراكي اليمني امس ان الحزب تلقى رسالة شديدة اللهجة من المؤتمر الشعبي العام الطرف الرئيسي في الائتلاف تتعلق بالأزمة السياسية الراهنة واصرار المؤتمر على أن يحدد الحزب الاشتراكي موقفاً من اعتكاف السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للاشتراكي في عدن ورفضه العودة الى العاصمة صنعاء منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي.

وأكدت مصادر قيادية في المؤتمر الشعبي وجود مثل هذه الرسالة وقالت انها وجهت قبل يومين بعدما توصلت اللجنة الدائمة (المكتب السياسي) للمؤتمر الى قرار في هذا الشأن في اجتماع عقد الاربعاء الماضي برئاسة الرئيس الفريق علي عبدالله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي العام، ويدعو المؤتمر الاشتراكي بصفته كياناً سياسياً مستقلاً وشريكاً في الائتلاف الحاكم الى اتخاذ موقف حاسم ومحدد وسريع من خطابات السيد البيض وهل تعبر هذه الخطابات عن موقف الحزب الاشتراكي ام لا؟

وأشارت هذه المصادر الى ان المؤتمر طلب رداً سريعاً على رسالته يصدر عن المكتب السياسي للاشتراكي الذي يجتمع حالياً لمناقشة ما جاء في الرسالة وموقف الحزب من الازمة السياسية الراهنة.

وقالت مصادر مطلعة في صنعاء لـ «الحياة» انه من المحتمل أن تعقد القيادات العليا للائتلاف الحاكم اجتماعاً اليوم او غداً برئاسة علي صالح وحضور السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب رئيس الهيئة العليا لتجمع الاصلاح لمناقشة كل تطورات الازمة السياسية في البلاد، وتحدثت عن احتمال مناقشة مبادرة من المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء للخروج من هذه الازمة. وتقوم المبادرة على تجديد ثقة البرلمان بمجلس الرئاسة الحالي لفترة يحددها النواب يناقش خلالها مشروع التعديلات الدستورية بما يساعد على تجاوز الخلافات القائمة بين اطراف الائتلاف.

الى ذلك تتحدث اوساط في صنعاء عن احتمال قيام السلطان

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن: المؤتمر يدعو الاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

قابوس بن سعيد سلطان عُمان بوساطة عاجلة لتنقية الاجواء بين طرفي الحكم الرئيسيين في اليمن (المؤتمر والاشتراكي) خلال زيارته لصنعاء ابتداء من غد. ويتوقع ان يزور السلطان قابوس عدن بعد غد لعقد لقاء مع البيض. وتضيف هذه الاوساط انه من المحتمل ان ينجح السلطان قابوس في وساطته ويقنع البيض بالعودة الى صنعاء والجلوس الى طاولة الحوار والتفاهم مع بقية الاطراف حول مجمل القضايا الخلافية.

ومعروف ان مجلس النواب اليمني سيبدأ الاثنين المقبل مناقشة التعديلات الدستورية تمهيداً لبتها قبل السابع من تشرين الاول (اكتوبر) الجاري. واذا لم يحل الخلاف بين اطراف الائتلاف الحاكم فان هذه التعديلات لن تتم ويصبح من المفروض انتخاب مجلس جديد للرئاسة قبل الخامس عشر من الشهر الجاري.

نقاط البيض

وفي عدن علمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان وفد الوساطة الذي قابل السيد البيض في عدن حمل الى صنعاء سلسلة من النقاط طرحها الامين العام للحزب الاشتراكي. وضم الوفد شخصيات يمنية معروفة من بينها المشير عبدالله السلال اول رئيس لليمن بعد الثورة والشيخ سنان ابو لحوم والسيد محمد سالم باسندوة وزير الخارجية والسيد عبدالكريم صبرة: وسبق للامين العام للاشتراكي ان طرح هذه النقاط وعددها ١٨ مع مجموعة من اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وهي الآتية:

١ - القاء القبض على المتهمين في حوادث الاغتيالات والتفجيرات وقطع الطرق والارهاب وغيرها من القضايا المخلة بالامن العام وتقديمهم للمحاكمة الفورية والعلنية.

٢ - اخلاء المدن من المعسكرات وبالتحديد المدن الرئيسية خلال فترة محددة.

٣ - نقل السلطة الى المحافظات ومنح المحافظات الصلاحيات وتطبيق اللامركزية المالية والادارية وتحديد تاريخ لاجراء انتخابات المجالس المحلية بما يضمن نقل السلطة الى المحافظات ويحقق اللامركزية المالية والادارية.

٤ - ابتعاد الاشخاص الاوائل عن احزابهم وبالتحديد (الرئيس ونائب الرئيس ورئيس مجلس النواب) خلال فترة تحملهم مسؤوليتهم والابتعاد عن قيادة الائتلاف من اجل رعاية الوحدة والديموقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية.

٥ - اتخاذ خطوات عملية لتصحيح اوضاع القضاء والنيابة العامة.

٦ - تعيين مجلس للشورى بالتساوي بين محافظات الجمهورية الـ ١٨ تمهيداً لانتخابه مستقبلاً.

٧ - الوقوف امام الاوضاع الاقتصادية والمالية واتخاذ التدابير لضبط عملية الايراد وتقليص الانفاق وزيادة الايرادات وتصحيح الاوضاع المالية والادارية والقضاء على الفساد والرشوة والتسيب الاداري واجراء اصلاح مالي واداري وتطبيق قانون التقاعد.

٨ - وضع موازنة عامة سنوية والتقيد بها وعدم التجاوز او الخروج عنها والعمل على اخضاع البنك المركزي لقرارات مجلس الوزراء وتوجيهاته فقط.

٩ - العمل على اساس خطة للتنمية وبرنامج استثماري سنوي لتأمين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

١٠ - اصدار فوري للعملة الجديدة.

١١ - وضع برنامج تنفيذي زمني لتحويل القرارات المتخذة الى واقع عملي في ما يتعلق بتحويل عدن الى منطقة حرة.

١٢ - احترام الهيئات وعدم التدخل في مهماتها وصلاحياتها والعمل على اساس النظم والقوانين والتسلسل الاداري والوظيفي.

١٣ - اجراء تقسيم اداري سريع لمحافظات الجمهورية بما يؤمن ازالة آثار التشطير ويعزز الوحدة الوطنية وبما يمنع تدخل المؤسسات العسكرية وقياداتها في الشؤون المدنية.

١٤ - اعادة ترتيب القوات المسلحة والامن على اساس وطني يعتمد على التاهيل والخبرة والكفاءة واعادة ترتيب وضع الامن السياسي ووظائفه.

١٥ - الموافقة من حيث المبدأ على التعديلات الدستورية على ان تشكل لجنة وطنية لمناقشتها والاستفتاء عليها من قبل الشعب.

١٦ - انتخاب مجلس جديد للرئاسة على اساس (٢ - ٢ - ١) مع التزام مبدأ العمل من خلال الهيئات ووفقاً لخطط وبرامج محددة.

١٧ - العمل على اتخاذ الاجراءات لتنفيذ الاتفاقات الوحدوية وتحديد جدول



المصدر : الحياة اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ اكتوبر ١٩٩٢

زمني لتنفيذها.

١٨ – العمل على تبني الدولة لعملية صلح شاملة لمدة خمس سنوات واشراك كل القوى والشخصيات السياسية والاجتماعية لتحقيق هذا الهدف على ان ترصد الدولة الامكانات الكافية لحل ما تبقى من قضايا الثأر تحت اشراف مجلس الوزراء».



المصدر : الحياة اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ ... ١٩٩٣

لابد من حوار مباشر في اليمن

■ ليس سرا ان استمرار التجاذب السياسي في اليمن لا يصب في الضرورة في مصلحة البلد الذي عرف كيف يستعيد وحدته ويدخل العصر من البوابة الصالحة اي بوابة الانتخابات. وكلما انتهى التجاذب السياسي باكرا، زادت فرص الحوار المباشر بدل الحوار بالواسطة الدائر الآن. فالحوار المباشر يسمح بطرح المشاكل كما هي من دون مواربة، وهي تتلخص بان الحزب الاشتراكي ليس مستعدا للتخلي عن حصته في السلطة بعدما اثبت انه لا يزال الطرف الاقوى في المحافظات الجنوبية الشرقية في ضوء النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات.

كان في الامكان الوصول الى صيغة تضمن استمرار الاشتراكي في السلطة عبر نائب لرئيس مجلس الرئاسة يمتلك صلاحيات كبيرة لو نجح مشروع دمج الحزبين الحاكمين سابقا، اي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي نفسه. لكن فشل كل المحاولات للوصول الى الدمج حمل المؤتمر، وعلى رأسه الفريق علي عبدالله صالح، على اعادة النظر في حساباته. فهل من الممكن ان تكون رئاسة الدولة المتمثلة بصيغة الرئيس ونائب الرئيس، وهي الصيغة المقترحة بموجب التعديلات الدستورية، مقسمة بين رئيس ونائب له يتحالف حزباهما احيانا ويتنافسان على كل شيء تقريباً في احيان اخرى؟

من جهته لا يستطيع الاشتراكي ان يلغي نفسه، او حتى ان يتصور نفسه في المعارضة كما نادى السيد جارالله عمر وزير الثقافة الحالي قبل الانتخابات، فالحزب لا يعتبر نفسه شريكا في السلطة بمقدار ما هو شريك في البلد خصوصاً ان قادته يرددون دائما انهم سلموا بلدا مكتمل السيادة من اجل تحقيق الوحدة!

في الامكان الاستمرار في الاخذ والرد الى ما لا نهاية، ولكن في الامكان التطلع الى المستقبل انطلاقا من ايجابيات الماضي. وفي هذا المجال لا بد من التذكير بان الفترة الذهبية القصيرة التي مرت منذ اعلان الوحدة كانت تلك التي ساد فيها وفاق بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض، فالوفاق ادى عمليا الى اجراء الانتخابات مثلما كان ادى الى الوحدة. وحتى اشعار آخر يبقى اهم انجازين تحققا في اليمن منذ ثورة ٢٦ سبتمبر وانطلاق الكفاح المسلح في الجنوب، الوحدة والانتخابات. والحاجة في الوقت الحاضر ليست الى الحديث عن الماضي والانجازات التي تحققت، ذلك ان الوحدة تبقى مجرد حدث تاريخي اذا لم تستغل لمصلحة المواطن العادي، والانتخابات تظل عملاً عظيما محصورا بمرحلة معينة اذا لم تعن تطورا على صعيد مؤسسات السلطة. والواضح حتى الآن ان نقطة البداية للخروج من مرحلة التجاذب هي العودة الى الحوار المباشر مجددا اذ لا بديل من طرح المشاكل كما هي وبصراحة متناهية، ولا بديل من حد ادنى من التفاهم بين علي صالح وعلي البيض، وهو تفاهم لا يمكن الا ان يساهم فيه شخص يمتلك حكمة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر. فالماضي مفيد ليس في اطار الحديث عن انجازات تحققت بل في اطار استثمار هذه الانجازات من اجل حلول مستقبلية، علماً ان اليمنيين استفادوا من تجارب الماضي في شيء واحد على الاقل هو الاقتناع بان لغة العنف لا تؤدي الى مكان وان لا بد من الحوار وان الاعتكاف في حد ذاته نوع من الحوار.

خيرالله خيرالله

ارادتي ودون أي ضغط من أي شخص وانني أتحمل ما فعلته بنفسي ولا يتحمله غيري أو من كان على صلة بي والله على ما أقول شهيد.

ثم وجهت «لينا» رسالة أخرى إلى ابنة الشيخ الزنداني ورسالة إلى أختها ووقعت عليها بعبارات مؤثرة جداً.

لقد كانت «لينا» تقوم الليل وتصوم النهار وكان لا يرى على وجهها إلا التقوى وكانت غضة اللسان طيبة القلب.

هذا ما أنهى به الشيخ الزنداني حديثه لـ «المسلمون» عندما سألت حينها عن ملابسات الحادث وقد استكملت النيابة أوراق التحقيق وبعد عدة أسابيع أصدرت المحكمة العليا حكمها ببراءة الشيخ الزنداني من حادث انتحار «لينا» برغم ان الحادث ارتكب بمسدس الشيخ «المرخص» بالطبع.

إلى هنا وانتهى الحادث وشيئاً فشيئاً ومع استعداد الناس للانتخابات وللحملات الانتخابية نسي الجميع قصة «لينا» خاصة وأن نتائج الانتخابات وجوها العام أصبح حديث الناس ليس في اليمن وحدها وإنما في جميع أنحاء العالم وفجأة ومع بدء العام الدراسي الجديد جاء هذا الشاب اليمني المتهم باغتيال الشيخ الزنداني ليعلن أن من أهم دوافع الاغتيال هو وصف الشيخ الزنداني للفتاة المنتحرة «لينا» بأنها شهيدة الأمر الذي اعتبره الفتى ثمة التناقض بين أقوال الشيخ وبعضها من جهة وبين مكانته العلمية العالمية وتصريحه بأنها شهيدة من جهة أخرى!

والسؤال الآن: هل تقف السياسة هذه المرة أيضاً وراء حادث أو محاولة اغتيال الشيخ الزنداني مثلما كانت وراء حادث «لينا»؟!

الإجابة السريعة وليست «البديهية» تقول إن السياسة بعيدة تماماً هذه المرة غير ان اعترافات أو مزاعم المتهم تضفي على الموضوع صبغة سياسية فالجهة التي «مولته» أو التي زعم أنها مولته «حزب عربي حاكم في احدى الدول»! والشخصية المستهدفة هي الشخصية الثانية في التجمع اليمني للإصلاح أحد أبرز الشركاء في الحكم وتوابع الانتخابات ونتائجها مازالت مخيمة على الشارع اليمني ومحاولات الوقيعة والدس بين الأطراف المشاركة في الحكم مازالت قائمة، صحيح ان التجمع اليمني يبدو بعيداً لكنه بشكل أو بآخر أحد مسببات توتر واعتكاف شخصيات مهمة ومؤثرة.

وإذا كان الحال كذلك فماذا عن هذا التوتر الحالي الذي هو بالتأكيد بعيد كل البعد عن «لينا» وملابسات قضيتها وقريب كل القرب من التجمع اليمني للإصلاح ومن الشيخ عبدالمجيد الزنداني مُنظر هذا الحزب.

«استغلال الضحية»

□ للمرة الثانية يستخدم اسم «لينا» في قضية كبرى تهم الشارع اليمني المرة الأولى كانت في مارس الماضي عندما اتهمت دوائر التجمع اليمني للإصلاح قيام الدكتور مصطفى عبدالخالق - نائب وزير العدل اليمني - بالمتاجرة بابنته «القتيلة» لينا لتحقيق أغراض سياسية. وكان الدكتور عبدالخالق قد عاد فجأة لاثارة الموضوع والتشكيك في سير القضية التي انتهت بتبرئة الشيخ الزنداني وأسرته.

ورداً على تشكيك الدكتور عبدالخالق في القضية وخاصة فيما يتعلق برفض المحكمة تشريح الجثة وفحص أجزاء من جثمان «لينا» وعدم وجود حبر على أصابعها الذي بصمت به على الرسالة التي وجهتها لوالدها قبل الانتحار، قالت مصادر التجمع ان الجهة التي باشرت التحقيق جهة حكومية، بل انها تابعة للحزب الاشتراكي الذي ينتمي إليه الدكتور عبدالخالق، والهدف من هذه الشوشرة يعود إلى اقتراب موعد الانتخابات!■

«الاعتكاف» والتعديلات الدستورية يهددان ثمار التجربة الناجحة

آخر التقارير الواردة من صنعاء تقول: انه بالرغم من توقيع الاحزاب الثلاثة الحاكمة في اليمن على التعديلات الدستورية الا ان معركة الخلاف حول هذه التعديلات بين الاحزاب الثلاثة تراوح مكانها بسبب تراجع الاشتراكي عن هذا التوقيع بعد ان اعلن امينه العام علي سالم البيض رفضه لهذه التعديلات وتوقيع رفاقه عليها في اثناء غيابه في الولايات المتحدة التي ذهب اليها للعلاج!

ومنذ ان عاد البيض في ١٩ اغسطس الماضي وهو «معتكف» في عدن ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن فشلت محاولات المكتب السياسي للحزب في اقناع امينه العام بالعودة وانهاء هذا الاعتكاف.

ومع استمرار هذا الاعتكاف وتمسك الشريكين الآخرين في الائتلاف «المؤتمر والاصلاح» بالتعديلات التي تم الاتفاق عليها تدخل الحياة السياسية في اليمن مرحلة حرجة خاصة ان الفترة المتبقية على انتهاء صلاحية مجلس الرئاسة الحالي باتت قريبة.

اتفاق ثلاثي

تمكنت اللجان الثلاث المنبثقة عن الاحزاب الثلاثة المؤتلفة من التوصل الى مشروع للتعديلات الدستورية تم التوقيع عليها من قبل قيادات الاحزاب الثلاثة الا ان الامين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض فاجأ الجميع برفضه لما وقع عليه زميله سالم صالح محمد، الامين العام المساعد.

وأكد البيض اعتراضه على هذه التعديلات في كلمة القاها امام قيادات نقابات العمال الا انه ترك الباب مفتوحا امام امكانية انجاح التعديلات التي تم الاتفاق عليها وبالطبع بعد ادخال تعديلات جديدة عليها.

وازاء حالة الخلاف الواضح داخل الحزب الاشتراكي والتي اصبح من الصعب اخفاؤها دعا البيض اعضاء المكتب السياسي للانعقاد في عدن لدراسة الوضع السياسي الراهن للخروج بتصور لحل هذا الاشكال القائم الا ان قرارات هذه الدورة لم تجزم الأمر لصالح اقرار التعديلات أو



رفضها وانما صاغت الامر بعبارة سياسية غير محددة عندما اكدت على أهمية العمل المشترك على ترجمة وتنفيذ النتائج التي توصلت اليها اطراف الائتلاف ومع القوى السياسية الأخرى!

وقد أثار رفض البيض التعديلات الدستورية استياء الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح الذي دعا الى ضرورة احترام الوثائق والاتفاقات بين الاطراف الثلاثة من جهة وبين المؤتمر والاشتراكي من جهة أخرى.

كما ان هذا الموقف أثار الصحافة التابعة للمؤتمر الشعبي العام وفي مقدمتها صحيفة ٢٢ مايو التي اعادت نشر ملخص لمقابلة اجرتها صحيفة «يمن تايمز» مع البيض وصف فيه البيض أنه يخطط للعودة الى صنعاء!

ونقلت عنه تهديده بأن البلاد ستدخل مرحلة اضطراب وعنف قد تؤدي الى فوضى.

كما نقلت عنه توقعه بعودة احداث ديسمبر ولكن بشكل واسع والمعروف ان اعمال شغب واسعة اندلعت في ديسمبر الماضي وشملت العديد من المحافظات اليمنية.

كذلك فجر هذا الوضع حملة مهاترات صحفية متبادلة بين صحف المؤتمر وصحف الاشتراكي وقد نجا الاصلاح من هذه الحملة المتبادلة حتى ان صحف الاشتراكي اعترضت على نشر ملخص المقابلة التي نشرتها ٢٢ مايو نقلا عن صحيفة «يمن تايمز» واعتبرت اعادة النشر بهذه الصورة عملا استفزازيا ويضر بسمعة «المناضل» علي سالم البيض.

ومازالت الخلافات تراوح مكانها على الرغم من محاولات تنشيط اللجان الثلاث التي شكلتها الاحزاب الثلاثة وهي لجنة لائحة المؤتلفين واللجنة البرلمانية واللجنة الاعلامية.

المجلس يستأنف اعماله

وفي غضون ذلك قطع مجلس النواب اجازته وعاد للانعقاد يوم ٩/٤ الماضي بدلا من ١٠/٤ الجاري وأقر تشكيل لجنة لدراسة التعديلات الدستورية مكونة من لجنة تقنية احكام الشريعة الاسلامية واللجنة الدستورية والقانونية بالمجلس ورؤساء ومقرري اللجان الدائمة وذلك للاتصال بالنقابات والعلماء والمهتمين والمنظمات والاحزاب الأخرى غير الحاكمة، لاستقصاء الامر حول التعديلات الدستورية لتحقيق اجماع وطني حولها.

واذا كانت الاحزاب الثلاثة تحاول تحقيق هذا الاجماع فيما بينها حول هذه التعديلات فإن ذلك لا يعد تجاوزا لدور المجلس وانما تسهيلا لمهمته واذا وجد المجلس اي اعوجاج فإنه لن يتأخر في الاعتراض عليه عند المناقشة خاصة انه لدى الجميع قناعة بأن الدستور ليس من السهولة تغييره في اي وقت ومن ثم لابد من تحقيق ثبات نسبي له.

وسيكون بمقدور هذا المجلس مناقشة التعديلات الدستورية بعد الرابع من الشهر القادم الا انه لن يكون في مقدوره انجاز هذه التعديلات واقرارها قبل الخامس والعشرين منه وهو الموعد المحدد لانتهاء مدة صلاحية مجلس الرئاسة، وحتى اذا اقرت هذه التعديلات فلن يكون هناك متسع لاجراء انتخابات لرئاسة الجمهورية خاصة انه ليست هناك مدة محددة لانهاء مسألة التعديلات الدستورية وبالتالي سيكون المجلس امام خيارات ثلاثة.

الاول: ان تظل الامور تراوح مكانها الى ان يتم وجود حل سياسي حتى لو تجاوز ذلك المدة المتبقية لمجلس الرئاسة وبذلك تدخل البلاد - نظريا - في فراغ دستوري.

الثاني: اذا تعذر الاتفاق على التعديلات الدستورية قبل انتهاء المدة المحددة بصلاحية مجلس الرئاسة فإنه ينبغي انتخاب مجلس رئاسة جديد مكون من خمسة اعضاء.

الثالث: اما الاحتمال الثالث فهو ان تتولى هيئة رئاسة مجلس النواب مهام مجلس الرئاسة الى ان تجرى انتخابات مجلس رئاسة جديد خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما.

لكن ربما تثمر الجهود السياسية خلال الايام القليلة القادمة عن وجود مخرج لهذه الازمة ويتم تسوية هذا الخلاف، لكن ما يخشاه كثير من المراقبين ان تكون التسوية «توفيقية» وتخدم مصالح حزبية ضيقة.

وتجدر الاشارة الى ان الخلاف حول التعديلات الدستورية ينحصر في ثلاث نقاط رئيسية وهي: شكل رئاسة الدولة، والمادة الثالثة الخاصة بالشريعة الاسلامية، ثم قضية انتخابات الحكم المحلي.

واذا نجح المكتب السياسي في اقناع البيض بالعودة الى صنعاء فإن ذلك سيكون أولى الخطوات باتجاه ايجاد حل لهذه الازمة التي اصبحت الشغل الشاغل للشارع اليمني.

ويبدو ان مؤشر اقرار هذه التعديلات يسير باتجاه الاخذ بها وان الاعلان في وسائل الاعلام اليمنية الرسمية عن هذه التعديلات التي تم التوقيع عليها بين الاحزاب الثلاثة الحاكمة على الرغم من اعتراض الامين العام للحزب الاشتراكي لها هو محاولة لصبغ هذا الاتفاق بالعلنية بحيث يكون من الصعب التراجع عنه واذا حدث ذلك من جانب اي حزب فإن ذلك سيفقده مصداقيته امام الجماهير اليمنية.

ولذلك فإنه من المتوقع ان يتم التوصل الى حل خلال الايام القليلة القادمة خاصة قبل الدخول الى احتفالات اليمن بأعياد ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر، اما اذا لم يتم التوصل الى حل فإن ذلك سيفتح الباب امام تكهنات مستقبلية لا احد يعرف معالمها.■



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٣

اجتماعات في صنعاء لتشكيل «تجمع الانقاذ»

☐ صنعاء - «الحياة»:
☐ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ افادت مصادر موثوق بها في صنعاء امس ان اجتماعات عدة عقدت في العاصمة اليمنية ضمت عدداً من اعضاء مجلس النواب والشخصيات الاجتماعية من فئات مختلفة تمهيداً لقيام تجمع سياسي جديد تحت اسم «التجمع اليمني للانقاذ». ويتوقع الاعلان قريباً عن تشكيل لجنة تحضيرية للتجمع تضم بين ١٤ و١٥ شخصاً. ويستهدف التجمع البحث في الوسائل الكفيلة اخراج البلاد من الازمة السياسية التي تمر فيها الآن».

واشارت مصادر سياسية امكن الاتصال بها في صنعاء امس الى ان «وجهة نظر الحزب الاشتراكي اليمني حيال التعديلات الدستورية والخروج من الازمة السياسية الراهنة في البلاد ستواجه بالرفض من الطرفين الآخرين في الائتلاف، وهما المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح، خصوصاً الدعوة الى «تخلي» الرئيس علي عبدالله صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض ورئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : .... [illegible]

التاريخ : .... ٢ [illegible]

سلسلة اجتماعات

تتمة الصفحة الاولى

بن حسين الاحمر عن نشاطاتهم ومسؤولياتهم الحزبية خلال فترة تحملهم مسؤولياتهم «من اجل رعاية الوحدة والديموقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية».

وكان المكتب السياسي للاشتراكي حدد موقف الحزب من الأزمة السياسية الراهنة في البلاد ورؤيته لحلها من خلال ١٥ نقطة ابرزها «الموافقة من حيث المبدأ على التعديلات الدستورية على ان تشكل لجنة وطنية عليا لمناقشتها والاستفتاء عليها من قبل الشعب بعد اقرارها في مجلس النواب».

السلطان قابوس في اليمن اليوم

■ مسقط - ا ف ب - يبدا السلطان قابوس بن سعيد اليوم السبت زيارة رسمية لليمن تستغرق اربعة ايام هي الاولى التي يقوم بها سلطان عمان لهذا البلد.

وقالت «وكالة الانباء العمانية» ان الزيارة تهدف الى تعزيز العلاقات بين عمان واليمن بما يضمن ازدهار الشعبين اليمني والعماني وجميع شعوب المنطقة.

وعلم من مصدر عماني مطلع ان محادثات السلطان قابوس مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ستتناول خصوصاً عملية السلام في الشرق الاوسط اضافة الى الوضع في الخليج والعالم العربي.

وكان وزير الخارجية اليمني محمد باسندوه اعلن مطلع ايلول (سبتمبر) الماضي ان السلطان قابوس سيزور اليمن في ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ولم تؤكد مسقط النبأ.

وتاتي زيارة السلطان قابوس بعد عام واحد على توقيع اتفاق بين البلدين لترسيم الحدود بينهما (٣٠٠ كلم) اثر مفاوضات استمرت حوالي عشر سنوات.

وكانت مسقط قررت في اطار مساعيها لتحسين العلاقات مع صنعاء تقديم هبة الى اليمن بمبلغ ٢٠ مليون دولار لتمويل بناء طريق تصل بين البلدين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

القائم بأعمال سفارة اليمن:
مصر إستردت مكانتها الدولية خلال السنوات العشر الماضية

اعلن عبدالملك سعيد القائم بأعمال السفارة اليمنية بالقاهرة أن الرئيس حسنى مبارك من القادة السياسيين الذين خبروا دروب السياسة الدولية ومجاهلها وعلاقاتها الشائكة فى فترة من أهم فترات التحول التاريخى الذى يجتازها العالم، وربما كان سباقا قبل غيره فى الايماء المبكر الى مخاطر تلك التحولات على دول العالم الثالث ونبه الى التعامل معها والاستعداد لها داخليا وخارجيا ولهذا يلحظ المرء كيف كان تعامله حصيفا ومرنا مع تلك المتغيرات المليئة بالمفاجآت على مختلف المستويات وبالذات على المستوى الاقليمى العربى الذى تعرض لهزات متتالية فى الآونة الأخيرة.

وقال ان خبرته أهلته للنهوض بدور مصر على المستوى الدولى والتعامل مع قضايا المنطقة من موقع العارف ببواطن الأمور وبالذات فيما يتعلق بالمسيرة السلمية فى الشرق الأوسط والجهود المنصبة الان على ايجاد تسوية تضمن للشعب الفلسطينى حقوقه الثابتة، وهذا الدور المؤثر سيظل مطلوبا بالحاح خلال المرحلة القادمة حتى يتحقق الاستقرار الدائم على دعائم قوية تؤسس لها مصر بقيادة الرئيس مبارك التى تحظى بتقدير الجميع داخل المنطقة وخارجها.

وأضاف أن مصر عرفت بقيادته نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة وإستردت مكانتها الدولية بجدارة، فاننا فى اليمن نرى فيه ذلك القائد المثابر الذى هب لمساندة الثورة اليمنية وشارك فى التصدى لاعدائها حتى ترسخت على قواعد متينة هى ذات القواعد التى ترتكز عليها العلاقات اليمنيةالمصرية التى تجد أساسها فى التاريخ والدم المشترك، وهى العلاقات الطيبة التى يرعاها مبارك مع أخيه الرئيس على عبدالله صالح الذى يبارك خطواته فى قيادة الشعب المصرى الشقيق، ومواصلة مسيرة التقدم والازدهار وبما يلبى كل الطموحات الوطنية والقومية ويعزز من دور مصر خلال فترة الرئاسة الثالثة

اليمن: أحزاب الائتلاف في مرحلة المراوحة بين الوفاق والانشقاق

مرت العلاقة بين احزاب الائتلاف الثلاثة في دورات اصبحت شبه منتظمة. تبدأ بحالة تقارب، تؤدي الى حالة اختلاف، تفضي بدورها الى حالة بحث عن اتفاق، وهكذا.

ويلاحظ في هذه الدورة الثلاثية انها تجعل العلاقة بين احزاب الائتلاف تراوح في مستوى يتوسط النقيضين. فهي لا تستطيع ان ترقى الى مستوى الوفاق الايجابي الثابت، ولكنها لا تهبط الى حد التنافر السلبي. وهذا ربما كان من اهم اسباب عدم توصلها مجتمعة ومنفردة (في ما يخص الائتلاف) الى قرار حاسم، او الى تنفيذ ما يتم إبرامه من صيغ الاتفاق.

حالياً، يعيش الائتلاف حالة خلاف توشك ان توصل الى حالة بحث عن اتفاق، فبدا ببداية استئناف الحوار الذي ربما يبدأ بدوره بنهاية جولة السيد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة، الامين العام للحزب الاشتراكي، لمدن المحافظات ضمن ما أطلق عليه الاشراف على عملية التحضير للمؤتمر العام الرابع، للحزب الاشتراكي. وكانت حالة التقارب ظهرت ملامحها في البيان الصادر عن اجتماعات المكتب السياسي الاشتراكي، التي انعقدت اخيراً في عدن برئاسة الامين العام للحزب. وكما كانت جوانب التباين واضحة بين البيان وخطاب الامين العام للحزب، في محافظة «أبين» اثناء زيارته لها في ١٥ ايلول (سبتمبر) الجاري، فقد كانت خلفيات التباين واضحة ايضاً، بين بيان صادر عن المكتب السياسي، تعبيراً عن الموافقة المبدئية الضمنية، على أبرز مسائل الخلاف، من جهة، وخطاب صادر عن الامين العام للحزب ياتي استمراراً لموقفه من موضوعي التعديلات الدستورية ووضع الائتلاف بصفة خاصة.

توحيد الحزبين

يحدد الأمين العام للاشتراكي، في خطابه او حديثه في ابين نظرته الى التعديلات وموقفه منها، في نقطتين، اولاهما ان «... التعديلات الدستورية يجب ان تاخذ وقتها ومداها الكامل. لا نسلق الامور...» و«... لسنا بحاجة الى الاستعجال على التعديلات، بطريقة تؤدي الى سلقها...». والثانية، [...] يهتم بالدستور، لانه قانون القوانين... وان [...]رتنا اليه على أساس هل نستطيع ان [...]لة بالتعديلات...».

وجاء الخطاب من ناحية ثانية مفعماً بقضية الائتلاف بصفة مميزة، وبشكل يمكن تركيزه في جوانب ثلاثة:

أولها، موضوع التوحيد بين الحزبين، «... طرحنا وحدة الحزب والمؤتمر، كركن لدعم مشروعنا الحضاري (الوحدة)... حللنا دولة لأجل الوحدة. فلا باس أن نحل حزباً لأجلها، ليعيد تنظيم نفسه...». «... الائتلاف تعاون، وليس

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

قسمة على ثلاثة...».

ثانيها، موضوع التوازن بين احزاب الائتلاف، «... تكلمنا عن توازن المصالح، وهذا شيء مهم (...). توازن المصالح، ليس كراسي ومناصب، ولكن في السياسة والاقتصاد والثقافة، بشكل لا الغي فيه احداً، ولا أحد يلغيني...».

ثالثها، البحث عن الاتفاق... «... فالائتلاف امامه مسؤولية كبيرة. شكلنا لجاناً مشتركة للحوار، نتمنى ان تعود بنتائج طيبة بروح البحث عن الحل، لا بروح فرض الحل. واذا تحسنت النيات، فسيتحقق الحل...».

ولكن... ما هو الحل، من وجهة نظر الامين العام للحزب الاشتراكي، من خلال هذا الحديث؟ هناك إشارات ذات اهمية خاصة، تضمنها الحديث، ولعل ابرزها ثلاث عامة، هي:

١ - حول مسالة توحيد الحزبين، الاشتراكي والمؤتمر. وهي مسالة يظهر انها لا تزال قائمة وقابلة للحوار بين القيادتين، من جانب الاشتراكي على الاقل. وأنها، بحسب المفهوم المباشر للحديث، لم تصبح مفروغاً من عدم امكانها او من عدم موافقة حزبه عليها، كما كان اصبح شبه ثابت. وهذه الاشارة يمكن ان تعني دعوة الاشتراكي المؤتمر الى استئناف الحوار حول مسالة التوحيد مع الاشتراكي. او على الاقل، أن الاخير لم يرفض عملية التوحيد، وإنما طلب تاجيلها الى مؤتمره العام الرابع، ليتخذ قراره في شأنها.

٢ - في ما يخص التعديلات الدستورية. وفي الحديث إشارة الى ناحيتين منها، الاولى، ان صيغة التعديلات المطروحة امام مجلس النواب حالياً لا



تحقق توازن المصالح بين اطراف الائتلاف، بوصفها كما الح الحديث مالت، في معظم او اهم أفكارها، الى طرف على حساب طرف آخر. والثانية، ما يشبه الدعوة، الى استئناف مناقشة صيغة التعديلات، عن طريق اللجان المشتركة. وقد بدأت بالفعل، ولكن في ما يشبه التهيئة لمناقشات مقبلة على مستوى القيادات.

٣ - من توصيفه لمسالة «توازن المصالح»، يشير الأمين العام للاشتراكي الى ما يمكن فهمه بالنظرة الشاملة والمتساوية لتجربتي الشطرين قبل الوحدة، للاستفادة من ايجابياتهما، بقدر متوازن، وفي ما يخص التعديلات بالذات.

هذه ربما ابرز الاشارات في حديث البيض، باعتبار اهميتها المباشرة، من حيث علاقتها بنقط الخلاف. ولعل اقرب تفسير عام لها انها، في مجملها، تتناسب الى حد ما، ليس مع موقعه في الائتلاف، ولكن مع موقفه من قيادات الائتلاف، وهو سبق أن اشار الى هذا الموقف بقوله، «إن احساسنا بالمعاناة يجعلنا نتحدث احياناً وكاننا معارضة». فهو في هذه الحال لم يعد معتكفاً في عدن، ولم يعد الى مقره الرسمي، في صنعاء. بل يعيش اشبه بحال انتقالية بين حالين. وهي تقريباً الحال نفسها التي تعيشها احزاب الائتلاف في صنعاء، من خلال كتلها البرلمانية. فلا هي في ما يتعلق بشكل رئاسة الدولة مثلاً اقرت حسم الموضوع، عن طريق تطبيق الدستور، ولا هي صرفت النظر عنه الى ما تنص عليه التعديلات بعد اجرائها. ولذا فان هذه الحال تطرح احتمالات عدة، بحسب مؤشرات الواقع من جهة، وما حصلت عليه «الوسط» من تصريحات واحاديث ومصادر مختلفة، من جهة ثانية، يمكن من مجموع كل هذا استخلاص الآتي:

مواقف متنافرة

أولاً، قيادة المؤتمر الشعبي العام آثرت الانتظار والتوقف عن كل المحاولات. سواء في ما يتعلق باستئناف الحوار، او التعديلات الدستورية، باعتبار ان الحوار مرهون بعودة البيض الى صنعاء، وأن التعديلات من اختصاص مجلس النواب، حسب ما قالته مصادر المؤتمر لـ «الوسط».

ثانياً، انشغال الامين العام للاشتراكي بزياراته للمحافظات. وهنا ترى مصادر رسمية ان المكتب السياسي طرح في بيانه، التحضير للمؤتمر العام الرابع (للاشتراكي)، مبررا لهذه الزيارات اكثر من كونه غرضاً لها. وتدلل المصادر على هذا، بأن زيارات المحافظات سبق ان صرح الامين العام، قبل اجتماعات المكتب السياسي، بأنه ينوي القيام بها. وتحتمل ان غرضه من الزيارات، في الدرجة الاولى، طرح وجهة نظره للرأي العام مباشرة.

ثالثاً، مجلس النواب، والعمل قائم في لجانه المختصة بالتعديلات، سواء في مناقشتها او في عملية «الاستفتاء الشعبي المصغر» عليها، باهتمام متميز وغير عادي. فاجتماعات اللجنة الأساسية الخاصة بالتعديلات، ولجانها الفرعية مستمرة يومياً وحتى في ايام الاجازة، واخبارها تذاع في وسائل الاعلام الرسمية كل يوم، مختومة بتصريحات رؤساء ومقرري هذه اللجان.

من كل هذا تظهر تساؤلات حول المدى الزمني لغياب البيض عن صنعاء، وهل تجري التعديلات الدستورية وانتخابات رئاسة الدولة (مجلس الرئاسة او رئيس الجمهورية) في غيابه؟ واذا جرت فكيف سيكون موقف كتلة الاشتراكي منها؟ وعلى رغم اقتراب موعد التعديلات وانتخابات الرئاسة، فان الاجابة الدقيقة لا تزال صعبة ومجرد احتمالات متناقضة، حتى لدى المعنيين من اعضاء مجلس النواب. وهو ما يؤكد، الى حد ما، ان الاجابة الدقيقة لا يزال العامل الزمني يتحكم بها اكثر من سواه حتى الآن ■.



المصدر : أخبار الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٣

رحب بزيارة قابوس

علي صالح: اتفاقية الحدود مع عمان دفعت بالعلاقات الى مجالات أكثر تقدما

رحب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بزيارة السلطان قابوس بن سعيد لصنعاء والتي تبدأ اليوم السبت معربا عن الأمل في ان تفتح الزيارة آفاقا أوسع أمام العلاقات الاخوية بين البلدين للانطلاق بها نحو ما يترجم أماني وتطلعات شعبي البلدين ويحقق مصالحهما المشتركة.

واكد الرئيس علي صالح في حديث خاص مع وكالة الانباء العمانية ان اتفاقية الحدود التي وقعت بين اليمن والسلطنة دفعت بالعلاقات بين البلدين الى مجالات اكثر تقدما.

وعن التحديات التي تواجهها اليمن اوضح صالح ان ابرزها يقع في المجال الاقتصادي نتيجة الموارد المحدودة والآثار السلبية لأزمة الخليج التي تسببت في عودة أكثر من مليون ومائتي الف مغترب الى البلاد.. مشيرا الى وجود جهود كبيرة تبذل للتغلب على تلك التحديات.

واعرب في حديثه عن تفاؤله بالمستقبل الاقتصادي لليمن خاصة مع تزايد الاكتشافات النفطية وتزايد حجم الاستثمارات وتسارع جهود التنمية وبالذات في المجال الزراعي.

كما اوضح الرئيس اليمني ان هناك اكثر من ٣٠ شركة تعمل في مجال التنقيب عن النفط في بلاده مشيرا الى وجود اكتشافات جديدة مشجعة سيتم الاعلان عنها في وقت قريب.

واضاف ان لدى اليمن اكتشافات غازية كبيرة وان احتياطي الغاز في حقول مارب يصل الى أكثر من ١٥ تريليون قدم مكعب.. موضحا ان عائدات الثروة النفطية بصفة عامة ستستخدم في استكمال ما تبقى من البنية الاساسية للتنمية في اليمن.

ودعا الرئيس اليمني رجال الأعمال العرب والاجانب الى الاستثمار في اليمن وقال ان قانون الاستثمار الجديد يقدم الكثير من الفرص والتسهيلات والضمانات المشجعة للمستثمرين مشيرا الى ان هناك اقبالا ملحوظا على الاستثمار في اليمن في العديد من المجالات سواء النفط أو الغاز أو الصناعة او السياحة او الزراعة والثروة السمكية.

ووصف الانتخابات النيابية في بلاده والتي جرت في ابريل الماضي بانها «تجربة وطنية فريدة» وقال انها انطلقت من مقتضيات المصلحة الوطنية العليا وخصوصيات الواقع اليمني.

ورحب الرئيس اليمني ردا على سؤال باستضافة بلاده لمؤتمر للقوى الفلسطينية بهدف توحيد الموقف الفلسطيني ازاء تطورات قضيته وبما يجنب ابناء الشعب الفلسطيني اية خلافات او صراعات.

ومن جهته وصف حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمني الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي بانه خطوة على طريق الحل الشامل والعادل الذي يعيد كامل الحقوق الفلسطينية والعربية.

واكد العطاس في حديث لصحيفة «الشرق» القطرية اهمية التضامن العربي والفلسطيني لاستكمال مسيرة السلام في الشرق الأوسط معربا عن اعتقاده بان التراجع عن هذه المسيرة أصبح مستحيلا ولا يعني سوى مزيد من التمزق والاقتتال.

واشار الى ان بلاده رحبت باستضافة مؤتمر للمصالحة الوطنية الفلسطينية من اجل استعادة كامل التراب القومي. وطالب العطاس بسرعة استعادة التضامن العربي قائلا: انه من المستحيل ان يظل العرب اسرى لخلافاتهم في وجهات النظر خاصة وان العالم حافل بالمتغيرات والتكتلات الكبرى بينما الوطن العربي لايزال يعاني من امراض التجزئة والفرقة.

وتناول في حديثه الأوضاع الداخلية في بلاده فذكر ان الديمقراطية والتعددية قلصتا الى حد كبير من حجم النشاط الارهابي.. الا ان بؤر هذا الارهاب تمارس نشاطها من حين لآخر. وكشف عن انه تلقى تهديدا بالاغتيال وتفجير منزله عندما وضع الخطة الامنية في العام الماضي وكانت تتسم بالدقة والحسم وفهم الواقع اليمني. (وكالات)



المصدر : الأهـــرام / القاهرة

التاريخ : ٣ اكتوبر ١٩٩٣

قابوس يبحث في اليمن : دعم العلاقات الثنائية وتطور الأوضاع على الساحة العربية

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ وصل السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الى صنعاء أمس في بداية زيارة رسمية للجمهورية اليمنية تستغرق ٤ أيام تلبية لدعوة من الرئيس اليمنى على عبدالله صالح

،ويجرى خلالها محادثات تتناول الأوضاع العربية الراهنة والعلاقات الثنائية بين البلدين مع توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين عمان واليمن.

وأعرب السلطان قابوس في بيان صحفي عن سعادته لزيارة اليمن التى ستهيئ فرصة طيبة لتعاون مثمر وبناء بين البلدين ،ولقاء الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم .

وسيبحث سلطان عمان العلاقات الثنائية والقضايا والمستجدات على الساحة العربية والدولية وكيفية استعادة التضامن العربي.

وكان فى استقباله أعضاء مجلس الرئاسة اليمني ورئيس مجلس النواب والوزراء وأعضاء مجلس النواب وأمين العاصمة اليمنية «صنعاء »وأعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي والمكتب السياسي للحزب الاشتراكى ورؤساء الأحزاب وأعضاء السفارة العمانية.



قابوس

الجبهتان الشعبية والديمقراطية لن تشاركا في اجتماع صنعاء

دمشق: من سلوى الاسطواني

نفت القيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين ما تناقلته بعض الاوساط السياسية والاعلامية عن ان الجبهتين ستشاركان في اجتماعات مصالحة فلسطينية ستنعقد في صنعاء (اليمن) بحضور ما اسمته بـ«فريق اوسلو المستسلم».

وقال بيان صادر عن القيادة الموحدة «ان الجبهتين تقدران مواقف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والقيادة اليمنية ودعم اليمن الثابت لنضال الشعب الفلسطيني من اجل حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، الا انهما لن تشاركا في هذه الاجتماعات لانها تستهدف توفير الغطاء السياسي للاتفاق التصفوي الذي وقع عليه ياسر عرفات وفريقه، ولاظهار قدرة مزعومة على الالتفاف على القوى المناهضة للاتفاق ولاحداث شرخ في صفوفها».

واكد البيان انه «لا مجال للتفاوض مع عرفات الذي تجاهل المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني ودور ومواقف القوى الحية في الشعب الفلسطيني وغامر بنسف الائتلاف الوطني داخل منظمة التحرير وبرنامج الاجماع الوطني مقابل اتفاق لا يلبي الحد الادنى من اهداف الشعب الفلسطيني».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٣

«الشعبي» اليمني رفض مقترحات «الاشتراكي»

السلطان قابوس يجدد وساطته بين علي صالح والبيض

صنعاء: من حمود منصر

يبدأ السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان اول زيارة رسمية له للجمهورية اليمنية اليوم وذلك تلبية لدعوة من الرئيس اليمني الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة.

وتاتي زيارة السلطان قابوس لليمن في وقت ما تزال فيه جهود الوساطة متواصلة لتحقيق مصالحة بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض الذي ما زال يرفض العودة الى صنعاء، ويجري مفاوضات مع وفود الوساطة التي تصل اليه بين حين واخر من صنعاء وذلك منذ تفاقم الازمة السياسية داخل صفوف القيادة اليمنية حول التعديلات الدستورية ووضع نائب الرئيس في المستقبل.

وفيما حرصت الاوساط اليمنية ان تظهر القيادة قدراً من التصالح والتوحد مع زيارة السلطان قابوس لصنعاء، وبذلت جهودا مكثفة لتحقيق هذا الغرض الا ان جميعها لم تسفر عن حل يذكر حتى يوم امس خاصة بعد عودة وفد المصالحة الاخير من عدن الى صنعاء والذي ضم كلاً من محمد سالم باسندوه والمشير عبد الله السلال والشيخ سنان ابو لحوم والقاضي عبد السلام صبرة حاملا 18 نقطة طرحها الحزب الاشتراكي عليه واسماها بموقف الحزب الاشتراكي من التعديلات

التتمة .... ص 4

السلطان قابوس

الدستورية، والازمة السياسية في البلاد».

واكدت مصادر سياسية وثيقة الاطلاع ان السلطان قابوس الذي تتزامن زيارته لصنعاء مع الذكرى الاولى لتوقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان في الثالث من اكتوبر (تشرين الاول) في صنعاء، سيوقع مع الرئيس علي عبد الله صالح على اتفاقية تنفيذ اول طريق بري يربط بين البلدين بطول 320 كيلومترا يمتد من منطقة المزيونة في الاراضي العمانية الى منطقة الغيظة في حضرموت. وتكفلت الحكومة العمانية تمويل تنفيذ الطريق، وقد جرى تسليم مبلغ 15 مليون دولار منتصف الاسبوع الماضي من الجانب العماني للحكومة اليمنية. كما سيتم التوقيع على اتفاق انشاء منطقة حرة على حدود البلدين في الاراضي العمانية يسمح بموجبها للمواطنين اليمنيين الدخول الى المنطقة الحرة ببطاقة الهوية.

ومن المتوقع ان يرافق السلطان قابوس وفد رسمي رفيع المستوى يضم وزراء الصناعة والتجارة والنفط والشؤون الخارجية والاعلام.

وأكدت مصادر رسمية يمنية لـ الشرق الاوسط» ان السلطان قابوس سيزور مدينة عدن ايضا، وسيلتقي بعلي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الذي ما يزال يرفض العودة الى صنعاء منذ 19 اغسطس (آب) الماضي.

وقالت المصادر ان جهود الوساطة التي بذلتها سلطنة عمان، والاردن الاسبوع الماضي للمصالحة بين الرئيس صالح ونائبه لم تسفر عن شيء»، وتوقعت ان يقوم السلطان قابوس بجهود للمصالحة بين البيض وصالح قبل حلول الثامن من اكتوبر الجاري، آخر موعد لحسم موضوع رئاسة الدولة في اليمن، اما باقرار البرلمان للتعديلات الدستورية وانتخاب رئيس للجمهورية ونائب له، او ارجاء التعديلات وانتخاب مجلس رئاسة جديد.

وأكد مصدر مقرب من رئاسة الدولة ان الرئيس صالح سيرافق السلطان قابوس في زيارته لعدن الامر الذي يهيئ الظروف لعقد لقاء مصالحة بين صالح والبيض في عدن بحضور السلطان قابوس الذي اكدت دوائر عمانية رغبته في زيارة عدن لما لها من ذكريات مرتبطة بالحياة الدراسية الاولى للسلطان قابوس، وباعتبارها محطة انطلاقته الاولى التي انطلق منها للدراسة في اوروبا.

على صعيد آخر علمت «الشرق الاوسط» ان المؤتمر الشعبي العام لم يوافق على النقاط الـ 18 التي عاد بها وفد الوساطة مساء اول من امس من عدن بعد التقائه بالبيض هناك. وقال مصدر مسؤول ان اجتماعا لقيادة الائتلاف كان في حالة انعقاد بدار الرئاسة اثناء عودة وفد الوساطة، وكان حاضرا عن الحزب الاشتراكي في الاجتماع حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء وفضل محسن عبد الله وزير الاسماك وعبد العزيز الدالي سكرتير الدائرة السياسية في اللجنة المركزية للاشتراكي، وترأس الاجتماع الرئيس علي صالح بحضور الشيخ عبد الله الاحمر رئيس تجمع الاصلاح.

وأوضحت ان المجتمعين طلبوا من محمد سالم باسندوه قراءة النقاط التي حملها الوفد من عدن، وبعد ان اختتم باسندوه قراءة النقطة الثالثة، ابلغ الشيخ الاحمر المجتمعين بأن ما تتضمنه النقاط والشروط من قضايا لا تعني حزب التجمع اليمني للاصلاح، وانما «الحزب الاشتراكي، والمؤتمر الشعبي» وباعتبارها تتناول قضايا قديمة لا تمت بصلة لقضايا الائتلاف الجديد الذي نشأ بعد الانتخابات. وانسحب الشيخ الاحمر من الاجتماع غير انه تم استكمال استعراض بقية النقاط من قبل المجتمعين.

وأشار مصدر مطلع الى ان المؤتمر الشعبي اعتبر جميع النقاط جاءت مغايرة لجوهر القضية الخلافية التي يدور بشأنها الجدل منذ بضعة شهور والمتعلقة بالتعديلات الدستورية. وفسر بعض المراقبين وجهة نظر الحزب الاشتراكي حول الازمة السياسية في البلاد بانها تهدف الى ارساء فترة انتقالية جديدة خاصة في ضوء المقترح الذي يؤكده الاشتراكي بانتخاب مجلس رئاسة جديد يضم عضوين من المؤتمر الشعبي العام، وعضوين من الحزب الاشتراكي، وعضوا واحدا من تجمع الاصلاح، حيث ان المؤتمر الشعبي يرفض هذه الفكرة، واية مساومات حولها، ويصر على ان قضية التعديلات الدستورية، وقضية انتخاب مجلس رئاسة جديد لم تعد خاضعة للاتفاقات المسبقة، وانما اصبحت من شأن مجلس النواب الذي فتح باب الترشيح لمجلس الرئاسة، واقر ايضا من حيث المبدأ وثيقة طلب التعديلات الدستورية، وبالتالي فهو الجهة الشرعية المعنية في حسم القضية، ومطالب بذلك قبل حلول 15 اكتوبر الجاري.



المصدر : الوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

باسندوه: مصالحة من دون غالب ومغلوب



محمد سالم باسندوه. (الوسط)

■ الخرطوم – صلاح عبدالرحيم الامين

أكد وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه ان بلاده تسعى الى اعادة التضامن العربي، وانها ستستمر في الاتصالات التي تقوم بها لهذا الغرض. وقال باسندوه عقب افتتاح اعمال الدورة السادسة للجنة الوزارية المشتركة اليمنية – السودانية في الخرطوم، «نحن نسعى حالياً لتحسين علاقتنا مع اشقائنا... ونرغب ان يكون هذا التحسين على قاعدة لا غالب ولا مغلوب ولا منتصر ولا مهزوم، ونامل ان تتم المصارحة والمصالحة جنباً الى جنب»، مضيفاً ان بلاده قطعت شوطاً بعيداً في ازالة الخلافات الناجمة عن أزمة الخليج.

وعن الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي قال وزير الخارجية اليمني، «نحن نحترم ما يقرره الفلسطينيون. لكننا لا نريد ان يصل الخلاف بينهم الى حد حمل السلاح...».

واشاد باسندوه بنتائج اجتماعات اللجنة الوزارية اليمنية – السودانية، وقال انها انتهت بتوقيع اتفاقات للتعاون المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية. وتنص هذه الاتفاقات على انشاء معارض ومراكز تجارية في البلدين وتشجيع حركة رؤوس الاموال والاستثمار ودرس انشاء خطوط ملاحية منتظمة وتنشيط التعاون الثقافي والاعلامي والاجتماعي ■

الرهان على البترول لحل المشكلات الاقتصادية

٧٠٪ من ميزانية اليمن.. للأجور

□ صنعاء ـ يوسف الشريف:

تأمل الحكومة اليمنية في مواجهة الزيادة المطردة لظاهرة التضخم عبر عدد من الاجراءات الصارمة، من بينها خفض الانفاق العام على مؤسسات الدولة، حيث تبتلع المرتبات والأجور والمعاشات والمخصصات فقط حوالى ٧٠٪ من ميزانية الدولة، بينما بلغ العجز في ميزانية عام ١٩٩٣ نحو ٢٠٠ مليار ريال يمني «١٢,١ مليار دولار» وفق ماأكده لـ «العالم اليوم» المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء.

خبراء الاقتصاد والمال لايراهنون كثيرا على المدى القريب فى انتعاش الاقتصاد اليمنى عبر دخل الاكتشافات البترولية المتتابعة منذ عام ١٩٨٢ حيث بلغ عدد الشركات الامريكية والاوروبية والعربية والمتعددة الجنسيات التى تعمل الان فى مجال اكتشاف وتصدير البترول اليمنى ٢٧ شركة، لكن على مايبدو ان الحكومة «التتمة ص٦»

الرهان على البترول لحل المشكلات

اليمنية تضع نصب عينها احتمالات زيادة كميات البترول القابلة للتصدير فى المستقبل، كضمانة للإقتراض من البنوك لسد العجز فى الميزانية، بالتوازى مع طبع العملات الورقية فى الخارج!

مصدر يمني مسئول فى وزارة النفط والثروات المعدنية اليمنية أكد لـ «العالم اليوم» أن برنامج الحفر واكتشاف النفط حتى نهاية عام ١٩٩٣ حافل بنشاطات ضخمة من بينها شركة شل التي بدأت فى حفر بئر «بيجان ـ ١» وشركة «كريست» فى بئر «الهجرة ـ ١» وشركة «توتال» فى بئرى «ذهب ـ٣» و«جنة ـ ٢» وشركة «بى. بى» التى شرعت فى حفر أربع آبار جديدة فى منطقتى عساكر والبرقاء، وشركة نمر فى قطاع «١٦ ـ خليج القمر» وقطاع «٩» جنوب سناو وبئرين اخريين فى قطاع «الفرات» إضافة الى نشاط شركة طلابيد التى ستبدأ حفر الابار فى قطاع «٣٢ ـ هوارين» فى نوفمبر القادم وشركة لازمو بداية اكتوبر الحالى فى قطاع «٣٥ ـ هود».

الرئيس على عبد الله صالح افتتح الاسبوع الماضى ضمن احتفالات القدرة اليمنية خط انتاج حقل «المسيلة» فى حضرموت بطاقة انتاجية ١٢٠ الف برميل يوميا وصرح رئيس مجلس ادارة شركة كنيديان اوكسيد نتال بتروليم التى باشرت حفر ١٢ بئرا حتى الان فى منطقة المسيلة انه يتوقع زيادة الانتاج عام ١٩٩٤ الى ١٥٠ الف برميل يوميا بتكلفة اقتصادية مريحة فى الوقت الذى اكد فيه صالح حسينوف وزير النفط والثروات المعدنية ان الاختبارات الاولية لحجم الاحتياطى من النفط فى منطقة المسيلة يصل الى مليار و٤٠٠ برميل، فيما توالى شركة «كينيديان» البحث الان عن النفط فى تراكيب اعمق فى باطن التربة بوسائل حديثة!

الحكومة الفرنسية التى تشعر بمرارة فى ضوء انفراد بريطانيا وامريكا بمعظم مشروعات إعادة اعمار المنشآت الحيوية والخدمية فى الكويت التى اصابها الدمار خلال ازمة الخليج، كثفت فى الاونة الاخيرة من نشاطاتها الدبلوماسية فى اليمن كمقدمة للمشاركة فى مجال المشروعات الانمائية خاصة، الاستثمارات النفطية واللحاق بركب الشركات الامريكية التى بادرت الى العمل فى اليمن اوائل الثمانينات ومن المتوقع زيارة الرئيس الفرنسى ميتران لليمن فى نهاية اكتوبر الجارى لتدشين اول شحنة للتصدير من حقول منطقة «شبوة» وكان وفد كبير من مجلس الشيوخ الفرنسى قد زار اليمن مؤخرا لترتيب زيارة الرئيس ميتران.

شركة «هنت» الامريكية التى تمثل كبرى الشركات العالمية التى حصلت على اول اكبرعقد امتياز بين مختلف الشركات الاجنبية التى تعمل فى اليمن منذ عشر سنوات بلغ عدد الابار التى قامت بحفرهاحتى الان ١٥٤ بئراً استكشافية بينها ١٢ حقلا انتاجيا بكميات تجارية بلغت حتى الان حجما يصل الى ٣٤٠ مليون برميل من النفط الخام، وقد بدأت مؤخرا فى استخدام الحفار العملاق «وايلدكات» للوصول الى اعماق اكبر فى باطن التربة ونجحت فى اكتشاف كميات تجارية جديدة فى حقل «وادى بنا» حيث بلغ الانتاج اليومى من حقول شركة «هنت» وحدها ١٧٦ الف برميل يوميا اضافة الى ٤٠ الف برميل يوميا من الغاز الصالح للاستخدامات المنزلية والصناعات المحلية.



علي سالم البيض يكشف الستار لأول مرة: هذه هي أسباب خلافاتي مع الرئيس

في لقائي مع الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء وحواره مع «العربي» الاسبوع الماضي، كانت هناك فسحة من الوقت للبوح خارج إطار التسجيل والنشر ، حين بادرت الى إبداء مشاعر التشاؤم الشخصي والاستياء العربي العام خارج اليمن ازاء خلافه مع نائبه السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي رغم ما كان يجمع بينهما من إرادة واحدة وموقف تاريخي وقرار سياسي شجاع كان وراء التعجيل بانجاز الوحدة اليمنية كنواة لإنجاز الوحدة العربية.

الرئيس اليمني من جانبه رفض الخوض في التفاصيل واكتفى بالتنوير عبر ايمانه بانه لا خلاف – من جانبه – مع نائبه وانها مجرد سحابة صيف مالها الحوار والتفاهم والوفاق مؤكدا على أن الحكمة التي خلعها الرسول عليه الصلاة والسلام – في حديثه الشريف – على اليمنيين سوف تنتصر في النهاية، لكنه طالبني بحكم متابعاتي لمسيرة الثورة اليمنية وصداقتي بنائبه السيد علي سالم البيض ان أنقل اليه مشاعر التشاؤم الشخصي والاستياء العربي في عدن حيث قرر من جانب واحد الإقامة في عدن بعيدا عن مقر عمله بالعاصمة صنعاء.

لا أشتهي السلطة.. وأرفض أن أكون زينة

القيادة لا تحافظ على البلد.. ونحن صغار في الممارسة

انفراد القطاع الخاص بالساحة اليمنية.. شمولية أرفضها

" شوف إحنا تعبنا.. إن تكلمنا مش عاجبين.. وإن صمتنا مش عاجبين "



المصدر : العربي القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ اكتوبر ١٩٩٣

«قلت لنائب الرئيس «مبروك» اعياد اليمن المتلاحقة هذه الايام واحتفالاته بذكرى الثورة

اعتدل السيد على سالم البيض في مقعده أكثر توثبا للحوار وقال: هل تعتقد أن اليمنيين من قلوبهم سعداء بهذه الاحتفالات بينما يعانون من كم وألوان المشكلات التى افرزتها تجربة الوحدة... وهل علينا كقيادة سياسية أن نقف على المنصة امام الميكروفونات وكاميرات التليفزيون نستعرض الاحتفالات وكانه ليس فى الامكان افضل مما كان.. انا لا استطيع أن اهنأ بالجلوس على كرسى السلطة بينما داخلى يتمزق لما صارت اليه الاوضاع فى اليمن.. فأنا لا اشتهى منصة وكرسياً.. لكني وصلت الى ما وصلت اليه بالشعب ومن اجل الشعب والحفاظ على مصالحه. اننى ارفض ان اكون مجرد «مشجر» وهو نبات الريحان الذى يضعه اليمنيون على رؤوسهم للزينة وجلب الروائح الزكية !

قلت: سيادة النائب.. ماذا حدث اذن لاقدر الله حتى تنزوى فى عدن وانت على قمة السلطة والمسئولية.. وما هى حقيقة خلافك حول تسيير شئون البلاد؟

قال: المسألة ليست انزواء.. وانما تعبير عن الاحتجاج... فأنا لا اشتهى ان اكون مشكلة أو سببا لمشكلة في اليمن بعد هذا العمر الطويل من الممارسة السياسية، ثلاث سنوات يا اخ يوسف من عمر الوحدة اليمنية وأنا اقاوم.. ثلاث سنوات يتنازعنى حبى للوطن وطموحاتى الكبيرة ورغبتى فى العمل ودوافعى للاصلاح، وبين الممارسات الخاطئة.. ناس عايشة على الأرض وتتطلع الى العدالة والاصلاح والاستقرار وقلة من المتنفذين تسكن القصور وتملك كل شيء ولا تريد الخير للجميع ولا لتقدم اليمن!

قلت: اسمح لى ان نعود الى نقطة البدء حين توحدت رؤاك والرئيس على عبدالله صالح فى ارادة سياسية واحدة حول قرار اعلان الوحدة.. ألم يجر بينكما اتفاق تفصيلى مبرمج حول مسيرتها وخطواتها وأهدافها؟

قال: دعنى أروى لك ما حدث يوم الخميس ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٩ عندما وصل الاخ الرئيس الى عدن للمشاركة فى احتفالات الشطر اليمنى الجنوبى بانسحاب القوات البريطانية، هنا فى هذا المكان تبادلنا الحديث هادئا وعقلانيا حول همومنا الوطنية المشتركة.. وكيف تستأصل شأفة الخلافات التى تولدت عنها مظاهر الحروب الأهلية بين الشطرين فى الماضى.. وأملنا معاً فى خير اليمن.. وفجأة قررنا فى اجواء الحوار والتفاهم والثقة المتبادلة ان نبادر الى خطوة سياسية نوعية ينتظرها الشعب.. وقلنا إذا كانت الوحدة هى الخطوة والقرار المنشود، اذن علينا أن نهيىء انفسنا لها عبر اتخاذ اجراءات مصيرية واثقة ومدروسة نكون فى مستواها على صعيد الجدية والالتزام.

قلت: تذكر سيادة النائب اننى كنت واحداً من شهود ذلك القرار التاريخى الذى كان مفاجأة لليمنيين وللعالم.. رغم ان المطروح الذى كان يتوقعه الجميع تراوح بين صيغة فيدرالية او كونفدرالية بين شطرى اليمن.. كيف اذن كان قراركم المشترك باعلان الوحدة؟

قال: قلنا فلتكن وحدة بين فقراء واغنياء.. لا باس..

وكلفنا وزيري شئون الوحدة - ثابت ويحيى العرشى - بصياغة اتفاق الوحدة... وعندما عرضت علينا وجدنا فراغا متروكا ابا حتى نحدد مدة الفترة الانتقالية لدولة الوحدة واجراء الانتخابات النيابية.. الرئيس قال: لتكن ستة شهور، وقلت: لتكن ثلاثة شهور.. ومن الطريف اننا كنا قد اتفقنا من قبل فى الكويت عام ١٩٧٩ على اربعة شهور فإذا بنا نتخذ قرار الوحدة بعد عشر سنوات فى عام ١٩٨٩... وهذا مكيال اذا كانت ثمة حاجة أو ضرورة لأن نكيل المواقف لبعضنا البعض.

قلت: هل جرت مناقشات حول قرار الوحدة مع رفاقكم فى الحزب الاشتراكى والوفد الذى صاحب الرئيس من قيادات المؤتمر الشعبى العام؟

قال: الشعب اليمنى كان سهرانا يترقب فى لهفة نتائج اجتماعاتنا حتى الساعة ١٢ منتصف الليل وفى اول خمس دقائق من صباح اليوم التالى أعلنا اتفاق الوحدة والناس «موش مصدقين».. كان الموقف مهيبا وجليلا لا يستطيع أحد ان يعترض علينا فذلك أمل الشعب اليمني ومحور طموحاته ونضالاته وثوراته المتعاقبة.. واذكر ان جار الله عمر عضو المكتب السياسى فى الحزب الاشتراكى اول من دخل علينا وعرف الخبر.. لكننا للتاريخ والحقيقة لم نشاور أحداً من القيادات السياسية التى كانت تنتظر فى القاعة المجاورة رغم ان هذا الاسلوب فى اتخاذ القرارات - ما بالك اذا كانت مصيرية - غير مطروق فى حزبنا، واعتبر الجميع ان ما فعلناه أمر عظيم وطيب، وصفحة جديدة نسطرها بمعاناة الاجيال الماضية وشهدائنا، وقلنا إن الذى يكتب هذه الصفحة الجديدة المفعمة

أجرى الحوار :

يوسف الشريف

بالمعانى الكبيرة في لحظة من لحظات التجليات الوطنية التاريخية لابد وان يكون القدوة وأحرص الناس على مكتسباتها ومصداقيتها.

قلت: لكنكم والرئيس اتفقتم بعد ذلك فى اجتماع «ميكراس» على مد الفترة الانتقالية عاما لإنجاز مهام دولة الوحدة.. لماذا؟

قال: حماسنا غلبنا لحظة توقيع اتفاق الوحدة... وحين استقرت الاوضاع وهدأت المشاعر وشرعنا ندرس وسائل ومشاريع دمج مؤسسات الشطرين وجدنا اننا بحاجة الى عام ونصف لإنجازها .. ثم تبين بعد ذلك اننا فى حاجة الى وقت إكثر.. وهكذا اجريت الانتخابات متأخرة عن موعدها فى ابريل الماضى؟

بعد الوحدة

قلت: قبل ان نستعرض الاسباب والدوافع وراء الخلاف الراهن على مستوى القيادة السياسية .. يحتاج الامر بداية ان نتعرف على ملامح الاتفاق والخيارات التى كانت مطروحة للتنفيذ آنذاك؟

قال: اتفقنا على ان تنتقى الوحدة الافضليات



المصدر : العربى القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ اكتوبر ١٩٩٣

والايجابيات التى برزت على الساحة اليمنية فى الشمال وفى الجنوب سواء في الادارة والخدمة المدنية والاقتصاد والخدمات والقوانين والعلاقات الخارجية، كان هناك طريقتان واسلوبان فى السياسة وادارة دفة المؤسسات والحياة عموما بحكم التشطير الطويل الذى عاشه الشعب اليمني سواء قبل الثورة أو تحت مظلة الانظمة التى تعاقبت على حكم الشمال والجنوب.

قلت: كيف كان الالتزام بالأفضليات والإيجابيات على صعيد الممارسة بعد اعلان الوحدة؟

قال: اليوم نواجه للاسف الشديد تعثرا ولا نقول تباطؤا فى إنجاز المشروع الكبير للوحدة .. فبدلا من ان نقدم للشعب ما يشجعه على ان يظل متماسكا اكثر رغم الظروف الصعبة التى واجهت الوحدة فى اعقاب انقطاع المعونات التى كانت تقدمها دول الخليج وعودة اكثر من مليون يمنى من العاملين فيها كانت تحويلاتهم من العملة الصعبة تسهم بشكل اساسى فى استيراد احتياجاتنا من مكونات الانتاج.. اذا بهذا العدد يشكل عبئا ضاغطا ومضاعفا على قدراتنا لحل مشكلة البطالة .. ناهيك عن انهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية التى كانت تقدم للشطرين معوناتها السخية المادية والفنية والعسكرية وكذا انقطاع معونات الدول الغربية عقوبة على موقف اليمن من ازمة الخليج.وهكذا بدلا من ان تبادر القيادة السياسية الى مزيد من الخطوات لبناء اليمن الحديث.. اذا بالممارسة تواجه صعوبات جمة... ونشعر ازاءها بأن هناك تناقضا بين المشروع الكبير لتحديث اليمن عبر حل مشكلاته الموروثة والطارئة كمقدمة للاصلاح والبناء والاستقرار، وبين غيره من المشاريع الصغيرة... بين الجمهورية التى اتفقنا على اطارها وملامحها وبين مصداقية القيادة وقوتها وحماسها ووحدة ارادتها فى ممارسة السلطة.

قلت: نتوقف قليلا عند ازمة الخليج... ما مدى صحة ما تردد آنذاك حول تباين ما فى موقف السلطة من قرار اليمن الذى رفض حل الازمة فى اطار الخيار العسكرى؟

قال: فى أزمة الخليج رفضنا أن نسمح ان يسجل احدنا على الآخر موقفا مختلفا، موقفنا كان معروفا في حينه.. لكننا اضطررنا الى ذلك نتيجة ومحصلة للموقف على الساحة اليمنية وأوضاعها التى كانت ماتزال فى دور الاندماج.. ولدينا مثل يمنى معروف يقول: «لما تتخانق القرود حافظ على قريتك»، ولذلك كان يحدونا آنذاك الحفاظ على اليمن وان نظهر معا غصب عنا فى موقف واحد حتى لا ينعكس تباين المواقف على الساحة الوطنية.. خاصة وان الموقف القومى كان بالغ الاضطراب والخلاف والتشتت.

قلت: اسمح لى ياسيادة النائب أن اكرر امامكم ما أفصحت عنه فى لقائى بالرئيس على عبدالله صالح.. حيث اشعر لأول مرة بالتشاوم والاحباط منذ متابعاتى على مدى ٣١ عاما لمسيرة الثورة اليمنية.. فى البداية كان الانقسام المفتعل والخلاف الموروث طائفيا بين الزيود والشوافع حتى تجاوزها الشعب اليمنى، ثم تبعه الخلاف والانقسام بين النظام الاشتراكى فى الجنوب والنظام السياسى الراسمالى فى الشمال الى حد خوض الحرب الاهلية.. الآن وبعد قيام الوحدة ونهاية عهود التشطير اذا بالخلاف الآن بين الحزب الاشتراكى وحزب المؤتمر.. واذا شئنا الدقة والموضوعية فإن الخلاف يبدو محدودا بين الرئيس ونائبه... هل تلاشى زخم الثورة والوحدة... وكيف عجز خيار الديمقراطية والتعددية السياسية عن حل الخلاف عبر الحوار؟

قال: نحن كقيادة للحزب الاشتراكى وشركاء فى القيادة السياسية وعلى مستوى المسئولية لا نعرف تلفيق القصص وما تنطوى عليها من «شغلانات باطلة».. الحزب الاشتراكى موجود وشريك فى الائتلاف الثلاثى الحاكم مع حزب المؤتمر والتجمع اليمنى للاصلاح... وعليه ان يواصل مسيرة الاصلاح مع كل احزاب الحكم والمعارضة حتى نحمل ونتحمل معا مسئولية هموم بناء اليمن الحديث... فاذا استلهمنا طموحات الشعب اليمنى كان معنا وإذا تخلينا عنه انفض عنا، لقد قبلنا ان نحل النظام فى الجنوب من اجل قيام الوحدة، قبلنا أن نراجع تشكيلاتنا الحزبية وان تتوائم افكارنا وأدبياتنا السياسية مع الاوضاع الجديدة من أجل إنجاز المشروع الحضارى الكبير الذى لا يستطيع ان يبنيه الاشتراكى وحده ولا المؤتمر منفردا... فكلاهما يمثلان النواة التى يلتف حولها الكتلة، تاريخية بجميع احزاب اليمن وقواعدها.

قلت: فماذا حدث اذن؟

قال: نحن تمسكنا منذ البداية بضرورات الخيار الديمقراطى والتعددية السياسية كآلية لإنجاز مهام دولة الوحدة.. وتحديثها.. قلنا نحن حزبان حاكمان ولدينا ارادة سياسية واحدة وفرصة تاريخية للتغيير قلما تتكرر، لكننا فوجئنا بأنهم اسقطوا كل القضايا التى تمثل المشروع الحضارى وبدأوا يفكرون فى شىء آخر.. وذلك كان اعتراضنا وخلافاتنا معهم!

قلت: هل كانت التعديلات المقترح ادخالها على نصوص الدستور سببا مباشرا للخلاف؟

قال: كل قضايا الاصلاح والتطوير التى يشملها المشروع الحضارى للنهوض كانت موضع اتفاق بين القيادة السياسية على تضمينها فى التعديلات الدستورية وفى مقدمتها كيف نبنى الوحدة وتفعيل



الياتها عبر قيام مجلس شورى لضبط التوازن السياسى فى النظام اليمنى الجديد، يضم المحافظين المنتخبين ووفق تمثيل متساو لعدد سكان المحافظات رعاية لمصالحهم وشئونهم، وقيام جمعية وطنية تضم مجلس النواب ومجلس الشورى فى اجتماع عام يعقد مرة واحدة فى السنة اوعندما يتطلب الامر ذلك لمراجعة مسيرة الوحدة على كل صعيد، واتفقنا كذلك على ترسيخ اقدام وفاعلية الحكم المحلى، وقلنا اعلنوا ما تم الاتفاق عليه لكنهم تراجعوا حتى نشرت الصحف تفاصيل الاتفاقية، لقد تدارسنا وناقشنا طويلا تفاصيل الاتفاقية حتى النخاع.. وكان هناك تباين فى الرأى بشأنها .. واتفقنا على الأسلوب الأمثل لتقريب وجهات النظر وعالجنا الأمر بطريقتنا الخاصة.. لكن حزبنا أدرك بعد ذلك ان الطرف الثانى لم يكن صادقا فى نواياه...

قلت: الا ترى ان المواجهة المباشرة عبر الحوار وتواصل الحوار افضل على أى حال من اعلان الخلاف على الملأ وترويج الشائعات ووطيس الهجوم المتبادل بين صحيفة «٢٢ مايو» لسان حال حزب المؤتمر التى تصدر من صنعاء وصحيفة «صوت العمال» التى تصدر من عدن مؤيدة لمواقف الحزب الاشتراكى؟

قال: هناك فرق بين الحوار بأشكاله المختلفة عبر اللجان والهيئات المشتركة وفرق بين المواجهة خاصة فى ضوء الوضع السيكولوجى للشعب اليمنى فى هذه المرحلة.. الدكتور ياسين النعمان رئيس مجلس الشعب السابق اخترق جدار منزله صاروخ كاد يفتك به.. والمهندس حيدر ابو بكر العطاس تعرض منزله كذلك لمحاولة تفجير.. العقيد يحيى المتوكل وزير الداخلية وهو من العناصر البارزة التى تتميز بالكفاءة والجدية والوطنية فى حزب المؤتمر.. كان نصيبه بعد وضع الخطة الامنية الحازمة محاولة التعريض بنسب العائلة الى «السادة» رغم انه من الضباط الاحرار الذين كان لهم دور مشرف فى اندلاع ثورة سبتمبر.

قلت: الحال «من بعضه» اذن ولا فرق لدى اعداء الوحدة الديمقراطية بين قيادات حزب المؤتمر والحزب الاشتراكى؟

قال: لقد تعرضت قيادات الحزب الاشتراكى لمعظم حوادث التفجيرات والاغتيالات السياسية خلال الفترة الانتقالية، ونحن نعرف تحديدا القوى التي تقف وراء هذه الحوادث.. ورغم ذلك هناك تلكؤ فى القبض على المتهمين وتقديمهم الى المحاكمة.. المطلوب ان يتنازل الطرف الآخر عن طريقته السابقة فى الحكم كما تنازلنا حتى نتوام مع الوضع وتتشكل الارادة السياسية الواحدة.. لكنهم يتمسكون بكل ما هو خارج الاتفاقية والشعارات المطروحة ويصرون على طريقتهم السابقة لإنجاز الوحدة، ٢٥ عاما ونحن نحكم الشطر الجنوبي ومع ذلك تنازلنا عن مشروعنا عن قناعة ورفضنا ان نعممه على دولة الوحدة.. فليتنازلوا كذلك عن مشروعهم ونهجهم فى الغاء الآخرين واحتوائهم.. وذلك هو الاسلوب المقبول والملائم الذى يحقق الاستقرار ويكتسب للوحدة مصداقيتها وللتجربة الديمقراطية زخمها.. ثم لماذا تخريب كل ما هو قائم وناجح فى المديريات الجنوبية؟

قلت: تخريب؟

قال: نعم.. وأضرب لك امثلة على ذلك... هل تعلم مثلا ان لدينا فى دولة الوحدة مؤسستين للطيران المدنى: «اليمنية»، فى صنعاء للسعودية فى رأس مالها ٤٩ فى المائة والباقى يمنى.. وفى عدن «اليمدا» كامل اصولها ملك لليمن.. ومع ذلك ليس من حق «اليمدا» ان تنقل ركابا من صنعاء الى الخارج؟ جابوا الى هنا المؤسسة الاقتصادية العسكرية من صنعاء والغوا كل شىء لتحل محل شركة التجارة وهى قطاع عام.

حل القطاع العام

قلت: باى معيار يتم حل القطاع العام؟

قال: العدوى «جاية من بره»، قلنا القطاع العام الفاشل موافقون على حله والناجح يستمر فى أداء خدماته عبر التنافس مع القطاع المختلط والتعاونى والخاص والبقاء للافضل وما يحقق الخير ويرفع المعاناة عن الشعب ... وقلنا اذا كان القطاع الخاص سوف ينفرد بالساحة الاقتصادية والتجارية والخدمية فذلك نهج شمولى ايضا، ناهيك عن انفجار مشكلات الاسكان والاراضى الزراعية التى طالتها قرارات التاميم فى الماضى.. وهذا يخلق توترات واضطرابات.

قلت: هل تعنى ان مثل هذه القرارات مركزية تصدر عن صنعاء؟

قال: نعم فلايزال جهاز الجمهورية العربية اليمنية السابق يدير شئون البلاد من صنعاء رغم انه عامر بالوطنيين والأكفاء بنفس الاسلوب المركزى السابق للوحدة... ولذلك كان موقفنا واتفاقنا على ضرورة قيام الحكم المحلى بالانتخاب.. إذ لا يعقل أن يصرف الامور فى صعدا والحديدة وحضرموت المسئول الجالس فى صنعاء.. بينما اللامركزية والحكم المحلى ادرى بشئون هذه المنطقة أو تلك وبإمكانه أن يقوم بواجبات الرقابة الشعبية ويعطى الحماس والثقة، تلك قصة كبيرة ولا يمكن التنازل عنها لأنها تتعلق بمصير البلاد وتنميتها واستقرارها.. تكلمنا كثيرا ومفيش فايدة، قلنا من الخطأ التلاعب بالدستور باعتباره العقد الاجتماعى والسياسى بين الشعب والدولة.. وهو الدستور الذى توحدت فى ظله اليمن ويتضمن القواسم المشتركة فى الشطرين.. ويحتاج الى ان يتضمن اصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية تفضى الى الوضع الجديد للمشروع الكبير... لكن يشاء البعض ان يعلق خلافنا على شماعة منصب نائب الرئيس فحسب بهتانا وزورا.

قلت: الا ترى أن إقامتك فى عدن بعيدا عن مقر عملك فى صنعاء من شانه ان يثير شبهات انقسامية؟

قال: الناس هنا في المديريات الجنوبية منحت كل اصواتها في الانتخابات للحزب الاشتراكى حتى الوجهات السياسية السابقة فى الحزب التى رشحت نفسها لم تحرز نجاحا.. وذلك من شأنه ان يفرض علينا مسئولية حماية الناس هنا من الممارسات السلبية الوافدة عليهم ومن السلوك والمواقف المنقصة للوحدة باسم الوحدة... هنا غير مسموح لأحد حمل «الجنابية» وهو الخنجر اليمنى التقليدى، ولا حمل السلاح النارى داخل المدن.. حتى شكل العصا ووزنها خاضع لمواصفات دقيقة، تربية الناس سياسيا



المصدر : العربي
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٣

وثقافيا ترفض ان تستفزها مثل هذه المظاهر.. امين عام الحزب واكبر شخصية كانت في الدولة هنا كانت لديه سيارة واحدة وسيارة حراسة.. نحاول إذن أن نحافظ على كل جميل وإيجابي في الحياة وقلنا ياجماعة الخير ليس عيبا أن تظل مثل هذه الافضليات وان نعممها على ربوع البلاد.. لكن الاخوان يعتقدون أن تلك الايجابيات من شأنها ان تنسب الفضل للنظام السابق في الشطر الجنوبي.. هل من الخطأ اذن الحفاظ على الحد الادنى من ايجابيات التجربة السابقة أو الارتداد الى الحد الادنى امام هذا الوضع المخلخل الذي يهدد طموحنا لانجاز مشروعنا الكبير..؟! أترك لكم الحكم.

قلت: العام الماضي كانت لكم سابقتان في الاقامة بعدن وحضرموت.. لماذا قررتم العودة في النهاية الى صنعاء؟

قال: ما كنت أشتهي العودة.. مفيش شغل.. النهج الوحدوي.. لا نقبل من احد ان يزايد علينا.. عدت للمساهمة في الانتخابات مع الآخرين، شوف احنا تعبنا، اذا جلسنا موش عاجبين واذا تكلمنا موش عاجبين... هكذا تعالج الامور وكأنني انسان بلا قضية ولا تاريخ سياسي.. انا ليس عندي هم شخصي سوى اليمن.. كان أملي ان نقدم نموذجا يمكن ان يساهم في صنع المشروع الوطني القومي الكبير.. الصدمات اذن كانت نتيجة تلك الملموسات، الارادة التي صنعنا بها الوحدة بدأت تضعف امام المصالح الخاصة والصغيرة.. وأنا لن أقبل ان تدار اليمن بعقلية الامام الذي كان يدير اليمن من صنعاء عبر العسكر والجباه.. والمتنفذين.. لقد تعودنا في حزبنا ان نقول نعم او نقول لا وان نلتزم بما تعاهدنا عليه، لكن نعم وامارس شيئا آخر.. هذا وضع غريب.

قلت: ملاحظة عابرة حول لقائكم بنائب الرئيس الامريكي خلال فترة علاجكم هناك؟

قال: اعرف ما يقولون.. وانا سبق ان وجهت له الدعوة لزيارة اليمن بناء على رغبة الرئيس علي عبدالله صالح لحضور احتفالنا بضخ البترول من حقول المسيلة وكان السفير اليمني محسن العيني قد سافر في اجازة الى القاهرة وصنعاء عندما اجرينا مباحثات مشتركة.

قلت: كيف تفسر التحسن الطارئ في العلاقات اليمنية الامريكية؟

قال: نحو عشرين شركة امريكية تعمل الآن في مجال اكتشاف البترول في اليمن، وزارنا مبعوث امريكي على مستوى عال للتهنئة بنجاح الانتخابات وبالتجربة الديمقراطية.. وزارنا كذلك الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر.. والأمريكان حريصون في هذه المرحلة على التعامل مع الانظمة الديمقراطية التي تحافظ على حقوق الانسان، ولديهم رغبة في حل النزاعات المحلية بالمنطقة سلميا.. وعلينا أن نرسخ علاقاتنا معها في اطار المتغيرات الدولية باعتبارها دولة كبرى، وان نحافظ معا على مصالحنا المشتركة.

قلت: الا ترى سيادة النائب ان ابواب الحوار اصبحت مغلقة لوضع حل للخلاف القائم على مستوى القيادة السياسية.. خاصة وان المهندس حيدر ابو بكر العطاس إكد لي أنه بدون استعادة الارادة السياسية وحدتها فسوف يصبح من المستحيل قيام الحكومة باعبائها وتنفيذ برنامجها الذي أجازه مجلس النواب؟

قال: هذه القيادة الموجودة لا تحافظ على البلد... لا ترعى المشروع الكبير.. نحن صغار في الممارسة وأنا لا اتنصل من المسئولية وقد شاركت فيها وقبلت بذلك.. انا الآن في حالة تجليات اشبه بالحاج الذي يتوجه الى الأراضي المقدسة ويسعى الى ان يتخلص من عيوبه ويكفر عن سيئاته.. ثم ورانا وطنيون ومناضلون وشعب يضغط على هذه المشاعر.. فاذا لم تسر الامور الى الافضل يكفي أننا وضعنا الشعب على اول طريق المشروع الكبير وعلى غيرنا ان يواصل المسيرة.. لكن ما نجعلش منها مشكلة فلان او علان.. انا موش زي بعض القيادات العربية التي تفشل وتصر على الاستمرار في الخطأ بدعوى الصح.

قلت : سؤال اخير ياسيادة النائب: هل افهم من حديثك اصرارا على موقفك ويأسك من جدوى الحوار والوفاق؟

قال: نحن نشكل كابوسا على العقلية السائدة.. خللي الحوار يستمر بين احزاب الائتلاف الثلاثي ودعنا نتمنى له النجاح او ان نتنحى جميعا أنا والاخ الرئيس والشيخ عبدالله الاحمر بعد ان تحولت مناصب السلطة الى مجرد مراسيم بروتوكولية.. اننا لا نشتهي ان تظل دولة الوحدة اليمنية شكلا بلا مضمون وانما نشتهي ان يتحقق امل الشعب في قيام مشروعه الحضاري الكبير.. نموذجا يحتذى على الصعيد القومي نحو مزيد من الكيانات الوحدوية.. وتناقص عدد الدول العربية تدريجيا!



أزمة انتخاب مجلس الرئاسة اليمني تراوح مكانها

قابوس يلتقي البيض اليوم وقد يتوسط لانهاء اعتكافه

□ صنعاء -من فيصل مكرم وعبدالرحمن الحيدري:

■ يزور السلطان قابوس بن سعيد مدينة عدن صباح اليوم ويلتقي نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني السيد علي سالم البيض. واستبعدت مصادر في رئاسة الجمهورية اليمنية ان يرافق السلطان قابوس الى عدن الرئيس علي عبدالله صالح، لكن مصادر أخرى لم تستبعد قيام سلطان عمان بوساطة بين الرئيس ونائبه لاقناع الأخير بانهاء اعتكافه والعودة الى صنعاء.

وفي اطار زيارته الحالية لليمن سيقوم السلطان قابوس بجولة استطلاعية في مدينة عدن التي تلقى فيها المراحل الاولى من تعليمه. وقالت المصادر ان قابوس سيعود الى صنعاء ليغادر منها الى مسقط في حال وجود وساطة، والا فانه سيعود الى بلاده من عدن.

وكان وصل الى صنعاء السبت وعقد امس جلسة محادثات مغلقة هي الثانية مع الفريق علي عبدالله صالح.

وذكرت وكالة الانباء اليمنية الرسمية ان الزعيمين «بحثا في جوانب العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها والدفع بها نحو آفاق اكثر تقدماً تلبي تطلعات الشعبين وتترجم اهداف امتنا العربية». وتابعت الوكالة ان المحادثات تناولت «المستجدات والتطورات التي تهم البلدين وتهم امتنا العربية والاسلامية وفي مقدمها جهود استعادة التضامن العربي وتطورات القضية الفلسطينية ومسيرة السلام في المنطقة».

وكانت جلسة المحادثات الرسمية الاولى عقدت مساء السبت برئاسة الفريق علي عبدالله صالح والسلطان قابوس واكد خلالها الرئيس اليمني ان اتفاق الحدود بين البلدين «فتح امام العلاقات الأخوية بين البلدين آفاقاً جديدة رحبة بما يترجم تطلعات الشعبين ويحقق مصالحهما المشتركة». وشدد على ان العلاقات بين اليمن وعمان «تعتبر نموذجاً يستحق الاقتداء به في العلاقات الأخوية بين الاشقاء».

وقال السلطان قابوس ان «العلاقات التاريخية وحسن الجوار بين البلدين والتعاون الذي نعمل سوياً من اجله ستكون جسراً للتواصل الذي يتطلع اليه شعبانا الشقيقان، واذا كثفنا الجهود لبناء قاعدة واسعة من المصالح المشتركة فان شعبينا في عمان واليمن سيعملان معاً ومع حكومتيهما للمحافظة على هذه المصالح وتطويرها».

وأكد الجانبان حرصهما على تعزيز جهود البلدين «لاستعادة التضامن وخدمة قضايا الأمة العربية ودعم مسيرة الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة».

والتقى امس وزير النفط والثروات المعدنية اليمني السيد صالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط العماني السيد سعيد احمد الشنفري وبحثا في التعاون بين بلديهما في مجال النفط والمعادن، واتفقا

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة ١٢ النشرة

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قابوس يلتقي البيض اليوم

تتمة الصفحة الاولى

على اعداد دراسات مشتركة لمجالات التعاون كنواة للمشاريع المشتركة.

اللجنة البرلمانية اليمنية

على صعيد اخر علمت «الحياة» ان اللجنة البرلمانية العليا المنبثقة عن مجلس النواب اليمني والتي يراسها رئيس المجلس الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر واصلت اجتماعاتها بعد ظهر امس في منزل الاخير لاستكمال مناقشة مسالة انتخاب مجلس جديد للرئاسة في اليمن بعد تعثر مشروع التعديلات الدستورية الذي قدمته احزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح).

وكان مقرراً البدء بمناقشة المرحلة الثانية والحاسمة في البرلمان اليوم لاقرار التعديلات والشروع في الاجراءات الجديدة لتطبيق الدستور اليمني المعدل، لكن الازمة السياسية الحالية حالت دون ذلك، وبات مفترضاً ان ينتخب البرلمان مجلساً للرئاسة من خمسة اعضاء قبل ١٥ الشهر الجاري.

وأكدت مصادر برلمانية لـ «الحياة» ان اللجنة البرلمانية العليا المكلفة مناقشة مسالة انتخاب مجلس جديد للرئاسة والتحضير لهذه العملية التقت امس في اجتماعها الثاني رئيس مجلس الوزراء السيد حيدر ابو بكر العطاس واستمعت الى ارائه ومقترحاته. وقبل ان تطرح اللجنة على النواب ما توصلت اليه لا بد من ان تلتقي الفريق علي صالح ونائبه البيض وقادة احزاب الائتلاف الحاكم واعضاء مجلس الرئاسة الحالي، على ان ينتخب خمسة اعضاء لمجلس الرئاسة الجديد ينتخبون من بينهم رئيساً للمجلس، ولا يوجد دستورياً منصب لنائب الرئيس.

المؤتمر الشعبي

الى ذلك اعرب مسؤول رفيع المستوى في اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام عن اسف المؤتمر لـ «التناقض العجيب الذي يمارسه الحزب الاشتراكي مع شركائه في الائتلاف»، واستغرب النقاط التي تضمنت وجهة نظر الحزب الاشتراكي وطرحها السيد علي سالم البيض حيال الازمة السياسية الحالية في اليمن. وقال المسؤول ان «معظم هذه النقاط طرحتها الحكومة الائتلافية في بيانها المقدم الى البرلمان، ومن بينها نقاط تجاوزتها الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي، وظهرت قوة سياسية جديدة ممثلة في تجمع الاصلاح وقيام الائتلاف الحاكم بناء على ذلك كشرعية ديموقراطية جديدة. اما مسالة اللامركزية فتحتاج الى تعديلات دستورية عاد الاشتراكي ورفضها للمرة الثالثة بعد التوقيع عليها مع الاطراف الاخرى في الحكم».

واستغرب «ان يصر الحزب الاشتراكي على طرح نقاط مخالفة للدستور الحالي، لم يرد بها اي نص دستوري، كتلك التي تتعلق بوجوب استفتاء شعبي على التعديلات الدستورية، فضلاً عن كونها تصادر حقاً دستورياً لمجلس النواب».

وعن انتخاب مجلس للرئاسة قال المسؤول القيادي في المؤتمر الشعبي العام ان «المؤتمر يرفض رفضاً قاطعاً التفاوض مجدداً على مسائل خرجت من ايدينا واصبحت من اختصاص مجلس النواب، المرجعية الدستورية والشرعية».

ندوة العلاقات المصرية اليمنية تطلب :

مقعدا دائما للمنطقة العربية فى مجلس الأمن

كتبت تحية عبد الوهاب :

طالب البيان الختامى لندوة العلاقات المصرية اليمنية بتخصيص مقعد دائم للمنطقة العربية فى مجلس الامن بما يناسب حجمها وتاثيرها فى الساحة الدولية وذلك فى إطار إعادة تنظيم هياكل الامم المتحدة .

وفى الندوة التى دعت إليها اللجنة المصرية للتضامن والمجلس اليمنى للسلم حذر المشاركون من المحاولات التى تهدف لتشكيل محاور عربية - عربية ، او عربية - إسرائيلية ، او عربية - غربية ، على اسس امنية او اقتصادية بهدف تجزئة العالم العربى وعزل بلدان بعينها لتحجيم طموحاتها او تقليص دورها التاريخى او فرض التبعية عليها . ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٣

التضخم قد يصل إلى ٦٠٪:

«الصندوق» يحذر اليمن من عجز الموازنة

□ صنعاء - محمد الديلمي:

حذر هنري جوكوبياك رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى اليمن من السياسات التي تتبعها الحكومة اليمنية تجاه العجز الحكومي في الموازنة العامة، معتبرا أن ذلك العجز يشكل سببا رئيسيا في ارتفاع الاسعار المتصاعد باستمرار، والناتج اساسا عن انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملات الاجنبية.

واستهدفت التوصيات التي اقترحتها بعثة الصندوق الدولي، التي انهت مؤخرا مباحثاتها السنوية مع الحكومة اليمنية تحسين الاداء الاقتصادي في اليمن بشكل عام، بما في ذلك إعادة ترتيب الوضع المالي الحالي، بما يكفل حسن الاداء وكبح جماح التضخم، والدفع بعجلة الانتاج والتنمية وضرورة ادخال بعض السياسات الاصلاحية في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية بصورة يتحقق معها القضاء على معدلات التضخم العالية ....

«التتمة ص١٢»



الصنـــــدوق يحذر اليمن

فى الاقتصـاد اليمنى والتى وصلت إلى ٥١,٩٪ عام ١٩٩٢، وقد
تصل إلى ٦٠٪ فى نهاية العام الحالى حسب البيانات التى تحملها بعثة
صندوق النقد الدولى.

وتركزت المباحثات السنوية بين صندوق النقد الدولى وحكومة

اليمن على عدد من الجوانب الاقتصادية فى ضوء مؤشرات الناتج
المحلى الاجمالى ومعدلات النمو والبطالة والتضخم فى الاقتصاد
اليمنى. ووفقا لبيانات بعثة الصندوق فقد كانت معدلات النمو جيدة
فى قطاعات الزراعة والصناعة والانشاءات رغم أن ضآلة النمو
الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى.. ولهذا فقد تساءل رئيس بعثة
الصندوق هنرى جوكوبياك عن أسباب الزيادات السعرية الكبيرة فى
الاقتصاد اليمنى منذ عام ١٩٨٩م حيث كان معدل التضخم فى ذلك
العام لا يتجاوز ١٣,٥٪ ثم قفز عام ١٩٩٠ إلى ٣٣,٥٪ [illegible] تصاعد إلى
٤٤,٠٩٪ عام ٩١، ثم قفز بصورة كبيرة فى عام ١٩٩٢ ليصل إلى
٥١,٩٪ وتوقعت البعثة أن يصل التضخم إلى ٦٠-٦٣٪ مع نهاية
العام الحالى. وأرجع الجانب اليمنى فى المباحثات الاسباب وراء
ارتفاع معدل التضخم إلى اعتماد اليمن بشكل رئيسى على الاستيراد
وما يتطلبه ذلك من توفير النقد الاجنبى لتغطية احتياجات
الاستيراد، فى الوقت الذى تقلص فيه تدفق العملات الاجنبية إلى
اليمن وقل المعروض منها فى السوق اليمنية.

وابدى رئيس بعثة الصندوق أمله فى أن يعمل تطور الانتاج فى
حقول البترول على تجاوز الازمة الخانقة المعاشة وخاصة مع
الزيادة المتوقعة من انتاج نفط المسيلة، الذى بدأ تصديره فى ٢٣ من
سبتمبر الماضى، بواقع [illegible]١١ الف برميل يوميا قابلة للزيادة حتى
٣٠٠ ألف برميل فى اليوم.

كما أشار كذلك إلى ضرورة تصحيح السياسات المتعلقة بأوضاع
القطاع المصرفى وتنشيط الائتمان والدفع بعملية التنمية الاقتصادية
بهدف تحقيق معدلات النمو الرامية إلى تحسين دخل الفرد.

وخلقت المشاورات السنوية بين اليمن وبعثة صندوق النقد
الدولى ضرورة معالجة الامراض المزمنة فى الاقتصاد اليمنى المترتبة
على زيادة معدلات البطالة والتضخم وانخفاض معدل النمو
ومتوسط دخل الفرد من الناتج القومى فضلا عن ضرورة ايجاد
توازن فى الجانب المالى بين الايرادات والمصروفات.

اليمن وعُمان يحددان أوجه التعاون الاقتصادي بينهما

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ تم التوقيع صباح امس على محضر اجتماعات الوزراء اليمنيين ونظرائهم العمانيين التي عقدت برئاسة الدكتور محمد سعيد العطار، نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة، رئيس الهيئة العامة للاستثمار والسيد قيس عبدالمنعم الزواوي نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية العماني.

وجاء توقيع المحضر في ختام الزيارة التي قام بها السلطان قابوس لليمن التي غادرها امس. وتضمن المحضر اوجه التعاون في مختلف المجالات وبالذات ما يتعلق بالاتفاقية التجارية والاقتصادية واتفاقية المنحة المقدمة من سلطنة عمان لتنفيذ الطريق البري بين البلدين واتفاقية تسهيل دخول المنتجات الزراعية بين البلدين وانشاء بنك يمني - عماني مشترك ودعوة المستثمرين العمانيين للاستثمار في الجمهورية اليمنية والتسهيلات الممنوحة في قانون الاستثمار اليمني، بالاضافة الى اوجه التعاون في مجالات النفط وصوامع الغلال والنقل الجوي والاعلام والثقافة.

وأكد الجانبان اهمية تبادل الزيارات واللقاءات بين المسؤولين في البلدين لتنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه في هذا المحضر.

وتم قبيل توقيع المحضر إقرار اتفاق المنحة المقدمة من سلطنة عمان بمبلغ واحد وعشرين مليون دولار كجزء من تكلفة الطريق البري الذي سيربط البلدين والذي يبلغ طوله ٢٥٠ كم يمتد من منطقة شحن الى الغيظة.

وقال السيد قيس عبدالمنعم الزواوي ان اجتماعات الوزراء اليمنيين والعمانيين سادها جو من الاخاء والمودة وتناولت مواضيع عدة منها تيسير التبادل التجاري والتعاون في المجال الجمركي وتشجيع الاستثمار في البلدين بالاضافة الى مجال النفط والمعادن والنقل الجوي، وانه تم الاتفاق على وضع برنامج العمل التنفيذي لها.

وأعرب الدكتور العطار عن اعتقاد الجانبين بان التكامل الاقتصادي يعتبر من اكبر الاهداف التي يجب على الدول العربية ان تحققه باسرع وقت ممكن لان الزمن ليس في صالح العالم العربي خصوصاً وان الفجوة تزداد يوماً بعد يوم الامر الذي يحتم على الجميع المضي معاً متكاملين متعاونين بعيداً عن التدخل في الامور السياسية.

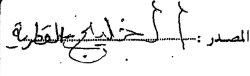
وأكد العطار ان الهدف الاساسي هو دعم الاقتصاد والمشاريع المشتركة، وقال ان اليمن وعمان بهذا تعطيان تجربة كبيرة ونموذجية في عالمنا العربي وانهما تمثل بداية لتعزيز وتطوير التعاون في مختلف المجالات.

وأشار الى ان الجانبين اظهرا استعدادهما لذلك، وأعرب عن الشكر والتقدير للسلطان قابوس بن سعيد على منح اليمن المنحة المالية التي ستساعد اليمن لعمل الدراسة الخاصة بالطريق اولاً والبدء بتنفيذ المشروع الهام الذي سيربط البلدين.

وقال: «هذه بداية لمشاريع مع كل الدول الشقيقة في الخليج»، واكد ان توسيع الطرق والمواصلات يعد اهم الركائز الاقتصادية في العالم العربي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٦ / ١٠ / ١٩٩٣

١٧ نائبا يمنيا يقومون بمحاولة رابعة للوساطة بين علي صالح والبيض

قالت مصادر يمنية مطلعة ان وفدا من مجلس النواب اليمني برئاسة رئيسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر توجه امس الى عدن لمقابلة نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض والقيام بمحاولة وساطة لعودة البيض الى صنعاء.

وتعد هذه رابع محاولة من الحكومة اليمنية ومجلس النواب للوساطة بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه المعتكف في عدن.

وقد سبق ان قام المشير عبدالله السلال رئيس الجمهورية الاسبق والشيخ سنان ابو لحوم احد كبار مشايخ اليمن والدكتور عبدالكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية وعبدالملك منصور رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية بالمؤتمر الشعبي العام والشيخ عبدالسلام صبره بمحاولة الوساطة للمصالحة وعودة البيض الى صنعاء الا ان هذه المحاولة باءت هي الاخرى بالفشل، كما لقيت نفس المصير محاولتان على المستوى العربي قام باحداهما خالد الكركي رئيس الديوان الملكي الاردني الذي زار صنعاء وعدن مؤخرا وقام بتسليم رسالتين من الملك حسين الى الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض والاخرى قام بها يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية وسعيد بن احمد الشنفري وزير النفط والمعادن العمانيين.

وأشارت المصادر اليمنية على نفس الصعيد الى ان زيارة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان التي كان من المقرر ان تستمر يومين آخرين لزيارة مدينة عدن قد اقتصرت على العاصمة صنعاء، ولم تتم زيارته لعدن نتيجة لمظاهر الاستقبال التى اتسمت بالانفصالية حيث انتزعت صور الرئيس علي عبدالله صالح من الشوارع الرئيسية في مدينة عدن والصقت مكانها صور علي سالم البيض نائبه. وقد ادت هذه المظاهر الى اقتصار الزيارة على صنعاء وعودة السلطان الى مسقط ولم يصدر عن الزيارة بيان مشترك كما كان متوقعا.

(أ. ش. ا)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

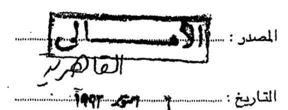
المصدر : الجمهورية
القاهرة

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

الإعدام رمياً بالرصاص لمتطرفين فى اليمن

حكمت محكمة يمنية فى محافظة حضر موت بالاعدام رمياً بالرصاص لاثنين من الاسلاميين المتشددين لادانتهما بالتآمر على الدولة والانتماء لجماعة الجهاد الاسلامي المحظورة



المصدر : 

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٣

الحزب الاشتراكى اليمنى يضع برنامجا شاملا لمعالجة الأزمة السياسية فى اليمين

حدد .المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى موقفه من الازمة السياسية الراهنة فى اليمن وذلك من خلال وضع برنامج متكامل يشتمل على معالجة كافة اسباب الازمة وجذورها المختلفة سواء على الصعيد الاقتصادى الاجتماعى او السياسى الدستورى .

تضمن هذا البرنامج الشامل الذى أعلن الخميس الماضى الموافقة من حيث المبدأ على التعديلات الدستورية الهادفة لاضفاء المزيد من الطابع الديمقراطى على هيكل السلطة السياسية فى البلاد وتخلى زعماء البلاد الثلاثة الرئيس على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض ورئيس مجلس النواب الشيخ عبد الله الاحمر عن نشاطاتهم ومسئولياتهم الحزبية خلال فترة تحملهم مسئولياتهم من أجل تدعيم الوحدة والديمقراطية ، فى الوقت الذى يجرى فيه انتخاب مجلس رئاسة يمنى جديد على أساس مراعاة التوازن السياسى فى البلاد ، اضافة الى اعادة ترتيب القوات المسلحة والامن على اساس وطنى يعتمد على التأهيل والخبرة والكفاءة وتنفيذ الاتفاقات الوحدوية

وعلى مستوى المعالجة الاقتصادية الاجتماعية تلخصت رؤية الحزب الاشتراكى فى ضرورة وضع حد للغلاء المعيشى وارتفاع الاسعار الذى يعانى منه المواطنون الفقراء وحل مشاكل الناس وارساء معالجات جادة وسريعة للتضخم المالى والعجز ، فى نفس الوقت الذى تتخذ فيه خطوات جذرية لمواجهة وانهاء الفساد والرشوة والتسيب المالى والادارى .

كما طالب برنامج الحزب الاشتراكى بالقاء القبض على مرتكبى حوادث الاغتيالات السياسية والتفجيرات وغيرها من القضايا المخلة بالامن وتقديمهم للمحاكمة الفورية والعلنية .

وقد أطلع الحزب الاشتراكى الرئيس اليمنى على رؤيته هذه لمعالجة الازمة السياسية فى البلاد من خلال وفد الوساطة المشكل من المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية الاسبق وعبد السلام حيرة عضو مجلس قيادة الثورة الاسبق والشيخ سنان أبو لحوم أحد الشخصيات الوطنية البارزة ومحمد سالم باسندوه وزير الخارجية الحالى .



المصدر : الأهـــــــــرام

القاهرة

التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٩٢

الحكم بإعـــــــدام اثنين من المتطرفين في اليـــمن

صنعاء ـ وكالات الأنباء ـ قضت محكمة يمنية في محافظة حضرموت باعدام اثنين من أعضاء جماعة دينية متطرفة رميا بالرصاص بعد ادانتهما بالانتماء الى جماعة الجهاد الاسلامي المحظورة، والتـــآمـــر على أمن الدولة، والقـــتل مع سـبق الاصـــرار. وحكمت المحكمة على خمسة متهمين آخرين في القضية بالسجن لمدة تتراوح بين خمس وعـشـــر سنوات وبرأت ســاحــة ثلاثة متهمين آخرين.



المصدر : العرب الوطنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١٠ / ١٩٩٣

مشيدا بنجاح زيارة قابوس لصنعاء

اللوزي يكشف عن تحرك سعودي يمني لحل الخلافات الحدودية بين البلدين

القاهرة ـ ا.ش.ا ـ وصف علي اللوزي وزير الاعلام اليمني الزيارة التي قام بها السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان للجمهورية اليمنية بانها زيارة تاريخية ومهمة توجت الانجاز الذي تحقق في العام الماضي بتوقيع اتفاقية الحدود بين البلدين.

واضاف وزير الاعلام اليمني في حديث خاص لاذاعة صوت العرب امس انه تم خلال الزيارة التركيز على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وتقوية الصلات بينهما عن طريق اقامة مشاريع مشتركة تخدم الشعبين اليمني والعماني.

واشار إلى انه جرى مناقشة قضايا المصالحة العربية وامكانية ان تلعب اليمن وسلطنة عمان دوار في هذا المجال من اجل إعادة المياه إلى مجاريها وتجاوز الظروف الراهنة التى مثلت قطيعة مرفوضة من الجميع ولم يعد هناك مبررا لاستمرارها.

وحول المصالحة العربية اكد وزير الاعلام اليمني في حديثه للراديو على ضرورة المصارحة اولا قبل المصالحة وذلك لتحقيق ارضية من الفهم الحقيقي اوالاقع وحقائق المواقف التى قد تكون فهمت فهما غير صحيح.

واشار إلى ان هناك رايا اخر يرى ان المصالحة يمكن ان تسبق المصارحة بحيث يتم البدء من نقطة حسن النوايا وقال ان الغاية المثلى هي ان تعود العلاقات إلى طبيعتها في الوطن العربي.

وكشف على اللوزي وزير الاعلام اليمني النقاب عن تحرك سعودي يمني نشط لحل خلافات الحدود بين البلدين.

وقال ان هناك لجان فنية مشتركة ستجتمع قريبا في الرياض لبحث هذا الموضوع واعرب الوزير اليمني عن امله في ان تحقق هذه اللجان نجاحا في انهاء مشكلة الحدود بين البلدين.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٦ اكتوبر ١٩٩٢

أكد انه ليست لديه اقتراحات للأزمة

علي صالح دعا البرلمان الى ممارسة صلاحياته

□ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ التقت اللجنة المكلفة من البرلمان اليمني اجراء مشاورات مع الاطراف المعنية بغية التوصل الى حلول للأزمة السياسية الحالية في اليمن بعد ظهر اول من امس الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح. وطلبت اللجنة معرفة رأي علي صالح ومقترحاته لحل الأزمة. لكن مصادر اللجنة اكدت ان الرئيس اليمني رفض الادلاء بأية مقترحات او تصورات، وقال ان على مجلس النواب ان يتحمل مسؤوليته الوطنية والدستورية والا يبحث عن مقترحات وحلول من الآخرين ما دام يستطيع ان يتخذ اجراءات محددة بصفة كونه السلطة الاشتراعية وباعتبار ان جميع اعضائه نالوا ثقة المواطنين ويمثلون الشعب كله في هذا المجلس. واضافت هذه المصادر ان علي صالح قطع الحوار مع اللجنة البرلمانية التي يرأسها الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب وغادر الاجتماع بعدما اكتفى بالإستماع الى ما طرح عليه.

والتقت اللجنة البرلمانية امس السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني المعتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي وجرى حوار طويل بين افراد اللجنة ونائب الرئيس الذي سبق ان طرح موقفه في رسالة من ١٨ نقطة نقلت الى صنعاء.

وعقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني اجتماعاً في عدن امس برئاسة البيض ناقش فيه التطورات الراهنة وموقف الاشتراكي من الأزمة السياسية في البلاد والرد على مذكرة كان المؤتمر الشعبي العام بعث بها الى المكتب السياسي للاشتراكي يطلب فيها موقفاً واضحاً ومحدداً من اعتكاف البيض وخطاباته الاخيرة. ومن المتوقع ان يصدر بيان عن هذا الاجتماع مساء اليوم.

على صعيد آخر اصدرت محكمة البداية في محافظة حضرموت حكمها بقضية «تنظيم الجهاد». وقالت صحيفة «الثورة» الرسمية ان المحكمة اصدرت السبت الماضي حكماً بالاعدام رمياً بالرصاص في حق كل من صالح عمر الجرو وشيبان مساعد بالحرف وبالسجن عشر سنوات في حق كل من حسن صالح بن بشر وصالح سعيد مسجدي ومحمد عبيد حسينون وبالسجن خمس سنوات في حق كل من صبري عمر بن دحباج ورمضان مرسل بن سند. وبرأت المحكمة كلاً من ياسر محمد الجرو وعادل صالح باحشوان وصالح سالم عبولان.



المصدر : العالم اليوم القاهرية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٢

٢١ مليـــون دولار مــــن عمان لإنشاء طـريق يـربطها بـاليمن

□ صنعاء - رويتر:

وقعت عمان اتفـاقا مع اليمن يقضـــى بتقديم ٢١ مليـون دولار لإنشاء طريق يربط بين البلدين.

وقد جاء ذلك فى ختام زيارة قام بها السلطـان قابوس بن سعيد سلطان عمان للعاصمة اليمنية صنعاء واستغرقت ثـلاثة أيام، حيث أجرى خلالها محادثات مع الرئيس اليمنى على عبدالله صالح والمسئولين اليمنيين.

وقد جـاءت هذه الزيارة فى ذكـرى توقيع الاتفاق بين البلـدين على انهاء الخلاف الحدودى الذى استمر ٢٥ عاما.

اتفاق مبدئي على انتخاب مجلس رئاسة جديد في اليمن

الأحمر يعود من دون البيض والبرلمان يتهيأ لحسم الموقف

صنعاء: من حمود منصر

عادت لجنة الوساطة البرلمانية اليمنية برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب الى صنعاء بعد ان استطلعت موقف علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة من الأزمة السياسية الراهنة في البلاد وسبل حلها.

واشار مصدر مسؤول في اللجنة الى ان مساعي اللجنة لدى الرئيس ونائبه وقيادة الائتلاف اسفرت عن اتفاق مبدئي على انتخاب مجلس رئاسة جديد ومناقشة التعديلات الدستورية حتى الوصول لصيغة ترضي جميع الاطراف.

واضاف ان اللجنة ستقدم اليوم تقريرا مفصلا حول مهمتها للبرلمان الذي سيبدأ اجراءات الترشيح لمجلس الرئاسة الجديد.

وذكر مصدر قيادي في الحزب الاشتراكي ان البيض شدد في لقائه باللجنة على ضرورة اقتران التعديلات الدستورية بجملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي من شانها تعزيز دولة الوحدة وتصحيح مسارها. كما أكد البيض اهمية تعزيز وتطوير الائتلاف الوطني على كافة المستويات.

واشار مصدر مقرب من الرئاسة اليمنية لـ«الشرق الأوسط» الى ان ثمة عدة خيارات ستطرح على البرلمان لمناقشتها حول

التتمة .... ص 4



الأحمر

الخروج من الازمة ومنها انتخاب مجلس رئاسة جديد، أو التمديد لمجلس الرئاسة الحالي مدة ثلاثة أشهر بموجب المادة 89 من الدستور، او تجديد انتخاب المجلس الحالي لدورة جديدة.

كما اشار الى ان الرئيس صالح ينفي وجود خلافات بينه وبين نائبه علي سالم البيض، وأكد للجنة البرلمانية الاحتكام للبرلمان، وشدد على ضرورة ان يتولى البرلمان مسؤولياته وصلاحياته الدستورية دون الخضوع لاية مؤثرات سياسية. غير ان عدد من اعضاء اللجنة البرلمانية اشاروا في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» عقب عودتهم من عدن ان علي سالم البيض اصر على عدم العودة الى صنعاء.

واكد مصدر سياسي رفيع المستوى انه رغم الاتفاق الذي عادت به اللجنة من مهمتها حول انتخاب مجلس رئاسة جديد، فان هناك اختلافا في وجهات نظر احزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة حول كيفية انتخاب مجلس الرئاسة الجديد. فبينما يرى المؤتمر ان ينتخب بنسبة 3 اعضاء للمؤتمر الشعبي، وعضو للاشتراكي، وآخر للاصلاح، يرى الحزب الاشتراكي ان يتكون المجلس من عضوين للمؤتمر، وكذا للاشتراكي، وعضو واحد للاصلاح غير ان تجمع الاصلاح يرى ان ينتخب المجلس بنسبة عضوين للمؤتمر الشعبي العام، وعضو للاشتراكي، واخر للاصلاح، وأن يكون العضو الخامس محل اجماع وموافقة الاحزاب الثلاثة.

وحول تاريخ انتهاء شرعية مجلس الرئاسة الحالي ظهر يوم امس تفسير جديد يقول ان المدة تنتهي بتاريخ 19 اكتوبر (تشرين الاول) الجاري وليس يوم 14 اكتوبر، ومبرر هذا التفسير احتساب الفترة من تاريخ التمديد للمجلس في 19 مايو (ايار)، وليس من تاريخ انعقاد اول جلسة للبرلمان الجديد حسب النص الدستوري.

ورجحت المصادر البرلمانية بناء على هذا التفسير ان يتم يوم الاحد المقبل انتخاب مجلس الرئاسة الجديد نظرا لعدة اعتبارات منها تأخر اللجنة البرلمانية في انجاز مهمتها واستمرار اطراف الخلاف على مواقفهم.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر التقى صباح امس الرئيس علي عبد الله صالح، ورجح المراقبون أن يكون قد اطلع الرئيس صالح على موقف البيض من العودة الى صنعاء.

وفي عدن اكد مصدر مسؤول في قيادة الحزب الاشتراكي أن حل مشكلة رئاسة الدولة في الظرف الراهن لا يعني تراجع الحزب الاشتراكي عن النقاط الـ18 التي طرحها في وقت سابق حول الاصلاحات الاقتصادية والسياسية وغيرها.

وقال في تصريح لـ«الشرق الأوسط» ان قضية الرئاسة رغم اهميتها لا تمثل جوهر المشكلة بالنسبة الى الحزب، وإنما بقية القضايا الاخرى المتعلقة بحياة الناس ومستقبل البلاد الاقتصادي والسياسي وبناء مؤسسات الدولة وترسيخ الديمقراطية، والتي لا يمكن التنازل عنها باي حال من الاحوال.

الاحمر عقد لقاء مع الامين العام للاشتراكي اليمني

نحو تمديد موقت لمجلس الرئاسة اليمني

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وفيصل مكرم:

■ وسط انباء عن احتمال التمديد موقتا لمجلس الرئاسة الحالي بغية ايجاد الوقت الكافي لحل الأزمة السياسية في اليمن، عاد الى صنعاء في ساعة متقدمة ليل الثلثاء - الأربعاء اعضاء اللجنة النيابية برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني فور انتهاء الاجتماع الذي عقد مع السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني المعتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي.

وعلمت «الحياة» من مصادر في اللجنة النيابية ان اللجنة طلبت من البيض رأياً محدداً وصريحاً وموقفاً من الأزمة السياسية الحالية في البلاد وما اذا يمكن للتعديلات الدستورية ان تقر او ان الحل يكون بطرح بدائل منطقية تجنب البلاد عواقب الازمة ومضاعفاتها السلبية.

وكان رد البيض ان ليس لديه ما يقوله للجنة وان موقفه مرتبط بموقف الحزب الاشتراكي الذي سيعبر عنه لدى انتهاء المكتب السياسي من اجتماعاته التي انعقدت في عدن

التتمة في الصفحة (٤)

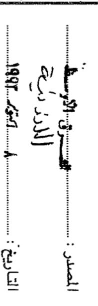
نحو تمديد موقت

تتمة الصفحة الاولى

وانتهت مساء امس.
واضاف البيض: «علينا ان نحترم مجلس النواب وشرعيته ولا نخضع
المجلس لاية مواقف او حساسيات سياسية». وقال مصدر ان احد اعضاء اللجنة
ردّ بالقول: «شكراً على هذا الكلام الذي سمعناه منكم وقبلكم من الرئيس علي
صالح، ولكي يتم تطبيقه عليكم في المكتب السياسي للاشتراكي واللجنة العامة
للمؤتمر الشعبي ان تصدروا قراراً شجاعاً وصادقاً بتحييد القوات المسلحة
وابعادها عن لعبة الربح والخسارة السياسية، ولن يتم ذلك الا بقرار يوحد
الجيش فوراً». واضافت المصادر نفسها ان اجتماعاً عقد على انفراد بين البيض
والشيخ عبدالله الاحمر استغرق ساعة كاملة في حديقة منزل الاخير ولم تكشف
عما دار في الاجتماع. الا ان احد اعضاء اللجنة قال انه شعر بالتفاؤل لدى عودة
البيض والشيخ عبدالله الى قاعة الاجتماع وعلى وجهيهما ابتسامة عريضة
توحي بوجود آمال في تجاوز الازمة.
وكانت مصادر نيابية اكدت ان الرئيس علي عبدالله صالح ابلغ مجلس
النواب رغبته في التخلي عن قيادة البلاد وتقديم استقالته وانه لا يرى ما يمنع
ترشيح السيد البيض للرئاسة اذا اجريت التعديلات الدستورية، وان البيض
ابلغ مجلس النواب بدوره انه ينوي تقديم استقالته وانه يؤيد بقاء علي صالح
قائداً للبلاد. وفي ضوء ذلك، فان بوادر لتجاوز الازمة السياسية ظهرت بوضوح
واذا تاكد ما نقلته المصادر النيابية فان لغة جديدة في التخاطب بين طرفي
النزاع حلت مكان اللغة القديمة وهذا يمهد الطريق لاعطاء مجلس النواب دوراً
يساهم في تجاوز الازمة. ربما يكون هذا الدور محصوراً في الحصول على
موافقة اغلبية النواب على التمديد لمجلس الرئاسة الحالي حتى تنتهي الازمة
السياسية.
وادلى مصدر قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني بتصريح جاء فيه ان
السيد البيض، التقى الثلثاء اللجنة التي شكلها مجلس النواب برئاسة الشيخ
عبدالله بن حسين الاحمر، وبحث معها في عدد من القضايا في مقدمها موضوع
التعديلات الدستورية المطروحة للنقاش. واضاف المصدر «اكد نائب رئيس
مجلس الرئاسة موقف الحزب الاشتراكي اليمني من التعديلات الدستورية
وضرورة اجراء نقاشات واسعة وتحقيق التفاف وطني حولها حتى تأتي هذه
التعديلات تعبيراً عن الارادة العامة للشعب». واشار الامين العام للحزب الى
«اهمية اقتران هذه التعديلات بجملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية
التي من شانها تعزيز دولة الوحدة وتصحيح مسارها».
وتطرق البيض في حديثه الى الموقف من الائتلاف الوطني «واكد اهمية
تعزيزه وتطويره على كل المستويات». مشيراً الى ان الاشتراكي «تقدم بعدد من
المقترحات في هذا الصدد ستساعد، اذا اخذ بها، في تجاوز الازمات التي
تتعرض لها البلاد بين الحين والآخر وستحول دون حدوث فراغ دستوري».
وحضر اللقاء من جانب الحزب الاشتراكي اليمني السيد سالم صالح محمد،
الامين العام المساعد للجنة المركزية للحزب وعدد من اعضاء المكتب السياسي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الشرق الأوسط
لندن
التاريخ : ٨ اكتوبر ١٩٩٣

انتخاب مجلس جديد للرئاسة الاثنين المقبل

الأحمر يؤيد موقف البيض لتفادي خطر تشطير اليمن

لندن: من عبد الله حموده

قالت مصادر في صنعاء ان الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، يلعب حاليا دوراً مهماً لصيانة الوحدة وتعزيزها، في الوقت الذي اصبح فيه الخلاف بين الرئيس علي عبد الله صالح، الامين العام للمؤتمر الشعبي العام، ونائبه علي سالم البيض، الامين العام للحزب الاشتراكي، خطراً شديداً يهدد الوحدة اليمنية كلها.

واضافت المصادر ان الموقف الحالي للاحمر تبلور بعد زيارته عدن اوائل الاسبوع الحالي، في محاولة لاقناع البيض بالعودة الى صنعاء، وذكرت انه اجتمع مع الرئيس علي عبد الله صالح، بعد انتهاء مهمته، لابلاغه مضمون مناقشاته مع البيض في عدن، وكان الرئيس غير راض عن ما قاله الاحمر، لانه تضمن «نوعا من التاييد والتعاطف مع موقف نائب الرئيس»، فخرج علي صالح من الاجتماع قبل نهايته، تعبيراً عن عدم رضائه.

وليس من الواضح ما اذا كان موقف الشيخ الاحمر، شيخ قبائل حاشد، تعبيرا عن توجهات التجمع اليمني للاصلاح، او مؤشراً على خط تحرك البرلمان اليمني، الذي يعتبر المؤسسة الدستورية الرئيسية التي لها استمرارية شرعية، وتنبع منها شرعية الحكومة الحالية، حسب التفسير الذي يطرحه المهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس الوزراء، بينما يتعين انتخاب رئاسة الدولة، اما في صورة مجلس رئاسة على النمط الحالي، او انتخاب رئيس ونائب رئيس بعد اجراء مشروع التعديلات الدستورية المقترح.

وفي ضوء انتهاء المهلة المحددة لانتخاب رئاسة الدولة في اواخر الاسبوع المقبل، يبدو خيار الموافقة على التعديلات الدستورية امراً مستبعداً، ومن ثم تظهر ضرورة انتخاب مجلس رئاسة جديد، لتفادي حدوث «فراغ دستوري» على قمة السلطة في صنعاء، بينما تسود في الافق

التتمة .... ص 4

الأحمر يؤيد

مخاطر التشطير وتهديد الوحدة، بسبب الخلاف بين الرئيس الشمالي، ونائبه الجنوبي.

وقد اصدرت اللجنة البرلمانية المكلفة بموضوع التعديلات الدستورية امس بياناً، دعت فيه الى بدء عملية انتخاب مجلس الرئاسة الجديد اعتباراً من يوم الاثنين المقبل، ومطالبته بتحمل مسؤولياته السياسية والدستورية. وفي ما يبدو انه تاييد لموقف البيض، الذي تبناه الحزب الاشتراكي في نهاية اجتماع مكتبه السياسي قبل يومين، طالبت اللجنة بالاتفاق على خطوات محددة لبناء الدولة المركزية الحديثة، والزام المؤسسات اليمنية بجدول زمني لتحقيقها.

وجدير بالذكر ان الرئيس علي عبد الله صالح كان يتجاهل موضوع «اعتكاف» البيض الاخير في عدن، وتمسك بموقفه في عدم الرد على النقاط التي طرحها نائب الرئيس، في محاولة لتطويع قيادة الاشتراكي على قبول الامر الواقع، والتنازل عن مطالبها بتطوير الاوضاع في اليمن الموحد.

ولكن البيض، الذي فرض على حزبه خيار الاسراع بتحقيق الوحدة، ومبدأ «النضال من الداخل» لتطوير الاوضاع نحو بناء نظام دولة حديثة، بدلاً من النظامين المتناقضين سابقاً، تمكن من اقناع حزبه «الاشتراكي» بتأييد موقفه، في حين روج البعض فكرة وجود تباينات بين ما يمثله البيض وما تتمسك به قيادات الاشتراكي الاخرى، في محاولة لتبرير عملية «خروج القيادات التاريخية من احزابها».

ويوفر التقارب الجديد بين الاصلاح والاشتراكي فرصة مواتية للحزب الاشتراكي في عملية انتخاب مجلس الرئاسة، لانه يعزز موقف البيض كمرشح لمجلس الرئاسة الجديد، على اساس تحالف بين الكتلتين البرلمانيستين للاصلاح والاشتراكي، ولكنه يفتح مجالاً للمساومة بين الحزبين بشأن حصول اي منهما على مقعدين والآخر على مقعد واحد في المجلس الجديد، لان «الاصلاح» لا بد ان يطالب بمقابل لتاييد موقف البيض في المرحلة الحالية، وربما يؤكد البعض حقه بسبب دوره في درء خطر التشطير، بعد ان تمتع الحزبان الآخران في التحالف الحاكم بشرف صنع الوحدة.

وكانت زيارة الشيخ الاحمر الى عدن هي الاخيرة ضمن مساعي التقريب بين البيض وعلي صالح، بعد ان سبقتها زيارة وفد برئاسة الرئيس اليمني (الشمالي) الاسبق عبد الله السلال، ضم في عضويته الشيخ سنان ابو لحوم، وعبد السلام صبرة، ومحمد سالم باسندوة - وزير الخارجية الحالي - وعدة زيارات من اعضاء لجنة الحوار بين اطراف الائتلاف الحاكم، اضافة الى جهود بذلتها بعض الشخصيات اليمنية الاخرى لانهاء «حالة الشلل» التي اصابت آلية الحكم في اليمن، بسبب الخلافات بين الشخصيتين اللتين تحتلان قمة السلطة.

ويرجع الخلاف بين الرجلين الى قضايا موضوعية، واساليب الممارسة السياسية لكل منهما.

وعلى صعيد القضايا الموضوعية يرغب البيض في تنفيذ مطالب الحزب الاشتراكي بشأن تطبيق نظام للحكم المحلي، تنتقل بمقتضاه السلطة الى المحافظات في اطار عملية اصلاح شاملة لجهاز الدولة، تشمل وضع ميزانية محددة والالتزام بها، وتنفيذ خطة استثمارية للتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعدم التدخل في صلاحيات المؤسسات الدستورية أو التنفيذية، الى جانب اختيار مجلس للشورى يمثل المحافظات بالتساوي، ويشكل الفرع الثاني للسلطة التشريعية.

ولكن الرئيس علي عبد الله صالح لم يوافق على تنفيذ هذه المطالب، وتقول مصادر الاشتراكي انه تراجع عن وعود سابقة بشأن تنفيذها، وكذلك عدم رغبته في سحب الوحدات العسكرية من المدن الرئيسية - وخاصة العاصمة صنعاء - لانه يعتبر وجودها اداة مهمة لتأمين نظام الحكم، مع «عدم الجدية» في عملية توحيد القوات المسلحة للشطرين السابقين، مما يهدد ببقائها ورقة للاستخدام السياسي، تنذر باحتمالات شديدة الخطورة.

وجدير بالذكر ان مصادر مطلعة ابلغت «الشرق الاوسط» ان عملية لتعبئة القوات التابعة لكل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي جرت عشية الانتخابات اليمنية في 27 ابريل (نيسان) الماضي، ولكن جهوداً بذلتها شخصيات معتدلة واطراف في اللجنة العليا للانتخابات، من بينها المرحوم محمد علي هيثم، حالت دون تدهور الموقف.

اما على الصعيد الشخصي فإن البيض - الذي تعود على العمل التنظيمي في اطار مؤسسات الحزب الاشتراكي في ظل النظام الجنوبي السابق - لا يشعر بالارتياح بسبب «طغيان» الطابع الشخصي لممارسات الرئيس في ظل النظام الشمالي التقليدي، وتخفيض اهمية دور نائب الرئيس والمؤسسات الدستورية الاخرى، والسماح لاطراف غير دستورية - مثل مستشاري الرئيس - بدور كبير لا يتناسب مع مهمتهم.



العالم في سطور

الإشتراكى اليمنى يطالب بانتخابات رئاسية على أساس الدستور الحالى

□ صنعاء ـ أ. ش. ا:

جدد الحزب الاشتراكى اليمنى التأكيد على أن التعديلات المقترحة على الدستور اليمنى يجب أن تستهدف تعميق المحتوى الديمقراطى للدولة واكد المكتب السياسى للحزب فى بيان اصدره فى ختام اجتماعاته فى عدن على أن الفترة الزمنية المتاحة أمام مجلس النواب غير كافية لمناقشة التعديلات الدستورية وان اجراءها لابد أن يتخذ مداه الزمنى المناسب.

واشار المكتب السياسى للحزب فى بيانه إلى أن الوقت حان لانتخاب مجلس الرئاسة على أساس الدستور الحالى مشيرا إلى أن تكوين مجلس الرئاسة على أساس الانتخاب لابد وان يراعى طابع الائتلاف السياسى القائم فى البلاد، واضاف البيان أن توفير الأمن والاستقرار وتهيئة مناخات ملائمة للتنمية وتحسين معيشة الشعب والاهتمام بالخدمات والحد من المركزية البيروقراطية الشديدة يجب أن تاخذ الأولوية فى نشاط وتفكير احزاب الائتلاف والحكومة.



تقرير من الأحمر عن نتائج جهود المصالحة

البرلمان اليمني يعلن انتخاب مجلس الرئاسة الجديد الاثنين

صنعاء: من حمود منصر

في إطار المساعي التي بذلت على مدى الاسبوعين الماضيين لحل الأزمة السياسية في اليمن اكدت اللجنة البرلمانية التي يتراسها الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس البرلمان انه سينتخب يوم الاثنين المقبل مجلس رئاسة جديد في اليمن، وذلك وفقاً للدستور الحالي على ان تتولى هيئة رئاسة البرلمان متابعة استكمال الاجراءات الخاصة بانتخاب مجلس الرئاسة.

كما رات اللجنة. في تقرير قدمته امس الى البرلمان عما اسفرت عنه لقاءاتها مع الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، واعضاء قيادة الائتلاف - ان تستكمل الاجراءات الخاصة بالتعديلات الدستورية طبقاً لقرار مجلس النواب المتخذ في 5 اغسطس (آب) الماضي، والذي اقر بموجبه مبدأ التعديل وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في الدستور الحالي.

واوصى التقرير ايضاً بتحديد القضايا الخاصة ببناء الدولة المركزية مع وضع برنامج وجدول زمني تلتزم به السلطات التنفيذية بكافة مستوياتها لتنفيذها. وكذلك بتاكيد اهمية ان يضطلع مجلس النواب بمسؤوليته كاملة لممارسة مهامه وصلاحياته الدستورية واستكمال التشريعات الناقصة في ما يتعلق بارساء اسس دولة النظام والقانون ودولة المؤسسات الدستورية، وان يعطي للعمل الرقابي اهمية خاصة لتعزيز دور البرلمان واحترام الشرعية الدستورية.

واستعرض التقرير الذي قرأه على المجلس الشيخ عبد الله الاحمر النتائج التي توصلت إليها اللجنة البرلمانية إثر اللقاءات التي اجرتها مع المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء والرئيس علي صالح، ونائبه البيض وقيادة الائتلاف المكونة من القاضي عبد الكريم العرشي وعبد العزيز عبد الغني عضوي مجلس الرئاسة والمهندس العطاس والدكتور حسن مكي النائب الاول لرئيس الوزراء، وعبد الوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء والأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح.

وقال إن جميع الآراء والمقترحات التي نوقشت اكدت وجود ازمة سياسية في البلاد وضرورة العمل على حلها ومعالجتها من خلال عدم استكمال الاجراءات الخاصة بالتعديلات الدستورية في الوقت المحدد، الامر الذي ادى الى وجوب العمل على انتخاب مجلس رئاسة جديد في اطار الدستور الحالي.

كذلك اشار التقرير الى بروز قضايا عامة ذات اهتمام مشترك تتعلق ببناء الدولة ومقوماتها، وتتطلب الوقوف امامها وايجاد الحلول لها في اطار الدستور والقوانين النافذة.

واكد برلمانيون لـ«الشرق الأوسط» ان احزاب الائتلاف متفقة على انتخاب مجلس رئاسة جديد غير ان ثمة خلافات ما تزال قائمة في وجهات النظر حول نسبة كل حزب من هذه الاحزاب في مجلس الرئاسة، حيث ما يزال المؤتمر الشعبي العام مصراً على ضرورة ان يكون له ثلاثة مقاعد في المجلس باعتباره حزب الاغلبية، وان يمثل الحزب الاشتراكي بمقعد واحد، والاصلاح بمقعد ايضاً، اما التجمع اليمني للاصلاح فيرى ان يكون للمؤتمر الشعبي عضوان،



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ اكتوبر ١٩٩٢

وللاشتراكي عضو واحد، وللاصلاح عضو واحد على ان يكون العضو الخامس محل اتفاق الاحزاب الثلاثة، غير ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اكد في ختام اجتماعه اول من امس في عدن على تمسك الحزب بموقفه المعلن اكثر من مرة حول انتخاب مجلس رئاسة من عضوين للمؤتمر الشعبي، وعضوين للحزب الاشتراكي، وعضو واحد فقط للتجمع اليمني للاصلاح.

وقال الاشتراكي في بيان صحافي اصدره مساء اول من امس إن الفترة الزمنية المتاحة امام البرلمان غير كافية لمناقشة التعديلات الدستورية، واضاف انه لا بد من ان تاخذ اجراءات التعديل مداها الزمني المناسب وفقاً للاجراءات الدستورية، وان تستوعب الآراء والمناقشات البناءة لكافة الفعاليات السياسية الوطنية والهيئات التشريعية وان تعكس في مضامينها الاخيرة رؤية وقناعة الشعب، وتستهدف تعميق المحتوى الديمقراطي للدولة، وتأبيد الثوابت الوطنية للوحدة اليمنية وتهيئة الظروف المناسبة لبناء مجتمع مدني حديث ودولة ديمقراطية عصرية، دولة المؤسسات والقانون. واشار المكتب السياسي للاشتراكي الى ان الوقت حان لانتخاب مجلس الرئاسة على اساس الدستور الحالي وفقاً للاجراءات الدستورية. ورأى المكتب السياسي «ان تكوين مجلس الرئاسة على اساس الانتخابات لا بد ان يراعي وبوعي طبيعة الائتلاف السياسي القائم، ويعزز الوحدة الوطنية، ويعمق دور هذه المؤسسة المهمة في الاضطلاع بالمهام والصلاحيات المحددة لها في الدستور».

وقال البيان ان المكتب السياسي ناقش اجتماعه خلال يومي 5 و6 اكتوبر (تشرين الأول) الحالي القضايا المتصلة بحياة الشعب، وتقوية دعائم الوحدة الوطنية وذلك في صيغة النقاط الـ 18 التي قدمها ـ باسم الحزب ـ امينه العام علي سالم البيض. واكد في هذا الصدد من جديد ان تلك المقترحات تعكس حرص الاشتراكي على تعميق مرتكزات الوحدة والديمقراطية وحل قضايا الشعب الحياتية.

كما عبر البيان عن حرص الاشتراكي الشديد على توطيد تجربة الائتلاف القائم بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، وتجمع الاصلاح باعتبارها تجربة متميزة، وذلك بما يؤمن الاستقرار والحفاظ على الوحدة والديمقراطية. ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الأمن والاستقرار وتهيئة مناخات ملائمة للتنمية، والاهتمام بالتعليم والثقافة. والحد من المركزية البيروقراطية الشديدة وتامين مشاركة كافة ابناء الوطن في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. ومراعاة مبدأ المواطنة المتساوية لعموم سكان البلاد.

وشدد الاشتراكي على رؤيته بان الحفاظ على تجربة الائتلاف لا تلغي بأي حال من الاحوال حق التمايز والاختلاف، واهمية إدارتها بطريقة ديمقراطية بناءة بعيدة عن أجواء التوتر وافتعال الأزمات. واشار الى انه من واجب احزاب الائتلاف تشجيع تكوين المعارضة، والاصغاء لآرائها وانتقاداتها الايجابية.

واكد قناعة الحزب الاشتراكي الراسخة بانه لا يمكن ضمان مستقبل مشرق للوطن إلا بتعميق الوحدة الوطنية وتكريس الديمقراطية وتحقيق التنمية والعدالة والتحديث.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ٨ اكتوبر ١٩٩٣

الأزمة السياسية في اليمن تستفحل

التحضير للمؤتمر الأول للتجمع اليمني للإصلاح

صنعاء ـ من حسام حمدان:

□ عقدت الهيئة العليا للتجمع اليمني اجتماعاً استثنائياً الاسبوع الماضي وقفت فيه امام جملة من القضايا في مقدمتها الاستعدادات الجارية لعقد المؤتمر الأول للتجمع خلال الفترة القريبة القادمة وكذلك محاولة الاغتيال التي تعرض لها الداعية الإسلامي الشيخ عبدالمجيد الزنداني.

وقد صدر عن هذا الاجتماع بيان تناول فيه محاولة الاغتيال التي تعرض لها الزنداني حيث أوضح التجمع اليمني للإصلاح أنه حرصاً على الحفاظ على روح الوفاق وسعياً إلى إرساء قواعد وتقاليد العمل السياسي فقد ارتأى عدم التسرع في اتخاذ موقف يؤثر على سير التحقيقات.

وأضاف البيان أن التجمع التزم منذ البداية نهجاً واضحاً تتآزر فيه قيم وسلوكيات العمل الديمقراطي السلمي وساهم بمصداقية مع القوى الوطنية في تحقيق سياسة الوفاق واعتماد الحوار في حسم الخلافات منعاً لدواعي العنف والصراع.

ووصف البيان المحاولة بالعمل العدواني الذي استهدف النهج الحضاري الذي اختطه الإصلاح ومحاولة لجر البلاد إلى فتنة داخلية.

واستنكر البيان المحاولة الآثمة وجدد التزام الإصلاح بالموقف المبدئي المنحاز إلى الخيار الحضاري السلمي.

ومن ناحية أخرى طالب الشيخ الزنداني بمحاكمة علنية للمتهم توفيق الحبيشي لكشف الدوافع والأسباب الكامنة وراء تلك المحاولة. وطالب بأن تقوم الجهات المختصة بواجبها على النحو المطلوب.

من جهة ثانية فشلت آخر المحاولات التي بذلتها قيادة الائتلاف الحاكم في اليمن لإقناع علي سالم البيض ـ عضو مجلس الرئاسة ـ بانهاء اعتكافه وعودته إلى العاصمة صنعاء



الشيخ عبدالمجيد الزنداني

واجراء حوار مباشر مع الرئيس علي عبدالله صالح.

وذكرت صحيفة «صوت العمال» الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي أن البيض اشترط لعودته عدداً من الشروط في مقدمتها محاكمة مرتكبي أعمال الاغتيالات السياسية التي شهدتها الفترة الانتقالية واخلاء العاصمة والمدن الرئيسية من المعسكرات والحد من اهدار المال العام واجراء انتخابات الحكم المحلي وترسيخ أسس دولة النظام والقانون.

وبسبب غياب البيض في عدن فقد تغيب عن المشاركة في الفعاليات التي تشهدها صنعاء احتفاءاً بالذكرى الـ٣١ لثورة السادس والعشرين من سبتمبر وعوضاً عن ذلك يشارك البيض في الفعاليات التي تشهدها المحافظات الجنوبية ويقوم بالقاء الكلمات التي تعد انتقاداً للأوضاع في البلاد.■

بدالله صالح: المجلس الرئاسى لن يستمر

توقع الرئيس اليمنى على عبدالله صالح أن تسير عملية تشكيل نظام الرئاسة الجديد رغم حالة الأزمة التى يعيشها الائتلاف الحاكم وأحزابه الثلاثة. كما توقع عبدالله صالح استمرار حالة الاعتكاف التى بدأها الأمين العام للحزب الاشتراكى المشارك فى الحكم سالم البيض، ملمحا إلى ان اعتكاف البيض مرده إلى موقفه السياسى الرافض للتعديلات الدستورية المقترحة والتى كان من شأنها -فى حالة اقرارها- الاسراع بتشكيل نظام الرئاسة وانهاء المرحلة الانتقالية القائمة باختيار نائب للرئيس إلى جانب رئيس الجمهورية فقط.

وأشار الرئيس اليمنى إلى أسباب عدم دمج الجيشين الشمالى والجنوبى الممثلين لشطرى اليمن موضحا ان الحزب الاشتراكى هو الذى يفضل التريث فى توحيد الجيشين معتبرا أنه الورقة الأخيرة التى يملكها الحزب لإملاء شروطه واقر الرئيس اليمنى بوجود أخطاء ونواحى خلل فى المؤسسة العسكرية اليمنية وألمح إلى وجود خطط لإصلاح هذه الأخطاء.

عبدالله الاحمر دعا الى جلسة انتخاب تعقد الاثنين

مجلس النواب اليمني يجدد لمجلس الرئاسة في انتظار الاتفاق على التعديلات الدستورية

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ لندن - «الحياة»:

■ توقعت مصادر سياسية في صنعاء امس ان يعيد مجلس النواب اليمني الاثنين المقبل انتخاب مجلس الرئاسة في شكله الحالي برئاسة الفريق علي عبدالله صالح. وهو يضم ايضاً السيد علي سالم البيض نائب الرئيس حالياً ويشغل منصب الامين العام للحزب الاشتراكي، والسيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي والقاضي عبدالكريم العرشي والسيد عبدالعزيز عبدالغني.

واوضحت هذه المصادر ان ثمة امرين ما زالا غير معروفين هما: كيفية انتخاب البيض نائباً للرئيس، اذ ان الدستور الحالي لم ينص على وجود نائب للرئيس بل ان المجلس ينتخب رئيساً من بين اعضائه الخمسة. اما النقطة الثانية فهي تتعلق بالقاضي العرشي وما اذا كانت حاله الصحية تسمح له بان يبقى عضواً في مجلس الرئاسة ام ان شخصية اخرى من المؤتمر الشعبي العام ستحل مكانه.

وقالت المصادر نفسها ان حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب، وهو الطرف الثالث في الائتلاف الحاكم، سيسعى بدوره الى ان يكون له ممثل في مجلس الرئاسة. وفي حال اصراره على ذلك يمكن ان يحل ممثله مكان القاضي العرشي.

وليس معروفاً بعد ما اذا كان البيض سينهي اعتكافه قبل الاثنين ويعود الى صنعاء من عدن الموجود فيها منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي. الا ان الاكيد ان التطورات الاخيرة اظهرت ان الامين العام للحزب الاشتراكي اظهر انه يسيطر على المكتب السياسي لحزبه الذي ايد مواقفه الاخيرة.

واعربت المصادر نفسها عن اعتقادها بان الذي سيحصل عملياً يوم الاثنين هو تمديد لمجلس الرئاسة سيتيح للاطراف الحزبية مناقشة التعديلات الدستورية تمهيداً للتوصل الى صيغة تحظى بشبه اجماع.

وكان رئيس مجلس النواب، وهو ايضاً رئيس اللجنة المشكلة من المجلس والمكلفة وضع حد للازمة التي تعيشها البلاد، اطلع النواب امس على النتائج التي توصلت اليها اللجنة، ومنها العمل على انتخاب مجلس للرئاسة وفقاً

٢٠١٢٠٠٠٥

للدستور الحالي يوم الإثنين، على ان تباشر هيئة رئاسة مجلس النواب متابعة الاجراءات الخاصة بانتخاب مجلس الرئاسة واستكمال اجراءات التعديلات الدستورية طبقاً لقرار المجلس الذي اتخذ في الخامس من شهر اغسطس (آب) الماضي والذي اقر مبدأ التعديل طبقاً للاجراءات المنصوص عليها في الدستور الحالي. ودعا الشيخ عبدالله الى تحديد القضايا الخاصة ببناء الدولة المركزية مع وضع برنامج وجدول ملزم للسلطة التنفيذية على كل مستوياتها. وشدد على اهمية اضطلاع مجلس النواب بمسؤوليته كاملة عملاً بممارسة مهماته وصلاحياته الدستورية.

ويذكر ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اصدر مساء اول من امس بياناً بعد الاجتماعات التي عقدها في عدن برئاسة البيض. ومن ابرز ما جاء في البيان انه «في سياق مناقشة الاوضاع والتطورات اشار المكتب السياسي الى ان تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية واختيار الديموقراطية كخيار لتطور النظام السياسي والاجتماعي مثّل في الواقع مكسباً تاريخياً عظيماً في التاريخ المعاصر للشعب اليمني. وما كان لهذا المكسب الكبير ان يتحقق لولا قوة الارادة السياسية الوطنية والاتفاق على نبذ عقلية الالحاق والتطرف وربط الوحدة بخيار الديموقراطية والحفاظ على مبادئ الثورة اليمنية (سبتمبر واكتوبر) ومنجزاتها والبحث عن قاعدة القواسم المشتركة ومعالجة التمايزات والاختلافات عن طريق الحوار البناء والاخذ دائماً بالمصالح العليا للشعب والوطن.

ويعتز الحزب الاشتراكي اليمني بانه كان سباقاً الى السير في هذا الخيار العظيم وتحقيقه ومعه المؤتمر الشعبي العام وخلفهما جماهير الشعب وقواه الديموقراطية الحية».

وبعدما شدد على تمسك الحزب الاشتراكي بالوحدة، قال: «يدرك الحزب ان دولة الوحدة ومنذ اعلانها في ايار (مايو) ١٩٩٠ حققت العديد من الانجازات وواجهها في الوقت نفسه العديد من الصعوبات. ويرى الحزب ان مصادر هذه

الصعوبات تكمن في تاثير مخلفات التشطير والظروف الموضوعية في البلاد ونشاط القوى المعادية للوحدة ومؤامراتها وبقايا بعض نزعات الالحاق و"هروب احياناً من المعالجة الجدية للقضايا المتصلة بترسيخ الوحدة الوطنية وحل مشاكل الشعب».

واكد ان مواصلة تعميق مسيرة الوحدة والديموقراطية كخيار ثابت للتطور ولا رجعة عنه يتطلب تضافر جهود كل الطاقات والفعاليات الوطنية وكشف العثرات والسلبيات ومعالجتها بحزم ووعي والتصدي لكل المخاطر والمؤامرات الموجهة ضد الشعب ووحدة الوطن».

وعرض «النقاشات الدائرة في الساحة السياسية واكد استمرار تمسكه بموقف الحزب الذي اعلنه في هذا الصدد اكثر من مرة وهو ان التعديلات الدستورية يجب ان تستهدف تعميق المحتوى الديموقراطي للدولة وتأمين الثوابت الوطنية والديموقراطية للثورة وتهيئة الظروف المناسبة لبناء مجتمع مدني حديث ودولة ديموقراطية عصرية دولة المؤسسات والقانون، دولة الحريات والعدالة والحق. ولا بد ان تخضع التعديلات لمناقشات ديموقراطية واسعة وجدية. وفي هذا السياق اكد المكتب السياسي ان الفترة الزمنية المتاحة امام مجلس النواب غير كافية لمناقشة التعديلات في الدستور، ومن هنا فان اجراء التعديلات لا بد ان ياخذ مداه الزمني المناسب وان يستوعب الآراء والمناقشات البناءة لكل الفعاليات السياسية الوطنية والهيئات الاشتراعية ويعكس في مضامينه الاخيرة رؤية الشعب وقواه الفاعلة وقناعتها وتمثيل مصلحة الوطن ومستقبله الديموقراطي المدني الواعد».

واشار المكتب السياسي في بيانه الى «ان الوقت حان لانتخاب مجلس الرئاسة على اساس الدستور الحالي وفقاً للاجراءات الدستورية، ويرى المكتب السياسي ان تكوين مجلس الرئاسة على اساس الانتخاب لا بد ان يراعي وبوعي طابع الائتلاف السياسي القائم بما يعزز الوحدة الوطنية ويعمق دور هذه المؤسسة المهمة في الاضطلاع بالمهمات والصلاحيات المحددة لها في الدستور».

وفي تاكيد لكون راي البيض هو الذي ساد جاء في البيان ان «المكتب السياسي ناقش القضايا المتصلة بحياة الشعب وتقوية دعائم الوحدة الوطنية وذلك في صيغة النقاط الـ ١٨ التي قدمها باسم الحزب الاخ علي سالم البيض الامين العام للجنة المركزية، نائب رئيس مجلس الرئاسة، واكد المكتب السياسي هذا من جديد ان هذه المقترحات تعكس حرص الحزب على تعميق مرتكزات الوحدة والديموقراطية وحل القضايا الحياتية الملحة للشعب وتامين مقومات النمو والتحديث والعدالة في البلاد».


محمد سالم باسندوه: لا نملك ان نعترض على ما تقبل به منظمة التحرير

وزير خارجية اليمن محمد سالم باسندوه لـ «الحوادث»:

نكنّ للملك فهد كل التقدير ونحن حريصون على علاقاتنا بالسعودية

شارك وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في دورته الاخيرة التي عقدت في القاهرة. والتقه «الحوادث» وحاورته على مجمل علاقات اليمن الخارجية، مع دول الخليج، خصوصاً المملكة العربية السعودية والكويت، ومع مصر، وايضاً مع العراق، بالاضافة الى ما تردد عن وساطة يمنية بين حماس وفتح لعلاج الخلافات بينهما حول اتفاق غزة وأريحا.

وقد دار معه الحوار التالي:

«الحوادث»: يبدو ان المدخل الطبيعي للحوار، مع المسؤول عن الدبلوماسية اليمنية، هو التساؤل عن تجاوز اليمن لآثار ازمة الخليج والى اين وصلت محاولة صنعاء لتحسين علاقاتها مع دول الخليج، خصوصاً مع الكويت؟

محمد سالم باسندوه: استطيع القول اننا تجاوزنا معظم آثار حرب الخليج الى حد كبير. ويحتاج منا تجاوز ما بقي من آثارها الى سنوات اخرى، اذ من الصعب اصلاح اضرار بحجم الاضرار التي لحقت ببلادنا من جراء حرب الخليج كلياً في ثلاث سنوات، والمهم ان شعبنا بدأ يكيف نفسه للتعايش مع الظروف الصعبة التي خلقتها هذه الحرب المأساوية. اما عن مدى تحسين علاقات اليمن مع شقيقاتها من دول الخليج، فيمكنني ان اؤكد لكم بأن العلاقات في معظمها، قد شهدت تحسناً كبيراً لدرجة يمكن القول انها تكاد تكون طبيعية. ونحن نامل في ان يمتد هذا التحسن الى العلاقات مع دولة الكويت الشقيقة. وحتما سيحدث هذا، الا ان المسالة مسالة وقت لأنه لا فكاك لنا من بعضنا البعض، والامور مرهونة باوقاتها خصوصاً بعدما قمنا من جانبنا بما كان ينبغي علينا القيام به.

«الحوادث»: وماذا عن دول الخليج الاخرى، الامارات وقطر وعمان؟

محمد سالم باسندوه: لنبدأ بسلطنة عمان، فالعلاقات معها لم تتوتر، ولا فترت مطلقاً منذ نشوء ازمة الخليج، عقب اقدام العراق على غزو الكويت، بل ظلت تقوى وتتعزز حتى توجت بالتوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. وجاءت تلك الاتفاقية لتسهم في تقوية وتعزيز العلاقات اكثر. وبالمثل اخذت العلاقات بين بلادنا وبين الامارات وقطر تتحسن باضطراد. فقد قام سلفي وزميلي الدكتور عبد الكريم الارياني بزيارة ابوظبي والالتقاء مع الشيخ زايد، الذي كان سباقاً الى الدعوة الى تنقية الاجواء العربية واستعادة التضامن العربي. فضلاً عن ان العديد من الاتصالات الهاتفية المباشرة، قد جرت بين الرئيس علي عبدالله صالح وبين الشيخ زايد بن سلطان. كما تم تبادل الرسائل بينهما. والعلاقات تسير في اتجاه التطور واستئناف التعاون، وعلاقتنا مع قطر جيدة جداً، اذ قام وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر بزيارة صنعاء. والتواصل بيننا مستمر، والتعاون قائم، ونحن نقدّر لهذه الدول الشقيقة مواقفها الى جانب اليمن. ونؤكد على وقوف اليمن معها ومع كل الدول الاخرى الشقيقة.

«الحوادث»: نلاحظ ان مباحثات الحدود بين اليمن والسعودية تسير ببطء، هل يعود هذا الى الآثار السلبية لأزمة الخليج؟

محمد سالم باسندوه: نحن حريصون على علاقاتنا مع المملكة العربية السعودية، ونكن لمليكها خادم الحرمين الشريفين وبقية قادتها ولشعبها كل الود والمحبة والتقدير بحكم ما يربطنا معهم من روابط الاخاء والجوار، ومن اواصر رحم وتعاون. ولا غنى لنا عنهم، مثلما لا غنى لهم عنا. والتواصل بيننا مستمر. وكنت آخر من زار المملكة حيث شرّفت بمقابلة الملك فهد، واجتمعت مع الامير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام. وعدت من زيارتي بانطباعات جيدة تحملني على التفاؤل بأن العلاقات بين اليمن والسعودية سوف تعود قريباً باذن الله الى افضل مما كانت عليه في اي وقت مضى. وبالفعل طرأ عليها تحسن كبير.

وحول قضية الحدود، فنحن نتطلع الى حلها، مثلما تم حل قضية الحدود مع سلطنة عمان. ولجنة الخبراء الفنيين المشتركة قد عقدت حتى الان خمس جولات من المحادثات كانت آخرها الجولة التي عقدت في مدينة تعز في النصف الثاني من شهر آب (اغسطس)، كما تقرر عقد الجولة المقبلة في العاصمة السعودية الرياض يوم ٩ تشرين الاول (اكتوبر) الجاري.



«الحوادث»: وماذا عن العلاقات مع العراق؟.

محمد سالم باسندوه: العلاقات مع العراق طبيعية.

«الحوادث»: الا تعتقد ان الوقت قد حان لعودة العلاقات مع مصر الى سابق عهدها؟ ومتى يتم عقد اجتماع اللجنة العليا المشتركة بين البلدين؟

محمد سالم باسندوه: لم يشب علاقات اليمن مع مصر ما يدعو الى تنقيتها، فما بين البلدين الشقيقين اقوى من ان يفسده الزمن، ذلك لان اواصرها ممهورة بالدماء التي امتزجت على ثرى اليمن الطاهر. ومع ذلك اوافقكم في انه مطلوب تنشيط حركة التواصل والتعاون باستمرار. وفيما يتعلق باللجنة اليمنية ـ المصرية العليا المشتركة، فانه من المحتمل ان تعقد اجتماعها المقبل في القاهرة خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

«الحوادث»: ما صحة ما تردد عن قيام اليمن بمحاولة الجمع بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية لتفادي حدوث انقسام في الصف الفلسطيني بعد اتفاق غزة واريحا؟

محمد سالم باسندوه: لن تنثني اليمن عن بذل كل جهد ممكن في سبيل التوفيق بين الاشقاء الفلسطينيين، ولمنع تطور الخلاف بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه الى حد حمل السلاح ضد بعضهم البعض. والمطلوب ان تكون المعارضة وسيلة لتعزيز موقف المفاوض الفلسطيني امام اسرائيل. ولا بد ان يعرف اخواننا الفلسطينيون ان خصمهم مازال يتربص لهم، وان احترابهم هو غاية ما يتمناه الاسرائيليون. وهذا لو حدث فسيكون ذروة المأساة، ونهاية للجميع ـ مؤيدين ومعارضين على السواء.

«الحوادث»: وما هو موقف اليمن من الاتفاق؟

محمد سالم باسندوه: طالما كنا كعرب قد اعترفنا بموجب قرار القمة العربية التي عقدت في المغرب عام ١٩٧٤، بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، فاننا لا نملك ان نعترض على ما تقبل به المنظمة، مهما قد يكون لنا من ملاحظات او تحفظات. واليمن هو دولة مساندة. كما انه ليس من سياستها مطلقاً ان تفرض على احد رايها او موقفها، وما يقرره الفلسطينيون، اليمن لا تعترض عليه، ذلك لانهم اصحاب القضية واهل الشان.

«الحوادث»: يبذل الامين العام لجامعة الدول العربية جهوداً مكثفة لاتمام المصالحة العربية. هل ردت اليمن على مذكرة الدكتور عصمت عبد المجيد، وما هو مضمون الرد؟

محمد سالم باسندوه: كان ردنا على مذكرة الاخ امين عام الجامعة العربية بهذا الشان الموافقة المطلقة، ودون تحفظ او تردد. فنحن مع كل جهود لتحقيق المصالحة العربية ـ العربية، واعادة اللحمة الى سداها. ونحن من جانبنا نشارك بجهود من اجل استعادة التضامن العربي. واذا كنا مطالبين بالتصالح مع اسرائيل، فحري بنا كعرب ان نتصالح اولاً فيما بيننا.

«الحوادث»: لماذا لم تطلب اليمن الانضمام الى اللجنة الوزارية التي ستناقش تقرير الامن القومي؟

محمد سالم باسندوه: لم تطلب اليمن الدخول في هذه اللجنة تاركة لغيرها الفرصة، رغم ان الانضمام الى هذه اللجنة كان مفتوحاً امام كل الدول الاعضاء في الجامعة العربية الراغبة في المشاركة. وما يهمنا هو ان توفق اللجنة وتتوصل الى مشروع عملي ومتكامل يحقق الغايات المتوخاة من وراء هذه الفكرة، بما يخدم امن الوطن العربي كله، وامن كل قطر من اقطاره.

«الحوادث»: بين فترة واخرى، تظهر انباء عن «غض طرف اليمن» عن قيام جهات معينة بتهجير اعداد من اليهود اليمنيين. فما حقيقة هذه القضية؟

محمد سالم باسندوه: في ظل النهج الديمقراطي التعددي السائد في بلادنا، وبموجب الدستور والقوانين السارية المفعول، يحق لكل مواطن ايا كانت ديانته، ان يسافر الى خارج الوطن في اجازة او للعلاج او لاي غرض آخر. وعليه لا نستطيع منع اي مواطن يهودي من السفر الى اي بلد، عدا اسرائيل. ومن ثم غادر عدد من المواطنين اليهود الى بعض الدول الغربية، على دفعات، وفي معظم الاحوال فرادى، ومن هناك اتجهوا الى اسرائيل. وطبعاً لم يكن بامكاننا ان نفرض على تلك البلدان التي قصدوا اليها من اليمن ان تمنعهم من الذهاب الى اسرائيل،

«الحوادث»: يتخوف بعضهم من انعكاس الخلافات بين احزاب الائتلاف الثلاثة على اوضاع اليمن الخارجية. كيف يمكن تجاوز هذه الخلافات؟

محمد سالم باسندوه: لا شك ان بعض وسائل الاعلام يتعمد تضخيم كل ما يحدث داخل بلادنا بهدف تشويه صورة اوضاعهم في الخارج، وتصوير الاحوال وكانها قد اصبحت قاب قوسي او ادنى من الصدام او الانفجار. مما يثير المخاوف لدى الاشقاء والاصدقاء في الخارج، ويحدث قدراً من البلبلة او التوجس لدى الناس في الداخل. لكن ليست هذه هي اول مرة، اذ سبق وان تعرضت اليمن لحملات تشويه اعلامي مماثلة، وكان آخرها قبل واثناء اجراء اول انتخابات نيابية في اليمن في نيسان (ابريل) الماضي. بالرغم مما قيل من ان الانتخابات ستكون الفتيل الذي سيشعل نار حرب اهلية، والقشة التي ستقصم ظهر وحدة اليمن. لم يحدث شيء من ذلك، ومرت الانتخابات بسلام، وسارت الامور على ما يرام. وما اعرفه، رغم انني مستقل لا انتمي الى اي تنظيم او حزب، هو ان هناك اتفاقيات مبرمة بين اطراف الائتلاف الحاكم، المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، وهذه الاتفاقيات هي التي تحكم العلاقات فيما بينها، وتحدد دور كل منها، وتنص على نقاط الالتقاء، بل تلزمها بمواقف محددة وموحدة تجاه قضايا معينة. واذا ما التزم كل طرف من الاطراف الثلاثة بنصوص هذه الاتفاقيات، فلا مجال للاختلاف.

القاهرة: أسامة عجاج



رفض البيض يطرح اسمي سالم صالح وياسين نعمان

أحزاب الائتلاف الحاكم تبحث نسب اقتسام مقاعد مجلس الرئاسة اليمني

صنعاء: من حمود منصر

بدات قيادة الائتلاف الحاكم في اليمن - الذي يضم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح - سلسلة اجتماعات لبحث قضية انتخاب مجلس الرئاسة، للتوصل الى اتفاق مسبق حول نسب تمثيل كل من احزاب الائتلاف في مجلس الرئاسة الجديد.

واكد مصدر رفيع في قيادة الائتلاف لـ «الشرق الأوسط» ان انتخاب مجلس رئاسة ليس سوى خطوة اولى نحو تجاوز الازمة السياسية الحالية في اليمن، وتحتم هذه الخطوة اتفاق احزاب الائتلاف مسبقاً، وانهاء اختلاف وجهات النظر بخصوص نسب تمثيل كل منها في مجلس الرئاسة الجديد.

ويرى المؤتمر الشعبي العام انتخاب مجلس الرئاسة بنسبة 3 للمؤتمر وواحد للاشتراكي وواحد للاصلاح، بينما يرى الحزب الاشتراكي ان يكون بنسبة 2 للمؤتمر و2 للاشتراكي وواحد للاصلاح، لكن التجمع اليمني للاصلاح يرى ان ينتخب مجلس الرئاسة بنسبة 2 للمؤتمر وواحد للاشتراكي وواحد للاصلاح على ان يكون العضو الخامس موضع اتفاق الاحزاب الثلاثة.

وبينما بدات قيادة الائتلاف بعد ظهر امس مناقشة وجهات النظر المختلفة، اكد مصدر قيادي مسؤول في الحزب الاشتراكي لـ«الشرق الأوسط» قبل حضوره اجتماع قيادة الائتلاف، ان الحزب الاشتراكي يطرح 3 خيارات، وهي اما انتخاب مجلس رئاسة بنسبة 1:2:2 او اعادة انتخاب المجلس الحالي، او انه لن يشارك على الاطلاق، لانه لا يقبل ان يكون في موقع الشريك الضعيف.

ورجحت مصادر برلمانية من تجمع الاصلاح، والمؤتمر الشعبي في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان يؤخذ بالخيار الذي يطرحه الحزب الاشتراكي، وهو انتخاب مجلس رئاسة من عضوين للمؤتمر الشعبي، وعضوين للحزب الاشتراكي، وعضو واحد فقط لتجمع الاصلاح.

واكد مسؤول في قيادة الاشتراكي ان علي سالم البيض يرفض الترشح لانتخابات مجلس الرئاسة الجديد حتى الان، وقال ان الحزب الاشتراكي يبحث اختيار مرشحين عنه لعضوية مجلس الرئاسة، من المرجح ان يكونا سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الحالي والامين العام المساعد للحزب، والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب السابق، ورئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية.

وكشفت مصادر برلمانية ان قائمة مرشحي التجمع اليمني للاصلاح للمقعد المتوقع تخصيصه له في مجلس الرئاسة تتضمن اسماء الشيخ عبد المجيد الزنداني، ومحمد عبد الله اليدومي الامين العام المساعد لتجمع الاصلاح، وعبد الملك الطيب سفير اليمن لدى باكستان.

وقالت المصادر ان الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة الحالي، وعبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة هما أبرز مرشحي المؤتمر الشعبي العام لانتخابات المجلس.

وقالت مصادر برلمانية مقربة من الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني، ان عبد الرحمن البيضاني رجل الاعمال اليمني المقيم في مصر، ورئيس حكومة سابق في الجمهورية اليمنية (الشمالية) بعث في وقت سابق بترشحه لعضوية مجلس الرئاسة الى البرلمان اليمني.

واوضحت ان البيضاني - الذي يقال انه ينتمي الى قبيلة مراد اليمنية - كان قد اعرب عن رغبته في العودة الى اليمن في وقت سابق، كما ان ثمة عدداً من الشخصيات السياسية المستقلة يتوقع ان تترشح لانتخابات الرئاسة منها العميد مجاهد ابو شوارب، ومحسن العيني - سفير اليمن في واشنطن.

ومن المقرر ان يعقد مجلس النواب اليمني جلسة مغلقة يوم الاثنين المقبل، لانتخاب اعضاء مجلس الرئاسة، ويشترط للفوز في الجولة الاولى من التصويت حصول المرشح على ثلثي اصوات اعضاء البرلمان، وفي الجولة الثانية يكتفي بحصوله على الاغلبية المطلقة.



لجنة ائتلافية من ٩ أعضاء لحسم الخلاف

«المؤتمر الشعبي» يرفض انتخاب مجلس رئاسة يمني جديد

صنعاء: من حمود منصر

دعا نواب في حزب «المؤتمر الشعبي العام» الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى تمديد الولاية الحالية لمجلس الرئاسة كي يتمكن مجلس النواب من استكمال مناقشة التعديلات الدستورية وإقرارها ومن ثم انتخاب رئيس جديد بدلاً من مجلس الرئاسة.

وقال يحيى الراعي رئيس كتلة المؤتمر الشعبي خلال جلسة مجلس النواب التي انعقدت أمس برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ان نواب المؤتمر الشعبي يرفضون انتخاب مجلس رئاسة جديد، مشيراً إلى انه ليس بإمكان اللجنة النيابية التي قامت بمساعي الوساطة لحل الأزمة السياسية في البلاد ان تلغي دور البرلمان. وأبدى عدد آخر من النواب استغرابهم للإعلان عن انتخاب مجلس رئاسة جديد يوم الاثنين المقبل بموجب تقرير اللجنة من دون أن يناقش أحد ذلك التقرير.

وعلى صعيد المشاورات داخل قيادة الائتلاف الحاكم أشار مسؤول قيادي إلى تشكيل لجنة جديدة من ٩ اعضاء يتمثل فيها كل حزب من احزاب الائتلاف الثلاثة بثلاثة أعضاء. وقال إن اللجنة باشرت عقد اجتماعاتها منذ مساء أول من أمس لمناقشة القضايا المختلف حولها والتي تمثل جوهر الأزمة السياسية في البلاد، وهي قضية الحكم المحلي واللامركزية الإدارية التي يطالب بها الحزب الاشتراكي ويرفضها المؤتمر الشعبي وتجمع الإصلاح، وقضية التعديلات الدستورية، وقضية انتخاب مجلس رئاسة جديد.

وقال مصدر قيادي في الحزب الاشتراكي لـ«الشرق الأوسط» إن اللجنة وقفت خلال اجتماعاتها مساء أول من أمس وصباح أمس أمام قضية الحكم المحلي ولم تتمكن من حسمها، لكنها ستواصل اجتماعاتها لمناقشة المقترحات المقدمة من الأحزاب الثلاثة حول التعديلات الدستورية، ونسب تمثيل كل حزب في مجلس الرئاسة المقرر انتخابه غداً الاثنين من قبل البرلمان.

ورجحت مصادر برلمانية ان يتم الأخذ باقتراح الحزب الاشتراكي في انتخاب مجلس الرئاسة الجديد، وهو الاقتراح الداعي إلى تخصيص عضوين للمؤتمر الشعبي وعضوين للحزب الاشتراكي، وعضو واحد للتجمع اليمني للاصلاح.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ: ١٠ سبتمبر ١٩٩٢

مخاوف من قطيعة بين «المؤتمر» و«الاشتراكي»

اجتماعات متواصلة في اليمن لأنهاء الازمة السياسية قبل الاثنين

صنعاء: من حمود منصر

بدأت أمس لجنة من احزاب الإئتلاف الحاكم في اليمن بحث قضايا الخلافات السياسية التي تصاعدت حدتها اخيراً وباتت تهدد بحدوث قطيعة بين المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح، والحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه نائب رئيس مجلس الرئاسة علي سالم البيض.

واوضحت مصادر رفيعة في الائتلاف ان اجتماع قيادة الائتلاف الذي عقدته مساء اول من امس في دار الرئاسة برئاسة الفريق علي صالح وحضور الشيخ عبد الله الاحمر رئيس تجمع الإصلاح اسفر عن تشكيل لجنة تضم المهندس حيدر ابو بكر العطاس، والدكتور ياسين سعيد نعمان، وجار الله عمر الكهالي عن الحزب الاشتراكي، وعبد الوهاب الآنسي وعبد المجيد الزنداني، وعبد الله شرف عن التجمع اليمني للاصلاح، والدكتور حسن مكي، والدكتور عبد الكريم الارياني واسماعيل الوزير عن المؤتمر الشعبي العام.

وقالت مصادر مشاركة في اللجنة لـ«الشرق الأوسط» ان اللجنة تعقد اجتماعات متواصلة سعياً للوصول الى اتفاقات نهائية قبل حلول موعد انتخاب مجلس الرئاسة الجديد المقرر يوم الاثنين المقبل. واضافت ان القضايا التي يجري بحثها هي، قضية اللامركزية، والحكم المحلي، وقضية التعديلات الدستورية، والاتفاق على نسب المشاركة في انتخاب مجلس الرئاسة الجديد.

وفيما اشارت مصادر في المؤتمر الشعبي العام الى ان قيادة الائتلاف تبحث مختلف الخيارات امامها وخاصة التعديلات الدستورية، قال مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي بان اللجنة لم تتمكن خلال اجتماعاتها مساء اول من امس وصباح امس من حسم قضية الحكم المحلي حيث يصر الحزب الاشتراكي على اعطاء صلاحيات للمجالس المحلية المنتخبة على مستوى المحافظات والمديريات تخولها محاسبة مدراء المديريات، والمحافظين، وعزلهم، غير ان المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح يعارضون هذا الاقتراح بشدة. واستبعد المسؤول الاشتراكي اي تراجع لحزبه ازاء هذه القضية التي يرى انها تعزز مسيرة الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة امام المواطنين.

وحول الجوانب الاخرى في التعديلات الدستورية وانتخابات الرئاسة فان المؤتمر الشعبي العام عاد مجدداً للضغط باتجاه اجراء التعديلات الدستورية، وطالب يحيى الراعي رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر في مجلس النواب امس عدم اعتبار تقرير اللجنة قضية حتمية بما ورد فيه من توصيات بانتخاب مجلس رئاسة جديد، وقال انه لن يسمح للجنة البرلمانية التي قامت بمساعي المصالحة برئاسة الشيخ الأحمر ان تلغي دور البرلمان.

كما عبر ممثلو المؤتمر الشعبي في البرلمان ايضاً عن رفضهم لانتخاب مجلس رئاسة جديد، واقترحوا ان يتم التمديد لمجلس الرئاسة الحالي مدة اضافية تسمح بمناقشة واجراء التعديلات الدستورية، الا ان الشيخ عبد الله الأحمر اوضح خلال جلسة البرلمان امس ان تحديد يوم الاثنين المقبل موعداً لانتخاب مجلس رئاسة جديد تم بموجب الدستور مشيراً الى ان القرار لا يقبل النقاش او التراجع. وعلم ان احزاب الائتلاف بدأت البحث في تحديد مرشحيها لانتخابات مجلس الرئاسة وفي هذا الاطار اكدت المصادر ان محمد عبد الله البدومي الامين العام المساعد لحزب تجمع الاصلاح ورئيس تحرير جريدة «الصحوة» هو اقوى مرشحي تجمع الاصلاح لمجلس الرئاسة المقبل حيث حصل على اصوات اكثر من الشيخ عبد المجيد الزنداني وعبد الوهاب الآنسي.

اما عما يتعلق بمرشحي الحزب الاشتراكي فان ثمة اجماعاً حول ترشيح الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب السابق، وسالم صالح الامين العام المساعد وعضو مجلس الرئاسة الحالي وذلك بعد ان رفض البيض ترشيحه لعضوية مجلس الرئاسة المقبل.

وفيما فسرت مصادر سياسية في الائتلاف رفض البيض الترشح لمجلس الرئاسة بانه محاولة لمنع وقوع انقلاب ابيض عليه داخل الحزب الاشتراكي بعد ان ظل طوال الفترة الماضية بعيداً عن هموم الحزب ومشكلاته الداخلية، قال مسؤول قيادي في الاشتراكي ان هذا التفسير يهدف مجدداً الى بعث الخلافات داخل الحزب، واكد بان القرار النهائي ليس لعلي سالم البيض وانما للمكتب السياسي وفي ذلك اشارة الى احتمال ان يتخذ المكتب السياسي قراراً مناقضاً لقرار البيض واجباره على الترشح لمجلس الرئاسة. الا ان المراقبين اعتبروا ان تفرغ البيض سيعزز موقعه داخل الحزب من خلال الاشتراف المباشر على التحضيرات الجارية للمؤتمر العام الرابع حيث يحرص على ان يحتفظ بمنصب الامين العام للاشتراكي قبل ان يترشح لمنصب نائب الرئيس.

وتجمع أطراف الائتلاف الحاكم على الاخذ بخيار الحزب الاشتراكي حول نسب المشاركة في مجلس الرئاسة بحيث يحصل المؤتمر الشعبي على مقعدين، والحزب الاشتراكي على مقعدين ايضاً اما التجمع اليمني للاصلاح فيحصل على مقعد واحد فقط.



جدل حول تحريم الحزبية في المؤسسة العسكرية
عدن اختارت المعسكر الشرقي وأحكمت ربط الجيش بالحزب الحاكم

الجيش اليمني: أسسه الأتراك في الشمال والبريطانيون في الجنوب

● مساهمة عراقية في قوات الشمال ودور سوفياتي بعد ١٩٦٢ تبعه لاحقاً انفتاح على الغرب

تحقيق من صنعاء بقلم عبدالوهاب المؤيد

■ تتألف القوات المسلحة في اليمن، من جيشين كان كل منهما، تابعاً لاحدى الدولتين في شطري اليمن. وكما جمعت الوحدة بينهما في جيش واحد جمع بينهما تاريخ تاسيس كل منهما منفرداً، في العقد الثاني من هذا القرن فتكونت اول فرقة نظامية في جنوب اليمن عام ١٩١٨. وفي الشمال، تشكلت اول فرقة نظامية، إثناء الحرب العالمية الاولى. وبصرف النظر عن حجم البداية ومستواها فانها مثلت في كلا الشطرين النواة الاولى لتاسيس جيش نظامي بمفهوم العصر الحديث، من الناحيتين العسكرية والتاريخية. وهي بداية تمت في الشمال، بمساعدة الاتراك، وفي الجنوب باشراف البريطانيين. فكيف تطورت هذه البداية؟

الملامح العامة لتكوين الجيش

اولاً – في شمال اليمن.

وتتلخص في مراحل اربع بحسب مجمل المراجع التاريخية.

أ – مرحلة التأسيس

عمل الاتراك، قبل عامين تقريباً من انسحابهم من اليمن في ١٩١٨، على تكوين نواة مفرزة نظامية للجيش اليمني، تركية في انظمتها واسلحتها ومصطلحاتها. وبعثت مجموعة من الضباط الاتراك بعد الانسحاب، تعمل في تدريب الجيش الذي بدأ بحوالي ستة آلاف جندي.

وفي العشرينات، أشرف النمسويون ثم الايطاليون، على اقامة دار في صنعاء لصناعة الخراطيش والذخيرة واصلاح الاسلحة الخفيفة. كما وقعت اليمن في ١٩٢٧، على اول صفقة اسلحة من المانيا اقتصرت على ٥٠ الف بندقية من طراز «موزر». وبدأت



المصدر : الوسط
التاريخ : ١٠ اكتوبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ورئيس الأركان السابق في دولة الوحدة كشف حجم المشكلة

● خلاف وزير الدفاع

في الثلاثينات مساهمة العنصر العربي في تدريب الجيش اليمني، فوصلت أول بعثة عسكرية عراقية، لهذا الغرض، واتاحت لاحقاً لبعثات يمنية فرصة التعليم والتدريب العسكري في العراق.

٢ - مرحلة التوسع

كانت اليمن من مطلع الخمسينات تتطلع نحو الولايات المتحدة لمساعدتها في تطوير الجيش. لكن تجاوب هذه الدولة الكبرى اقتصر على طائرتين للتدريب، سلمتهما الى اليمن عام ١٩٥٥. فوقعت اليمن في العام نفسه الاتفاقية الثانية مع الاتحاد السوفياتي لتنفيذ الاتفاقية الاولى الموقعة بينهما في ١٩٢٨، بما فيها إقامة العلاقات الديبلوماسية وتبادل السفراء. وفي ١٩٥٦ قدمت موسكو الى الجيش اليمني اول صفقة من الاسلحة السوفياتية ضمت اسلحة خفيفة ومدافع. وفي ١٩٥٧، كانت الصفقة السوفياتية الثانية من الاسلحة الثقيلة، وبينها ٣٠ دبابة «تي - ٣٤» و١٠٠ مدفع مضاد للطائرات، و٧٠ مدرعة وعربة مصفحة، وتلتها صفقات تضمنت عدداً من طائرات «ميغ».

٣ - مرحلة الثورة

في ٢٦ (سبتمبر) ١٩٦٢ اعلن الجيش بقيادة طلائعه، الثورة ضد الحكم الامامي، واعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية. وكانت هذه المرحلة اكبر مراحل تطور الجيش واوسعها في كل الجوانب والاسلحة والانظمة والمهمات والتخصصات. وظل الاتحاد السوفياتي اكبر مصادر التسليح والتدريب وأصبح الجيش اليمني في الشمال، شرقياً في معظم انظمته وتشكيلاته وتدريبه. لكن السبعينات شهدت تحولاً وانفتاحاً على المعسكر الغربي شمل ايضاً كل الجوانب. وكانت لهذا التحول مبرراته الاقليمية والعربية والدولية.

٤ - مرحلة التحديث

بدأت منذ ١٩٨٠ عملية تحديث الجيش وإعادة بنائه خصوصاً لجهة تطوير الاسلحة الثقيلة وتوسيع مجالات التدريب والتعليم وتنويعها، عن طريق الكلية الحربية والمدارس العسكرية المحلية، والبعثات الى الخارج واستحداث مؤسسات تعليمية، منها كلية القيادة والاركان ومعهد اللغات العسكري.

ورفع مستوى المناهج العسكرية، وفتح باب التجنيد الاجباري لخدمة الدفاع المدني (الاحتياط)، امام كل خريجي الثانويات والجامعات والمعاهد العليا. واعيد تنظيم الجيش، بحسب التخصصات والمهمات والأولوية والاسلحة والتشكيلات المختلفة. ووصل عدد المجندين (الاحتياط) حتى عام ١٩٩٠ الى ما يقرب من ٣٥ الفاً.

ثانياً: في جنوب اليمن

١ - مرحلة التأسيس

تشكلت النواة الاولى للجيش النظامي، باول فرقة مشاة عام ١٩١٨، باشراف البريطانيين، وبحكم سيطرة الاستعمار البريطاني آنذاك على التشكيلات العسكرية خصوصاً لم تتح الفرصة لهذه النواة ان تتطور الا في حدود بسيطة لا تتجاوز المهمات المحلية الصغيرة. الى جانب ان إقبال المواطنين على التجنيد في هذا الاطار، ظل محدوداً وقليلاً. يؤكد هذا ان عدد الجيش حتى عام ١٩٦١، ظل في حدود خمسة آلاف جندي يعتمدون اساساً على اسلحة خفيفة باستثناء فرقة مدفعية.

ومنذ الخمسينات خصوصاً بدأ تشكيل الميليشيات الشعبية لمقاومة الاستعمار. ولم تلبث ان تطورت حتى امكن لها ان تكون في مستوى إعلان الثورة في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣، ومن هنا بدأت مجموعات وافواج من الجيش النظامي، تنضم الى تشكيلات المقاومة، واستطاعت ان تفيد افراد الميليشيات ولجان الدفاع الشعبي التي تأسست في ١٩٦٣، بما ساهمت به من تدريب في صفوفها، إضافة الى فتح معسكرات في شمال اليمن (تعز)، لتدريب المقاومة، بإشراف ضباط يمنيين ومصريين عام ١٩٦٤.

٢ - مرحلة البناء

بعد جلاء الاستعمار وتحقيق استقلال اليمن في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، بدأت في جنوب اليمن مرحلة بناء الجيش ضمن بناء الدولة وشملت كل جوانب وتشكيلات القوات المسلحة. وتكونت البداية من وحدات الجيش النظامي الذي كان تشكل قبل الاستقلال. ومن بعض الميليشيات ولجان الدفاع الشعبي، الى جانب فتح ابواب التجنيد. وبدأ اتجاه الدولة نحو المعسكر الشرقي، في علاقاتها الاستراتيجية والتي شملت بناء الجيش في التسليح والتدريب والبعثات التعليمية ونظام التعليم ومناهجه. وكان التعاون في هذا الجانب، يأتي في الدرجة الاولى، مع الاتحاد السوفياتي، ثم أبرز دول المنظومة الاشتراكية، ومنها المانيا الشرقية وكوبا اضافة الى الصين وكوريا الشمالية.





المصدر : .... الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ......١٠ ...اكتوبر...١٩٩٢.......

وشهد الجيش منذ أوائل الثمانينات، بداية انفتاح نسبي على تكنولوجيا الغرب، وعلى رغم أنه ظل انفتاحاً محدوداً، إلا ان الجيش حقق في الفترة نفسها وحتى نهاية الثمانينات تطوراً واسعاً، وهي المرحلة التي حقق فيها الجيش في شمال اليمن، تطوراً قياسياً في كل الجوانب. وعند إعلان الوحدة، كان تعداد الجيش استناداً الى مصادر عسكرية قيادية، قد بلغ زهاء ١٦٠ الفاً، ٤٠ الفاً في الجنوب و١٢٠ الفاً في الشمال. ويعتبر هذا اكثر الارقام دقة، ولا تدخل ضمن التشكيلات العسكرية خارج اطار الجيش النظامي.

الجيش اليمني بين التنظيم والنظام

منذ مطلع الستينات وحتى إعلان قيام الوحدة اليمنية في ايار (مايو) ١٩٩٠ مرّ الجيش اليمني بتطورات عدة، وبالذات في جوانب ثلاثة هي: التشكيل والمهمات والنظام (السلطة). وبما انه ظل خلال هذه الفترة جيشين يتبع احدهما الجمهورية العربية اليمنية في الشمال. ويتبع الآخر جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، فإن وضعه بعد الوحدة، تأثر الى حد كبير بواقعه قبلها خلال هذه الفترة، وبخاصة في هذه الجوانب الثلاثة:

أولاً – التشكيل

من خلال ما حصلت عليه «الوسط» من معلومات من مصادر مختلفة، يمكن تسجيل ابرز ملامح هذا الجانب في:

– عند اعلان الجيش في صنعاء قيام الثورة وتسلّمه مقاليد الحكم، لم يكن عديده كافياً لاغراض الدفاع عن النظام الجديد. فاتجهت حكومة الثورة، الى تعزيزه من حيث العدد، بوسائل اهمها اثنتان:

الاولى – فتح باب التجنيد امام المواطنين بأكبر كميات ممكنة، سواء في شكل مباشر عبر معسكرات التجنيد والتدريب، او عن طريق الكلية الحربية والمدارس العسكرية والبعثات التعليمية والتدريبية. والثانية – تكوين الجيش الشعبي الذي اتسع وكثر عدد افراده في إطاره المستقل عن الجيش النظامي، بقيادته واعتماداته ووسائله الاخرى. وظل موجوداً حتى قيام الوحدة، لكنه تضاءل كثيراً، لانصراف معظم افراده، إما الى التجنيد النظامي او الى اعمال اخرى. فهذا الجيش تشكل من القبائل بقيادة مشايخها لغرض تعزيز الجيش في الدفاع عن الثورة والجمهورية في الستينات. وعند زوال الغرض وتطور الجيش النظامي، اصبح الجيش الشعبي محصوراً باعداد ضئيلة وقيادات تقليدية غير منظمة.

وفي الجنوب، بحكم ان الجيش النظامي ظل تحت اشراف البريطانيين ورقابتهم، فان تطوره ظل محدوداً. ومنذ إعلان الثورة ضد البريطانيين في ٤ (تشرين الاول) ١٩٦٣ خصوصاً، تشكلت فرق مقاومة في نطاق «لجان الدفاع الشعبي» وميليشيات بعض التنظيمات بقيادة طلائع القوى السياسية. وبعد الاستقلال، ظلت هذه التشكيلات قائمة ومستقلة نسبياً، كجزء من النظام الحاكم حتى إعلان الوحدة. على رغم انها انحسرت بعد تطور الجيش. وبعد إعلان الوحدة، لم يعد هناك اهتمام يذكر باية تشكيلات عسكرية خارج نطاق الجيش. ولكن لم يصدر اي نص مباشر بالغاء شيء منها.

ثانياً – المهمات

يتلخص هذا الجانب، في ان الجيشين مرا خلال الاعوام الثلاثين السابقة للوحدة، بمراحل ثلاث التقيا خلال كل منها في المهمات الرئيسية، على نحو يتركز في ثلاث:

– في الستينات، كان كل منهما منصرفاً الى مهمته الداخلية.

– في السبعينات، نفذ كلاهما سياسة نظامه في اثبات وجوده ضد النظام الآخر والجيش الآخر في الشطر الآخر.

– منذ بداية الثمانينات، بدات تنخفض اعمال الاستفزاز وحالة التوتر بين الشطرين نتيجة فتح المجال لتقارب سياسي، قاده الفريق علي عبدالله صالح، بالتعاون مع الرئيس علي ناصر محمد (حينها)، حتى احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، في عدن. وعلى رغم عودة التوتر من جديد، إلا ان ظهوره كان موقتاً وعابراً. واستأنف الفريق علي عبدالله صالح، مع القيادة الجديدة بزعامة السيد علي سالم البيض، الامين العام للحزب الاشتراكي، السير في الاتجاه الذي انتهى باعلان الوحدة.

وتجدر الاشارة في هذا الجانب، الى ملاحظات ثلاث اقترنت باعلان الوحدة.

الاولى – الاستغناء عن كل التشكيلات العسكرية خارج اطار القوات المسلحة، وحظر اي تشكيلات عسكرية لأي جهة غير الدولة.

الثانية – إعلان دولة الوحدة على لسان رئيس حكومتها (حيدر ابو بكر العطاس) والاتجاه الى خفض عدد افراد القوات المسلحة، «لأن دولة الوحدة، لا تحتاج الى هذا العدد من الجيش الذي كان جيشين لدولتين».

الثالثة – صدر قرار دولة الوحدة بوقف التجنيد.

ثالثاً – النظام

والمقصود به، مدى ارتباط القيادة العسكرية للجيش، بالقيادة السياسية للدولة. فمنذ قيام ثورة ايلول ١٩٦٢، تسلم الجيش (في الشمال)، قيادة الدولة، واصبح رئيس الدولة، هو القائد العام للقوات المسلحة. (المشير عبدالله السلال). مع تمثيل الجيش في الحكومة بوزير الدفاع، يليه رئيس هيئة الاركان العامة. وفي تشرين الثاني ١٩٦٧، اطاح انقلاب المشير السلال، وركز على فصل الجيش عن السلطة. وتشكل المجلس الجمهوري لرئاسة الدولة برئاسة القاضي عبدالرحمن الارياني. وأسند منصب القائد العام، الى عضو في المجلس الجمهوري هو الفريق الراحل حسن العمري. وعند إعلان أول دستور للجمهورية العربية اليمنية، في



١٩٧٠، الغي منصب وزير الدفاع، واصبح رئيس المجلس الجمهوري، القائد الاعلى للقوات المسلحة. وعاد الجيش الى السلطة، في انقلاب حزيران (يونيو) ١٩٧٤، بقيادة المقدم ابراهيم الحمدي (رئيس مجلس القيادة القائد العام). الا ان منصب وزير الدفاع ظل ملغياً حتى قيام الوحدة.

وفي الجنوب، حدث العكس الى حد كبير اذ تشكل الجيش وقامت الميليشيات ولجان الدفاع الشعبي، قبل قيام الدولة. وبعد قيامها في ١٩٦٧، وتشكل الجيش مرة اخرى، من داخل التنظيم السياسي الحاكم (الجبهة القومية، ثم الحزب الاشتراكي). فكانت الانقلابات التي حدثت، سياسية في الدرجة الاولى، تنتج من خلافات داخل التنظيم السياسي، وبتخطيط وتوجيه من قادته. وظل الوضع على هذه الحال حتى قيام الوحدة، علماً بان الجيش كان ممثلاً في الحكومة بوزير الدفاع.

القيادة وتوحيد الجيش

يلاحظ ان وضع الجيش وتوحيده، لم يحظيا في اتفاقات الوحدة (المعلنة) بنصوص توازي اهمية المؤسسة العسكرية، وإنما ظل في معظمها وارداً ضمناً، اي ضمن نصوص "توحيد الوزارات والمؤسسات الحكومية". وكان توحيدها قد تم قبل اعلان الوحدة مباشرة. والغريب ان الشائع في تلك الفترة، كان ان المؤسسة العسكرية (في الشطرين)، حققت في توحيدها سبقاً على بقية الوزارات والمؤسسات. لكن الذي اتضح بعد الوحدة هو انها المؤسسة الوحيدة التي لم تستكمل عملية توحيدها حتى الآن.

وبعد اعلان الوحدة، يلاحظ ان ابرز ملامح التغيير في ما يخص قيادة الجيش وتوحيده يتمثل في:

اولاً - حددت القيادة السياسية في هذا الجانب، غاية اساسية هي ان يظل الجيش محايداً وبعيداً عن الخلافات السياسية فلا يتدخل في شيء منها وهو ما كان يحدث في كلا الشطرين في الماضي. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت اسس عدة منها ثلاثة:

١ - فصل القيادة العسكرية عن القيادة السياسية من حيث الارتباط المباشر. وترتب على هذا الغاء منصب القائد العام، وربط القوات المسلحة (ادارياً) بالحكومة عبر وزير الدفاع.

٢ - تحريم الحزبية في اوساط القوات المسلحة.

٣ - سحب الوية الجيش ومعسكراته من العاصمة والمدن الكبيرة. وبالفعل تحقق حياد القوات المسلحة في صورة كاملة.

ثانياً - حدد الدستور علاقة رئاسة الدولة (مجلس الرئاسة)، بقيادة القوات المسلحة من خلال انشاء "مجلس الدفاع الوطني، ويتولى رئيس مجلس الرئاسة، رئاسته. ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تامين الجمهورية وسلامتها". (من المادة ٢٤). وصدر القرار ٢١ لسنة ١٩٩٠ بتشكيل مجلس الدفاع الوطني، من رئيس مجلس الرئاسة القائد الاعلى للقوات المسلحة رئيساً، وعضوية اعضاء مجلس الرئاسة (٤ اعضاء) ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية والاعلام والمال ورئيس هيئة الاركان العامة ومستشار مجلس الرئاسة للشؤون العسكرية. ثم صدر القرار بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٩١ بتنظيم مجلس الدفاع الوطني، ملغياً القرار السابق من دون ان يغير شيئاً في ما يتعلق بتحديد الاعضاء فيه وعددهم، مؤكداً ان رئيس مجلس الرئاسة، هو القائد الاعلى للقوات المسلحة.

ثالثاً - الغاء التشكيلات العسكرية وتحريم انشاء شيء منها، خارج سلطة الدولة، بما فيها ما كان تابعاً لبعض الاحزاب او اصحاب المراكز الاجتماعية، (نص المادة ٢٢ من الدستور).

إعادة التنظيم

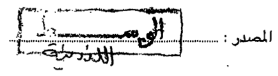
لا تزال المؤسسة العسكرية اليمنية تمثل ابرز الهموم الداخلية للقيادة السياسية في دولة الوحدة. كما انها تمثل واحداً من اكبر مجالات الاختلاف وتباين الآراء بين القادة السياسيين والعسكريين، خصوصاً في جانبي التوحيد والتنظيم.

الجانب الاول - التوحيد

قال مصدر سياسي مطلع لـ «الوسط»: «ان عملية التوحيد، لم تتجاوز حتى الآن الاجهزة والادارات القيادية في وزارة الدفاع والقيادات المرتبطة بها مباشرة. اما التشكيلات والاسلحة الميدانية والثقيلة منها خاصة، فلا تزال تنتظر التوحيد. وهذا شيء طبيعي الى حد ما، لأن توحيد القوات المسلحة، يساوي وربما فاق توحيد كل الوزارات والمؤسسات مجتمعة. من حيث صعوبته واتساعه ودقته. الى جانب العوائق التي تواجهها عملية التوحيد». ومن مجمل بعض التصريحات التي حصلت عليها «الوسط»، يتضح:

اولاً - ان عملية توحيد القوات المسلحة ترتبط مباشرة باعادة تنظيمها التي يجب ان يتم التوحيد من خلالها، ذلك ان اعادة التنظيم (التشكيل والتوزيع وتنفيذ الانظمة) وسيلة وغاية في وقت واحد. ويبدو ان القادة اقتنعوا اخيراً بان محاولات التوحيد بعيداً عن اعادة التنظيم، تبقي كل المحاولات شبه يائسة نظراً الى الاختلاف بين الجيشين في شتى الجوانب. ولذا جاء موضوعا التوحيد وإعادة التنظيم ضمن خطة واحدة وضعتها اخيراً وزارة الدفاع.

ثانياً - ان توحيد القوات المسلحة، يعني بتعبير ادق الدمج بين الافراد والكوادر والقيادات على مستوى كل

الوحدات والاسلحة والاجهزة والمؤسسات التعليمية وغير التعليمية. وهي عملية واسعة وشاقة، لم يباشر بها بهذا الشكل حتى الآن، وضمن منهج شامل يستطيع استيعابها ومواكبتها بآليات التنفيذ ووسائله اللازمة.

ثالثاً – يقول مصدر مسؤول ان القيادة السياسية، لم تستخدم بعد كل سلطاتها لتحقيق التوحيد، نظراً الى حساسية الوضع في المؤسسة العسكرية وخطورة اتاحة الفرصة لاستخدامها ضمن الاوراق المطروحة على طاولة الحوار بين اطرافه من القادة السياسيين. ويؤكد هذا موقف القيادة السياسية من الخلاف الذي انفجر بين وزير الدفاع ورئيس الاركان، وادى الى إعلان الاخير استقالته في منتصف تموز (يوليو) الماضي، اذ اقتصر موقف القيادة السياسية، على المداراة الصامتة لاكثر من عشرين يوماً، ثم المناقشة الجماعية في إطار الوضع بصفة شاملة.

رابعاً – يعتبر الانتماء الحزبي في الجيش، من ابرز العقبات امام توحيده ومن نقاط الاختلاف السياسي والعسكري.

حياد الجيش

وكانت قيادة المؤتمر الشعبي العام، قد بادرت عقب الوحدة، باقتراح تحريم الحزبية في اوساط العسكريين، ضماناً لحياد المؤسسة العسكرية في الخلافات السياسية. ووافقت قيادة الحزب الاشتراكي. الا ان عناصر قيادية من الاشتراكي أبدت معارضتها التي اقتصرت على طرحها ضمن بعض الحوارات والكتابات الصحافية. وبدا كل من الحزبين منسجماً مع واقعه في موقفه من الاقتراح. فالانتماء بين اوساط الجيش الى المؤتمر الشعبي العام لا يزال شكلياً وموضوعاً ثانوياً على هامش الحياة العسكرية وروابطها القيادية ويكاد يكون مقصوراً على بعض القادة العسكريين. بينما يمثل الانتماء الى الاشتراكي بين اوساط الجيش، الرابط الحقيقي والعضوي بقيادة الحزب، فكرا وولاء وتنظيماً. اضافة الى ان معظم الجيش او كله، ظل منضوياً داخل الحزب الاشتراكي حتى اعلان الوحدة وما بعدها.

وكان مما استخدمه المعارضون من الاشتراكي لتحريم الحزبية في الجيش حجتان، اولاهما ان الدستور يمنح لكل مواطن حق الاسهام في الحياة السياسية.

وبالتالي فان تحريم الحزبية في الجيش يعتبر مصادرة لنص الدستور. والثانية ان بين قادة المؤتمر الشعبي العام، كادرات عسكرية عليا. وفي مقدمها الامين العام للمؤتمر (الفريق علي عبدالله صالح).

وصدر في تشرين الاول ١٩٩١ قانونا «الاحزاب» و«خدمة الدفاع الوطني». ونص كلاهما على تحريم الحزبية في اوساط القوات المسلحة والامن. وكان فيهما رد غير مباشر على الحجتين. فقد شمل الحظر الى جانب العسكريين اعضاء السلطة القضائية والديبلوماسيين العاملين في الخارج. ومن ناحية ثانية، فان الحظر القانوني خص العسكريين العاملين في المؤسسة العسكرية ولم يطاول المتفرغين منهم للاعمال السياسية والمدنية. وعلى رغم ان هذا النص القانوني جاء حاسماً للخلاف على هذه المسألة. الا انه لم يطبق حتى الآن.

الجانب الثاني – اعادة التنظيم

نتج من انفجار الخلاف في وزارة الدفاع الذي ادى الى اعلان رئيس هيئة الاركان العامة العميد عبدالله حسين البشيري استقالته الاهتمام بمناقشة الوضع في اجتماع لمجلس الرئاسة في ٩ آب (اغسطس)، ثم في رئاسة الحكومة طبقاً لتوجيهات مجلس الرئاسة بوضع خطة شاملة للمعالجة. واعد وزير الدفاع الخطة وبدا في ١٦ من الشهر نفسه مناقشتها مع المسؤولين في وزارته، وهي تنص على اعادة تنظيم القوات المسلحة ووزارة الدفاع. ومن مجمل الملامح العامة للخطة وما يحيط بها تظهر عوامل ومؤشرات رئيسية منها:

اولاً: انها تضمنت ثلاث غايات عامة هي: استكمال توحيد القوات المسلحة، وإعادة تنظيمها، وتنفيذ القانون بتحريم الحزبية في اوساطها.

ثانياً: ان فكرة خفض عدد الجيش يمكن ان تتحقق بطريق غير مباشر. وبواسطة احد اهداف الخطة. وهو: تنفيذ قانون الاحالة على المعاش. وتقول مصادر مطلعة ان تنفيذ هذا القانون، سيحيل حوالي ٢٠ في المئة من افراد وضباط على المعاش، خصوصاً اذا اخذ في الاعتبار شيئان، احدهما ان تطبيق القانون في هذا الجانب لم يحدث منذ سنوات مضت. وثانيهما ان القانون يحدد الاحالة على المعاش بسن ٥٠ عاماً للافراد وضباط الصف، و٥٤ عاماً للضباط الى رتبة نقيب، و٥٨ عاماً من رتبة رائد الى عقيد و٦٠ عاما لما فوق رتبة عقيد.

ثالثاً: ركز وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر في حديثه عن الخطة على ان من اسس اصلاح الجيش تثبيت مبدأ «احادية القيادة». وهذه نقطة مهمة نظراً الى ان وحدات عدة من القوات المسلحة لا تزال تعيش ازدواجية في علاقاتها القيادية. ومن جهة ثانية، فان تثبيت هذا المبدأ يرتبط بثلاثة من اهداف الخطة خصوصاً هي:

١ – استكمال اصدار القوانين والانظمة واللوائح.

٢ – الاسراع في انشاء المحكمة العسكرية العليا، والمحاكم الاخرى في المناطق العسكرية.

٣ – تطوير عملية الرقابة والتفتيش، داخل القوات المسلحة.

وفي نظرة عامة الى هذه الخطة، يظهر انها تمثل البداية الحقيقية لتوحيد القوات المسلحة واصلاح اوضاعها وإعادة تنظيمها. لكنها غايات لا تزال مرهونة بمدى التطبيق الفعلي لمضامين الخطة.■



المصدر : الوسط
التاريخ : ١٠ اكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجيش اليمني متى يتوحد ؟

المظلة السياسية المثقوبة تؤخر اندماج الجيش اليمني ولعبة التوازنات والترضيات عممت الترقيات العشوائية

«الجيش الجنوبي» كبر في دولة الحزب والاندماج يوزعه في دولة الأحزاب

بقلم المحرر السياسي

بعد ثلاث سنوات ونصف سنة على الوحدة اليمنية، لا يزال الجيش اليمني بين المؤسسات القليلة التي لم تتوحد كلياً على رغم ان المسؤولين يصرون على ان خطوات اساسية انجزت في هذا الاتجاه بما في ذلك وجود الوية مشتركة ومرابطة قسم كبير مما كان يعرف بالجيش الجنوبي في الشمال او الجيش الشمالي في الجنوب.

لكن الثابت ان ثمة مجالاً للحديث عن جيشين وعن صعوبة دمجهما بالسرعة المطلوبة لأسباب كثيرة في مقدمها ان الجيش الذي كان في الجنوب ارتبط مباشرة بمؤسسة الحزب الاشتراكي، فهو قبل كل شيء جيش حزبي تربى ضباطه وجنوده على حماية الحزب. والطبيعي الآن أن تنشأ صعوبات على صعيد الدمج ما دامت هناك مشكلة اسمها علاقة الحزب الاشتراكي بالاحزاب الاخرى.

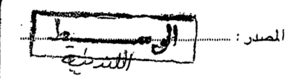
في الامكان النظر الى مشكلة عدم استكمال دمج القوات المسلحة من زاويتين مختلفتين بل متناقضتين، ذلك ان الذين يعرفون كيف نشأ الجيش في الجنوب ومدى ارتباطه بالحزب الاشتراكي يدركون تماماً ان ما تحقق حتى الآن في مجال الدمج يشكل انجازاً كبيراً على رغم محدوديته. لكن المتشائمين يقولون ان ازمة دمج القوات المسلحة هي قبل كل شيء أزمة سياسية وهي تدل الى مدى عمق هذه الازمة وعدم القدرة على الوصول الى علاقة طبيعية بين الحزب الاشتراكي والاحزاب الاخرى وعلى رأسها المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح.

وهكذا تبدو قضية الدمج الكامل للقوات المسلحة أزمة عالقة الى ما لا نهاية ما دام الحزب الاشتراكي يتخوف على مستقبله وما دام هذا الحزب يعتبر ان الضمان الاخير وربما الوحيد له هو وجود الوية جنوبية قوية تأتمر به مباشرة.

الضمان الوحيد للاشتراكي

في الواقع لدى الحزب الاشتراكي تجربة قديمة في مجال استخدام القوات المسلحة تثبت ان الجيش ضمانه الوحيد. وفي الامكان العودة الى ما قبل ايام الوحدة للتأكد من ذلك، أي الى احداث ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ حين انفجر الوضع في عدن بين انصار الرئيس علي ناصر محمد وخصومه. وقتذاك تبين ان القوي في الجيش هو القوي في البلد، وان سلاح المدرعات الذي كان ...ده الضابط هيثم قاسم طاهر الذي اصبح الآن برتبة عميد وتولى وزارة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ اكتوبر ١٩٩٢

الدفاع بعد الوحدة هو الذي حسم المعركة لمصلحة خصوم علي ناصر وهو الذي اخرج علي ناصر من عدن... الى صنعاء.

وما لا شك فيه ان توازناً داخل الجيش قام بعد احداث ١٣ يناير لمصلحة فريق معين في الحزب الاشتراكي هو الفريق الذي انتصر في ١٩٨٦، وهو الفريق نفسه الذي كان عليه توقيع الوحدة مع الشمال ولكن بطريقة فرضها رجل اسمه علي سالم البيض. في هذا المجال يبدو ضرورياً التذكير بانه لو عاد الامر الى قادة الحزب الاشتراكي لما قامت الوحدة بالسرعة التي قامت بها، فعلي سالم البيض هو الذي وقف في المكتب السياسي وقال انه قرر اتمام الوحدة... فما كان على الباقين سوى اللحاق به، وما كان على الجيش سوى ان يلتزم.

من هنا يبدو ما كان يسمى الجيش الجنوبي الذي شكل اداة من ادوات الحزب كانه فوجئ بدوره بالسرعة التي تمت بها الوحدة. وكان عليه ان يتأقلم معها. لقد وجد هذا الجيش نفسه فجاة في اجواء جديدة لكنه بقي ملتزماً الحزب وبقي يتلقى اوامره من الحزب. وليست مصادفة ان تكون فشلت حتى الآن كل المحاولات لابعاد الحزبية عن الجيش في انتظار عودة الوضع الى طبيعته بين الاحزاب الرئيسية، اي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح.

«بلد المليون عقيد»

ويقول احد العسكريين الشبان «إذا كانت الجزائر بلد المليون شهيد فإن اليمن هي بلد المليون عقيد»، وذلك في إشارة الى سلسلة من الترقيات التي شهدتها وحدات الجيش اليمني خلال الفترة المنصرمة من المرحلة الانتقالية والتي اتخذت حجماً كبيراً وتسارع إيقاعها في الشهور الأخيرة وباتت موضوعاً لدعابة سوداء!

والترقيات السريعة التي تقدر بالآلاف، والتي يصعب التأكد من نسبها وتوزعها بدقة، لم تعد مصدراً لردود فعل واحتجاجات محصورة في مراتب السلطة العليا او الدوائر الخاصة في أعلى الهرم العسكري، وانما أصبحت مجالاً لمواقف علنية تتحدث عنها وتنقلها وسائل الاعلام المحلية بعد استقالة رئيس هيئة الأركان السابق عبدالله البشيري وتعيين العقيد عبدالملك السياني خلفاً له.

وتوصف هذه الترقيات بـ «العشوائية» أو «المضادة» أو «الترقيات والترقيات المقابلة» وفقاً لمصادر الشكوى منها وهي متعددة بتعدد الجهات المعنية بالمؤسسة العسكرية ولكل من هذه الجهات مبرراته واسبابه في اطلاق الوصف وإن كان الجميع يحرص على تجنب الاشارة الى المسؤول المباشر او المسؤولين عنها.

وساد لبعض الوقت اعتقاد بان الحديث عن هذه الظاهرة قد انطوى باستقالة البشيري، لكن التصريحات الأخيرة التي اطلقها رئيس الأركان الجديد في حديث صحافي محلي اعادت طرح الموضوع مجدداً. فقد أكد العقيد السياني أن القوات المسلحة «عاشت خلال الفترة الانتقالية مرحلة انحدار رهيبة وتردت أوضاعها بسبب ممارسات يغلب عليها الطابع الفكري والسياسي» وواضح ان هذه القوات «لم تكن تميز بين ابن القبيلة وابن المدينة ولا بين المثقف وغيره» ما يعني أنها أصبحت اليوم تميز بين الفئات المذكورة.

ويلاحظ السياني أن «ما جرى خلال المرحلة الانتقالية أثر على جاهزية القوات المسلحة في كثير من الاتجاهات» وإذا كان السياني قد امتنع عن وصف ما جرى عموماً، فانه أكد ان «الترقيات العشوائية أخلت بمفهوم الجيش والى قتل طموح الشباب من منتسبي الكليات العسكرية.. لأنها اعطت رتباً لمن لا يستحقها بينما المستحق والمؤهل لا يحصل عليها حتى لو كان من ذوي الأقدمية في الواجب والخدمة والتأهيل» والكلام دائماً للمصدر نفسه.



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٠ آذار ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا يكتفي السياني، الذي تجنب ذكر أمثلة وحالات وارقام صريحة، بالشكوى من هذه الترقيات. فهو يقترح خطوطاً عامة «لاصلاح ما افسدته السنوات الثلاث الماضية» على حد تعبيره. اما هذه الخطوط فتتضمن، وقف العمل العشوائي في الجيش. تشخيص الاضرار التي وقعت. منع الممارسات الفكرية والسياسية. توفير حيادية القوات المسلحة. اللجوء الى القوانين ومجموع اللوائح التي سنت عقب قيام الوحدة وتطبيقها «لأن الاصلاح لا يتم من خلال اجتهاد افراد» على حد تعبيره. وأخيراً يرى رئيس هيئة الأركان ان معالجة هذه الظاهرة تتم خطوة خطوة.

العمل «الفكري والسياسي»

وإذا كان العقيد السياني ينطلق في حديثه من تجهيل الفاعل فإن الاشارات التي يسوقها تكفي لايضاح الجهة او الجهات التي يقصدها وذلك عندما يتحدث عن العمل «الفكري والسياسي» في الجيش وهذه العبارة لطالما استخدمت للاشارة الى الأحزاب العقائدية والحزب الاشتراكي بصورة خاصة.

من جهته لم يتدخل وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر حتى الآن في النقاش الدائر حول هذا الموضوع لكن أوساطاً حزبية اشتراكية تتحدث هي الأخرى عن الجيش بعبارات تتضمن الكثير من الشكوى والاحتجاج والاتهامات التي يصعب التاكد من مدى جديتها.

يُذكر هنا أن الترقيات «العشوائية» او «المضادة» المشكو منها طالت وحدات تابعة للجيش المشكل اساساً من ثلاثة اقسام اساسية، القسم الأكبر تمثله الوية الجيش التي كانت تابعة للشطر الشمالي من اليمن والقسم الثاني تمثله الوية الجيش التي كانت تابعة للشطر الجنوبي (سابقاً) فضلاً عن وحدات عسكرية سبق أن التحقت بالرئيس السابق علي ناصر محمد وعادت فانضمت الى الهرم العام للجيش اليمني بعد قيام الوحدة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠.

سخاء الترقيات

والترقيات التي شهدها الجيش طالت هذه الاقسام الثلاثة خلال الفترة الانتقالية بصورة تدريجية، لكن القسم الأكبر منها طال اخيراً الوحدات التابعة للألوية الجنوبية بحسب مصادر محلية في صنعاء الأمر الذي أثار الشكوى والاحتجاج مما يسمى هنا بـ «فئوية» او «عشوائية» الترقيات.

يبقى أن هذه الترقيات تتم عشية المهلة المحددة لدمج وحدات الجيش اليمني والويته على غرار الدمج الذي اصاب العديد من المؤسسات التشطيرية السابقة، حيث من المقرر ان تنتهي المدة الزمنية لتوحيد الجيش بانتهاء العام الحالي.

وبغياب التفسير الرسمي والمعلن لاختيار توقيت هذه الترقيات وما اذا كانت تعني التمهيد لدمج الجيش واستقبال هذا الدمج بمواقع ومراتب مهمة في الجيش الوحدوي المقبل، فإن الحديث عنها وانتقال ردود الفعل حولها الى الشارع ربما يندرج في إطار الصراع السياسي الداخلي حول التعديلات الدستورية والمجلس الرئاسي والمجالس المحلية.. الخ وهذه المسائل موضع مفاوضات ونقاشات ووساطات بين الطرفين الأساسيين في المعادلة اليمنية المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

يبقى القول إن توحيد الجيش اليمني هو الخطوة الحاسمة بنظر كثيرين في اليمن والخارج التي تختتم بها سلسلة الخطوات التوحيدية التي تمت في مجالات أساسية أخرى ولهذا ربما ارتبطت الحركات التي تتم في المؤسسة



العسكرية بمستقبل الوحدة وإيقاع تقدمها.. وهنا تجدر الاشارة الى ان حديث توحيد الجيش قبل نهاية العام الجاري يطغى على ما عداه من احاديث في المجالس الخاصة. ويرى البعض ان هذا التوحيد بات حتمياً قبل انتهاء المدة المحددة وفي طليعة هؤلاء رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح الذي أكد خلال لقاءات صحافية ان وحدة الجيش اليمني ستتم قبل نهاية المرحلة الانتقالية.

كل شيء مؤجل

وبرغم مايجري ويقال يبدو كل شيء مؤجلاً في اليمن بما في ذلك دمج القوات المسلحة في غياب علاقة طبيعية بين الاحزاب الثلاثة، والحزب الاشتراكي الذي يعي وعياً كلياً ان الجيش هو ضمانه الوحيد والاخير يبدو غير مستعجل الوصول الى صيغة تؤمن الدمج النهائي للقوات المسلحة، ذلك ان قادة هذا الحزب مقتنعون بانهم لم يحصلوا على حقوقهم كاملة بعد الوحدة بعدما سلموا بلداً تفوق مساحته ما كان يسمى الشطر الشمالي وفيه ثروات أكبر من تلك التي في الشمال وهو قبل كل شيء بلد غير منقوص السيادة.

يقول الاشتراكيون انهم سلموا بلداً وجيشاً وثروات في مقابل ضمانات لا تزال واهية، في حين يرد خصومهم بانهم لم يسلموا البلد الا بعدما عجزوا عن حكمه وبعدما افلسوا سياسياً واقتصادياً، وان الوحدة كانت الحل الوحيد الذي ينقذهم.

في انتظار التوصل الى حل وسط، على الطريقة اليمنية، بين هاتين النظريتين، يبدو ان على اليمنيين الانتظار طويلاً قبل ان تتامن وحدة القوات المسلحة. فالوحدة كانت القرار الاصعب والاسهل في وقت معين. كانت القرار الاصعب لانها كانت قراراً تاريخياً. وكانت الاسهل لأنه لم يكن ثمة بديل منها في ضوء ظروف معينة. الا ان كل القرارات التي تلت الوحدة هي من النوع الصعب في ظل اجواء الحذر المتبادل بين الاشتراكي وخصومه. فأزمة دمج القوات المسلحة هي اولاً ازمة العلاقة بين الاحزاب. وهي ازمة تخفي جانباً ايجابياً يتمثل في وجود توازن للقوى يجعل كل طرف يلجأ الى الاساليب السلمية لابداء اعتراضه على موقف ما... ومع الوقت يمكن ان تتحول الاساليب السلمية الى تقليد في السياسة اليمنية. ذلك ان الديموقراطية لا تهبط على شعب من فوق بل يتعلمها هو وحكامه خطوة خطوة...●



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٠ اكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكليات والمدارس العسكرية في اليمن عند اعلان الوحدة

أولاً - في شمال اليمن

١ - الكلية الحربية

تعتبر أقدم الكليات العسكرية، اذ اشرف الأتراك الذين تخلفوا في اليمن بعد جلاء قوات بلادهم على انشاء مدرسة عسكرية عام ١٩١٩ أطلقوا عليها تسمية «مكتب الحربية» في صنعاء. وتحول اسمها الى «المدرسة الحربية» إثر وصول البعثة العسكرية العراقية في ٣٩ - ١٩٤٠. ثم اقفلت عقب اخفاق ثورة ١٩٤٨. واعيد فتحها عام ١٩٥٧، باسم «الكلية الحربية». واتسعت بعد ثورة ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢، في الفصول والمناهج وعدد الطلاب اذ تخرج منها منذ ١٩٦٣ حتى الآن حوالي ٣٠ دفعة. مدة الدراسة فيها، ثلاث سنوات.

٢- كلية الطيران والدفاع الجوي

ظهرت في مرحلة تطور القوات المسلحة عام ١٩٨٠. مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، وشروط الالتحاق بها ان يكون الطالب من ابوين يمنيين، وان تكون سنه بين ١٦ و٢٣ عاماً.

٣- الكلية البحرية

تاسست في ١٩٨٣، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، ومن شروط الالتحاق بها أن يكون الطالب متمتعاً بالجنسية اليمنية، وان تكون سنه بين ١٦ و٢٥ عاما.

٤- كلية القيادة والأركان

تاسست عام ١٩٨٨، في صنعاء. وهي اول اكاديمية عسكرية تختص بالدراسات العليا.

٥- المعهد الاداري العسكري

تاسس عام ١٩٧٣، ويختص بتخريج الكوادر العسكرية في الادارة والسكرتارية.

٦- معهد اللغات العسكري

تاسس عام ١٩٧٩، وتدرس فيه اللغات الأجنبية ومنها الانكليزية والفرنسية والروسية والعبرية والأمهرية (الاثيوبية).

٧- مدرسة المدفعية

هي اول مدرسة عسكرية في اليمن تاسست عام ١٩١٩. ومرت بمراحل تطور بطيء لكنها انتظمت وتطورت منذ بداية الثمانينات خصوصاً.

٨- مدرسة الإشارة

وهي من أقدم المدارس العسكرية في اليمن. تاسست عام ١٩٣٢. وتختص بالتدريب على اجهزة الإتصال العسكرية. تخرجت منها حتى الآن، حوالي خمسين دفعة.

٩- مدرسة المدرعات

تاسست عام ١٩٦٠. واعيد تشكيلها بعد ٥ ايلول ١٩٦٢. تخرج منها حتى الآن حوالي ٦٠ دفعة، دفعات ضباط وقادة فصائل، ودفعات جنود وأطقم دبابات وعربات مدرعة.

١٠- مدرسة المشاة

تاسست عام ١٩٦٠. وتوقفت الدراسة فيها عام ١٩٦٧ بسبب حصار السبعين يوماً الذي تعرضت له صنعاء. وعادت الدراسة فيها عام ١٩٧٣، وطورت عام ١٩٧٦.

١١- مدرسة سلاح المهندسين، تاسست عام ١٩٧٣.

١٢- مدرسة الصيانة، تاسست في ١٩٧٣.

١٣- مدرسة المظلات.

١٤- مدرسة الشرطة والاستخبارات العسكرية ١٩٦٣.

١٥- مدرسة الموسيقى العسكرية ١٩٨٠.

١٦- مدرسة التمريض العسكري ١٩٨٣.



١٧- مدرسة الامداد والتموين العسكري ١٩٨٦.

ثانياً: في جنوب اليمن

تجدر الاشارة أولا الى ثلاث ملاحظات:

- أن وجود الاستعمار في جنوب اليمن، حال دون تاسيس جيش وطني بالشكل والمضمون المطلوبين. وان الفرصة تاخرت الى موعد الاستقلال عام ١٩٦٧. بما في هذا انشاء المؤسسات التعليمية العسكرية.

- ان انشاء هذه المؤسسات ينحصر تقريبا بالفترة الواقعة بعد عام من تاسيس الكلية العسكرية عام ١٩٧٣.

- ان كثيراً من الجوانب التي تخصصت لها مدارس عسكرية مستقلة في الشمال كانت مستوعبة في الجنوب، ضمن الكلية العسكرية، ومنها مثلا معهد اللغات.

وبالتالي فإن أبرز المدارس العسكرية في الجنوب عند اعلان الوحدة (٢٢ ايار ١٩٩٠) كانت:

١- الكلية العسكرية.

تأسست عام ١٩٧٣، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

٢- كلية الطيران والدفاع الجوي.

٣- مدرسة المشاة.

٤- مدرسة المدرعات.

٥- اللواء التدريبي الخاص باستقبال المجندين ضمن الخدمة الالزامية وتدريبهم.

٦- المعهد الطبي العسكري لتخريج الممرضين.

٧- مدرسة الصيانة.

٨- مدرسة سلاح المهندسين.

٩- مدرسة الامداد والتموين.

١٠- مدرسة الشرطة العسكرية ■

الاشتراكي مصرّ على صيغة ٢-٢-١

اليمن: عودة الحديث عن تعديل الدستور

□ صنعاء - من فيصل مكرم وعبدالرحمن الحيدري:

■ قالت مصادر سياسية في صنعاء امس انه لم يعد مضموناً ان يجدد مجلس النواب اليمني في جلسة يعقدها غداً لمجلس الرئاسة بعدما تبين ان اتصالات تجري لاقرار التعديلات الدستورية بما يؤدي الى انتخاب رئيس ونائب للرئيس.

واكدت هذه المصادر ان الحزب الاشتراكي مصر على موقفه الداعي الى اخذ الوقت الكافي لاجراء التعديلات الدستورية على ان ينتخب مجلس للرئاسة على اساس صيغة ٢+٢+١ اي ان يكون للمؤتمر الشعبي العام عضوان في المجلس وعضوان للاشتراكي وعضو واحد للاصلاح.

وكانت غالبية النواب احتجت امس على بيان رئيس المجلس الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر الذي تلاه في جلسة الخميس الماضي واعلن فيه وصول التعديلات الدستورية الى طريق مسدود. واكد الاحمر ضرورة انتخاب مجلس جديد للرئاسة وفقاً للدستور الحالي غداً الاثنين، اي قبل انقضاء الولاية المحددة دستورياً للمجلس الحالي يوم ١٤ تشرين اول (اكتوبر) الجاري.

وجاء احتجاج النواب في اليوم الاول لمناقشة مسالة انتخاب مجلس الرئاسة وفي الوقت الذي يتوجب على البرلمان ان يقرر ما اذا كان مشروع التعديلات الدستورية وصل الى طريق مسدود فعلاً ام لا.

وانتقد نواب الشيخ عبدالله وطالبوه بعدم فرض وصايته على المجلس كونه عضواً فيه مثله مثل زملائه الاعضاء. واعتبر هؤلاء ان مسالتيّ انتخاب مجلس الرئاسة او اقرار التعديلات الدستورية عائدتان الى المجلس ولا يمكن ان تخضعا لمقررات اللجنة البرلمانية المكلفة تقديم تصور لحل الازمة السياسية.

وفي ضوء هذا التطور بات متوقعاً ان يفتح مجلس النواب باب النقاش اليوم حول مشروع التعديلات الدستورية، وربما يسير هذا الموضوع جنباً الى جنب مع الاعداد لانتخاب مجلس الرئاسة اختصاراً للوقت.

وافادت مصادر مطلعة ان اجتماعات مكثفة بين قادة الاحزاب المؤتلفة الثلاثة (المؤتمر، الاشتراكي، الاصلاح) جرت بعد ظهر اول من امس

التتمة في الصفحة (٤)



اليمن: عودة الحديث عن التعديلات

تتمة الصفحة الاولى

وتواصلت بعد ظهر امس وحتى ساعة متقدمة برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام. ويمثل الاشتراكي الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب والمهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي وجارالله عمر وزير الثقافة عضو المكتب السياسي. اما الاصلاح فيمثله الشيخ عبدالله.

وفي اتصال اجرته «الحياة» مع احد قادة الائتلاف الحاكم قال الاخير انه «لا يمكن استبعاد اية خطوة للائتلاف الحاكم ما دام المطلوب ان تتجاوز البلاد الازمة السياسية الحالية. كما لا يمكن الجزم بان التعديلات الدستورية فشلت لانني اتوقع مفاجاة في آخر لحظة».

الرابطة

من جهة اخرى اكد السيد محسن ابوبكر بن فريد، الامين العام لحزب رابطة ابناء اليمن «خطورة الوضع العام الذي يمر فيه الوطن اليمني في هذه الايام الصعبة». وقال بن فريد في تصريح تنشره صحيفة «الحق» الاسبوعية في عددها الصادر اليوم «ان البلاد جرت الى وضع لا تحسد عليه، والى حد ان تكون الوحدة الوطنية او لا تكون، وتكون الوحدة اليمنية او لا تكون، وتكون الديموقراطية او لا تكون... اننا لسنا في هذه الفترة الحساسة والدقيقة بصدد تحديد الازمة الخانقة بقدر ما نحن بصدد وضع حل وطني شامل ونهائي لهذه الازمات المتكررة بين احزاب السلطة والتي اساءت الى سمعة الوطن وشوهت صورته وتكاد تجهز عليه».

واضاف: «ونظراً الى ان تصعيد الازمة وصل الى حد يهدد الوطن اليمني باكمله، وليس فقط احزاب الائتلاف، فقد تداعت احزاب التكتل الوطني للمعارضة، مع عدد كبير من الشخصيات الوطنية المستقلة والعلماء والادباء ودكاترة الجامعات، وعقدت العديد من اللقاءات خلال الاسبوع الماضي، وذلك بهدف المشاركة والمساهمة في حل مشكلة الوطن. ونظراً الى ان الوطن وطن الجميع والكارثة اذا ما حدثت، لا سمح الله، ستصيب الجميع، وكحصيلة لهذه اللقاءات والمداولات، اصدر المجتمعون بياناً حددوا فيه ان سبب ازمة الوطن تكمن في الاتفاقات والصفقات السرية التي تعقد في غرف مغلقة، ولا يعلم شعبنا على ماذا اتفق الحاكمون، وعلى ماذا اختلفوا، وهو الامر الذي اوصل البلاد الى ما وصلت اليه اليوم. وتوصل المجتمعون الى ان حل الازمة الوطنية الحالية لا يمكن ان يتم الا عبر «حوار وطني شامل» لا يقتصر على احزاب الائتلاف فقط ولكن ينبغي ان تشترك فيه احزاب المعارضة والشخصيات الوطنية المستقلة والعلماء واساتذة الجامعات».

الى ذلك عقد عدد كبير من مشايخ القبائل والشخصيات السياسية والاجتماعية اليمنية اجتماعاً الخميس الماضي بدعوة من الشيخ غالب بن ناصر الاجدع، ودار النقاش حول «الظروف الراهنة التي وصل اليها الشعب، والازمة السياسية الحادة بين احزاب السلطة والتي تهدد مستقبل اليمن ووحدتها واستقرارها».

وتوصل المجتمعون الى توقيع «وثيقة» حول القواسم المشتركة أهمها التزام الاسلام عقيدة وشريعة واصلاح اية خلافات على التعديلات الدستورية والقانونية في اطار عقيدة المجتمع وثقافته وتاريخه وعاداته الحميدة وبما يحقق مصالح المجتمع المشروعة وبما يؤدي الى حماية الوحدة والديموقراطية والحريات العامة».



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٠/٩٢

علي عبدالله صالح لـ «الوسط»: نعمل على معالجة الخلل في الجيش

• لا تمديد لمجلس الرئاسة ومسلسل الاعتكاف قد يستمر

تعيش اليمن هذه الأيام أعياد ثورتي سبتمبر وأكتوبر فيما يسيطر القلق على الشارع بعدما تبين أن الأزمة السياسية التي تمر فيها البلاد معقدة الى حد كبير. والدليل على التعقيدات الصعوبات التي واجهت الوسطاء الذين حاولوا اقناع نائب رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض انهاء اعتكافه الذي بدأ في ١٩ آب (اغسطس) الماضي والعودة من عدن الى صنعاء.

وكان لا بد للأزمة ان تنعكس على الخطوات الهادفة الى توحيد الجيش اليمني قبل نهاية السنة الحالية... ولكن يبدو أن كل شيء مؤجل في اليمن.

«الوسط» أجرت حواراً شاملاً مع الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح تناول الأوضاع والمشكلات في البلاد، السياسية والعسكرية والاقتصادية. وأكد ان الحوار هو الوسيلة المثلى لمعالجة تلك المشكلات، وان اعتماد الاكثرية في البرلمان واحد من الحلول. ورأى ان نمط القيادة الجماعية تقليد من تقاليد الأحزاب الشيوعية والأنظمة الشمولية ثبت فشله، معلناً السعي الى اجراء تعديلات دستورية من أجل تثبيت المسؤوليات والاختصاصات، ومشيراً الى خيارين: الابقاء على الدستور الحالي وانتخاب مجلس رئاسة جديد أو اجراء تعديلات وانتخاب رئيس جمهورية.

ولم يستبعد ان يستمر مسلسل الاعتكاف لأن بعضهم يعتقد بأنه مفيد في تحقيق أهداف معينة. ورحب بوساطة الملك حسين لحل الخلافات القائمة وان كان يفضل حلاً داخلياً. وأشار الى أن الرئيس السابق علي ناصر محمد يمكنه العودة ساعة يشاء.

وتناول مسألة الجيش، فحمل وزارة الدفاع مسؤولية الخلل في المؤسسة العسكرية التى أكد العمل على توحيدها



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٠ اكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معتبراً «ان المسألة تعود الى حكومة الائتلاف ومدى جديتها في هذا الأمر».

الى هذا الحوار الشامل، سلطت «الوسط» الأضواء على المؤسسة العسكرية: تأسيسها وأوضاعها الحالية والأسباب التي تعوق استكمال وحدتها.

أجرى الحوار في صنعاء

فيصل جلول

■ كيف يمكن معالجة المشكلات التي تطرحها الديموقراطية في اليمن؟ هل تحسم الخلافات بواسطة الأكثرية العددية في البرلمان والمؤسسات المماثلة أم بواسطة العرف والتوافق أم بالجمع بين التزام الدستور والعرف معاً؟

– الحوار اساسي وهو الوسيلة المثلى لمعالجة تلك المشكلات، واعتماد الأكثرية في البرلمان واحد من الحلول، اضافة الى المؤسسات الشرعية والدستورية التي تمثل المرجعية الأساسية كونها جاءت كمؤسسات منتخبة وعلينا احترام حق الغالبية مع احترام موقف الأقلية، لكن الأمور تحسم بالغالبية وهذا هو المبدأ الديموقراطي الصحيح، اضافة الى التوافق في الرأي والحوار كخيار من الخيارات شرط ان يجعل المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

ونحن نعتقد بأن أي اتفاق خارج المؤسسات الشرعية وعدم احترام الأكثرية يعني تهميش الشرعية وتهميش الديموقراطية وحقوق المواطنين الذين اختاروا ممثليهم في السلطة التشريعية عبر صناديق الاقتراع بالانتخاب الحر والمباشر.

● المشكلة التي تطرح هي كيف يمكن التوصل الى اقناع الحزب الاشتراكي بمعادلة الأكثرية والأقلية، ونحن نعرف ان الحزب يمثل أقلية في البرلمان، واخضاع الاشتراكيين لمعادلة الأقلية والأكثرية تجعلهم يشعرون بأنهم نصف الوطن سياسياً وأقلية الوطن برلمانياً؟

– المسألة حزبية وليست مناطقية، والحزبية تعني أن كل حزب يمكن ان يكون له أقلية أو أكثرية على مستوى ساحة الوطن في ضوء ما يحصل عليه من ثقة الجماهير، نحن لا نتعامل من خلال أقلية او أكثرية بالمفهوم المناطقي، لكننا نتعامل مع أقلية وأكثرية كحزبين طبقاً لثقة الناخبين. المفروض في الحزب أن يكون حزباً وطنياً منتشراً في الساحة اليمنية وان يرضى بموقع الأقلية عندما يكون تمثيله الشعبي متناسباً مع ذلك، وبالأكثرية عندما يكون تمثيله أكثرياً. إذاً الأساس الثقل الشعبي وليس الانتماء المناطقي.

أسلوب القيادة الجماعية أثبت فشله

● يرى بعضهم ان حل الخلافات القائمة على مجلس الرئاسة يكمن في التمديد للمجلس اذا تعذر التوصل الى التعديلات الدستورية المطلوبة فهل تنظرون بشيء من الايجابية الى هذا الحل؟

– نحن نطمح الى اجراء تعديلات من أجل تثبيت المسؤوليات والاختصاصات وتحديدها بوضوح حتى تتمكن كل هيئة من أن تقوم بدورها الدستوري والسياسي على مختلف المستويات، لأن تبني أسلوب القيادة الجماعية أثبت فشله.

فالقيادة الجماعية تقليد من تقاليد الأحزاب الشيوعية والأنظمة الشمولية، وهذا النمط من القيادة أثبت فشله ليس في اليمن وانما في العالم كله. نحن نعتقد في ظل نظام ديموقراطي بأن الشعب هو الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال السلطة التشريعية، وهي المرجعية الأساسية التي تتولى سن القوانين والتشريعات والرقابة والمحاسبة وتحديد المهمات للسلطة التنفيذية لا فرق في شكل هذه السلطة سواء أكانت رئيس جمهورية أو مجلس رئاسة أو حكومة، فالرقيب الأول هو الشعب، والسلطة في يد الشعب الذي يمارسها من خلال البرلمان. وهذا يناقض ما كان معمولاً به في الأنظمة الشيوعية والشمولية حيث المشاركة كانت تتم على مستوى تمثيل مراكز القوى أو المناطق في السلطة التنفيذية.

نحن نقول إن الأمة ممثلة في البرلمان والسلطة التنفيذية تخضع للكفاءة والقدرة كائناً ما كان، وتمثيلها وطني من الناس القادرين على العطاء كما هو معمول به مثلاً في الولايات المتحدة الأميركية.

ونحن نأمل أن نتبع التقاليد النابعة من خصوصيات الشعب اليمني وتقاليده وأعرافه بما يضمن المصلحة الوطنية العليا ما أمكن على أن تضم السلطة التنفيذية الكفاءات الوطنية وتمثل كل الاتجاهات في الساحة الوطنية.

● في هذه الحالة لستم مع التمديد لمجلس الرئاسة؟

– هناك خياران إما البقاء على الدستور الحالي وانتخاب مجلس رئاسة جديد طبقاً له واما اجراء التعديلات وانتخاب رئيس جمهورية.

● نسبت أنباء صحافية الى نائب الرئيس علي سالم البيض أنه اتفق معكم على انتخاب الرئيس ونائبه في قائمة واحدة، وانكم امتنعتم لاحقاً عن تنفيذ هذا الاتفاق؟

– أولاً الاتفاق الذي أبرم بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي على التعديلات الدستورية لم يتم بين أشخاص وانما بين هيئات، وقد تضمنت اتجاهاتها (أي التعديلات) أن يكون الرئيس ونائب الرئيس من حزب واحد وأن يكونا في قائمة واحدة، اذا كانا ينتميان الى حزب واحد.

ولكن بعد نتائج الانتخابات ظهر طرف ثالث هو

التجمع اليمني للاصلاح، وتم الاتفاق معه على الدخول في ائتلاف حكومي ثلاثي الى جانب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وقبل الدخول في الائتلاف على أساس اجراء تعديلات في مشروع التعديلات الدستورية التي كان قد اتفق عليها بين الاشتراكي والمؤتمر، وعلى هذا الأساس قبل الاصلاح بالائتلاف وكان من ضمن شروطه أن لا يقبل بأن يكون الرئيس ونائب الرئيس في قائمة واحدة. أي لا يقبل ببعض المواد الدستورية التي كان قد اتفق عليها ثنائياً، وجرت تعديلات في هذا الأمر وجاء نص دستوري في التعديلات يقول، يكون للرئيس نائب ويعلن اسمه قبل اجراء الانتخابات فقط. هذا ما تم الاتفاق عليه بين أطراف الائتلاف. أما الاتفاق السابق فكان ينص على اجراء انتخاب للرئيس ويعلن نائبه ويكون النائب من حزبه.. لم يتم هذا وعدلت الفقرة على النحو الذي ذكرت.

مسلسل الاعتكاف

● **هل تتوقع عودة نائب الرئيس من عدن قريباً للمشاركة في احتفالات الثورة (١٤ اكتوبر)؟**

- والله هذا امر يخص الاخوان في الحزب الاشتراكي. المسألة تعود اليهم، نحن نتعامل مع مؤسسات ونتعامل مع قيادة الحزب الاشتراكي والأمر متروك للاخوان في قيادة الحزب الاشتراكي.

● **كيف تنظرون الى «وسيلة الاعتكاف»، اذ تبين ان نائب الرئيس كان يحقق في كل مرة يعتكف فيها الأغراض التي من أجلها اعتكف؟**

- ليست المرة الأولى التي يتم فيها مثل هذا الاعتكاف، هذه تقريباً ثالث مرة. لا يوجد أي خلاف على الصعيد الثنائي الشخصي بيني وبين الأخ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة، ولكن ربما اعتقد بعضهم انه بالاعتكاف يمكن ان يحقق نتائج، ولهذا ربما استمر المسلسل (في المستقبل).

خلل في الجيش

● **كما تعرفون جرت ترقيات في الجيش سماها رئيس الأركان «عشوائية» وبعضهم سماها ترقيات وترقيات مضادة وأصبح هذا الموضوع حديث الشارع اليمني ولم يعد محصوراً في اطار السلطة العليا؟**

- هذه من السلبيات التي ارتكبت. لقد صدر قرار سياسي يقضي بعودة كل المفصولين من الجيش لأسباب سياسية فعادوا بفعل هذا القرار، وكانت الغلطة انه احتسبت لهم المدة السابقة التي كانوا فيها خارج الخدمة كما لو أنهم كانوا يخدمون بالفعل وحصلوا على ترقيات اسوة بالذين في الخدمة الفعلية.

هذا الأمر أدى الى خلل في داخل المؤسسة العسكرية وفي أوساط القوى العاملة داخل الجيش، فعندما رأى هؤلاء أن العائدين وصلوا الى مراتب تساوي مراتبهم على رغم انقطاعهم عن الخدمة شعروا بالضرر، ما حدا بوزارة الدفاع الى إصدار قرارات بترقية هؤلاء الذين ظلوا في الخدمة فحصل هذا الخلل داخل المؤسسة العسكرية. لكننا نحن الآن في صدد معالجة هذه الأخطاء التي حدثت واعادة بناء القوات المسلحة على أسس ومعايير وطنية وعلمية سليمة.

● **صرحتم في حديث صحافي بأن الجيش سيتوحد قبل نهاية هذا العام التزاماً للمهلة المحددة لتوحيده، كيف يمكن دمج الجيش قبل التغلب على المشاكل المطروحة فيه؟**

- هذا الأمر ليس تصريحاً لي، انه برنامج قدمته حكومة الائتلاف الثلاثي الى البرلمان وينص على العمل لاستكمال التوحيد خلال الأشهر القادمة.

● **هل تتوقعون توحيد الجيش مع نهاية السنة؟**

- نحن نتطلع منذ وقت مبكر الى استكمال ما بقي من عملية التوحيد، والمسألة تعود الى حكومة الائتلاف ومدى جديتها في هذا الأمر.

عدن والمنطقة الحرة

● **ما هي في رأيكم العقبات التي تحول دون انشاء منطقة حرة في عدن ولماذا لم تقم هذه المنطقة حتى الآن؟**

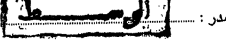
- نحن نطمح ونسعى الى ان تكون هذه المنطقة حرة لكن المشكلة تكمن في ان الحكومة تتناقض مع نفسها من وقت الى آخر، فهي تريد احياناً أن تجزئ مناطق في عدن لتكون هي المنطقة الحرة، بينما يقول رأي آخر أن تكون عدن بكاملها منطقة حرة. ونحن نميل الى ان تكون عدن بكاملها منطقة حرة لتكون لها تشريعاتها وقوانينها لحماية المنطقة الحرة بما يساعد المستثمر الوطني والعربي والأجنبي على الاستثمار فيها، وتسري عليها التشريعات والقوانين الموجودة في المناطق الحرة المماثلة في الكثير من بلدان العالم. لكن الوضع الحالي، ويا للأسف الشديد، لا يساعد على نجاح المشروع بسبب مخلفات التشطير وآثار النظام الاشتراكي الشمولي السابق. كيف يمكن أن تكون هذه المنطقة حرة وهي ما زالت تحكم بعقلية القطاع العام وعن طريق النقابات، هذه العقلية لا تساعد على قيام المنطقة الحرة بمهماتها، ولهذا لا بد من تصحيح هذه الأوضاع بما يشجع المستثمرين على الاستثمار في هذه المنطقة.

مسعى الملك حسين

● **تلقيت رسالة من الملك حسين كما تلقى نائب الرئيس رسالة مماثلة، وجرى حديث ان هاتين الرسالتين تتعلقان بوساطة في الخلافات القائمة؟**

- الرسالة تتعلق أساساً بالعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، ولكن يبدو انه كان وصل الى مسامع جلالة الملك حسين وجود تباين أو خلاف في



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ اكتوبر ١٩٩٣

وجهات النظر بين أحزاب الائتلاف، لهذا التقى ممثل الملك حسين الأخ علي سالم البيض في عدن، واعتقد بأن هذا اللقاء تم بهدف الحرص على عدم تصاعد الخلاف وعلى تطويقه وعلى اجراء حوار بين اطراف الائتلاف.

● **هل تباركون هذا المسعى؟**

– طبعاً نبارك هذا المسعى، وهو مسعى جيد، ونقدر تقديراً عالياً هذا المسعى الحميد من قبل الملك حسين، ولم نكن ويا للأسف نريد أن نحرج اشقاءنا واصدقاءنا في مشاكلنا الداخلية. وكان من المفروض أن نكون جديرين بحل مشاكلنا داخلياً كما هي العادة، ولكن على كل حال لا يستنكر هذا الأمر، فالملك حسين شقيق وعزيز على قلوبنا وجهوده مشكورة ولا نستغني عنها.

● **نسمع أحاديث عن الفساد في صنعاء، وكل الأطراف تتحدث عن ذلك، وما دام كل طرف يتحدث عن الفساد بما ذلك المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي فمن أين يأتي الفساد؟**

– كل الأحزاب تتحدث عن الفساد لأن كل واحد منها يتجنب أن يكون معنياً أو أن توجه التهمة اليه بأنه هو الفاسد، ولهذا فإن الجميع يتحدثون عن الفساد، لكن أعين القوى الشريفة والوطنية بالمرصاد وتعرف اين يكمن الفساد ومن هم الفاسدون. والذين يتحدثون عن الفساد يعرفون أيضاً اين مكمن الفساد. وقد وجد الفاسدون، ويا للأسف، مظلة في احزابهم لحماية فسادهم، لأن الفاسد اذا كان من المؤتمر أو الاشتراكي أو غيرهما من الأحزاب وتمت محاسبته ينظر الى ذلك كأنه نكاية بهذا الحزب ولمصلحة الحزب الآخر.

● **باعتباركم تمثلون السلطة التي يفترض أن تكون خارج التكتلات التي لها علاقة بالفساد، هل عندكم خطة معينة لمحاربة الفساد أينما وجد؟**

– عندنا خطة لمحاربة الفساد لكنها لن تكون فعالة إلا عندما تتوحد الارادة السياسية وتحدد الصلاحيات والمسؤوليات بوضوح، وهذا ما دفعنا الى تبني التعديلات الدستورية، لأن الدستور الحالي الذي توحدنا على أساسه كان القاسم المشترك للتوحيد ليس إلا، لكنه لا يفي بكل ما نطمح اليه لأنه دستور توفيقي لا يحدد الاختصاصات بين السلطة ويخلط بينها. لمجلس الرئاسة احياناً اختصاصات وللحكومة اختصاصات، ونحن نتبنى التعديلات الدستورية من أجل تحديد الاختصاصات ولمعرفة هل الحكومة هي المسؤولة أم رأس الدولة أم السلطة التشريعية.

● **وأنا قادم اليكم شاهدت تظاهرة أمام مجلس الوزراء من الطلاب الذين يرغبون في الدخول الى الجامعة، ولا يجدون مكاناً لهم. هذه مشكلة مطروحة في جامعة صنعاء فكيف يمكن معالجتها؟**

– جامعاتنا تشتغل بكل طاقاتها، ولكن لا تنسَ أن هناك انفجاراً سكانياً وطلابياً في البلاد، والمفروض في الحكومة أن تضع خططاً مسبقة لمواجهة استيعاب الطلاب والطالبات الراغبين في الالتحاق بالجامعات والمعاهد، قبل نهاية العام. ومن بين السلبيات أن هذه الخطط لم توضع من قبل لمواجهة الزيادة الهائلة في اعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات مما أدى الى احراج الحكومة في الوقت الحاضر.

نحن نرى أنَّ على الحكومة أن تتحمل مسؤولية استيعاب هؤلاء الطلاب في الجامعات والمعاهد والمدارس وإيجاد المقاعد الدراسية لهم، وان تركز بدرجة أساسية على المعاهد المتوسطة والتعليم الفني بشكل عام لتلبية حاجات التنمية.

● **هل تؤيدون فكرة انشاء جامعات في المحافظات؟**

– نعم عندنا خطة لانشاء جامعة في حضرموت وجامعة في تعز، وانتشرت الآن كليات التربية في عدد من المحافظات، كما اننا نشجع قيام الجامعات الخاصة.

لا جهاد ولا أفغان

● **وقعت في اليمن حوادث في فترات مختلفة وصفتها الصحف بأنها ذات طابع أصولي وينسبها بعضهم الى تنظيم «الجهاد» والبعض الآخر ينسبها الى «الأفغان» اليمنيين.**

– ما يقال في هذا المجال يمثل حملة ظالمة يروج لها أناس حاقدون على الوحدة والديموقراطية في اليمن. المعنيون بهذه الحوادث يمثلون عناصر قليلة العدد في بلادنا. ومجتمعنا مثله مثل أي مجتمع آمن تقع فيه حوادث من هذا النوع. إن القول بأن هذه الحوادث التي وقعت في اليمن هي من صنع يمنيين «أفغان» هو قول غير صحيح. هناك أشخاص معدودون كانوا يذهبون للجهاد في افغانستان وكان بعض الدول الشقيقة والدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأميركية يساعدهم، في وقت كانوا يدفعون بالحركات الاسلامية الى الجهاد في افغانستان من أجل مواجهة المد الشيوعي. لقد استخدموا هذا التيار فترة من الزمن وبعد الاستغناء عنهم وصفوهم بالارهابيين.

نحن ضد أعمال العنف والارهاب والتخريب مهما كانت مصادرها. وبدأ بعض الصحف المحلية والخارجية يروج، ويا للأسف، شائعات عن وجود «اليمنيين الأفغان». هذا غير صحيح، واليمن معروفة، فالإيمان يماني والحكمة يمانية واليمن حمل راية الإسلام الى مشارق الأرض ومغاربها، ولسنا في حاجة الى من يجاهد في بلادنا من أجل الاسلام. الحديث عن الجهاد والأفغان غير صحيح. ان القوى اليسارية المعروفة بتطرفها تحاول ان تصنف المجتمع الى علمانيين ويمينيين واسلاميين متطرفين، ونحن لا نقبل بهذا التصنيف. نحن نرفض التطرف وننبذه من اي جهة أو اي طرف سواء كان من أقصى اليمين أو أقصى اليسار أو غيرهما.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٣

● يتحدث تقرير لمنظمة العفو الدولية عن انتهاك حقوق الانسان في بلادكم وعن سجناء رأي وسجناء سياسيين ما زالوا معتقلين منذ فترة ما قبل الوحدة؟

– بعض القوى اليسارية المتطرفة التي لم تتخلص من عادات الماضي، ما زال يطرح، للأسف الشديد، هذا الكلام لتشويه سمعة اليمن بالحديث عن وجود سجناء سياسيين. ونحن نؤكد انه لا يوجد أي سجين سياسي في وطننا، وقد دعونا منظمات دولية معنية بحقوق الانسان وجاءت الى اليمن منظمات دولية عدة وزارت سجوناً عدة واكتشفت انه لا يوجد في اليمن أي سجين سياسي. هناك قضية السجين منصور راجح الذي يروج أنه سجين رأي، لكن الحقيقة هي أنه سجين جنائي ويوصف بأنه سجين سياسي لأنه كان من قبل عنصراً في الجبهة الوطنية. هكذا تجد أن بعض العناصر المتطرفة من الحزب الاشتراكي يُسرب مثل هذه الأخبار وان هذا الرجل سجين سياسي وهذا غير صحيح، وأحكام القضاء موجودة ضده كونه ارتكب جريمة جنائية وسجن في قضية جنائية.

عودة علي ناصر

● جرى الحديث مراراً عن عودة الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد الى اليمن فهل توجهون اليه الدعوة مرة أخرى للعودة الى صنعاء؟

– لا يحتاج الى أي دعوة فهو مواطن كأي مواطن يمني، ومن حقه أن يعود الى الوطن في أي وقت يريده. انه كبقية الرؤساء اليمنيين السابقين المقيمين في الوطن ومن حقه العودة متى يشاء. لقد ابتعد علي ناصر عن الساحة الوطنية في أعقاب الوحدة نتيجة للحساسية التي كانت قائمة بينه وبين زملائه في الحزب الاشتراكي اليمني. وكان من ضمن شروط الحزب الاشتراكي للقبول بالوحدة ابعاد علي ناصر عن الساحة اليمنية. أقنعنا الأخ علي ناصر محمد بالانسحاب الى دمشق، ولكن من حقه الآن أن يعود خصوصاً أن الحساسية بدأت تخف بينه وبين زملائه في الحزب الاشتراكي وهم بحسب علمي على اتصال به، وقد اجتمع في دمشق مع قياديين بارزين في الحزب واجتمع معهم أيضاً في باريس. المشكلة بدأت تسوى بين الحزب الاشتراكي والأخ علي ناصر ولا مشكلة في عودته للوطن.

● كم تقدرون حجم الطائفة اليهودية في اليمن؟

– لا يزيد عدد اليهود اليمنيين في تصوري على ثلاثمائة أو اربعمائة شخص وهم يعاملون كمواطنين يمنيين لهم كل الحقوق السياسية بما فيها حق السفر والعودة. وهم يسافرون ويعودون الى وطنهم وبعضهم يظل مقيماً في الخارج. انهم مواطنون يمنيون لهم كل حقوق المواطنة وعليهم واجباتها طبقاً للدستور.

● بعض الشركات النفطية يعاني من صعوبات في العلاقة مع المواطنين المحليين؟

– هذا غير صحيح وليست هناك أي صعوبات أو مشاكل بين المواطنين والشركات. بالعكس، المواطنون جميعاً يتعاونون لحماية نشاط الشركات ربما أكثر مما تحميهم أجهزة الأمن والجيش والمواطن اليمني حريص على توفير الأمن للمستثمرين وللشركات العاملة في بلادنا.

العلاقات مع سلطنة عُمان

● هل تعتقد بأن العلاقات اليمنية – العمانية هي بوابة اليمن لتسوية العلاقات مع بقية دول الخليج؟

– نحن نعتبر العلاقات اليمنية – العُمانية متميزة ونموذجية في العلاقات العربية – العربية وهي لم تصب بأي تصدع خلال أزمة الخليج وكذلك بعد الأزمة. لقد ظل الحوار مستمراً وتمت خلال ذلك تسوية قضية الحدود في إطار مبدأ لا غالب ولا مغلوب وبقناعة الطرفين. ونعتبر هذه العلاقات نموذجاً يحتذى به في الوطن العربي في مجال تسوية قضايا الحدود بين الأقطار العربية. لقد انهينا هذه المشكلة بقناعة ورضى تام لشعبينا الشقيقين الجارين.

● هل يمكن أن تقيم اليمن علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل اذا انسحبت من الأراضي العربية المحتلة؟

– نحن لن نكون خارج الاجماع العربي ولن نقيم علاقات الا في اطار ما تقره الجامعة العربية والاجماع العربي، وبعد استعادة الحقوق المشروعة للأمة العربية من دون استثناء، أي الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف... وبعدها يمكن أن يبحث هذا الأمر على مستوى المجموعة العربية، ونقرر في ضوء الاجماع العربي ما يجب اعتماده في هذا الشأن.

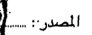
● يزوركم الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في ١٨ – ١٩ تشرين الأول (اكتوبر) الجاري، وهي أول زيارة لرئيس فرنسي لليمن، ما هو رهانكم على العلاقة مع فرنسا؟

– هناك تعاون جيد بيننا وبين فرنسا. وزيارة الرئيس ميتران ستعزز بالتأكيد العلاقات الثنائية بين البلدين والمنافع المشتركة، خصوصاً أن هناك استثمارات فرنسية في اليمن من خلال عدد من الشركات العاملة في مجال النفط. وستطوّر زيارة ميتران بالتأكيد العلاقات الفرنسية – اليمنية وتُعززها.

● من المعروف ان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تعود أن يستشيركم في بعض القضايا التي لها ارتباط بالقضية الفلسطينية بسبب الوجود الفلسطيني في اليمن وبسبب العلاقات الشخصية، هل استشاركم في اتفاق «غزة – أريحا»؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: 

التاريخ: ١٠ أكتوبر ١٩٩٣

– الاتفاقات أو المفاوضات التي تمت لم نعرف بها إلا في الأسابيع التي سبقت التوقيع على اتفاق غزة – أريحا في واشنطن، ولا علم مسبقاً لنا بذلك لأنها أحيطت بسرية كاملة وفوجئنا بها مثلما فوجئ العالم، لكننا نحن مع خيار الشعب الفلسطيني لحل قضيته.

● **هل لديكم مشاكل جدية مع البنك الدولي، اذ ان بعض الصحف اليسارية وغير اليسارية تحدث عن شروط فرضها البنك الدولي عليكم؟**

– يحاول بعض الصحف اليسارية وبعض الشخصيات غير المسؤولة ان يشوه ويسيء الى سمعة اليمن على صعيد التعامل الخارجي سواء مع البنك الدولي أو غيره وكما أفهم ان البنك الدولي قدم تسهيلات الى اليمن. وكما أعرف ان الحكومة اليمنية لم تستغل هذه التسهيلات جيداً.

بين الرياضة والثقافة

● **القارئ العربي لا يعرف شيئاً عن حياتكم الشخصية، يعني مثلاً هل تحبون ممارسة بعض أنواع الرياضة؟**

– الواحد يحبذ أن يأخذ حريته الشخصية. في كل الأحوال نحن مثل أي انسان. أحياناً تتاح لي الفرصة لمزاولة بعض أنواع الرياضة مثل السباحة وتنس الطاولة والقنص والمشي باستمرار. وكلما اتيحت لي الفرصة لا أتردد في ممارسة بعض الهوايات الرياضية.

● **هل لديكم الوقت الكافي للاطلاع على الانتاج الثقافي والفكري اليمني والعربي؟**

– يحدث في بعض الأوقات أثناء لقاء بعض الأدباء والمثقفين والشخصيات ان نطلع ما أمكن على بعض هذا الانتاج الثقافي، ولكن يبدو أننا منهمكون في الجانب السياسي أكثر من الجانب الثقافي وان كنا نعتقد في بعض الأحيان بأن للجوانب السياسية جانبا ثقافيا ايضا.

● **هل هناك احراج إذا طلبنا تسمية كاتبكم أو شاعركم المفضل؟**

– اعتبر ان من أبرز المبدعين الذين أقرأ لهم الشهيد المرحوم الشاعر محمد محمود الزبيري... اضافة الى الدكتور عبدالعزيز المقالح والشاعر عبدالله البردوني. وهما من ضمن المثقفين اليمنيين المشهورين الذين بقدر اعتبارنا انهما يمنيان نعتبرهما عربيين ونعتز بهما. وأقرأ أيضاً لعدد من الأدباء والمفكرين العرب كلما اتيحت الفرصة.

● **هل تشاهدون نوعاً معيناً من الأفلام السينمائية؟**

– لا أشاهد أفلاماً سينمائية لأن لا وقت لذلك.

● **بعض زعماء الدول مثل الرئيس كلينتون أو ميتران أو الملك حسين يتحركون مع زوجاتهم، ويسمحون لهن بالقيام بالنشاط العام وبالعمل العام هل تعتمدون هذا التقليد؟**

– والله لكل بلد خصوصياته، أميركا لها خصوصيات ودول أخرى لها خصوصيات وهذا أمر طبيعي، لكننا نحن في اليمن ما زالت عندنا تقاليد خاصة بنا. ولا يعني هذا اننا نستنكر ذلك على الآخرين، هذه حالة طبيعية بالنسبة اليهم، أما نحن فعندنا خصوصياتنا وهذا الأمر داخلي.

● **هل لديكم الوقت الكافي مثلاً لمتابعة النتائج التي يحققها ابناؤكم في المدارس ومراقبتهم على هذا الصعيد؟**

– في يوم الجمعة أو اثناء العطل الرسمية يتاح لنا الوقت للجلوس مع الأولاد ومتابعة نتائج امتحاناتهم وما مدى التزامهم وانضباطهم المدرسي ووجودهم في المدارس وعلاقاتهم مع زملائهم. هذا بالتأكيد يتم كلما كانت هناك فرصة في أيام العطل والاجازات ■

ينظمها اتحاد المصارف العربية فى نوفمبر

ندوة فى اليمن تناقش برامج الإصلاح الاقتصادى ودور القطاع المصرفى

□ بيروت ـ العالم اليوم:

يعقد اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك اليمنى للإنشاء والتعمير ندوة مصرفية حول برامج الإصلاح الاقتصادى والنقدى فى الوطن العربى ودور القطاع المصرفى وذلك فى العاصمة اليمنية صنعاء وتستعرض الندوة التى تعقد فى منتصف نوفمبر القادم وتستمر ثلاثة أيام تجارب وخبرات أربع دول هى لبنان واليمن ومصر والأردن فى تبنى برامج إصلاح اقتصادى ودور السياستين النقدية والمالية فى هذه البرامج مع التركيز على دور الجهاز المصرفى فى انجاح التدابير النقدية والمالية الإصلاحية.

وتستهدف الندوة دراسة الظروف التى دفعت الدول لتبنى برامج للإصلاح الاقتصادى وأهداف هذه البرامج والوسائل المرصدة لتحقيق تلك الأهداف والتركيز على تقييم مسار الإجراءات الإصلاحية والوسائل التى تبنتها بعض الدول العربية فى مواجهة العجز فى الموازنات العامة، كما توضح الندوة دور إدارة السياسة النقدية فى برامج الإصلاح الاقتصادى مع التركيز على سياسات تحرير أسعار الفوائد والصرف وانعكاساتها على الأوضاع الإقتصادية العامة والعمل المصرفى، واستشراف الدور المرتقب لإدارة السياسة المالية فى تفعيل الإجراءات والتدابير الإصلاحية النقدية وفى انجاح برامج الإصلاح الاقتصادى، ودراسة الأدوار المتعددة للقطاع المصرفى والصرافين فى انجاح السياسات النقدية والمالية وبما يتناسب وأغراض برامج الإصلاح الاقتصادى.

وتخصص الندوة يومها الأول لدراسة التجربة اليمنية وتدور حول إدارة السياستين المالية والنقدية فى مواجهة تفاقم العجز فى الموازنة العامة ودور الجهاز المصرفى فى إدارة السياستين المالية والنقدية.

وستكون المحاضرة الثانية عن التجربة المصرية وبرنامج التحرر الاقتصادى والجانب المالى لهذا البرنامج ودور القطاع المصرفى فى عملية الإصلاح المالى والنقدى.

وتناقش الندوة فى المحاضرة الثالثة فى اليوم الثانى الإجراءات المالية والنقدية الإصلاحية ودورها فى مرحلة إعادة الإعمار والإنماء فى لبنان والأوضاع الاقتصادية والمصرفية قبل وأثناء الحرب ومستجداتها وإدارة السياستين النقدية والمالية فى مرحلة إعادة الإعمار ودور الجهاز المصرفى فيها.

وتنهى الندوة أعمالها فى اليوم الثالث بدراسة التجربة الأردنية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى وإدارة السياسة المالية ودورها فى هذا البرنامج وإصلاح القطاع المصرفى وتأثيره على الإصلاح المالى والنقدى.

ويحاضر فى الندوة أحمد عبد الفتاح مساعد محافظ البنك المركزى الأردنى والدكتور فؤاد شاكر مدير الرقابة على المصارف فى البنك المركزى المصرى وسمير حمود مدير الفروع فى بنك البحرين المتوسط/ لبنان.

ويشارك فى الندوة المسئولون فى المصارف والمؤسسات المالية وشركات الصرافة والتأمين وغرف التجارة والصناعة والوزارات وعدد من المهتمين.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر: العربي القاهرية
التاريخ: ١١ اكتوبر ١٩٩٣

رئيس مجلس النواب اليمنى لـ«العربى»:

الاتفاقيات السابقة بين الرئيس ونائبه غير ملزمة لنا!

القبلية باقية أكثر تماسكا.. ومن الخطأ استبعادها فى خطط ضبط الأمن

كل معادلات الحرب والسلام والثورة والوحدة الوطنية تبدأ وتنتهى فى اليمن عبر مشاركة وقرار «حاشد» أقوى قبائل اليمن التى يتزعمها الشيخ عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب ورئيس حزب التجمع اليمنى للاصلاح، الطرف الثانى فى الائتلاف الثلاثي الحاكم مع حزبى المؤتمر والاشتراكى.

فى قصره الجديد بالعاصمة اليمنية رفض الشيخ الأحمر أن يبدأ الحوار مع «العربى» قبل تناول الغداء تكريما لصحيفة حزب عبدالناصر التى تزين صورته معه الجدران، وبعدها صحبنا الى «المقيل» صالون مضغ القات حيث استرخينا أرضا وقال: هات ماعندك يا أخ يوسف.

● **قلت: الاحظ اضافة صورة جديدة تجمعكم والرئيس جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر وقادة القوات المصرية فى اليمن.. من أين حصلتم عليها؟**

□ قال: من أرشيف الصحف المصرية واللبنانية، ويبدو اننا فى زخمة احداث الثورة ومعاركها ومآزقها لم نلتفت الى جمع هذا التراث التاريخى الذى يذكرنا دائما بفضل عبدالناصر العظيم على الشعب اليمنى، فلولا قراره القومى الشجاع لمساندة ثورة سبتمبر لكان مآلها الفشل الذى صادف ثورات اليمن وانتفاضاته السابقة، وربما رزخ الشعب اليمنى طويلا فى اغلال القهر والتخلف والعزلة عن العالم، ولما كانت الثورة التى اندلعت بعد عام واحد فى الجنوب اليمنى، ولظل اليمن مشطرا، ولا هنئنا بالوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية التى نعيش زخمها اليوم ونفاخر بها غيرنا من الدول العربية وأرقى دول العالم.

● **قلت: كيف ترى المصداقية والموضوعية فى الخلاف الراهن بين السيد النائب والرئيس اليمنى؟**

□ قال: هذا الخلاف لامبرر له ويسئ الى سمعة اليمن وتجربة الوحدة وخيارها الديمقراطى فى الخارج.. ويعكس ظلاله السلبية على اداء مؤسسات الدولة.

أجرى الحوار فى صنعاء:
يوسف الشريف

● **قلت: السيد النائب يقول إن أسباب خلافه مع الرئيس تكمن فى التراجع عن كل الاتفاقات التى جرت بينهما لانجاز مشاريع الوحدة وتطوير مؤسسات الدولة وتحديث اليمن؟**

□ قال: هناك متغير جديد يجب وضعه فى الحسبان بعد نهاية الفترة الانتقالية التى تقاسم فيها الرئيس ونائبه وحزباهما المؤتمر والاشتراكى حكم اليمن.. إذ أن كل ماجرى بينهما من اتفاقيات لا تلزمنا فى حزب الاصلاح الذى فاز بالمرتبة الثانية من دوائر الانتخابات النيابية وأصبح شريكا أصيلا فى الائتلاف الثلاثي الحاكم..

● **قلت: ولكن لايزال الرئيس ونائبه يمثلان سلطة السيادة والقيادة السياسية ووحدة ارادتها؟**

□ قال: الدستور حدد منتصف شهر اكتوبر الحالى موعدا لتشكيل مجلس جديد للرئاسة أو اجازة التعديلات الدستورية الخاصة بترشيح رئيس الجمهورية ونائبه.. وأنا أسأل أين كانت وحدة القيادة السياسية وارادتها الواحدة من تنفيذ الاتفاقيات التى جرت بين الرئيس ونائبه وبين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكى خلال الفترة الانتقالية التى شهدت ظاهرة تكرار اقامة نائب الرئيس فى عدن بعيدا عن مقر عمله فى صنعاء.. وخلقت العديد من السلبيات والتعقيدات على الصعيد السياسى وعلى صعيد اداء الحكومة ومؤسساتها لمهامها، فلماذا يصر النائب على الخلاف وتعبيره عن الخلاف من جانب واحد عبر ظاهرة تغيبه عن صنعاء.. وكيف نعرف ويعرف الناس حقيقة الخلاف وهو يقيم فى عدن.. ولماذا لايعود ويتحاور أمامنا وأمام شركاء الائتلاف حتى نعرف الحقيقة.. ومن على خطأ ومن على صواب.. وهل هذا شأن الممارسة الديمقراطية على



المصدر : العربي القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٣

مستوى القيادة وهى القدوة السياسية التى صنعت الوحدة وأرست معالم الديمقراطية وخيار التعددية السياسية وتبادل السلطة؟

● **قلت: بصراحة هناك من يتهم حزب الاصلاح وأنت زعيمه بالاصرار على اختيار الرئيس ونائبه من حزب واحد.. وبصراحة أكثر هناك من يرى في هذا الاختيار تكريسا لحكم طائفة الزيود التاريخي حيث لامفر من أن يستأثر حزب المؤتمر بالمنصبين؟**

☐ قال: هذا قول باطل شكلا وموضوعا.. لأن الطائفية لم يعد لها مكان في اليمن منذ الثورة، فما بالك بعد الوحدة والديمقراطية، المسألة تتعلق بالجمهورية الرئاسية التى توخاها الدستور، وأن يتم اختيار الرئيس ونائبه من حزب واحد منعا لاشكاليات الخلاف في التوجهات والرؤى وأسلوب اتخاذ القرار، ورغم ذلك نحن لانصر على أسلوب معين لاختيار الرئيس ونائبه، الأمر أولا وأخيرا موصول باجماع النواب على الشكل الأكثر تلاؤما مع ظروف اليمن، ولذلك طرحنا موضوع التعديلات الدستورية لأوسع مدى من البحث والنقاش عبر اللجنة التى كلفها مجلس النواب، لجمع آراء المتخصصين والفعاليات السياسية وكل أفراد الشعب حول هذا الموضوع الذى يتعلق بمستقبل اليمن وأظنك تتابع مقالات الكتاب فى الصحف اليمنية واثراءها للحوار حول التعديلات الدستورية برمتها وليس بصدد اختيار الرئيس ونائبه فحسب.

● **قلت: النائب كذلك يرى أن هناك تراجعا عن الاتفاق حول ترسيخ الحكم المحلى فى اليمن بديلا عن المركزية والشمولية التى تدار بها شئون اليمن الآن؟**

☐ قال: وأنا مع الاخ النائب في ذلك.. حيث أدت المركزية والشمولية بالفعل الى اهمال مصالح الناس في المحافظات.. نحن مع المركزية السياسية فى صنعاء ومع اللامركزية في شئون الادارة والمال والأمن فأهل مكة كما يقولون أدرى بشعابها.. نحن مع كل مايعزز وحدة اليمن ونرفض كل مظاهر التشطير وشبهات الفيدرالية أو الكونفدرالية!

● **قلت: هناك من يتهم القبائل بعرقلة مشروع تحديث اليمن؟**

☐ قال: كيف.. القبائل اليمنية أحرص من غيرها على التراث والقيم والأخلاق والحضارة واللحاق بركب الحداثة والعصر.. ولعلك لاحظت أنه بالرغم من أن القبائل مسلحة والشعب كله مسلح الا أنه لم يسقط قتيل واحد ولا نقطة دم واحدة خلال اجراء الانتخابات النيابية، وذلك كان موضع تقدير واشادة العالم كله وأمريكا وأوروبا بوجه خاص التى أرسلت مبعوثين على مستوى رفيع للتهنئة باجتيازنا مأزق الانتخابات بسلام.

● **قلت: فى طريقى الى حضور جلسات مجلس النواب أمس لاحظت جيشا من القبائل المسلحة بالبنادق والرشاشات ومسلحين من كل مكان وانتماء بانتظار خروج النواب وحراستهم فى شوارع صنعاء.. كيف يستقيم للسلطة المركزية هيبتها ونفوذها فى ضوء هذا الأسلوب غير الحضارى؟**

☐ قال: العالم كله مسلح الآن.. الصومال وأرمينيا وأوزباكستان ويوغوسلافيا وحتى فى شيكاغو ولوس انجيلوس.. واليمن رغم ظاهرة انتشار حيازة وحمل السلاح أفضل من غيره بكثير.. وهى عادة يمنية موروثة وتصاعدت في خضم وقائع الثورة والدفاع عنها فإذا كان مطلوبا من القبائل ألا تدخل بسلاحها الى صنعاء فأولى بالجيش أن يسحب قواته من المدن والالتزام بالقانون.. ولا مفر اذن من التعاون بين الحكومة والقبائل لمنع دخول المسلحين الى المدن.

● **قلت: ورغم ذلك مازالت القبائل تأوى وتحمى المتهمين بارتكاب هذه الحوادث من سجن المنصورة وكلما حاصرهم الجيش وقوات الأمن أفلتوا الى قبيلة أخرى. ألا يشكل هذا الأسلوب خرقا للأمن والقانون.**

☐ قال: القبائل تقول لقد ابتلينا بهم.. وهى حين يلجأون اليها وفقا للعرف القبلى «أنا فى وجهك» أى أنا أطلب حمايتك يوافقون على استضافتهم، وحين يكتشفون انهم متهمون ومجرمون يلفظونهم.. ويلجأون الى قبيلة أخرى وهكذا عملا بالحديث الشريف من آوى محدثا فعليه لعنة الله..

● **قلت: هل يحتاج الأمر اذن الى ميثاق شرف قبلى لسد تلك الثغرات الأدنية والقانونية؟**

☐ قال: تغيير الاعراف القبلية الموروثة يحتاج الى حوار هادئ لا إلى فرض واذعان..

● **قلت: يبقى الحديث حول دوافع القوى المشبوهة التى تقف وراء حوادث التفجيرات والاغتيالات السياسية؟**

☐ قال: أنا ضد تعليق كل



أخطائنا وسلبياتنا واخفاقاتنا على شماعة الامامة والرجعية والاستعمار كما كان يحدث في الماضي.. وعلى سلطات الأمن والنيابة الكشف عن تلك القوى المعادية التي تقف وراء هذه الحوادث والتي وصفها بيان حزب الاصلاح مؤخرا بأنها تحاول انتزاع مكتسبات اليمن..

● **قلت: من هي تلك القوى المعادية في تقديرك داخل اليمن وخارجه؟**

□ قال: لا أتهم احدا.. ولكن الاخوان في الحزب الاشتراكي كانت لهم ممارساتهم الثأرية فيما بينهم وأصدق دليل على ذلك أحداث ١٣ يناير الدامية في عدن.. وربما كانت وراء تلك الحوادث مكائد سياسية وقوى خارجية مجهولة تتربص بالوحدة والديمقراطية.

● **قلت: كيف ترى اذن مستقبل القبيلة في أطار مشروع تحديث اليمن.**

□ قال: أكثر تماسكا.. أكثر تنظيما... وأكثر التزاما بالقانون.. وأكثر انسجاما مع خطوات التحديث ومتقضيات العصر.. والذين يحكمون على الأوضاع القبلية من بعيد وبلا خبرة واطلاع على أوضاعها سوف يكتشفون انهم ظلموا قبائل اليمن التي تحرص على مصالح ابنائها وأمنهم وتطبيق الشريعة بينهم وارساء قواعد العدل وتكافؤ الفرص بين الجميع..

● **قلت: فيما إذن تعثر حل الخلاف الراهن بين الرئيس ونائبه، المؤتمر والحزب الاشتراكي. هل ترى ثمة ابوابا مفتوحة للتحالف بين حزب الاصلاح وأي من حزبي المؤتمر أو الاشتراكي؟**

□ قال: إيمانا بالتعددية السياسية ومبدأ تبادل السلطة رفضنا التحالف خلال المرحلة الانتقالية ونرفض هذا الخيار بعد اجراء الانتخابات... المعروض والمطلوب الآن هو مزيد من العمل الجاد وصفاء النية والحوار البناء حتى تنجح صيغة الائتلاف الثلاثي القائم.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ايلول ١٩٩٢

علي صالح والأعضاء يقدمون استقالاتهم اليوم

اليمن: مجلس النواب أرجأ انتخاب مجلس الرئاسة

☐ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ أرجأ مجلس النواب اليمني اثر جلسة مغلقة عقدها صباح امس انتخاب مجلس الرئاسة الجديد الى موعد آخر يسبق ١٥ من الشهر الجاري تاريخ انقضاء المدة المحددة للمجلس الحالي. وكان مقرراً ان ينتخب البرلمان اليوم خمسة اعضاء الى مجلس الرئاسة بعدما وصل مشروع التعديلات الدستورية الى طريق مسدود.

وعلمت «الحياة» من مصادر برلمانية في صنعاء ان مجلس النواب قرر ارجاء الانتخاب حتى تتاح الفرصة امام الاحزاب المؤتلفة في الحكم (المؤتمر، الاشتراكي، الاصلاح) لإجراء مشاورات في ما بينها وفي اطار كل حزب على حدة للتوصل الى اتفاق نهائي حول المرشحين الى مجلس الرئاسة بما يضمن تجنيب البلاد اشتداداً في حدة الأزمة السياسية الراهنة. وكانت لجان برلمانية عقدت اجتماعات لها بعد ظهر امس تحضيراً لانتخاب مجلس للرئاسة واعطاء موقف دستوري حاسم في البرلمان من التعديلات الدستورية.

الى ذلك، كشف مصدر في الائتلاف الحاكم ان اللجنة القيادية المنبثقة عن احزاب الائتلاف عقدت على مدى اليومين الماضيين اجتماعات مكثفة على مستوى رفيع. وقال المصدر ان الاجتماعات انتهت في ساعة متأخرة من ليل السبت - الاحد وتوصلت الاحزاب المؤتلفة في نتيجتها الى اتفاق مجدد على مشروع التعديلات الدستورية خصوصاً البنود الثلاثة التي يدور حولها الخلاف وهي: الشريعة الاسلامية وشكل رئاسة الدولة ونظام الحكم المحلي.

ورأى المصدر ان هذا الاتفاق يعد خطوة مهمة لاخراج البلاد من الأزمة السياسية الراهنة. واكد ان انتخاب مجلس جديد للرئاسة سيتم قبل نهاية الفترة المحددة للمجلس الحالي وستأخذ التعديلات وقتها الكافي في

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن: مجلس النواب أرجأ

تتمة الصفحة الاولى

مجلس النواب لاقرارها وسيتم العمل وفقاً للدستور المعدل بما في ذلك ما يتعلق بشكل رئاسة الدولة.

وعلمت «الحياة» ان من المتوقع ان يمثل رئيس ومجلس الرئاسة واعضاؤه اليوم امام مجلس النواب لتقديم استقالتهم رسمياً تمهيداً لانتخاب المجلس الجديد. وقالت مصادر عليمة ان السيد علي سالم البيض نائب الرئيس لن يحضر وانه مصر على متابعة اعتكافه في عدن ولن يرشح نفسه الى مجلس الرئاسة عن الحزب الاشتراكي نظراً الى عدم وجود منصب نائب للرئيس في الدستور الحالي.

وافاد المصدر ان الاشتراكي قد يرشح كلاً من سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الحالي والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب، في حين افادت مصادر في المؤتمر الشعبي بان «المؤتمر» باق على ترشيح الاعضاء السابقين: الرئيس علي صالح والسيد عبدالعزيز عبدالغني والقاضي عبدالكريم العرشي. واذا ما تم الاتفاق على دخول الاصلاح في مجلس الرئاسة - وهذا غير مستبعد - فان هذا الحزب سيدفع بمرشده العام الدكتور ياسين عبدالعزيز القباطي ليكون مرشحاً عنه الى مجلس الرئاسة. ولا تستبعد الاوساط السياسية اليمنية ان يكون مرشح الاصلاح هو الشيخ عبدالمجيد الزنداني احد ابرز القيادات الدينية في الاصلاح والعضو البارز في الهيئة العليا للتجمع.

من جهة اخرى، بعث المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني برسالة الى اللجنة العامة لـ «المؤتمر الشعبي العام» رداً على رسالة المؤتمر التي تضمنت دعوة الى عقد اجتماع بين اطراف الائتلاف.

وراى المكتب السياسي وجوب ان يضطلع الائتلاف بانجاز عدد من المهمات التي من شانها ترسيخ دعائم الوطن، خصوصاً تلك التي تعتبر عاجلة ولا تقبل التاجيل والتسويف. وأكد على «عدم التردد والتقاعس تجاه القضايا الاساسية لأن المتسبب في ذلك سيتحمل المسؤولية امام الله والشعب».

وخلصت الرسالة الى تلخيص موقف الحزب من التعديلات الدستورية وشكل رئاسة الدولة بالآتي:

١ - وضع جدول زمني لاجراءات تنفيذية محددة للقضايا المعروضة المتعلقة بحياة الشعب ومسيرة البناء الوطني.

٢ - الاتفاق على تاجيل مسالة التعديلات الدستورية واخضاعها للمناقشة والاستفتاء عليها من قبل الشعب.

٣ - انتخاب مجلس الرئاسة على اساس الدستور الحالي ووفقاً للاجراءات الدستورية مع مراعاة قاعدة الائتلاف في تشكيل هيئات الدولة. ويقترح ان يشكل مجلس الرئاسة الجديد بنسبة «٢+٢+١».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط — اللندنية

التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٩٣

«الشعبي» يطالب «الاشتراكي» بإعادة أموال سحبت من خزينة الدولة

انتخاب مجلس الرئاسة اليمني اليوم وسط تصاعد دعوات فصل الجنوب

لندن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر وناجي الحرازي

يحسم البرلمان اليمني اليوم الخلاف الذي تفجر اخيرا بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي يتزعم حزب المؤتمر الشعبي العام ونائبه علي سالم البيض الامين العام للاشتراكي اليمني حول التعديلات الدستورية، وذلك بانتخاب مجلس رئاسة جديد يتكون من خمسة اعضاء لتجنب الفراغ الدستوري الذي سينشأ يوم 14 اكتوبر (تشرين الاول) الحالي اذا لم ينتخب مجلس جديد.

ويأتي تحرك البرلمان في الوقت الذي بدأت فيه بعض الاصوات تعلو بالمطالبة بانفصال «الجنوب» عن «الشمال» في ضوء الخلاف بين علي صالح والبيض وبالتالي بين «الشعبي» و«الاشتراكي» او بين دوائر فاعلة في الحزبين.

وفي تصعيد لهذا الخلاف رد المؤتمر الشعبي امس على مذكرة «الاشتراكي» الاخيرة بمذكرة تحوي 19 نقطة من بينها المطالبة بالكشف عن المفقودين من ضحايا احداث عام 1986 في عدن، واعادة اية مبالغ جرى سحبها من خزينة الدولة او من اية مؤسسة من مؤسساتها بطرق غير مشروعة، وعودة الممتلكات والاراضي المصادرة والمؤممة الى اصحابها.

ودعا المؤتمر الشعبي الحزب الاشتراكي في المذكرة التي حصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منها، الى الالتزام بعدم ادعاء اي حزب بالتمثيل المناطقي والوصاية على الشعب اليمني او اي جزء منه.

ويرى المراقبون ان الموقف بين الاشتراكي والشعبي يجري تصعيده بشكل يثير المخاوف من انفلات الامور في البلاد ويهدد الوحدة بالخطر. ففي الوقت الذي ألمحت مصادر اعلامية الى عزم المؤتمر الشعبي تحريك مسيرات شعبية اليوم عندما يبدأ البرلمان بانتخاب مجلس رئاسة جديد في عدد من محافظات الجمهورية تساند الرئيس علي عبد الله صالح، اكدت مصادر اخرى ان الاشتراكي يستعد ببرنامج احتفالي كبير وتنظيم مسيرات وعروض شبابية في عدن للاحتفال بمرور 30 عاما على قيام ثورة 14 اكتوبر (تشرين الاول) في جنوب اليمن.

وذكرت مصادر مقربة للاشتراكي ان البيض اكد للجنة الوفاق الوطني التي ضمت قادة عدد من احزاب المعارضة ان الاشتراكي لا يهمه موقعه في السلطة ولكنه يطالب بتنفيذ المقترحات الـ 18 التي تقدم بها الاسبوع الماضي الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي العام.

واكدت مصادر برلمانية لـ«الشرق الاوسط» ان الاستعدادات انتهت امس لعملية انتخاب مجلس الرئاسة التي ستجري اليوم من خلال اعداد القوائم وبطاقات الاقتراع وتجهيز صندوقين للاقتراع السري، وتوقعت المصادر ان تجري عملية الانتخاب على جولتين يفترض على المرشح للفوز بالجولة الاولى الحصول على ثلثي اعضاء المجلس، واذا لم يحصل على النسبة المطلوبة في الجولة الاولى فانه يتعين عليه الحصول على اصوات نصف اعضاء المجلس في الجولة الثانية.

واكدت المصادر البرلمانية أنه لا يوجد اي اتفاق لتجديد فترة مجلس الرئاسة الحالي لثلاثة اشهر، ولكنها قالت ان بعض اعضاء البرلمان طرح امس فكرة «تكليف» مجلس الرئاسة الحالي مواصلة العمل لمدة شهرين حتى يتم التوصل الى حل للخلافات القائمة بين الرئيس ونائبه او اقرار صيغة التعديلات الدستورية، وان هذه الفكرة ستكون احد الخيارات التي ستطرح على البرلمان اليوم قبل البدء بانتخاب المجلس الجديد.

وقد شهدت صنعاء امس مشاورات سياسية بين اطراف الائتلاف الحاكم (الشعبي والاشتراكي والاصلاح) في محاولات اخيرة للتوصل الى حلول حول نسبة كل طرف في المجلس الجديد حيث يطالب المؤتمر ان تكون التشكيلة مكونة من 3 للشعبي وواحد للاشتراكي وواحد للاصلاح. ويرفض الاشتراكي ذلك ويصر على ان يكون نصيبه مقعدين في المجلس الجديد مقابل مقعدين للاشتراكي ومقعد للاصلاح، ويرى الاصلاح انه يجب ان يكون للشعبي مقعدان بصفته الحزب الذي حقق الاغلبية ومقعد لكل من الاصلاح والاشتراكي على ان تحتل المقعد الخامس شخصية مستقلة توافق عليها الاحزاب الثلاثة.

التتمة .... ص 4 راجع .... ص 5

انتخابات الرئاسة

واكدت مصادر البرلمان ان الاشتراكي تقدم بأربعة مرشحين هم (علي سالم البيض وسالم صالح محمد والدكتور ياسين سعيد نعمان وجار الله عمر) وجدد الشعبي طرح اسماء اعضائه السابقين (علي عبد الله صالح، عبد العزيز عبد الغني، والقاضي عبد الكريم العرشي) فيما تقدم الاصلاح بترشيح محمد عبد الله اليدومي والشيخ عبد المجيد الزنداني) وان هناك اثنين من المستقلين فقط تقدما بترشيحهما الا انهما لم يحصلا بعد على نسبة 75 صوتا لقبول طلبهما للترشيح.

ومن المقرر ان يؤدي مجلس الرئاسة الجديد الذي من المتوقع انتخابه اليوم اليمين الدستورية قبل نهاية الاسبوع الجاري وسيتسلم السلطة من المجلس الحالي يوم 20 اكتوبر الجاري.

ويرى المراقبون انه رغم الجهود التي قام بها الشيخ عبد الله الاحمر اخيرا ورغم دعوة مجلس النواب الى انتخاب مجلس جديد للرئاسة، فان الخلاف بين علي صالح والبيض مرشح للاستمرار وان اي تعديل للدستور لا يمكن ان يشمل شكل رئاسة الدولة كما كان البعض يعتقد خلال الفترة الماضية.

فالحزب الاشتراكي وان كان مستعدا للتنازل عن بعض حصته في مقاعد الحكومة واشراك قوى اخرى في تحمل المسؤولية فانه ليس مستعدا للتخلي عن دوره في اتخاذ القرار وتوجيه الحكومة على الاقل حتى لا يقال انه سلم مقاليد الحكم في دولة ذات سيادة دون أن يضمن وضعا افضل للمواطنين في الجنوب.

ويؤكد بعض المراقبين انه لولا دور الوساطة الحميدة الذي لعبه الشيخ الاحمر ومن ساعده في هذه المهمة لكان الخلاف قد احتدم واقترب من حافة الهاوية او العودة الى ما قبل الوحدة، ذلك ان امكانيات الانفصال ما تزال قائمة

فالعملة لم يتم توحيدها بعد، وصنعاء لم تتمكن من بسط نفوذها في المحافظات الجنوبية، وما تزال كثير من القوانين السابقة لاعلان دولة الوحدة معمولا بها، ووحدات الجيش لم يتم دمجها الى اخر ذلك من مقومات عودة الحال الى ما كانت عليه قبل الوحدة.

وتتمنى بعض القوى الداخلية والخارجية ان يعود اليمن الى ما قبل 22 مايو لان دولة الوحدة لم تحقق ما كانت تطمح اليه بل ان الاوضاع ازدادت تدهورا وسوءا خاصة تلك المتعلقة بحياة الناس اليومية، ويتباكى مؤيدو الانفصال في جنوب اليمن على دولة النظام والقانون التي كانت قائمة رغم النظام الشمولي الذي كان قائما. فالوحدة والديمقراطية ـ بالنسبة لهؤلاء ـ لم تأت الا بالانفلات الامني والتسيب المالي والاداري وتدهور الاوضاع الاقتصادية من يوم لآخر ، حتى ان الدينار الذي كان يساوي اكثر من دولارين امريكيين اصبح اخيرا يساوي نصف دولار اما مؤيدو الانفصال في المحافظات الشمالية فيرون ان الوحدة والديمقراطية لم تأت الا بمزيد من الاعباء المالية على صنعاء، وبمزيد من فئات المديرين والمسؤولين الذين كانت تكتظ بهم نتيجة لوضع التقاسم الذي فرضته الفترة الانتقالية.

وهكذا وفي رأي كثير من المراقبين سيكون على اليمنيين ان يتوقعوا مزيدا من المفاجآت ويتحملوا نتائجها خاصة في ظل قيادة ما تزال تستند الى مقومات تشطيرية تعتمد اساسا على القوة العسكرية وحتى تترسخ التجربة الديمقراطية في هذا البلد وتتجسد الوحدة سيكون على العالم ايضا ان يتوقع خلافات جديدة بين شركاء السلطة في اليمن».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ :

جميع الخدمات للوافدين لليمن بالدولار ومعظمهم يصرفون بالريال !

هناك اتجاه للحكومة اليمنية بجعل سعر الدولار موحدا بـ ٢٥ ريالا للدولار ، مما يعد تخفيضا للمرتبات للوافدين بطريق غير مباشر وهو الان رسميا مازال ١٢ ريالا للدولار و ١٨ ريالا للمعاملات الجمركية في حين ان الدولار الامريكي تجاوز سعره (٤٠ ريالا) في السوق الحرة ! !

ماذكر بعد بالطبع تخفيضا للمرتبات للعمالة الوافده ومنها المصرين - بطريقة غير مباشرة خصوصا بعد جعل نسبة صرف المرتبات والاجور والمكافات بالدولار لاتزيد على نسبة ٥٠ ٪ من المرتب .

وبجانب ذلك هناك ارتفاع في اسعار السلع والخدمات والسكن وصلت الى ٤٠٠ ٪ دون ان يقابله زيادة في المرتبات والاجور ، وان كانت الحكومة اليمنية قد قامت بصرف علاوة غلاء معيشة لابنائها اليمنيين لمواجهة ارتفاع الاسعار الا ان العاملين العرب الاجانب لم يستفيدوا من ذلك .

وبالاضافة الى ذلك صدور تعليمات بان يكون ثمن تذاكر السفر على الخطوط الجوية لشركات الطيران بالدولار ، واشتراكات التليفونات وبقية الخدمات بالدولار بالنسبة لجميع الاجانب مما يحمل العاملين الاجانب اعباء جديدة خصوصا الذين يتقاضون مرتباتهم بالريال مثل العمال بجميع مهنهم المختلفة وبعض المهندسين والعاملين والمدرسين ، او جزء منه والباقي (٥٠ ٪) بالدولار .

ايضا ضخامة نسبة الاستقطاعات من المرتبات باليمن حيث تخضع مرتبات واجور المتعاقدين الوافدين لخصم شهرى ١٥ ٪ من الاجر لحساب الضرائب مما يحدوا ببعض اصحاب الاعمال بكتابة اجور غير حقيقية ومنخفضة بالعقود تهربا من دفع هذه الضرائب مما يعرض حقوق العمال للضياع في حالة حدوث اى خلاف بين الطرفين .

هذا بالاضافة الى خصم ٦ ٪ من المرتب (خصم العامل) للعاملين بالقطاعين الخاص والمختلط لحساب التامينات وهذه المبالغ لاتسترد ولايستفيد منها العامل الاجنبى ! !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٩٢

ضغوط البيض تنجح فى تأجيل التعديلات الدستورية باليمن

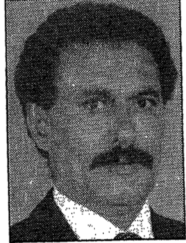
□ صنعاء - يوسف الشريف :

نجح على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة وأمين عام الحزب الاشتراكى فى ممارسة الضغوط السياسية على الرئيس على عبد الله صالح وتأجيل البت فى التعديلات الدستورية التى كان مجلس النواب على وشك اجازتها، وتحديد صلاحيات مجلس الرئاسة الحالى الذى تنتهى فى منتصف أكتوبر الحالى الى حين انتخاب مجلس جديد.

على سالم البيض الذى تقاسم مع على عبد الله صالح قرار اعلان الوحدة اليمنية وتقاسم حزبهما المؤتمر والاشتراكى السلطة خلال الفترة الانتقالية دأب على ممارسة الضغوط كلما تراجع الرئيس عن الاتفاقيات الخاصة بتسيير شئون الوحدة عبر الاقامة فى عدن أو مسقط رأسه حضرموت وفى كل مرة كانت الوساطات تنجح فى اقناعه بالعودة الى مقر عمله فى العاصمة صنعاء واستجابة الرئيس لتقديم المزيد من التنازلات.

البيض أدرك أن منصبه الراهن كنائب لرئيس مجلس الرئاسة أو منصبه القادم كنائب لرئيس الجمهورية أصبح فى مهب الريح، حين استقر اجماع النواب على اختيار وترشيح الرئيس ونائبه من حزب واحد فى اطار التعددية السياسية ومبدأ تداول السلطة، منعا لاختلاف التوجهات السياسية.

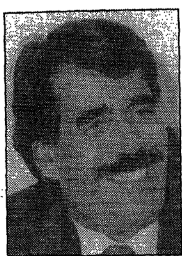
وهكذا عاد النائب من رحلته العلاجية فى امريكا الى عدن مباشرة ومن هناك أعلن احتجاجه على التلاعب بمصير الوحدة وما تم من اتفاقات بشأنها مع الرئيس.



على عبدالله صالح

كالعادة تشكلت وفود للوساطة بمستوياتها الرسمية والحزبية والشعبية لرأب الصدع واقناع البيض بالعودة إلى صنعاء، بعد ان اصبح خلافه مع الرئيس مثارا للشائعات والتوترات التى ادت الى تعطيل اداء الحكومة ومؤسسات الدولة، فى الوقت الذى كانت اليمن تستعد لاحتفالات الثورة واستقبال السلطان قابوس والرئيس فرانسوا ميتران وضخ البترول من حقول المسيلة وشبوة!

وفود من أعضاء مجلس الرئاسة، ومن احزاب الائتلاف الثلاثى الحاكم ومن عقلاء اليمن ومرجعيتها التاريخية ضمت المشير عبد


على سالم البيض

الله السلال والشيخ سنان أبو لحوم وعبد السلام جرة، ومن حيث ذهبت الى عدن عادت الى صنعاء تؤكد على عزم البيض الاستمرار فى الاقامة بعدن وممارسة الاجتماع على ممارسات الرئيس.

والشاهد ان الخلاف بلغ ذروة الخطورة فى ضوء بقاء القوات المسلحة على حالتها من الانشطار قبل انجاز الوحدة اليمنية، بمعنى أن ولاءاتها وعقيدتها القتالية لم تندمج أو تتوحد بعد، فيما لاتزال القبائل الموالية للشريك الثالث «حزب الاصلاح» مدمجة بكل ألوان السلاح، وذلك مايفسر أسباب المبادرة الاخيرة للوساطة التى قام بها منذ ايام الشيخ عبد الله الاحمد - رئيس الحزب - لاقناع البيض بالعودة إلى صنعاء والحوار مع الرئيس فى حضوره على أرضية الوفاق والتراضى.

الشيخ الاحمد عاد الى صنعاء وعرض وجهة نظر النائب على الرئيس حول دوافعه للاقامة فى عدن وشروطه لفض الخلاف التى تشمل ١٨ بندا وابدى الشيخ الاحمد استعداده لمناقشة تلك الشروط والاستجابة لبعضها، بينما كان الرئيس قد وصفها فى مقابلة صحفية بأنها لون من اليسارية المتطرفة. القصر الجمهورى فى صنعاء تحول إلى خلية نحل تعج بالقيادات السياسية والمرجعية بحثا عن حل سريع للأزمة السياسية، لتدارك الموعد الذى حدده الدستور لاجراء انتخابات جديدة لرئيس واعضاء مجلس الرئاسة في الوقت الذى بات من المستحيل اجازة التعديلات الدستورية قبل يوم ١٥ اكتوبر الحالى.

المشكلة الآن بعد اتفاق احزاب الائتلاف الحاكم على تاجيل التعديلات الدستورية وفتح باب الترشيح لرئاسة وعضوية مجلس الرئاسة تكمن فى نسبة تمثيل كل حزب فى عضوية المجلس... وفى طرح اسماء جديدة بعثت بترشيحها الى مجلس النواب برغبتها فى ترشيح نفسها لمنصب الرئاسة من بينهم محسن العينى سفير اليمن فى امريكا ومجاهد أبو شوارب أحد قيادات حزب البعث والدكتور عبد الرحمن البضانى رجل الاعمال الذى يقيم فى القاهرة منذ عام ١٩٦٣ بعد استبعاده من منصب نائب رئيس الجمهورية.



علي ناصر يؤجل عودته الى اليمن ويفضل الاهتمام بمركز الدراسات

☐ دمشق - من علي الرز:

■ قال الرئيس اليمني السابق السيد علي ناصر محمد ان فكرة انضمامه الى مجلس الرئاسة اليمني طرحت الا انه يفضل الاهتمام حالياً بمشروع المركز العربي للدراسات. وأضاف في تصريح إلى «الحياة» في دمشق امس انه أجل عودته الى اليمن لاستكمال ترتيبات الاعلان عن قيام المركز واستيفاء الشروط الكاملة لظروف العودة، مشيراً الى انه مستعد لأي مساعدة شخصية على صعيد حل الأزمة السياسية اليمنية ومحذراً من تعرض الوحدة اليمنية الى الخطر اذا استمرت هذه الأزمة.

وعن عدم عودته الى صنعاء للمشاركة في احتفالات الثورة اليمنية في ايلول (سبتمبر) الماضي كما كان مقرراً، قال علي ناصر ان ظروف العودة «لم تكن ناضجة تماماً، اضافة الى ان الترتيبات النهائية لاعلان المركز العربي للدراسات لم تكن مستوفاة، اضافة الى ان احتفالات عيد الثورة التي كان يجب أن تتم في جو سياسي منفرج وشعبي شامل، جرت في ظل ازمة سياسية لا تزال مستمرة، لذلك لم ارد أن تفسر عودتي بأنها انحياز لطرف دون آخر او دعم لفريق ما».

وتابع: «احتفالات عيد الثورة كان يجب ان تتم في حال فرح شعبي عام وأجواء امن واستقرار والتفاف سياسي وتضامن اجتماعي. الا انها للاسف جرت في اجواء ازمة، واشعر بأسى شديد لأن القيادة السياسية يجب ان تسمو على هذه الخلافات من اجل تعزيز دور اليمن على المستوى الوطني والاقليمي والعربي والدولي».

وأكد ان ما يجرى حالياً «يضعف دور اليمن ومكانتها على كل المستويات، والشعب كان ينتظر من دولة الوحدة ان تعزز هذا الدور».

وهل يمكن ان تهدد الخلافات الحالية الوحدة اليمنية؟ اجاب علي ناصر: «حتى الآن لا يوجد خوف على الوحدة اليمنية، ولكن استمرار الازمة سيعرض الوحدة الى مخاطر علينا العمل على استباقها والتغلب على مظاهرها». وتمنى ان يتركز عمل القيادة السياسية على «مطالب الناس وحاجات الشعب اليمني وآماله في التقدم والتنمية وتعزيز الوحدة وترسيخها».

وعما اذا كان مستعداً للقيام بوساطة شخصية اذا طلب منه ذلك لحل الخلاف السياسي في اليمن، اكد علي ناصر انه على اتصال دائم بكل الاطراف و[illegible] لكل ما يطلب منه. «الا اننا نأمل ان يتجاوز اقطاب السلطة السياسية خلافاتهم في هذه المرحلة واذا كان لا بد من مساعدة فانا جاهز».

وعن الانتخابات المقبلة لمجلس الرئاسة اليمني اعرب علي ناصر عن أمله في اختيار «مجلس يجسد الوحدة الوطنية والاستقرار ويقود البلاد الى مرحلة جديدة. ونحن نبارك اي اتصال يتوصل اليه اقطاب السلطة السياسية لتعميق الوحدة والامن والاستقرار».

وهل سيشارك في مجلس الرئاسة اذا اختير عضواً؟ يؤكد الرئيس اليمني السابق ان الفكرة طرحت عليه «الا انني مهتم حالياً بمركز الدراسات كمشروع حضاري يخدم في العمق آمال التقدم لدى الشعب اليمني، فانا لست طامحاً في سلطة ولست ساعياً اليها. فقد كنت محافظاً ووزيراً ورئيساً للوزراء ثم رئيساً للدولة (...) قضية السلطة لا تهمني، وما يهمني هو الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحسين وضع الناس». وأكد ان «لقاءاتي واتصالاتي مع كل الاطراف بلا استثناء هي معلنة وهدفها واضح ولا ترمي الى خدمة حزب دون آخر او انحياز لفريق ضد آخر فانا منحاز فقط للوحدة اليمنية والمصلحة الوطنية».

وكان علي ناصر عقد اجتماعاً صباح امس في مكتبه في دمشق مع الدكتور محمد جعفر زين الرئيس السابق لجامعة عدن وعدد من الاساتذة الجامعيين اليمنيين والاكاديميين، خصص لبحث الترتيبات النهائية للمركز العربي للدراسات. وتلقى عدداً من الاتصالات السياسية من صنعاء وعدن.

علي صالح حصل على اكبر عدد من الاصوات والبيض وسالم صالح للاشتراكي

اليمن: انتخاب مجلس الرئاسة لم يغلق بعد ملف الازمة

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:

■ ادى اتفاق عقد في ساعة متقدمة ليل الاحد – الاثنين الى انتخاب مجلس جديد للرئاسة في اليمن على اساس صيغة ٢ - ٢ - ١ لا يختلف عن المجلس السابق إلا بحلول الشيخ عبدالمجيد الزنداني احد قادة حزب التجمع اليمني للاصلاح فيه مكان القاضي عبدالكريم العرشي.

وبذلك اصبح المؤتمر الشعبي العام ممثلاً بعضوين في المجلس بدل ثلاثة هما الرئيس الفريق علي عبدالله صالح الذي حصل على ٢٦٣ صوتاً في مجلس النواب والسيد عبدالعزيز عبدالغني (٢٤٤ صوتاً) في حين احتفظ الحزب الاشتراكي بنسبة تمثيله باعادة انتخاب السيد علي سالم البيض (٢٠٧ اصوات) والسيد سالم صالح محمد (١٧٢ صوتاً). اما الزنداني فحصل على (٢٠٠ صوت وصوت واحد).

واظهر الفارق في الاصوات بين المرشحين ان ملف الازمة السياسية لم يغلق بعد خصوصا ان مجموعة صغيرة فقط من اصل ٢٨٦ نائباً حضروا الجلسة اظهرت انضباطاً وصوتت للائحة كما هي.

ويبلغ عدد اعضاء مجلس النواب اليمني ٣٠٠ عضو وعضواً واحداً. وشارك في التصويت ٢٨٣ نائباً من اصل ٢٨٦ حضروا الجلسة التي تقرر فيها اجراء الانتخابات اثر اتفاق توصلت اليه احزاب الائتلاف فجراً.

وكان بين المرشحين لمجلس الرئاسة العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء الذي اعلن الشيخ علي احمد الذهب انسحابه قبل بدء التصويت. ونقل الشيخ صادق بن عبدالله بن حسين الاحمر رغبة السيد عبدالملك الطيب عدم ترشيح نفسه. وقال مصدر مطلع في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الحياة» ان الحزب مستاء من طريقة التصويت لكنها لم تكن وفقاً لما اتفق عليه بين الكتل البرلمانية التي تمثل الائتلاف الثلاثي في المجلس.

وذكر المصدر ان السيد البيض والسيد سالم صالح لم يكونا راغبين في الترشيح لانتخابات مجلس الرئاسة، لكن الحزب الاشتراكي وضعهما أمام الامر الواقع.

ولا يزال البيض وسالم صالح في عدن ولم يعرف بعد موعد وصولهما الى العاصمة لاداء اليمين الدستورية.

وقال المصدر ان الحزب لا يعترض على فارق الاصوات الا ان الحزب وجد ان ٥٦ نائباً فقط صوتوا في اتجاه واحد، وكرد فعل على عدم التزام الاتفاقات المسبقة، الغى

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : انتخاب مجلس الرئاسة

تتمة الصفحة الاولى

الحزب اجتماعاً كان مقرراً عقده امس بين احزاب الائتلاف، ودعا الى اجتماع قيادي لدراسة الآثار المترتبة على الاخلال بالاتفاق.

وكانت اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي العام ناقشت في دورتها الاستثنائية التي عقدت مساء الاحد الخيارات المطروحة باجراء انتخابات عبر الاقتراع السري لاختيار مرشحي المؤتمر لمجلس الرئاسة. وبعد فرز الاصوات حصل الفريق علي عبدالله صالح على ٢٢٢ صوتا، وعبدالعزيز عبدالغني على ٢٠٤ اصوات والقاضي العرشي على ١٨٤ صوتا في حين حصل عدد آخر من اعضاء اللجنة العامة على اصوات تفاوتت بين ١٥ صوتاً وصوت واحد. وكان عدد المقترعين ٢٢٦ عضوا من اعضاء اللجنة الدائمة. ولوحظ في جلسة مجلس النواب امس ان المرشح المستقل محمد صالح الحوري حصل على ٢٩ صوتا.

وافادت مصادر مطلعة ان محضر الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين قادة احزاب الائتلاف فجر امس تضمن الموافقة المبدئية على وضع جدول زمني لاقرار مشروع التعديلات الدستورية لا يقل عن ثلاثة اشهر ولا يزيد على ستة اشهر بعد اعادة الحوار حول مختلف البنود التي يتضمنها مشروع التعديلات.



إنتخاب مجلس رئاسة جديد باليمن يضم صالح والبيض وعضو من حزب الاصلاح

صنعاء ـ وكالات ـ أسفرت عملية انتخاب مجلس الرئاسة اليمني الجديد التي أجراها مجلس النواب أمس عن فوز كل من علي عبد الله صالح ٢٦٣ صوتا عن حزب المؤتمر الشعبي العام وعبد العزيز عبد الغني ٢٤٤ صوتا من حزب المؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض ٢٠٧ أصوات من الحزب الاشتراكي وعبد المجيد الزنداني ٢٠١ صوت من حزب التجمع للاصلاح وسالم صالح محمد ١٧٢ صوتا من الحزب الاشتراكي.

وأوضحت المصادر أن انتخاب المجلس الجديد تم باجماع الأعضاء الحاضرين وانه بات يضم عضوين من حزب المؤتمر الشعبي العام (الأمين العام الرئيس صالح والأمين العام المساعد للحزب عبد العزيز عبد الغني) وعضوين من الحزب الاشتراكي (الأمين العام علي سالم البيض والأمين العام المساعد سالم صالح محمد) وعضوا من حركة الاصلاح الاسلامي (عبد المجيد الزنداني).

وكانت حركة الاصلاح أصبحت القوة السياسية الثانية في البلاد اثر الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت في ابريل الماضي وحصل فيها حزب المؤتمر الشعبي على ١٢٣ مقعدا من أصل ٣٠١ مقعد والاصلاح على ٦٢ مقعدا والحزب الاشتراكي على ٥٦ مقعدا.

وتشارك هذه الحركة الاسلامية للمرة الأولى في مجلس الرئاسة وهو أعلى الهيئات القيادية في البلاد، وقد حل ممثلها الزنداني بدلا من عضو قيادة حزب المؤتمر عبد الكريم العرشي.

يذكر أن مجلس الرئاسة السابق الذي تشكل اثر اعلان الوحدة بين شطري البلاد في أيار ـ مايو ١٩٩٠ كان يضم ثلاثة أعضاء من المؤتمر الشعبي وعضوين من الحزب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ٢١/١٠/١٩٩٣

الاشتراكي الحاكمين آنـــذاك في شمال وجنوب البلاد على التوالي.

وتستجيب التركيبـة الجديـدة لمجلس الـرئاسة لأحد مطـالب الحزب الاشتراكي الـذي دعا إلى تمثيل حـزبي الاشتراكي والمؤتمر بعضـويـن لكل منهما وتمثيل حركـة الاصلاح بعضو واحد.

وتبقى هنـاك مسالـة تـوزيع المناصب داخل المجلس الجديد ، حيث ينص الـدستـور الحالي على اختيـار المجلس رئيسـا لـه من بين اعضـائه لكنـه لاينص على انتخـاب نـائب للرئيـس وهو المنصب الـذي أسند الى البيض بنـاء لاتفـاقـات التـوحيـد الانتقالية.

وكـانت هـذه النقطة اضـافـة إلى مسالة الاصلاحات الاقتصادية موضع خـــلاف بين الحزبين الشعبـي والاشتراكي ادت إلى اعتكـــاف البيض منــذ ١٩ اغسطس الماضي في عـــدن العاصمة السابقة لجنوب اليمن.

هـذا وأكـدت اللجنـة الـدائمـة للمؤتمر الشعبي اليمني العـام اهمية استكمال دمج القـــوات المسلحـــة وتطبيق قانـون الأحزاب والتنظيمات السيـاسية بشـان حظر الحزبيـة في صفوف قوات الجيش والأمن.

وجددت اللجنة في بيـان أصدرته الليلـة قبل الماضيـة في ختـام اجتماع دورتها الاستثنائيـة الخامسة عشرة برئاسـة الرئيس اليمنـي علي عبد الله صالـح الأمين العام للمـؤتمر تمسكها بالخيار الديمقـراطي للبناء وللحوار بين كل القوى السياسية على الساحة اليمنيـة والابتعـاد عن ـ المهاتـرات والتحـريض ـــ الـذي يضر بـوحـدة الوطن.

كما اكدت اللجنـة اهمية الالتـزام بالـدستور الـذي تم استفتاء الشعب عليـه بـاعتباره المرجعيـة لسلطـات الدولة المختلفة والتقيد بمبدا التداول السلمي للسلطـة .

وأهابت اللجنة الـدائمة للمؤتمر الشعبي بمجلس النـواب أن يضطلع بمسئوليـاته الوطنيـة والدستـورية بممارسة كامل صلاحيـاته في الرقابة والتشريع وبما يرسخ من اسس بناء الدولة اليمنية الحديثة وما يترتب على ذلك من الالتزام بالقوانين.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٣

اجتماع موسع لقبائل بكيل اليمنية عشية انتخاب مجلس الرئاسة

تشكيل مجلس موحد برئاسة الشيخ أبو لحوم

المصالح العامة كالتعليم والصحة، والزراعة والطرقات وغيرها والعمل على تامين وتوفير المواد التموينية وتثبيت اسعارها لضمان الاستقرار والامن وكذا الوقوف بحزم امام تفشي الفساد المالي والاداري الذي أدى الى تفاوت كبير في التعامل بين فئات المجتمع واحدث شرخا كبيرا نظرا للفوارق التي نشات من جرائه بين فئات المجتمع.

ومن بين المبادئ، العمل على تكافؤ الفرص في الوظائف بين الجميع سواء على المستوى المدني او العسكري، وعدم إخضاعها لمبدأ الثقة والولاء، بدلا من الكفاءة والخبرة. وتمثيل مصالح قبائل بكيل داخل اجهزة الدولة والمؤسسات الاجتماعية والتنسيق في كافة القضايا الوطنية مع جميع القوى السياسية من احزاب ومنظمات جماهيرية وكذلك مع كل المؤتمرات، كمؤتمر سبا للقبائل اليمنية ومؤتمر التلاحم الوطني، ومؤتمر تعز الجماهيري وغيرها من المؤتمرات الجماهيرية لتسخيره لمصلحة الوطن.

وبعد مناقشات موسعة لمختلف الاحتمالات والمهمات التي ستواجه مجلس بكيل الموحد، جرى التاكيد على ان هذا المجلس ليس بديلا للمؤتمرات الاخرى، وخاصة المؤتمرات القبلية السابقة له كمؤتمر سبأ الذي يتزعمه الشيخ محمد بن ناجي الغادر ويضم معظم قبائل بكيل ومذحج، وكذلك مؤتمر التلاحم الذي يتزعمه الشيخ عبد الوهاب سنان، وانما سيكون مكملا لهما.

وقال الشيخ محمد ابو لحوم انه لن يستغني عن مؤتمر سبا ولا مؤتمر التلاحم، ولا يمكن لهما ان يستغنيا عن هذا المؤتمر وشدد المتحدثون من مشائخ بكيل في الاجتماع على ضرورة صدق العزم في ما بينهم وعدم السماح لافتعال المشكلات داخل بكيل.

وردا على سؤال لـ«الشرق الأوسط» حول تفسير الدعوة لعقد هذا الاجتماع لبكيل عشية انتخاب مجلس الرئاسة قال الشيخ سنان ابو لحوم انه تعبير عن الاستياء الكبير لتردي الاوضاع العامة في البلاد واحتجاجا على اسلوب تقاسم السلطة والمصالح لاحزاب الائتلاف الحاكم بعيدا عن مصلحة الشعب.

وفسر مراقبون في صنعاء هذا الاجتماع بان قبائل بكيل وجدت نفسها في ظل الاوضاع القائمة بعيدة عن مسرح القرار، ويتوارى دورها يوما بعد يوم في الوقت الذي تمثل فيه نسبة تزيد عن ثلث الشعب اليمني.

وقال محللون سياسيون ان الشيخ سنان ابو لحوم كان يطمح في الترشح لعضوية مجلس الرئاسة غير ان الحالة التي وصلت اليها قبائل بكيل من التفكك والتمزق لم تشجعه على ذلك بالاضافة الى ان العملية حصرت في اطار حزبي داخل الائتلاف الحاكم للمشاركة في مجلس الرئاسة بينما هو لا ينتمي الى اي من تلك الاحزاب وبالتالي كان لا بد من الدعوة اولا للم شمل بكيل والتاكد من ذلك بموجب عهد جديد تستطيع من خلاله استعادة دورها والمشاركة في تسيير شؤون البلاد كغيرها ووفق امكاناتها وحجمها وقدراتها.



المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ١٢ / ١٠ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توقع انتخاب على صالح رئيسا لفترة جديدة باليمن

صنعاء - وكالات الأنباء - أسفرت عملية فرز أصوات انتخابات مجلس الرئاسة اليمنية التى جرت بنظام الاقتراع السرى بين أعضاء مجلس النواب اليمنى عن فوز الرئيس على عبدالله صالح وعلى سالم البيض نائب الرئيس والشيخ عبدالمجيد الزندانى زعيم حزب التجمع اليمنى للاصلاح وعبد العزيز عبدالغنى من حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم وسالم صالح محمد من الحزب الاشتراكى اليمنى.

فقد حصل على صالح على ٢٦٣ صوتا، والبيض على ٢٠٧ أصوات، وعبدالغنى على ٢٤٤ صوتا، وسالم على ١٧٢، والزندانى على ٢٠١ صوت.

ويأتى انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة اليمنى الخمسة لينهى شهورا من الأزمة السياسية التى شهدتها اليمن وتركزت حول أسلوب اقتسام السلطة بعد حصول حزب التجمع اليمنى للاصلاح على ثانى أكبر عدد من المقاعد بعد حزب المؤتمر الشعبى العام. ومن المتوقع انتخاب على عبدالله صالح رئيسا لمجلس الرئاسة اليمنى لفترة جديدة، وعلى سالم البيض نائبا والزندانى امينا عاما للمجلس وكل من عبدالغنى وسالم صالح محمد عضوين.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة
التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٣

٤٠ مليون دولار لتطوير ميناء عدن

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

بلغ اجمالي المساعدات التى قدمها صندوق الإنماء العربى لليمن ٤٠ مليون دولار لإنشاء محطة المعلا بميناء عدن مما مكن الميناء من إنشاء أربعة أرصفة حديثة للبواخر طول كل منها ١٨٧,٥ متر وبعمق ١١,٠ مترا عند أقل مستوى للمد وبإمكان المراسى الأربعة استيعاب سفن ذات حمولة وزنية تصل إلى ٤٠ ألف طن. صرح بذلك لـ «العالم اليوم» محمد بن محمد شاكر المدير العام لمصلحة الموانى البحرية اليمنية أن ميناء عدن يشهد توسعة وتحديثا للمعدات فيه بما يسهل تقديم الخدمات والتسهيلات لنقل البضائع، وسيبدأ لاول مرة الدخول فى المنافسة في حركة الترانزيت للحاويات من خلال موقع عدن المتميز فى الملاحة البحرية. وأضاف: سيتمكن ميناء عدن خلال فترة قصيرة من استعادة سمعته ومكانته الدولية كميناء حر، وإعادة حركة الترانزيت لجذب الشركات التجارية وشركات النقل البحرى باعتباره بوابة اليمن، وأوضح أن مساهمة الصناديق العربية فى تمويل الارصفة وتطوير ميناء عدن له بالغ الأثر فى تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية. وأشار بالدور الذى لعبه المهندس على صالح الغسبى مدير منطقة أسيا للصندوق السعودى للتنمية والذى حضر مؤخرا افتتاح محطة الحاويات الجديدة فى رصيف المعلا بميناء عدن البالغ تكلفتها ٨ ملايين دولار. وقال المدير العام لمصلحة الموانى البحرية إن الخطوة الثانية لتطوير ميناء عدن ستكون فى منطقة كالتكس بعد الانتهاء من محطة المعلا المتعددة الاغراض خاصة بعد ازدياد أهمية قطاع النفط وزيادة حجم شحنات البضائع الاساسية بالميناء والذى وصل إلى أرقام قياسية خلال الفترة الماضية واستطاع ميناء عدن أن يستوعب كميات هائلة من القمح دون انتظار يذكر كما كان يحدث فى السابق، وسوف يتم العمل علي تعميق الميناء مستقبلا إلى حوالى ١٥ مترا وستبنى أرصفة مخصصة للحاويات ومجهزة بغرض مناولة السفن فى منطقة كالتكس.

البيض : المشكلة ليست في الانتخابات بل في بناء الدولة الديموقراطية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اشار السيد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني امس للمرة الاولى الى انتخاب مجلس الرئاسة الجديد الاثنين الماضي وما اسفر عن ذلك من نتائج وقال «ان هذه الانتخابات لن تكون مشكلة، لكن المشكلة تكمن في معالجة قضايا الناس وبناء الدولة الديموقراطية الحديثة، وايجاد الية لنهجنا الديموقراطي الجديد».

واكد البيض، الذي كان يتحدث في مهرجان اقيم في مديرية الضالع (محافظة لحج) في العيد الثلاثين لثورة الرابع عشر من اكتوبر، اهمية الصدق في التعامل والصراحة وطرح مختلف القضايا على الشعب ومناقشتها عبر مختلف الهيئات

التتمة في الصفحة (٤)

البيض : المشكلة ليست في الانتخابات

تتمة الصفحة الاولى

المختصة سواء في مجلس النواب او مجلس الرئاسة او الحكومة.

وطالب الائتلاف الحاكم بان يتحمل مسؤولياته تجاه قضايا الشعب والوطن وفي مقدمها القضايا المعيشية للناس والتي لن تحل الا بالتخطيط الاقتصادي وبمعالجة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وخلق فرص جديدة للعمل.

وشدد على «اهمية ان يكون مجلس الرئاسة في مستوى المسؤولية، وان يمارس دوره الرقابي والاستراتيجي». واوضح ان دور مجلس الرئاسة لا يكمن في توزيع الهبات والهدايا، ولكن دوره يجب ان ينصب على التفكير في معالجة قضايا الاقتصاد الوطني ووسائل الامن والدفاع وارساء دعائم الوحدة والديموقراطية وتعزيز تجربة الائتلاف وبناء اليمن الديموقراطي الحديث.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ : ١٣ اكتوبر ١٩٩٣

القبائل اليمنية تتفق على تأمين مناطقها إذا انفلت الوضع

البيض يؤكد استمرار الأزمة ومخاوف تعطيل مجلس الرئاسة

لندن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

على الرغم من انتخاب مجلس الرئاسة الجديد في اليمن اول من امس، فإن الاوساط السياسية اليمنية ما تزال تعبر عن اقتناعها بان عملية الانتخاب لا تمثل الحل للأزمة السياسية التي تعيشها البلاد منذ شهرين.

وجدد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني تمسكه بمواقفه حيال القضايا التي وصفها بانها جوهر الازمة السياسية في بلاده.

واشار في خطاب القاه امس في مهرجان شعبي بمنطقة الضالع في محافظة لحج حضره سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة، ومحمد سعيد عبد الله، وزير الاسكان الى ان انتخاب مجلس رئاسة جديد ليس الحل المطلوب لاحداث انفراج في البلاد واكد ان القضايا التي طرحها قبل اسبوعين وحددها في 18 نقطة هي اساس الازمة في البلاد، ولهذا فإن الحزب الاشتراكي اليمني متمسك بضرورة العمل على تحقيقها لما يخدم المشروع الديمقراطي اليمني ويثبت دعائم الوحدة الوطنية، ويحقق الامن والاستقرار. واعتبر انتخاب مجلس الرئاسة الجديد مجرد خطوة على الطريق لحل الازمة. وقال «نحن لسنا بحاجة الى وساطة في ما بيننا، ولكن الوساطة يجب ان تكون بين الشعب والحكام من اجل حل قضاياه وتذليل الصعوبات الحياتية التي يعانيها» وفي ذلك اشارة الى جهود الوساطات التي تبذلها عدة جهات يمنية رسمية وشعبية لاقناع البيض بالعودة الى صنعاء.

وفسر مراقبون مشاركة سالم صالح محمد في المهرجان على انها تاكيد لعدم وجود خلاف بينه وبين البيض، وتمسكه بموقف موحد مع البيض حتى في ما يتعلق بحضورهما الى صنعاء لأداء القسم



المصدر : الشرق الأوسط
المدينة
التاريخ : ١٣ اكتوبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البيض يؤكد

الدستوري امام البرلمان.

وذكرت مصادر في عدن لـ«الشرق الأوسط» انه جرى نزع صور الرئيس علي عبد الله صالح وتعرض عناصر المؤتمر الشعبي العام الذين حضروا المهرجان لمضايقات مختلفة، من قبل عناصر الحزب الاشتراكي.

من جانب أخر قال مصدر مطلع في المؤتمر الشعبي العام ان البرلمان سيعقد جلسة اليوم برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر رئيس البرلمان للاستماع للقسم الدستوري من قبل اعضاء مجلس الرئاسة المنتخب.

ورجح المصدر ان يحضر الى البرلمان لاداء القسم ثلاثة اعضاء هم علي عبد الله صالح وعبد العزيز عبد الغني، وعبد المجيد الزنداني، غير ان مشاورات مكثفة استمرت مساء أمس لاقناع سالم صالح محمد بالحضور لاداء القسم مع بقية الاعضاء، ولم تؤكد مصادر احزاب الائتلاف ما إذا كان سالم صالح سيحضر ام لا، غير انها استبعدت تماماً حضور علي سالم البيض.

وفيما اعلن محمد الخادم الوجيه نائب رئيس مجلس النواب في جلسة البرلمان امس عن احتمال تأجيل جلسة اداء اليمين الدستورية لاعضاء مجلس الرئاسة الى يوم السبت المقبل لعدم استكمال بعض الاجراءات البروتوكولية، قابل النواب اعلان التأجيل بالرفض، وشددوا في مداخلاتهم على ضرورة ان يحضر اعضاء مجلس الرئاسة المنتخبون الى البرلمان في جلسة اليوم لأداء القسم.

لكن مصادر مسؤولة في قيادة الائتلاف استبعدت ان يتم اداء القسم اليوم، وقالت ان اتصالات مكثفة تجري حاليا لاقناع نائب الرئيس علي سالم البيض بسرعة العودة لمباشرة عمله في صنعاء.

ويرى المراقبون انه في حال تأخر اداء القسم عن يوم 18 اكتوبر (تشرين الاول) الحالي، تاريخ انتهاء شرعية مجلس الرئاسة الحالي، فان المجلس سيكون غير قادر على ممارسة صلاحياته لعدم حصوله على ثقة البرلمان من خلال اداء القسم، الامر الذي يحتم بذل جهود مكثفة لاقناع علي سالم البيض وسالم صالح محمد بسرعة العودة الى صنعاء خاصة ان اليمن سيستقبل في نفس التاريخ الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران الذي يقوم بزيارة رسمية لليمن لاول مرة.

واعتبر عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن (رأي) النتيجة التي توصل اليها البرلمان امس الاول عندما انتخب مجلس الرئاسة الجديد بمثابة «مسكن للازمات المتتالية وتأجيل لصراع مقبل».

وقال الجفري في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان تكتل المعارضة اليمنية طالب احزاب السلطة (الاشتراكي والشعبي والاصلاح) بعقد لقاء مصارحة بين المعارضة والسلطة وان الرئيس علي عبد الله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي العام ابلغ تكتل المعارضة رغبة حزبه في اجراء حوار علني، كما وافق على الامر الشيخ عبد الله الاحمر رئيس البرلمان رئيس التجمع اليمني للاصلاح، وعلي سالم البيض نائب الرئيس والامين العام للاشتراكي.

وتوقع الجفري عقد هذا الحوار العلني خلال الايام القليلة المقبلة، واكد ان احزاب المعارضة لا تريد ان تشارك الاحزاب الثلاثة السلطة وقال «انها لهم ولكننا نريد ان نتفق معهم على الاسس التي يجب يحكموننا بها».

وذكرت مصادر سياسية ان عددا كبيرا من مشائخ القبائل اليمنية عقدوا اجتماعا مساء اول من أمس في منزل الشيخ غالب الاجدع ووقعوا على وثيقة تطالب قادة احزاب السلطة بان يضعوا قضايا الوطن في حوار واسع ومع كافة القوى السياسية.

وقالت المصادر ان المشائخ تعهدوا بتأمين مناطقهم ومناطق نفوذهم في حال حدوث اي خلل أو انفلات للاوضاع بسبب الصراع القائم بين احزاب السلطة بما في ذلك تأمين الطرقات والشركات الاجنبية العاملة في مناطقهم.

وعلمت «الشرق الأوسط» من مصادر قيادية في «الاشتراكي» ان المكتب السياسي للحزب عقد مساء اول من امس اجتماعا استثنائيا استعرض خلاله نتائج انتخابات مجلس الرئاسة، وما سيترتب على الاخلال بالاتفاق الذي تم بين قيادة الائتلاف قبيل الانتخابات.

وأكدت المصادر ان المكتب السياسي سيصدر بيانا سياسيا حول نتائج اجتماعه-



مجلس موحد ومجلس تنفيذي أمينه العام محمد أبو لحوم

اليمن: قبائل بكيل تنظم نفسها لتأخذ حجماً سياسياً

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الخضيري:

■ شهدت اليمن قبل إيام حدثاً سياسياً مهماً تمثل في مبادرة لقبائل بكيل تستهدف اسماع صوتها. ومعروف ان بكيل هي مع حاشد اكبر القبائل اليمنية، لكن حاشد برزت في الواجهة في السنوات الاخيرة بسبب وحدتها ووجود شخصية بارزة على راس قبائلها ممثلة في الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر.

وجرت المحاولة لتوحيد بكيل وتعزيز وضعها في اجتماع عقد قبل ثلاثة ايام في منزل الشيخ سنان ابو لحوم في صنعاء استهدف التشاور في شان الاوضاع التي تمر فيها اليمن من جهة والتوصل الى صيغة توحيدية بين قبائل بكيل من جهة اخرى على نحو يتلاءم مع تطورات العصر. وفي هذا المجال اتفق على انشاء مجلس موحد لبكيل يضم ما بين ٦٠ و١٠٠ عضو يمثلون كل القبائل على ان ينبثق عنه مجلس تنفيذي يضم ما بين ٩ أعضاء و١٣ عضواً. كذلك اتفق على ان يكون السيد محمد علي عبدالله ابو لحوم عضو مجلس النواب اميناً عاماً للمجلس التنفيذي.

وافادت مصادر يمنية ان الهدف الاساسي من الاجتماع الذي استمر زهاء ثلاث ساعات هو وضع الامور في نصابها لجهة اعطاء بكيل الحجم الذي تستحقه سياسياً ومشاركتها في ايجاد الحلول اللازمة للازمة التي يمر فيها البلد. وقال محمد أبو لحوم لـ «الحياة»: «ان بكيل حرمت حتى الآن من الدور الذي تستحقه بسبب تشتتها وتفككها». وصدر عن الاجتماع بيان جاء فيه «ان المجتمعين ناقشوا الاوضاع العامة للبلاد وما وصلت اليه والاسباب التي كانت وراء تمزق قبائل بكيل. وادرك الجميع ان الخلافات الصغيرة والمصالح الذاتية الضيقة هي التي ساعدت على تمزق القبائل وإثارة الاحقاد فيها وبين ابنائها وفي ما بينهم وبين الآخرين من حولهم. واكد الجميع ان ضعف بكيل جاء من تفكك ابنائها وان قوتها وعزتها لن تاتيا الا من تجمع ابنائها وتوحيد صفها... ولكي تتوحد كلمة قبائل بكيل راى الجميع ضرورة توحيد رايها ومتابعة قضاياها ومصالحها وان تسمع الآخرين رأيها في هموم الوطن والمواطن ومشاكله، ولا بد لها من جهة تمثلها امام اجهزة الدولة وغيرها».



المصدر الحياة اللندنية

التاريخ : ١٧-٨-١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبعد نقاش استمر اكثر من ثلاث ساعات تحدث فيه عدد كبير من مشايخ منطقة بكيل، اتفق على انشاء مجلس موحد لبكيل مكون من ٦٠ - ١٠٠ عضو في الجمعية العمومية من مختلف قبائل بكيل، ومجلس تنفيذي يتكون من ٩ - ١٣ عضواً وان تكون المرجعية العليا، وتتكون من عقلاء وكبار قبائل بكيل، هي التي تقر التوجه العام وتشرف على سير الاعمال.

وركزت اهداف مجلس بكيل الموحد، التي صدرت في وثيقة وقعها الحاضرون على «التزام كتاب الله ورسوله والتمسك بالشريعة الاسلامية السمحاء، والعمل على تحقيق مبادئ الثورة اليمنية وترسيخها وحماية الوحدة اليمنية، والعمل على حل الخلافات بين ابناء قبائل بكيل وانهاء قضايا الثار فيما بينهم، وخلق روح المحبة والتعاون بين ابناء بكيل لما فيه مصلحتهم ومصلحة بلادهم، والعمل على انهاء كل اسباب التمزق والتفكك وكشف كل من يعمل على زرع المشاكل بين ابناء قبائل بكيل او بينهم وبين غيرهم، والعمل على مساعدة ابناء قبائل بكيل على الخروج من اوضاعهم الاقتصادية السيئة بكل الوسائل المشروعة بما في ذلك المطالبة بحقوقهم من المصالح العامة كالتعليم والصحة والزراعة والطرق وغيرها، والعمل على تامين وتوفير المواد التموينية وثبات أسعارها لضمان الاستقرار والامن وكذلك الوقوف بحزم امام تفشي الفساد المالي والاداري الذي ادى الى خلل كبير في التعامل بين فئات المجتمع واحدث شرخاً بسبب الفوارق التي نشات من جراء ذلك، والعمل على تكافؤ الفرص في الوظائف بين الجميع سواء على المستوى المدني او العسكري وعدم اخضاعها لمبدا الثقة والولاء بدل الكفاءة والخبرة، وتمثيل مصالح قبائل بكيل داخل اجهزة الدولة والمؤسسات الاجتماعية والتنسيق في كل القضايا الوطنية مع كل القوى السياسية من احزاب ومنظمات جماهيرية ومع كل المؤتمرات كمؤتمر «سبا، ومؤتمر «التلاحم» ومؤتمر تعز وغيرها من المؤتمرات الجماهيرية لتسخيرها لمصلحة الوطن».

والجدير بالذكر ان الذين حضروا هذا الاجتماع الموسع لقبائل بكيل واتفقوا بالاجماع ان يراس المجلس التنفيذي الشيخ محمد علي عبدالله ابو لحوم.

المصدر : الحياة / اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ اكتوبر ١٩٩٣

نقاط للجميع في اليمن!

ما حدث في اليمن يمكن ان يرضي الجميع ويمكن ان يكون خطوة أولى نحو الخروج من الأزمة السياسية، كما يمكن ان يعيق الخروج منها واعتبار ما حصل بمثابة تأجيل للبحث الجدي في اسبابها.

في استطاعة الحزب الاشتراكي ان يقول ان وجهة نظره هي التي انتصرت باعتماد صيغة ٢ - ٢ - ١ أي بابقائه على نسبة تمثيله في مجلس الرئاسة، ولكن في استطاعة المؤتمر الشعبي ان يجد ترضية كبيرة في عدد الاصوات التي نالها الرئيس علي عبدالله صالح ورفيقه في لائحة المؤتمر الشعبي العام السيد عبدالعزيز عبدالغني. وهذا الفارق في الاصوات إن دلّ على شيء فعلى ان المؤتمر يسيطر عملياً على مجلس النواب الجديد.

لكن كل ذلك يبقى مجرد تسجيل نقاط لأحد الفريقين على الآخر. وربما أثمن نقطة في رصيد المؤتمر اظهار انه قادر على ان يكون حزباً يتفاعل مع الاحداث الداخلية ويتكيف معها اضافة الى ان في امكانه اجراء حوار داخلي يتناول القضايا المطروحة وكيفية التعاطي معها. وبكلام آخر، أظهر المؤتمر انه حزب مرن من ناحية قدرته على عكس الحقائق اليمنية كما هي. ففي النهاية وعندما اشتد التجاذب مع الاشتراكي، أمكن التوصل الى صيغة تبقي الجسور مفتوحة معه.

المهم الآن ان الذي حصل يبدو اشبه بتمديد لمجلس الرئاسة القديم اكثر مما هو انتخاب مجلس جديد، والامل كبير بألا يكون هذا التمديد تمديداً للأزمة، على رغم انه يمكن القول ان ثمة مجالاً للغرق مجدداً في سلبيات المرحلة الانتقالية مع فارق أن الفترة الانتقالية شهدت بروزاً لمشاكل الحزبين الحاكمين في حين ان المرحلة الجديدة يمكن ان تشهد مشاكل عائدة الى الاحزاب الثلاثة المؤتلفة.

من هنا يبدو ضرورياً اكثر من أي وقت اعتبار انتخاب مجلس الرئاسة جسراً للانتقال الى المرحلة الجديدة عبر مزيد من الحوار. فالبلد لا يمكن ان ينتقل من مرحلة انتقالية الى اخرى ثم ان الحكم والمعارضة يمكن ان يلتقيا في مجلس النواب وليس على مستوى هيئة مثل مجلس الرئاسة تبيّن حتى الآن انها كانت صالحة بالكاد لمرحلة ما بعد الوحدة.

في كل الاحوال يظل من الافضل البحث في المشاكل في هدوء حتى ولو كان الحوار بين الكبار يتم بالواسطة، ففي النهاية لا يمكن لليمن الا ان تستفيد من التجارب التي مرت فيها دول القرن الافريقي، كما لا يمكن الا ان يقتنع الجميع فيها بأن لا بد من ايجاد صيغة تضمن اداة عصرية للحكم عبر تعديل الدستور من دون ان يشعر الحزب الاشتراكي انه صار خارج السلطة. واليمنيون يظلون افضل من ابتكر المعادلات والصيغ لمعالجة المسائل الأكثر تعقيداً.

خيرالله خيرالله



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٣

٣٠٤ تراخيص حتى أغسطس الماضى

١,١١ مليار دولار استثمارات عربية وأجنبية جديدة فى اليمن

صنعاء - محمد على الديلمى:

قال الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة ورئيس الهيئة العامة للاستثمار اليمني ان الهيئة منحت - منذ انشائها قبل عام ونصف العام حتى اغسطس الماضى - ٣٠٤ تراخيص لمشروعات استثمارية يمنية وعربية واجنبية تقدر تكلفتها الإجمالية بـ ٣٤ مليار ريال يمني «حوالى ١,١١٥ مليار دولار».

وذكر ان المشروعات الصناعية تصل الى حوالى ٦٤,٤٪ من جملة هذه التراخيص، والسياحة والخدمات ٢٠,٣٪، والزراعة والأسماك ٩,٣٪ واوضح ان هذه المشروعات استوعبت ١٦ الف عامل يمنى، والفى عامل اجنبى.

واضاف العطار - الذى تحدث فى ندوة للتعريف بقانون الاستثمار اليمني رقم ٢٢، وحضرها رجال اعمال عرب ودبلوماسيون وممثلون لشركات استثمارية عالمية وعربية - ان اليمن تقدم تسهيلات وحوافز واسعة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والعربية وعلى نحو خاص الاستثمارات الخليجية.

ووصف نائب رئيس الوزراء اليمنى خلال ١٥ يوما قانون الاستثمار بأنه أحد القوانين الجديدة التى اعتمدت على خبرات سابقة لقانون الاستثمارات المصرى وقانون الاستثمار الاردنى وذكر ان أهم مايميز القانون اليمنى عن بقية قوانين الاستثمار هى الرد على طلبات المستثمرين خلال مدة اقصاها ١٥ يوما اضافة الى تطبيق مبدأ اللامركزية بصورة معقولة بحيث تمنح الفرصة امام المستثمرين فى المدن الصغيرة بما يقابل ٥ ملايين ريال للمشروع الذى يسعى الى الحصول على ترخيص وترتفع الصلاحية فى المدن الكبرى الى ١٥ مليون ريال.

وقال ان رئيس الهيئة بأمكانه اعطاء ترخيص يصل الى ١٠٠ مليون ريال بالسعر الرسمى ونوه فى حديثه الى ان الهيئة العامة للاستثمار قد تلقت عددا من العروض من قبل شركات عالمية فى صناعة الزيوت والخدمات البترولية تصل تكلفتها الاستثمارية مئات الملايين من الدولارات «موبيل، شل، برتش بترول» ولم يخف رئيس الوزراء اليمنى انعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد اليمنى فقال ان عودة مايقرب من مليون مغترب قد جعل الاقتصاد اليمنى يصاب بالضخمة مما ادى الى تآكل العملة اليمنية مقابل الدولار ووصل سعره الى خمسين ريالا فى السوق الموازية. وان الحل الوحيد للازمة الراهنة لن يكون إلا عن طريق الإستثمار واوضح ان عنصر المنافسة هو المقياس الذى ستعتمد عليه الهيئة للاستثمار وسترحب بوجود منافسة حقيقية بين الشركات والذى سيحكم على التوعية الجيدة هو المستهلك وحده صاحب الحكم فى ذلك، وان اسلوب الاحتكار الذى كانت تتبعه الحكومة اليمنية من سابق هو أمر مرفوض فى ظل اجواء الانفتاح على السوق الحر وان المنافسة ستشمل ايضا مشاريع الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ودعا العطار فى حديثه رجال الاعمال الذين حضروا أعمال الندوة التعريفية من دول الامارات العربية المتحدة والسعودية المتحدة والاردن ومصر الى التقدم بعطاءاتهم الى الهيئة والحصول على دليل المستثمر الذى يوضح الخطوات الواجب اتباعها لحصولهم على تراخيص للمشاريع التى ينوون اقامتها فى مدن اليمن وخاصة تلك المتعلقة بالمشاريع السياحية والمنشآت الخدمية.

وعلمت «العالم اليوم» من مصادر مسئولة بالهيئة ان هناك طلبات تقدم بها مجموعة من المستثمرين الخليجيين فى مجال اصطياد الاسماك وان تلك المشاريع تصل تكلفتها الاولية الى ٢٠ مليون دولار وان شركة «دلة» السعودية هى احدى الشركات.

كما أن الهيئة قد اعطت تراخيص لاقامة عدد من الفنادق خمسة نجوم وقد بدأ التنفيذ حاليا فى اقامة فندق الهوليدى آن بتكلفة خمسة وعشرين مليون دولار بمدينة عدن كمرحلة أولى.

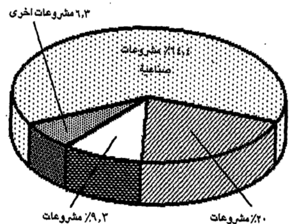


د. محمد سعيد العطار

ويعطى قانون الاستثمار اليمني رقم ٢٢ المشاريع الاستثمارية والمستثمرين حملة من التسهيلات فى مرحلة الترخيص والانشاء والتشغيل منها البت فى الطلبات المقدمة للهيئة خلال «٤٥» يوما من تاريخ تقديم الطلب وتتولى الهيئة انهاء الاجراءات الاخرى المتعلقة بالجهات الحكومية ذات العلاقة نيابة عن المستثمرين وتوفر المعلومات التى تطلبها المشاريع والمستثمرين فى مختلف المجالات وتسهيل اجراءات استخدام الخبرات الاجنبية غير المتوافرة فى البلاد.. واعطاء الحق للمستثمر فى فتح حسابات مصرفية بالنقد الأجنبى فى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى بمجرد تقديم ترخيصه.

ويعطى الحق للمشاريع الصناعية والزراعية الاستثمارية

٣٠٤ تراخيص لمشروعات استثمارية في اليمن



فى ان تفتح محلات تجارية بمفردها أوبالتعاون مع مشاريع أخرى لبيع منتجاتها بصرف النظر عن جنسية رؤوس الأموال المساهمة فى رأس مال هذه المشاريع أوادارتها اضافة الى اعطاء حق التصدير للمشاريع الاستثمارية وتصدير منتجاتها بنفسها أوبالوساطة دون ترخيص وبدون الحاجة لغيرها فى سجل المصدرين.

وحددت الهيئة العامة للاستثمار قيمة طلبات الاستثمار فى تلك المشاريع الصغيرة التى قيمة الموجودات الثابتة فيها اقل من «٢» مليون ريال قيمة الطلب او النموذج ٢٠٠ ريال يمنى وهو نموذج رقم «١».

وقيمة النموذج ٢ للمشاريع المتوسطة التى قيمت الموجودات الثابتة فيها من «٢» الى «٢٠» مليون ريال وقيمة النموذج ٥٠٠ ريال.

اما النموذج الثالث والاخير فحددته الهيئة للمشاريع الكبيرة التى قيمة الموجودات الثابتة فيها اكثر من «٢٠» مليون ريال.. وقيمة النموذج ١٠٠ الف ريال ولتحديد النموذج المناسب سيتم احتساب قيمة الموجودات الثابتة بالعملة الأجنبية وفقا لسعر صرفها الرسمى بالريال.

كما حددث الهيئة رسوم اصدار تصاريح العمل للعمالة الوافدة بمبلغ ٥١٩٠ ريالا لمدة ٣ سنوات لرب العمل غير اليمنى و١٧٣٠ ريالا رسوم تصريح العمل للعامل الوافد لمدة سنة و احدة وتتكفل الهيئة العامة للاستثمار باليمن بانجاز كل تلك المعاملات عبر موثقيها وتجدر الاشارة الى ان الهيئة العامة للاستثمار باليمن تتكون من مجلس ادارة مكون من رئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء والدكتور حسين مكى نائب لرئيس مجلس الادارة وعضوية كل من وزراء الخارجية، والصناعة، والنفط والثروات المعدنية، والتموين والتجارة، والتخطيط والتنمية، والمالية ومحافظ البنك المركزى ورئيس الهيئة ولها رئيس يتولى السياسة العامة.



اعتقال بريطانيين في صنعاء

■ صنعاء – رويتر – قال دبلوماسيون بريطانيون أمس الاربعاء ان اثنين من مراسلي التلفزيون البريطاني اعتقلا في اليمن قبل عشرة أيام بعدما شرعا في اعداد فيلم وثائقي للقناة الرابعة للتلفزيون البريطاني.

وقال القنصل البريطاني ديفيد بلوغ ان الصحافيين، وهما راي شيليتو وعبدالله حسن محمد الذي يحمل الجنسية البريطانية، وصلا الى اليمن في ٢٩ ايلول (سبتمبر) بتأشيرات سياحية. واعتقلا في الثالث من تشرين الاول (اكتوبر) الجاري.



المصدر : الأهـــرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٣

إعتقال مراسلين للتليفزيون البريطاني في اليمن

صنعاء - رويتر: كشف أمس القنصل البريطاني في اليمن عن قيام السلطات في صنعاء باعتقال إثنين من الصحفيين المراسلين للتليفزيون البريطاني منذ نحو عشرة أيام. وقال: ان عملية اعتقالهما تمت عقب قيامهما بالبدء في تصوير فيلم وثائقي للمحطة الرابعة بالتليفزيون البريطاني.

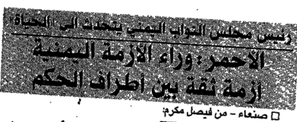
وكان الصحفيان قد وصلا صنعاء بتاشيرات سياحية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رئيس مجلس النواب اليمني يتحدث الى «الحياة»

الأحمر: وراء الأزمة اليمنية أزمة ثقة بين أطراف الحكم

□ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ قال الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني رئيس الهيئة التحضيرية العليا للتجمع اليمني للاصلاح أن «الأزمة السياسية الراهنة في اليمن وليدة انعدام الثقة بين أطراف الحكم وهي في الأساس أزمة ثقة في جانبها السياسي». وأضاف الشيخ عبدالله في حديث أجرته معه «الحياة» ان هذه الأزمة وسابقاتها من الأزمات السياسية التي شهدتها اليمن، كانت نتيجة طبيعية لواقع الحال في المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة بين الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

ورداً على سؤال عما إذا كانت الأزمة الحالية انتهت بانتخاب مجلس الرئاسة الجديد قال «انها خطوة جيدة وان شاء الله تكون خطوة ايجابية في الطريق لإنهاء هذه الأزمة الحالية –.وهي أزمة وقتية – ولا بد أن نعمل جميعاً على ترسيخ الثقة ومد الجسور بين كل الأطراف في الائتلاف الحاكم والمؤسسات الدستورية والوطنية وبالثقة سيكون من السهل تجاوز كل الصعوبات».

وعن الأجواء غير الدستورية التي سادت قاعة البرلمان بعد انتخاب اعضاء مجلس الرئاسة اذ زكي السيد سالم صالح محمد ولم يعد انتخابه وفقاً للدستور بعد حصوله على أقل من ثلثي الأصوات المطلوبة في الدورة الأولى، قال الشيخ عبدالله: «هناك اسلوب غير ديموقراطي يبدر عن بعض النواب في داخل القاعة، لكن انتخاب سالم صالح محمد كان دستورياً وحصل على اجماع الأعضاء، وأحب ان اؤكد انه لم يكن هناك التفاف على مجلس النواب وكان هناك فقط طلب من رؤساء

التتمة في الصفحة (



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٣

الأحمر: وراء الأزمة اليمنية

تتمة الصفحة الاولى

الكتل البرلمانية لأحزاب الائتلاف وُجّه الى المجلس بانتخاب قائمة الائتلاف ولم يفرض ذلك فرضاً بل كان طلباً عادياً ولم تخترق بذلك شرعية المجلس».

ورداً على سؤال عما قاله للسيد علي سالم البيض عندما التقاه في عدن أخيراً مع أعضاء اللجنة البرلمانية قال: «قلنا له انه الرجل الثاني في السلطة في البلاد وهو شريك للفريق علي عبدالله صالح في تحقيق الانجاز الوطني العظيم المتمثل في الوحدة، وعليهما الحرص على هذا الانجاز كي لا يضيع تحت وطأة الأزمات السياسية المفتعلة خصوصاً وانهما يحظيان بتقدير الشعب اليمني كله واحترامه. ووجودي في عدن لا يعني سوى أني موجود في بلدي. صنعاء أو عدن لا فارق بينهما عندي، وبالنسبة الى اعتكافه في عدن، هذا عائد اليه ويبدو انه متعود على المكوث في عدن لارتباطه بها منذ ثلاثين عاماً ولا يوجد عندي تفسير آخر. وأي اسئلة تود طرحها في هذا الجانب، أرى ان تطرح عليه وسيعطي جواباً شافياً. لست مخولاً الاجابة عنه، لكني أود أن أقول ان وجود الأخ علي البيض وأخيه الرئيس علي صالح في صنعاء في هذه الظروف أمر له حتميته وطرحت ذلك على الأخ البيض».

● **إذاً كيف ترى من وجهة نظرك انهاء الأزمة السياسية الراهنة في البلاد؟**

– الحقيقة انا متفائل جداً. وحسب تجربتي الطويلة على الساحة الوطنية والسياسية اليمنية، لم أكن متشائماً لانه كلما اشتدت الأزمات جاء الانفراج كبيراً وعظيماً وبنتائج طيبة ومرضية للوطن... ولا توجد مشكلة دون حل ونحن في الطريق الى مخارج للأزمات، لأن لليمن خصوصيات لا نغفلها وهذه الخصوصيات كفيلة دوماً بإخراج البلاد من الأزمات كما ظهر عبر حقب طويلة من التاريخ.

بعد تأجيل أداء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية

صالح يدعو الجيش للحياد والبيض يحذر من تحلل اليمن

لندن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

أجّل البرلمان اليمني امس عملية تادية اليمين الدستورية لاعضاء مجلس الرئاسة الجديد وهم الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض وعبد العزيز عبد الغني وسالم صالح محمد والشيخ عبد المجيد الزنداني ممثل حركة الاصلاح الاسلامية.

وأوعزت مصادر برلمانية قرار التاجيل الى السبت المقبل بسبب تخلف علي سالم البيض وسالم صالح محمد، ممثلي الحزب الاشتراكي اليمني في المجلس والموجودين حاليا في عدن، عن حضور جلسة الامس.وأكدت مصادر سياسية ان اتصالات مستمرة تجري بين اعضاء المكتب السياسي للاشتراكي لحث البيض على العودة الى صنعاء وتادية اليمين الدستورية بعد أن تاكدت موافقة سالم صالح الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني على الحضور يوم السبت المقبل لجلسة تادية اليمين.

وعبرت مصادر برلمانية عن املها في ان يحتكم قادة البلاد الى الحكمة والعقل والكف عن تصعيد المواقف والتحول الى تكاتف الجهود في سبيل درء المخاطر التي تهدد الوحدة الوطنية.

من جانبه اعتبر الرئيس علي عبد الله صالح، في كلمة وجهها الى الشعب امس بمناسبة مرور 30 عاما على قيام ثورة 14 اكتوبر في جنوب اليمن، ان الوحدة لم تكن مجرد معجزة وطنية تحققت على الارض اليمنية، بل كانت انقاذا من كابوس التشطير الرهيب. واضاف صالح ان الوحدة كانت «طوق النجاة من طوفان لا يرحم اجتاح العديد من الدول في اكثر من مكان في العالم»، وهي اشارة الى تساقط الانظمة الشيوعية والماركسية، ويقصد بها النظام السابق في الجنوب الذي كان ينتهج سياسة تقارب شديدة مع المعسكر الشرقي.

واعترف الرئيس صالح ان الواقع العملي لدولة الوحدة واجه الكثير من التحديات والصعوبات خلال الفترة الانتقالية وما زال يواجهها، وذلك لاعتماد كل طرف على تسجيل المواقف واللجوء الى المكايدة السياسية.وانتقد صالح الازدواجية بين الجلوس على كراسي السلطة والعمل في صفوف المعارضة.

ودعا الرئيس اليمني الى مصارحة حول مسالة السلطة والمعارضة حرصا على سلامة العمل الوطني، سواء كان ذلك داخل السلطة او خارجها.وجدد دعوته الى المؤسسة العسكرية بان تلتزم الحياد وتظل بعيدة عن الصراعات السياسية بين الاحزاب باعتبارها ملكا للشعب ودرعا واقيا لسيادة الوطن.

وكان علي سالم البيض أعلن موقفه صراحة اول من امس في مهرجان شعبي اقيم في مديرية الضالع في محافظة لحج الجنوبية، وهو ان انتخابات مجلس الرئاسة لم ولن تكون ولا يمكن أن تكون هي

التتمة .... ص 4

صالح يدعو

المشكلة، وانما ستظل المشكلة هي قضايا الشعب والوطن اليمني. وحددها بالثماني عشرة نقطة التي طرحت من قبل الحزب الاشتراكي، وقال «لقد طرحت قضايا الناس في 18 نقطة، وطرحت في المقابل 19 نقطة لا ندري من أين جاءت ـ في اشارة الى النقاط التي طرحها المؤتمر الشعبي العام ـ ولكننا نرحب بجميع النقاط وخاصة المتعلقة بحياة الناس واستقرار الشعب، وبناء الدولة، وايجاد الية النهج الديمقراطية».

وعبر البيض عن شكره لمجلس النواب على الثقة التي منحها له ولأعضاء مجلس الرئاسة وقال «لكننا في الوقت الذي نشكر فيه الذين ادلوا باصواتهم لنا فإننا نزيد الشكر للذين حجبوا اصواتهم عنا لانهم يشفقون علينا من هذا الوضع، ولأنهم يعرفون الحال».

واشار نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الى انه وقد تم انتخاب المجلس الجديد فإن عليه ان يكون عند مستوى المسؤولية، وان يمارس دوره السياسي والاستراتيجي وقال «عملنا في مجلس الرئاسة يتركز على القضايا الاستراتيجية، وليس على توزيع الهبات والهدايا.. ومسؤوليتنا في مجلس الرئاسة تقتضي ان نفكر بالاقتصاد الوطني، وفي قضايا الدفاع والإئتلاف، والعمل السياسي الوطني وتثبيت الوحدة وآليات العدل ورفع المظالم».

واضاف «نحن اليوم لا نطرح شيئا جديدا». وتطرق الى الرسائل التي تبودلت اخيرا بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، والى رسالة ثانية وجهها الاشتراكي الى شريكيه في الائتلاف (المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح) وقال «كنا نقابل الذين يأتوننا للوساطة ونقول لهم، نرجوكم ان لا تتوسطوا بين بعضنا البعض نحن لا نحتاج الى وساطة في ما بيننا، ولكننا نرجوكم ان تتوسطوا للشعب اليمني عند حكامه».

وأوضح بأنه لم يتمخض عن كل تلك الجهود اي شيء جديد، وطالب باتخاذ اجراءات ملموسة وعاجلة في تلك القضايا. واضاف «انه ما لم تحل تلك القضايا فنحن نعرض دولة الوحدة للتحلل امام اعيننا، ولا يمكن ان نقبل هذا، ولن نسكت عن قضايا الشعب وعن الممارسات التي قد ترجعنا الى الخلف».

واشار الى ان اهم مزايا ثورة 14 اكتوبر التي انطلقت من ردفان في 1963 ضد الاستعمار البريطاني هي انها كانت ثورة شعبية، وانها وحدت 22 كيانا «ما بين مشيخة وسلطنة» كانوا في الشطر الجنوبي من اليمن قبل الاستقلال «وكانت تلك خطوة على طريق وحدة اليمن ككل».

وقال «هذه الخبرة في التوحيد هي المطلوبة، وهي خبرة المقاربة، والمواءمة، وليس التفريق والتشطير». وأكد ضرورة البحث عن خبرة جديدة للتوحيد، وعن نفسية كبيرة له.

واشار الى ان الخلل الذي تعاني بسببه اليمن حاليا هو ضعف جهاد الذات واستمرار بقايا الماضي التي لا بد من التخلص منها. وقال «شطرنا في الماضي عندما اضمرنا الكيد، والمكر لبعضنا».

وذكّر بأن الحمدي، الرئيس الشمالي الاسبق الذي اغتيل عشية الزيارة التي كان مقررا ان يقوم بها الى عدن للمشاركة في احتفالات اعياد ثورة 14 اكتوبر سنة 1977، انما كانت نتيجة للمكر، والغدر، وقال: علينا ان نستفيد، ولا بد ان يتم التخلص من كل اساليب المكر، والغدر، والخداع، والكذب والدجل.

وحث على التحلي بالصدق، لأنه هو المطلوب اليوم في العمل لحل قضايا الناس، وتثبيت الوحدة، وترسيخ الديمقراطية.



المؤتمر يتهم الاشتراكي بمنع رفع صور الرئيس في عدن

علي صالح منتقداً اعتكاف البيض: المكايدة السياسية يجب ان تتوقف

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري

■ انتقد رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح نائب رئيس المجلس السيد علي سالم البيض المعتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي. وحال اعتكاف البيض وهو ايضاً الامين العام للحزب الاشتراكي مع العضو الآخر في مجلس الرئاسة السيد سالم صالح محمد وهو الامين العام المساعد للحزب دون تادية مجلس الرئاسة الجديد اليمين الدستورية امام مجلس النواب امس.

وقال علي صالح في خطاب القاه امس في مناسبة عيد ١٤ اكتوبر وهو ذكرى انطلاق الثورة المسلحة في جنوب اليمن وذلك من دون تسمية البيض او الحزب الاشتراكي «ان اللجوء الى المكايدة السياسية كان يجب ان يتوقف» مع حصول انتخابات في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي وقيام تجربة الائتلاف الحكومي بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح وفتح الآفاق واسعة امام

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ اكتوبر ١٩٩٣

علي صالح منتقداً اعتكاف البيض

تتمة الصفحة الاولى

قيام معارضة وطنية حقيقية تتحمل مسؤولياتها وتقوم بدورها في مسيرة البناء الوطني وليتحقق بذلك القضاء على الازدواجية بين الجلوس على كراسي السلطة والعمل في صفوف المعارضة. ان المصارحة حول هذه المسالة المهمة تاتي حرصاً منا على سلامة العمل الوطني، سواء كان ذلك داخل السلطة او خارجها، مؤكدين ان الوحدة قدر شعبنا ومصيره وهو قدم في سبيلها التضحيات الغالية، وهو حارسها الامين ضد كل العواصف والتحديات التي يثيرها اعداء الوحدة والديموقراطية، وان القوى الوطنية التي انتصر لها الشعب في صناديق الاقتراع، لا بد ان تتحمل مسؤولياتها التاريخية وان تكون وفية لارادة الشعب ملتزمة كل ما يتفق عليه من اجل المصلحة الوطنية العليا».

وفي تطور بارز يعكس تردي العلاقات بين المؤتمر الشعبي والاشتراكي قال بيان للمؤتمر انه «في الساعة الثالثة من بعد ظهر امس الاربعاء القي القبض على احد اعضاء المؤتمر الشعبي العام في عدن، واسمه نيرودا انيس صالح همشري، من قبل المدير العام للبحث الجنائي الدكتور عدنان علي سالم البيض واودعه لدى حراسة والده علي سالم البيض نائب الرئيس الأمين العام للحزب الاشتراكي، وكانت تهمة المقبوض عليه انه قام بتعليق صور الاخ رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح في احد شوارع عدن احتفالاً باعياد ثورتي سبتمبر واكتوبر المجيدتين. وتجيء خطوة نجل نائب الرئيس في سياق تصعيد الأزمة السياسية التي يقودها الاشتراكي في عدن... بخاصة بعد انتخاب اعضاء مجلس الرئاسة من قبل مجلس النواب الاثنين الماضي والخطاب السياسي الاخير لنائب الرئيس في مديرية الضالع في الاحتفال الذي انفرد برفع صورة نائب الرئيس الأمين العام للحزب الاشتراكي وغياب صورة الرئيس. وتهدف هذه الخطوة الى منع رفع صورة الرئيس في عدن خاصة التي يحكم الاشتراكي السيطرة عليها بواسطة القوة العسكرية. وقد اجتمعت قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام في عدن على عجل لمناقشة هذا التطور الخطير».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيــاة اللندنية

التاريخ : ١٤ اكتوبر ١٩٩٣

ميتران الاثنين في اليمن لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي

□ باريس –
من رنده تقي الدين:

■ يصل الرئيس فرنسوا ميتران الى صنعاء مساء الاثنين المقبل، في اول زيارة لرئيس فرنسي الى اليمن بعد التوحيد. ويجري محادثات مع الرئيس علي عبدالله صالح تتناول تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي.

ورأى الناطق باسم قصر الاليزيه جان موزيتللي ان اليمن بلد مثير للاهتمام على مستويات عدة، وأن زيارة ميتران تهدف «الى تشجيع التجربة الديموقراطية الجريئة في بلد يتمتع بهوية مميزة ونعتبره قادراً على لعب دور في اطار التوازن المضطرب في منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي».

واضاف ان اليمن «بلد في طور التغيير يشهد تجربة مزدوجة احداها تجربة الوحدة بين شطريه التي تبدو ناجحة حتى الآن. ان مثل هذه التجارب يستحق التشجيع في ظل الاتجاه الى التجزئة الذي يشهده العالم اليوم».

وتابع ان اليمن اقدم «على اجراءات لتحقيق الديموقراطية تستحق الثناء نظراً الى الاطار الجغرافي – السياسي الذي تدور فيه والذي ادى الى انتخابات اشتراعية في نيسان (ابريل) الماضي والى تشكيل مجلس النواب».

وعن العلاقات اليمنية – الفرنسية، قال موزيتللي انها «حديثة انما من نوعية جيدة». واشار الى ان الرئيس علي صالح زار فرنسا عام ١٩٨٤ قبل الوحدة اليمنية، وان وزير الخارجية السابق رولان دوما زار اليمن في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٢ «ادت زيارته الى تقدم مهم على صعيد التعاون الثقافي، عبر افتتاح منزل آرثر رامبو في عدن».

واشار الى ان الجانب اليمني يترقب زيارة ميتران، نظراً الى انها اول زيارة يقوم بها رئيس فرنسي الى البلد منذ اتمام الوحدة، والثانية لزعيم اوروبي بعد الرئيس الالماني.

واضاف «ان اليمن استقبل اكثر من ٦٠ الف لاجئ صومالي خلال الاشهر الماضية، وهو جهد يستحق الاشادة نظراً الى حال الحرمان الذي يعيشها هذا البلد. ويعد ذلك عملاً تضامنياً نموذجياً». وقال ان فرنسا تساهم في المساعدة الانسانية للاجئين الصوماليين في اليمن من خلال مساعدة طارئة تصلهم عبر جيبوتي.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ١٠ / ١٩٩٣

أعادت إلى الاذهان أجواء ما قبل الوحدة

أزمـــة ثقة خطيرة بين الحـزبين الرئيسيين الحـاكمين في اليمـن

المنامة ـ ا.ف.ب ــ تشهد اليمن هـذه الأيام أزمـة ثقة خطيرة ومفتوحة بين الحزبين الرئيسيين الحاكمين اعادت أجواء الانقسام إلى اذهان اليمنيين بعد نحو ثلاث سنوات ونصف السنة على توحيد الشطرين الجنوبى والشمالي حيث كان يقوم نظامان متغايران.

وكانت آخر علامات هذه الأزمة التي بدأت قبل نحو شهرين رفض نائب رئيس مجلس الرئاسة السابق علي سالم البيض المعتكف في عدن منذ ١٩ آب ـ اغسطس ونائبه سالم صالح محمد التوجه إلى صنعاء أمس الأول لحضور جلسة تادية اليمين الدستورية للمجلس الجديد الذي انتخبه النواب الاثنين الماضي.

وفي مقابلة مع صحيفة «صوت العمال» العدنية الناطقة باسم الحزب الاشتراكي برر البيض أمس الخميس رفضه حضور الجلسة بقوله أن صنعاء تشكل ترسانة أسلحة واستمرار هذا الوضع يعنى أن نتقاتل في ما بيننا.

واضاف البيض قائلا «لا اريد الذهاب إلى صنعاء لأداء اليمين ولا أمارس الكذب على الناس مرة ثانية (...) أنى غير قادر على تحمل المسؤولية في ظل الاوضاع الراهنة التي لم تمكنى ولا تمكننى من عمل شيء منذ اليوم الاول للوحدة».

ومضى يقول «الأمانة ثقلت وكبرت علي ولا يمكننى الاستمرار في ذلك وهنالك الأجهزة التى تخلق وضعا مزعجا وتتجاهل ما ندعو اليه. لقد كنا مقيدين وموجودين صوريا وصبرنا كثيرا وقلنا لعل وعسى أن تصطلح الامور ولكن كنا لا نسمع سوى الوعود والنتيجة عدم تنفيذ شيء».

وكان الحزب الاشتراكي اعد ورقة اصلاحات تضمنت ثماني عشرة نقطة قدم فيها وجهة نظره لحل الخلافات بين الطرفين تشمل اجراءات منها تعديل الدستور الحالي واقامة لا مركزية إدارية ومالية ونقل السلطات إلى مجالس [illegible] واتخاذ خطوات عملية



تصحيح اوضاع القضاء وتعيين مجلس شورى يتوزع اعضاؤه بالتساوى بين المحافظات ووضع قيود على الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد والرشوة.

ويرى الجنوبيون ان التوحيد لم ينعكس ايجابا على الوضع الاقتصادي في الجنوب الذي يعاني من بطالة كبيرة

وارتفاع هائل في اسعار المواد الضروريه

واضافة إلى مطالبه باخلاء العاصمة والمدن الرئيسية من معسكرات الجيش دعا البيض إلى اعتقال ومحاكمة مرتكبي حوادث موجة الاغتيال والتفجير التي استمرت اشهرا طويلة في اليمن واستهدفت بشكل خاص كوادر الحزب الاشتراكي.

ولم يخف البيض خشيته من أن يلقى مصير الرئيس اليمني الشمالي السابق ابراهيم الحمدى المؤيد المتحمس للوحدة الذي لقي مصرعه في ١١ تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٧ في ظروف غامضة عشية زيارة كان يزمع القيام بها إلى عدن.

وكان اقيم يوم الثلاثاء مهرجان في مدينة الضالع بمحافظة لحج الجنوبية احتفالا بالذكري الثلاثين لثورة ١٤ أكتوبر - (ضد الاحتلال البريطاني) لجنوب اليمن في ١٩٦٣) التي صادفت أمس حيث غابت صور الرئيس صالح وارتفعت بدلا منها صور البيض وصور قادة سابقين للحزب الاشتراكي مثل عبد الفتاح اسماعيل وعلي عنتر وعلي شايع وصالح مصلح الذين قتلوا في معارك كانون الثاني - يناير ١٩٨٦ اثر انقسام في الحزب كان طرفه الآخر الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد.

وقالت مصادر الحزب الاشتراكي أن طائرات حربية حلقت فوق مكان الاحتفال في اشارة إلى التاييد الذي يلقاه البيض من «جيش الجنوب» علما ان القوات المسلحة التي كانت تابعة لكل من الشطرين الشمالي والجنوبي لم تتوحد حتى الآن رغم تشكيل بعض الوحدات المختلطة.

وجابت سيارات تابعة للاشتراكي أمس الأول وامس شوارع عدن ومدن الجنوب الرئيسية وهي تحمل مكبرات للصوت تبث اناشيد ثورية جنوبية قديمة وترفع علم الحزب الأزرق المزدان بنجمة حمراء للمرة الأولى منذ التوحيد.

-●●●-

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٢

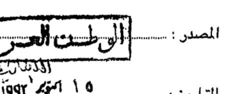
اليمن : الشيخ الاحمر يتدخل لاقناع البيض بانهاء اعتكافه

اسرار ازمة الامتيازات بين الرئيس ونائبه

في الوقت الذي واصل فيه علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني ، والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني اعتكافه في العاصمة الاقتصادية «عدن»، تسارعت خطى القيادات في المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح بهدف احتواء الأزمة القانونية والدستورية بين الشركاء الثلاثة في السلطة، والتي تهدد بفراغ دستوري قد ينجم عن اعتكاف البيض، وتضامن اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي معه، وهو الامر الذي يعني عملياً عدم التوصل الى اتفاق بشأن التعديلات المقترحة على الدستور، اذ تحتاج عملية تعديل الدستور الى موافقة ثلاثة ارباع أعضاء مجلس النواب، ولا يمكن توافر هذا النصاب الا باتفاق سياسي بين الاحزاب الثلاثة المشاركة في الحكم.



المصدر : الوطن العربي



التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يبدو ان القيادة اليمنية باطرافها الثلاثة تسارع وربما تصارع الوقت، ففي ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) الحالي تنتهي صلاحيات مجلس الرئاسة الذي يقود اليمن منذ الاعلان عن الوحدة، واذا لم يتم الاتفاق على التعديلات الدستورية المقترحة. فان البرلمان سيجد نفسه مضطراً لانتخاب مجلس رئاسي جديد، وحتى هذا المجلس الجديد ليس محل اتفاق، فقد اكد علي سالم البيض انه غير راغب في تجديد عضويته فيه، مما انعش التكهنات حول بدائل قد يطرحها الحزب الاشتراكي عوضاً عن امينه العام وفي هذا الصدد تردد أسم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب، او الدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي للانضمام الى المجلس الجديد على ان يصبح احدهما نائباً لرئيس هيئة الرئاسة. وتؤكد مصادر في المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح بان وساطات محلية وعربية جرت في الشهرين الاخيرين، ومنذ عودة نائب الرئيس من جولة اوروبية واميركية بهدف اقناعه بالعودة الى العاصمة «صنعاء» وانهاء اعتكافه، لكن هذه الوساطات وصلت الى طريق مسدود، ومع ذلك تكررت المحاولات، ولا زالت، ويذكر في هذا الاطار ان وفدا برلمانياً برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر عرض الذهاب الى عدن للحوار مع سالم البيض، والتوصل الى صيغة تقضي بتشكيل مجلس رئاسي جديد قبل ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) الحالي يشارك في عضويته البيض.

ومن الصعب التكهن بما ستكون عليه الأوضاع القانونية والدستورية في اليمن، من دون العودة الى الاسباب الحقيقية وراء قرار الاعتكاف المفاجيء الذي اتخذه البيض ولم يطلع عليه احداً حتى اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الذين فوجئوا باعتكافه، لكنهم تبينوا مقولاته واعتراضاته على التعديلات الدستورية بعد لقاء جمعهم به في عدن خلال ايلول (سبتمبر) الماضي، مع ان المكتب السياسي نفسه كان قد وافق قبل عودة البيض من الولايات المتحدة الاميركية على مشروع للتعديلات الدستورية، وشاركت في اقراره مع ممثلي الحزبين الآخرين الاصلاح والمؤتمر الشعبي.

فهل لم يكن البيض على اطلاع بما وافق عليه ممثلو حزبه، في واقع الامر ان نائب الرئيس كان على علم بكل ما دار في اجتماعات اللجنة الثلاثية التي ناقشت التعديلات الدستورية واقرتها، وقد اكد سالم صالح محمد وهو الرجل الثاني في الحزب انه كان يطلع علي سالم البيض اولاً بأول على كل التطورات.

الاعتكاف

فماذا حدث؟

كان ملفتا للنظر الطريقة التي عاد بها البيض الى اليمن، فقد رفض ان يستقل طائرة الرئاسة المخصصة



الرئيس .. علي عبدالله صالح



علي سالم البيض .. الاعتكاف

لرئيس واعضاء مجلس الرئاسة الخمسة، واثر ان يستقل طائرة «اليمداء» ـ وهي شركة طيران اليمن الجنوبي ـ التي استقلها في ١٩ آب (اغسطس) الماضي، وتوجه الى عدن بدلاً من صنعاء، ورفض مقابلة اي شخص مسؤول في البلاد كما لم يدل باي تصريح لوسائل الاعلام حتى خرج في نهاية آب (اغسطس) بخطاب حماسي امام قادة اتحاد العمال، وحدد موقفه في التعديلات الدستورية، فجاءت بمثابة الصدمة لكل الأطراف المشاركة في الحكم بما في ذلك قيادات الحزب الاشتراكي، فقد أكد البيض على ضرورة اجراء استفتاء شعبي على التعديلات (وليس هنا اي نص دستوري بهذا المعنى) واشار لأول مرة منذ اعلان الوحدة الى «توازن المصالح» ولم يحدد بدقة ماذا يقصد بهذا المصطلح كما استخدم تعبيرات مدهشة من نوع «رفض الضم والالحاق» وقد فسر كثيرون هذه العبارة على انها رفض ضمني على ما ورد في التعديلات بشأن انتخاب رئيس الجمهورية فقط، اما نائبه فيتم الاعلان عن اسمه دون ان يعني ذلك نزولهما في قائمة واحدة. ووجه البيض انتقادات عنيفة لسياسات الدولة والحكومة خصوصاً ما يتعلق بضعف الاجراءات الامنية، وعدم القاء القبض على مرتكبي محاولات الاغتيالات السياسية، فضلاً عن الشبهات حول فساد اداري ومالي في الجهاز الحكومي.

وما ورد في خطاب البيض الذي اعتبره كثيرون قنابل موقوتة لا يعكس في واقع الحال سوى جانبا واحدا من اسباب اعتراض البيض على التعديلات الدستورية، إذ يؤكد قياديون في المؤتمر الشعبي ان نائب الرئيس يسعى للحصول على أفضل الامتيازات في مشروع التعديلات الدستورية لجهة النص على انتخاب الرئيس ونائبه في قائمة واحدة، وأن يحق لنائب الرئيس ان يخلف رئيس الجمهورية في حالة الوفاة أو الاستقالة بقية المدة القانونية.



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٢

وتقول مصادر في الحزب الاشتراكي إن اتفاقا ثنائيا كان قد أبرم قبل الانتخابات بأسبوع واحد بشأن التعديلات الدستورية وأهم ما فيه الاتفاق على تعديل شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسي خماسي ينتخب من مجلس النواب، إلى الرئيس ونائبه فقط على أن ينتخبا في قائمة واحدة من قبل الشعب مباشرة بعد تزكية مجلس النواب لهما. وتؤكد المصادر الاشتراكية أن المؤتمر الشعبي سعى إلى تعديل هذا النص فيما كان علي سالم البيض مسافرا خارج البلاد.

والمشكلة الحالية في اليمن تكمن في أن التعقيدات التي تحيط بالتعديلات الدستورية والتي تهدد بفراغ سياسي ودستوري إذا مضى ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) الحالي من دون اتفاق، جاءت في وقت كان كثيرون ينتظرون أن يتم الاندماج بين الحزبين، الاشتراكي والمؤتمر، وأن يشكل نوابهما كتلة برلمانية واحدة، لكن الخلافات الحالية حول التعديلات أعطت زخما للجناح المعارض للاندماج داخل الحزب الاشتراكي، فقد أكدت مصادر قيادية فيه أن المؤتمر العام للحزب الذي سيعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل لن يناقش في جدول أعماله قضية الاندماج في المؤتمر الشعبي، بما يعني أن هذا الاقتراح لم يعد له أي معنى في الوقت الراهن.

ودمج الجيش

وجانب آخر من تعقيدات الأوضاع يكمن في أن الخلافات الحالية جمدت قرارات استراتيجية كان ينبغي لها أن تدخل حيز التنفيذ العملي، وربما كان أهمها هو قرار دمج القوات المسلحة والشرطة العسكرية وقوات الأمن الشعبي فضلا عن قوات الشرطة والأمن المركزي، ويتخوف كثيرون في أن يكون تعطيل تجميد الجيش هو مقدمة لبديل مجهول، وربما مخيف، وقد كشفت استقالة رئيس الأركان مؤخرا عن قوى سياسية لا ترغب في اندماج القوات المسلحة ربما سعيا إلى استمرار امتيازاتها التي كانت تحصل عليها قبل الوحدة.

وعلى أي حال فإن كثيرين في اليمن يتوقعون أن تنجح جهود رئيس البرلمان الشيخ عبد الله الأحمر في إقناع نائب الرئيس بإنهاء اعتكافه والعودة إلى صنعاء، والاتفاق إلى صيغة مرضية للأطراف الثلاثة بشأن التعديلات الدستورية، قبل ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) الحالي، الذي يتزامن مع مناسبة الذكرى الثلاثين للثورة ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب، كما أن اليمن سوف تستقبل في ١٨ من الشهر نفسه الرئيس الفرنسي ميتران، وليس منطقيا بأي حال أن تتم هذه المناسبات في غياب نائب الرئيس، بينما مازال كثيرون يتحدثون - بانبهار - في الوطن العربي والعالم الأوروبي عن التجربة الديمقراطية في اليمن الموحد.

صنعاء - الوطن العربي

البيض يؤكد عدم حضوره الى صنعاء لأداء اليمين الدستورية

اليمن: مسيرات وأناشيد تعيد اجواء التشطير

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:

تستمر الأزمة العميقة المفتوحة في اليمن في التصاعد وهي تشهد تصريحات وتصرفات تعيد الى الاذهان اجواء التشطير والانقسام.

واكد نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض امس انه لن يحضر الى صنعاء غداً لاداء اليمين الدستورية، فيما جابت سيارات تابعة للحزب الاشتراكي امس واول من امس شوارع عدن ومدن الجنوب الرئيسية وهي تحمل مكبرات للصوت تبث اناشيد ثورية جنوبية قديمة وترفع علم الحزب الأزرق المزدان بنجمة حمراء للمرة الأولى منذ التوحيد.

وفي مقابلة مع صحيفة «صوت العمال» العدنية الناطقة باسم الحزب الاشتراكي ونقلتها وكالة «فرانس برس» برر البيض امس رفضه حضور الجلسة بقوله: «ان صنعاء تشكل ترسانة اسلحة واستمرار هذا الوضع يعني إبقاءنا مقيّدين وان نتقاتل في ما بيننا».

ولم يخف البيض خشيته من ان يلقى مصير الرئيس اليمني الشمالي السابق ابراهيم الحمدي المؤيد المتحمس للوحدة الذي لقي مصرعه في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ في ظروف غامضة عشية زيارة كان يزمع القيام بها لعدن.

وقال «علينا ان نستفيد من حادث اغتيال الحمدي الذي كان نتيجة الغدر ولا بد من التخلص من كل اساليب المكر والخداع».

واضاف البيض: «لا اريد الذهاب الى صنعاء لاداء اليمين ولأمارس الكذب على الناس مرة ثانية (..) انني غير قادر على تحمّل المسؤولية في ظل الاوضاع الراهنة التي لم تمكني ولا تمكنني من عمل شيء منذ اليوم الاول للوحدة».

وتابع: «الامانة ثقلت وكبرت عليّ ولا يعنيني الاستمرار في ذلك وهنالك الاجهزة التي تخلق وضعاً مزعجاً وتتجاهل ما ندعو اليه. لقد كنا مقيّدين وموجودين صورياً وصبرنا كثيراً وقلنا لعل وعسى ان تصطلح الامور ولكن كنا لا نسمع سوى الوعود والنتيجة عدم تنفيذ شيء».

وكان اقيم الثلثاء مهرجان في مدينة الضالع في محافظة لحج الجنوبية احتفالاً بالذكرى الثلاثين لثورة ١٤ اكتوبر غابت عنه صور الرئيس علي صالح وارتفعت بدلا منها صور البيض وصور قادة سابقين للحزب الاشتراكي مثل عبدالفتاح اسماعيل

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : [illegible]

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٣

اليمن : مسيرات وأناشيد تعيد اجواء التشطير

تتمة الصفحة الاولى

وعلي عنتر وعلي شايع وصالح مصلح الذين قتلوا في معارك كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ اثر انقسام في الحزب كان طرفه الآخر الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد.

وقالت مصادر الحزب الاشتراكي ان طائرات حربية حلقت فوق مكان الاحتفال في اشارة الى التأييد الذي يلقاه البيض من «جيش الجنوب» علماً ان القوات المسلحة التي كانت تابعة لكل من الشطرين الشمالي والجنوبي لم تتوحد حتى الآن رغم تشكيل بعض الوحدات المختلطة.

واقيم امس عرض عسكري كبير في ميدان السبعين جنوب العاصمة صنعاء لاحياء ذكرى ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر.

وشهد العرض العسكري وتوزيع شهادات تخرج الدفعات الجديدة من الكليات العسكرية والامنية الرئيس علي صالح واعضاء مجلس الرئاسة السيد سالم صالح محمد والسيد عبدالعزيز عبدالغني والشيخ عبدالمجيد الزنداني والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء والوزراء واعضاء مجلس النواب.

وحضر الاحتفال ايضاً اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني واعضاء اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للاصلاح وعدد كبير من رؤساء الاحزاب السياسية واعضاء السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي.

ورأت مصادر سياسية في وجود سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي عضو مجلس الرئاسة في صنعاء جزءاً من عملية المدّ والجزر التي يمارسها الاشتراكي تجاه الازمة الراهنة، لئلا يكون اعتكاف البيض في عدن اعتكافاً للحزب اذا ما بقي سالم صالح هناك ولم يحضر لاداء اليمين الدستورية.

وقال هؤلاء المراقبون ان سالم صالح ربما حمل تصورات جديدة من البيض الى الرئيس علي صالح او الى الائتلاف الحاكم خصوصاً ان الغرض من قدوم سالم صالح الى عدن قبل اسبوعين كان اقناع البيض بالعدول عن الاعتكاف والعودة الى صنعاء وممارسة الحوار المباشر.



اليمن: مسيرة سياسية الى منزل البيض

عدن - عبدالرحمن جبارة:

تشهد مدينة عدن، العاصمة اليمنية الثانية، تظاهرة صامتة مناهضة للحكم يوم السبت المقبل فيما ابلغت مصادر في الاحزاب السياسية «صوت الكويت» ان الحزبين الحاكمين اتفقا على تمديد الفترة الانتقالية ستة اشهر جديدة وتأجيل الانتخابات الى ما بعد هذه الفترة.

وكانت مجموعة من الشخصيات السياسية في عدن بينهم رئيس تحرير صحيفة «الايام» هشام باشراحيل والمحامي بدر باسنيد قد اصدرت بيانا دعت فيه المواطنين الى المشاركة في مسيرة صامتة تنطلق يوم السبت المقبل الى منزل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض الذي يعتكف في العاصمة اليمنية الثانية منذ ثلاثة اشهر، وذلك «للاحتجاج على ما وصلت اليه الامور».

(التتمة في الصفحة ٦)



المصدر : صوت الكويت الكويتية

التاريخ : ١٥ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : مسيرة سياسية

وتأتي الدعوة للتظاهرة بعد سلسلة من الاضرابات التي شهدتها عدن خلال الشهرين الماضيين والتي امتدت الى بقية مدن الجنوب.

وقال البيان ان المسيرة ستنطلق من ساحة السوق المركزي في عدن وتتجه الى منزل البيض تعبيرا عن «تردي الاوضاع في المحافظة وعلى رأسها قضية الاسكان وتوزيع الاراضي غير العادل الذي لا يرتكز على اسس سليمة».

الى ذلك افادت مصادر الاحزاب اليمنية ان الحزبين الحاكمين، مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكي، توصلا الى اتفاق على تمديد الفترة الانتقالية من نوفمبر (تشرين الثاني) القادم الى مارس (آذار) عام ١٩٩٣، وذلك بعد ان اخفقا في الاتفاق حول الموقف من ضوابط الانتخابات وقضايا الامن وتوحيد المؤسسة العسكرية.

وابلغت هذه المصادر «صوت الكويت» ان الاتفاق يقضي بتشكيل حكومة ائتلافية من الحزبين تعد للانتخابات التي ستتأجل الى مارس (آذار) من العام المقبل.

على صعيد آخر هاجم التجمع الوطني، وهو اطار يضم فصائل وشخصيات سياسية في الخارج، نائب الرئيس اليمني على تصريحات انتقد فيها تمركز السلطات في صنعاء.

وقال بيان التجمع الذي يقوده آخر رئيس وزراء في جنوب اليمن قبل الاستقلال واختلف مع الانتداب البريطاني عبدالقوي مكاوي ان «البيض يكشف في سياق تصريحه بان هذا الخلل في التوزيع او الغبن في التقسيم كان من الاسباب التي حملته على الاحتجاج والاضراب عن التواجد في صنعاء».



الزندانى عضو مجلس الرئاسة اليمنى لـ« المسلمون »:

انتخابات المجلس الجديد لا تحول دون اجراء التعديلات الدستورية

صنعاء ـ من حسام حمدان:

□ قال الداعية الشيخ عبدالمجيد الزندانى عضو مجلس الرئاسة اليمنى فى أول حديث لصحيفة عربية عقب انتخابه، ان انتخابات مجلس الرئاسة الجديد لا تحول دون اجراء التعديلات الدستورية. اشار الى انه ليس هناك تضاد بين هذا وذاك موضحا ان مجلس النواب ادرك الوقت وقام بواجب الساعة واجرى الانتخابات حتى لا يكون هناك فراغ دستورى.

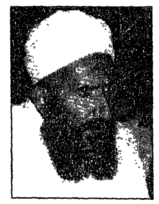
وحول مشاركة حزب التجمع اليمنى للاصلاح فى هذا المجلس بالرغم من انه مجلس مؤقت قال الشيخ الزندانى «اذا قامت الساعة وفى يد احدكم فسيلة فليغرسها» لقد اشتركنا من هذا المنطلق. اننى اشعر ان مسؤولية كبيرة حملتها على عاتقى وهى مسؤولية كبيرة جدا ولا يمكن ان ينجح فيها الا من اعانه الله ثم اعانه اخوانه الذين لا يبخلون عليه بالنصح والدعاء.

واطلب من كل المسلمين الدعاء وادعو الله ان يرأب الصدع وان يجمع الكلمة ويشيع جو الالفة والمحبة والتعاون.

وحول المصلحة التى يمكن ان يحققها التجمع اليمنى للاصلاح من المشاركة، قال: ان من يكون فى هذا الموقع لا يمثل فئة أو حزبا وانما يمثل الشعب اليمنى.

وحول مبررات العمل بصيغة مجلس الرئاسة كصيغة جماعية برغم فشلها فى الفترة السابقة، قال: فى بعض الاحيان تجبر الظروف الناس على ان يختاروا المرجوح على الارجح.

وردا على سؤال حول طبيعة التعديلات الدستورية المقترحة قال ان هناك بعض



الشيخ عبدالمجيد الزندانى

الملاحظات حول مواد محددة ومازالت محل نقاش، وهناك اتفاق عام على بعض المواد والمراد، المختلف عليها تعتبر قليلة جدا. اذ لا يزيد عددها على نحو خمس مواد.

وحول التكهنات التى تثار حول وضع الجيش وبقائه فى حالة تشطيرية حتى الآن قال: بانجاز الوحدة السياسية والوحدة الدستورية سوف تتبعهما جميع الفروع.

واضاف: ان الاعتصام بحبل الله هو الطريق الى ان نأمن من أى خطر يهدد الوحدة واشار الى ان ذلك يمكن تحقيقه عن طريق اصلاح ذات البين وأن يعقل الناس مصالحهم. وأن يعرفوا الاخطار المترتبة على هذا النوع وأن يقدموا مصلحة الامة فوق المصالح الذاتية وقبل ذلك السير فى مرضاة الله بما يوحد الامة ويجمع كلمتها.

وحول اسباب تأجيل انعقاد المؤتمر العام الاول للتجمع اليمنى للاصلاح، قال ان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: المسلمون — السعودية
التاريخ: ١٥/١/١٩٩٢

السبب يرجع الى الاحوال العامة التى ترغم الاصلاح على القيام بمسؤوليته العامة وان يشارك فى هذه الاحداث وهذا هو السبب فى تاخر انعقاد المؤتمر.

واشار الشيخ الزندانى الى ان ترشيحه عن التجمع اليمنى للاصلاح كعضو فى مجلس الرئاسة جاء وفق انتخاب سرى جرى على مستوى الهيئة العليا للتجمع اليمنى للاصلاح.

وفى كلمته الاخيرة قال الشيخ الزندانى: اننى اطلب الدعاء والنصح والتذكير واطلب من صحافتنا الاسلامية العربية ان تكون عونا فى جمع الكلمة وان تعرض الامور على حقيقتها.

وبهذه المناسبة اشكر «المسلمون» التى دافعت عنى كثيرا على هذا العمل وجزى الله القائمين عليها خير الجزاء، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.



المصدر : الوفد
القاهرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ / اكتوبر ١٩٩٣

تصاعد الازمة السياسية في اليمن

تأجيل اداء اليمين الدستورية لمجلس الرئاسة بسبب رفض «البيض» الحضور

صنعاء ـ وكالات الانباء: تصاعدت امس الازمة السياسية في اليمن بسبب رفض علي سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكي ونائب الرئيس اليمني حضور اداء اليمين الدستورية لمجلس الرئاسة. وكان البرلمان قد حدد جلسة لمدة ساعتين. لم يحضر اي من اعضاء مجلس الرئاسة المنتخب لاداء اليمين الدستورية. يضم المجلس الرئيسي علي عبدالله صالح زعيم حزب المؤتمر الشعبي وعبدالعزيز عبدالغني من حزب المؤتمر. والبيض وسالم صالح من الحزب الاشتراكي والشيخ عبدالمجيد الزنداني ممثلا عن حركة الاصلاح الاسلامي ارجع الدبلوماسيون تأجيل اداء اليمين الدستورية الي استمرار الخلافات بين حزبي المؤتمر الشعبي والاشتراكي واشاروا الي تدهور الاوضاع الاقتصادية بصورة تهدد باستمرار الوحدة اليمنية. واعلن الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب انه تم تاجيل اداء اليمين الدستورية لاعضاء مجلس الرئاسة الي السبت القادم. واوضح ان البرلمان سيمارس صلاحياته وفقا للدستور في ادارة شئون البلاد في حالة عدم حضور الاعضاء واوضح جار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ان تأجيل اداء اليمين الدستورية جاء بسبب تأخر وصول الدعوة الي «البيض» و «صالح» عضوي مجلس الرئاسة المنتخبين في عدن واضاف ان صالح سيصل الي صنعاء للمشاركة في احتفالات العيد الثلاثين لثورة ١٤ ـ اكتوبر. وعبر عن امله في حضور علي سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكي الي صنعاء ويعتكف «البيض» في عدن احتجاجا علي الاصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية والتي ادت الي تفاقم النزاع مع الرئيس اليمني. واكد مسئول في الحزب الاشتراكي عدم حضور «البيض» الي صنعاء لاداء اليمين الدستورية في حالة استمرار الازمة السياسية. ومن جانبه اكد البيض علي ضرورة حل للمشكلات الاقتصادية واجراء تحول ديمقراطي سليم وانتقد تجاهل مجلس الرئاسة بزعامة علي عبدالله صالح مشكلات الشعب اليمني

علي عبد الله صالح

وطالب بضرورة الاهتمام بامن المواطنين وخلق فرص عمل جديدة جاء ذلك اثناء مشاركة البيض في مهرجان مدينة الضالع بمحافظة لحج الجنوبية. وقد اختفت صور الرئيس اليمني من المهرجان وارتفعت بدلا منها صورة البيض وحلقت طائرات حربية فوق مكان الاحتفال في اشارة الي تأييد الجيش للبيض. يذكر ان القوات المسلحة اليمنية لم تتوحد منذ اتمام عملية الوحدة. وطافت سيارات تابعة للحزب الاشتراكي في شوارع عدن ومدن الجنوب تدعو الي المشاركة في مسيرة مشاعل ـ يذكر ان الحزب الاشتراكي قدم ورقة اصلاحات تضم ١٨ نقطة لانهاء الخلافات مع حزب المؤتمر الشعبي. تتضمن الاصلاحات اجراءات تعديل الدستور الحالي واقامة سلطة مركزية وادارة مالية ونقل السلطات الي المحافظات كما تشمل الاصلاحات اتخاذ خطوات عملية لتصحيح اوضاع للقضاء والنيابة العامة. وتعيين مجلس شوري. اعضاؤه بالتساوي بين المحافظات. كما تشمل الاصلاحات وضع قيود علي الانفاق الحكومي، ومكافحة الفساد السياسي.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ أيار ١٩٩٣

عيون وآذان

يقول وزير خارجية اليمن محمد سالم باسندوه ان مشكلة بلاده انه اذا اتفق الحزبان الحاكمان تعرضت الديموقراطية للخطر، واذا اختلفا تعرضت الوحدة للخطر.

ونفترض ان ما هو افضل للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي افضل لليمنيين كلهم. وطبعاً، فالافضل لليمنيين ان ينعموا بالديموقراطية والوحدة، والأفضل كذلك آلا يجدوا انفسهم مخيرين بين واحدة او الاخرى، فمن ناحية سيكونون كمثل من يطلب منه ان يختار بين ابنيه، ومن ناحية ثانية فالخيار غير موجود اصلاً، لأن الديموقراطية علّة وجود الوحدة اليمنية، فهذه جاءت بالتراضي وبأسلوب سلمي نادر في العلاقات الوحدوية العربية.

وقد ابتذلت كلمة معجزة في الاستعمال السياسي العربي المعاصر، الى درجة ان وصفنا بالمعجزة نقيضها. ومع ذلك، فالوحدة اليمنية كانت معجزة حقيقية لأن شطري اليمن بقيا منفصلين قرنين. والاستعمار البريطاني في الجنوب لم يعتقد يوماً ان وحدة الجنوب نفسه وحده ممكنة، ناهيك عن وحدته مع الشمال، فقد كان يفكر في ثلاث دول، او دويلات، بعد رحيله هي المحميات الشرقية والمحميات الغربية، ثم عدن وجوارها كسنغافورة الشرق الاوسط.

ومع ذلك حقّق اليمنيون الانجاز الاصعب وهو الوحدة، ويبدو اليوم انهم يواجهون صعوبة الانجاز الاسهل (او الاقل صعوبةً على وجه الدقة) وهو المحافظة عليها.

ولن ندخل في التفاصيل لاننا من ناحية لا نعرفها كلها، وانما نعرف ان الوحدة افضل من الانفصال، وان هذا الانفصال قد لا يتم سلماً، كما تمت الوحدة، وانما قد يؤدي الى حرب اهلية تنتهي بدول لا اثنتين، وان الاستقرار في اليمن مطلب الدول العربية كافة. خصوصاً الجيران الذين يهمهم وجود دولة مستقرة على حدودهم، حتى لا تفيض المشاكل باتجاههم، وان على اليمنيين ان يقدّروا ان الدول العربية ومواطنيها لا يطلبون لهم الا الخير، أما المؤامرات الاجنبية فلا تنجح الا اذا وجدت ارضاً خصبة للنجاح، ويكفي بلبنان مثلاً.

ومرة اخرى، لا ندخل في التفاصيل فهذه يعرفها اهلها افضل منا، ولكن نقول ان سقوط الوحدة اليمنية سيدق المسمار الاخير في نعش الوحدة العربية كفكرة، فالوحدة اليمنية على قصرها تجربة فريدة ناجحة يزيد من اهميتها ما تواجه اليمن من صعوبات اقتصادية هائلة، في وقت يعاني العالم كله من ركود اقتصادي، حتى في دوله الصناعية المتقدمة.

ومرة ثالثة واخيرة، لا ندخل في التفاصيل وانما نقول كلاماً عمومياً، فالدولة لا يكون لها رئيسان، كما لا يجتمع سيفان في غمد، غير ان من حق نائب الرئيس ان يطالب بصلاحيات محددة وبمهمات يكلف بها. واذا قدّرنا كم تواجه اليمن من المشاكل وجدنا انها بحاجة الى اكثر من عقل أو عقول.

الرئيس علي عبدالله صالح أبدى حتى الآن صبراً نادراً في معالجة امور البلد، وعليه ان يستمر متحلياً بالصبر. ولو من منطلق ان لا سلاح ناجعاً أخر في يده، حتى يسوي السياسيون خلافاتهم ويحموا الوحدة، فتحمى الديموقراطية معها، لأن اهل اليمن اذا نقضوا وحدتهم فقد لا تعود حتى مئتي سنة اخرى، اما الديموقراطية فيمكن ان يتعودوا عليها، وان يأخذوها على جرعات لأنها على الطريقة الغربية الخالصة غير معروفة في اي بلد عربي.

كل المطلوب هو ترويض النفس على الصبر، فيظل الاحتكام الى العقل ولغة الحوار لا المسدس. والامام علي يقول «الصبر صبران، صبر على ما تكره وصبر عما تحب». فاذا صبروا على واحد وعن الآخر، فقد يجدون أن وحدة كثيرة وديموقراطية قليلة افضل من اي خيار أخر... افضل لهم وأفضل لجيرانهم وأفضل للعرب كلهم.

جهاد الخازن



المصدر : الجمهورية
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٣



خطوط فاصلة

ما يجرى فى اليمن .. لم يشغل ـ للأسف ـ بال الأمة العربية من قريب أو من بعيد .. بل لا يثير اهتمام أى ركن أو بقعة فى العالم رغم أن الأحداث المتتالية هناك تنطوى على دلالات عديدة .. فعندما أعلنت الوحدة بين شطرى اليمن .. بدا بصيص من نور ينبىء باحتمال اقتراب تضامن عربى .. لكن تعرضت الوحدة اليمنية لنفس أزمات «سابقاتها» .. واشتعلت الخلافات بين الشمال، والجنوب .. وقبع كل فريق على أرضه .. يكيل الاتهامات للفريق الآخر ..!!

• • •

«على سالم البيض» .. نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمنى .. «واخد على خاطره» منذ شهور عديدة .. فغادر صنعاء .. وذهب إلى عدن فى الجنوب حيث مسقط رأسه، ومقر اقامة عائلته .. معلنا عدم العودة مرة أخرى .. رغم الرسائل التى يبعث بها إليه الرئيس على عبدالله صالح .. والرسل الذين يوفدهم تباعا لدرجة أن الأخير عندما بلغ به الاحراج أقصى مدى .. شن على البيض منذ أيام هجوما عنيفا .. اتهمه فيه بالعناد، والمكابرة، «والانفصالية» ..!

• • •

على الجانب المقابل .. أعلن البيض تخوفه من تدبير جريمة إغتيال ضده .. شبيهة بتلك التى راح ضحيتها الرئيس «الشمالى» السابق ابراهيم الحمدى عام ١٩٧٧ !! .. ثم كرر أمس تأكيداته على عدم الذهاب إلى صنعاء مرة أخرى لأنه ـ حسب قوله ـ لا يريد أن يكذب على الناس من خلال مجلس الرئاسة الموحد الذى لم يقدم شيئاً جديداً للجماهير ..!!

• • •

كل ذلك .. يحدث .. ولا أحد ـ كما أشرت ـ يهتم .. لأن اليمن .. «كيمن» .. ليست دولة عليها العين .. فى حين أن الشعب سواء فى الشمال، أو الجنوب يعانى من عدم الاستقرار، وعدم الأمان، إلى جانب الارتفاع الباهظ فى الأسعار، وندرة فى السلع .. وحينما يبدى المواطنون اعتراضاتهم .. يقولون لهم فى صنعاء .. تحملوا من أجل الوحدة .. بينما فى عدن .. يسمعون النقيض تماماً: «ناضلوا من أجل الانفصال» !!

• • •

ان العرب .. أى عرب .. لا يحبذون الاستماع إلى النصيحة أبداً .. ولا يأخذون من تجارب اخوانهم العظة، والعبرة .. فالوحدة .. حتى تنجح لابد أن تأتى من القاعدة للقمة .. وليس العكس .. اذ سجلت ملفات التاريخ .. أن الجماهير إذا لم تشارك فى صنعها .. يصبح عليها وعلى الدنيا السلام.

• • •

.. ومع اقتراب عودة الانفصال بين شطرى اليمن .. الذى تشير إليه كافة الشواهد .. تدعو الله أن يكلأ برعايته «الشعب اليمنى» .. الذى طارده التخلف طوال حياته .. وعندما بدأ يجد وسيلة التى تعينه على الخروج من «القمقم» .. شغلوه بقضية لا أعتقد أن الأغلبية العظمى قادرة على استيعاب ابعادها، أو فهم مغزاها ..!!

• • •

وها هم العرب .. فى كل زمان، ومكان ..!!


Bibliotheca Alexandrina
0290108